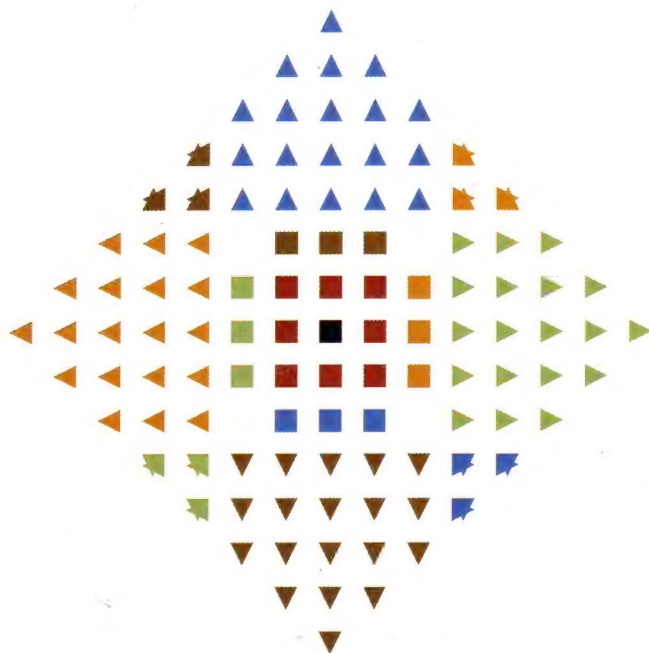




علي حرب

تواطؤ الأضداد

الآلهة الجدد وخراب العالم



تواطؤ الأضداد

الآلهة الجدد وخراب العالم

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تواطؤ الأضداد

الآلهة الجدد وخراب العالم

تأليف

علي حرب

منشورات الاختلاف



الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. S.A.L

يمنع نسخ أو استعمال أي جزء من هذا الكتاب بأي وسيلة
تصويرية أو إلكترونية أو ميكانيكية بما فيه التسجيل الفوتوغرافي
والتسجيل على أشرطة أو أقراص مقروءة أو أي وسيلة نشر أخرى
بما فيها حفظ المعلومات، واسترجاعها من دون إذن خطي من الناشر

الطبعة الأولى

1429 هـ - 2008 م

ردمك 0-377-87-9953-978

جميع الحقوق محفوظة للناشرين

منشورات الاختلاف

14 شارع جلول مشدل

الجزائر العاصمة - الجزائر

e-mail: revueikhtilef@hotmail.com

جميع الحقوق محفوظة للناشر



الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. S.A.L

عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم

هاتف: 785108 - 785107 - 786233 (+961-1)

ص.ب: 5574-13 شوران - بيروت 1102-2050 - لبنان

فاكس: 786230 (+961-1) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb

الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

إن الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبر بالضرورة عن رأي الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل

النتضيد وفرز الألوان: أبجد غرافيكس، بيروت - هاتف 785107 (+9611)

الطباعة: مطابع الدار العربية للعلوم، بيروت - هاتف 786233 (+9611)

فهرس المحتويات

تصدير

الخراب الذي نصنع

التحويلات الخلاقة والخرافة.....13

مقدمة

التقى والتواضع

مصنع الإمكان.....17

لغة الحدث.....17

قضايا راهنة.....18

الموجة النقدية الجديدة.....21

البعد المتعدد.....24

ازدواجية النشأة.....26

الإنسان الكوكبي.....28

القسم الأول

الإنسان إلى أين؟

أسئلة القيم والمصائر.....33

I - سؤال القيم.....33

II - مفارقة التقدم.....36

III - العودة المرعبة.....40

IV - التواضع الوجودي.....42

1- الإقامة الأرضية.....43

2- لغة التسوية.....43

3- عقلية التوسط.....44

44	4- ثقافة التهجين
44	5- منطق التحول
45	6- كسر النرجسية
45	7- العقلانية المركبة
46	8- الرابطة الكونية
46	9- العقل التداولي
47	طغيان الألوهة وفقدان السيادة
57	الإنسان ضحية أم مشكلة؟
58	الانشطار الوجودي
59	التنوير وأزمته
61	إعادة البناء
63	العنصرية
64	الفزاعة
64	الحداثة المفجوعة
66	الجرأة
67	الهوية
69	الضحية
72	العقدة
72	النرجسية

القسم الثاني

الجرثومة الاصطفائية للديانات التوحيدية

77	الإساءة والفضيحة في قضية الرسوم الكاريكاتورية
77	غزوة الأخذ
78	من المحتج ومن المسيء؟
80	مقدساتنا هي مصنع أزماتنا
81	الفتوى والشكوى
85	الأكذوبة والخديعة في قضية الدين والعلمانية
99	حول كلام البابا عن الاسلام والردود عليه: شهادة جهل مضاعف بالذات والآخر.....

القسم الثالث

قضية العيش معاً

111	هواجس الأنا وأبلسة الآخر: الذات هي المشكلة.....
111	التفكير.....
111	الفن المذهبية.....
113	الصور النمطية.....
114	تغير خارطة الصراعات.....
115	الإسلام ومشكلته.....
116	الغرب ومشكلته.....
117	كسر منطق التضاد.....
118	تواطؤ الأضداد.....
119	العقل التداولي.....
119	المراجع.....
121	نحن ضحايا أفكارنا.....
121	I- المسألة الطائفية وخطرها الزاحف.....
121	محنة المفكرين.....
122	متغيرات المشهد العالمي.....
123	هشاشة المتقين.....
125	إرهاب الداعية.....
125	داء الاصطفاء.....
126	عودة مرعبة.....
127	كوارث التقديس.....
128	الحرب المركبة.....
129	الأطر الجامعة.....
132	II- ميثاق إسلامي جديد، صورة جديدة في العالم.....
139	عدة الحوار وشروطه: حول حوار المذاهب والطوائف والعوالم.....
139	I- الأزمة الكونية.....
140	II- عدة فكرية جديدة.....
140	1- التقى الفكري.....

141	2- التواضع الوجودي.....
141	3- الوعي النقدي.....
142	4- عقل تداولي.....
142	5- منطق تحويلي.....
143	6- عقلانية مركبة.....
143	7- البُعد المتعدد.....
144	8- لغة الخلق.....
144	9- النموذج الفاعل.....
144	III- مأزق الحوار بين الطوائف والمذاهب.....
146	IV- تجديد أشكال المشروعية.....
147	V-الدرس والرهان.....

القسم الرابع

قضايا معاصرة وراهنة

151	مسألة الحرية: مساحة اللعبة وازدواج الكينونة.....
151	I- سؤال الحرية.....
151	II- مساحة اللعب.....
153	III- الفاعل الفكري.....
155	IV- ولادة المفهوم.....
157	V- تجليات الحرية.....
158	VI- الحرية والخلق.....
160	VII- النقد المفهومي.....
161	VIII- المخيلة الاستبدادية.....
163	IX- رفع الوصاية.....
164	X- أسطورة الحرية.....
166	XI- حمل الأمانة.....
169	الفرد من جلباب الأب إلى عبادة الشيخ.....
170	الأب.....
170	المؤمن.....
171	القضية.....

172 النخبة
173 الزعيم الأوحـد
173 الفاشية
174 العلة
177 التجديد والإصلاح
177	I- الاضطراب العالمي
178	II- المعجز العربي
179	III- الإرهاب الإسلامي
181	IV- اقتراحات للمداولة
181	أولاً: في المفاهيم
184	ثانياً: في آليات الإصلاح
189	ثالثاً: في النماذج الفاعلة
193 الشراكة: أعطالها ومحركاتها
199 العالمية الكوكبية
199	I- الكونية الجديدة...
202	II- الإنسان الكوكبي

القسم الخامس

عولمة الصراعات لبنان ساحة ونموذجاً

207 النصر الخادع والمستحيل
207	I- مسؤولية العرب وكوارث النخب
213	II- حروب الداخل
219	III- عالمية الحرب
223 هدنة أم تسوية
226 مسؤولية اللبنانيين

القسم السادس

مصادر القوة ووجوهها

- إيران ودورها الاقليمي: تصدير الثورة والاستحقاقات الداخلية..... 235
- التجربة التركية: ديناميكية فكرية جديدة..... 247
- مقدمة..... 247
- 1 - حيوية مجتمعية..... 248
- 2 - تجديد العنوان..... 249
- 3 - التقليد ليس عائقاً..... 250
- 4 - لا عودة عن الحداثة..... 251
- 5 - مسلم علماني..... 252
- 6 - تركيا أولاً..... 253
- 7 - الهوية الأوروبية والعالمية..... 254
- 8 - المساحة التداولية..... 255
- 9 - اقتصاد معلوم..... 256
- 10 - السوق والعقيدة..... 256
- 11 - رهان الفكر..... 257
- 12 - بناء مشترك..... 258
- 13 - التهجين والتركيب..... 258

خاتمة

لتداول والتحول

- كيف نفكر..... 263
- I - داء الاصطفاء وفخ الاستثناء..... 263
- II - حيوية التفكير وقوة الخلق..... 268
- للمؤلف..... 271

تصدير

الخراب الذي ن صنع

التحويلات الخلاقة والخرافة

يُضجّ العالم اليوم بالأزمات والإضطرابات وأعمال العنف المتفاقم، إقتتالاً أو إرهاباً، خاصة في المنطقة العربية التي تمزقها الصراعات السياسية والفتن الطائفية.

إنه تواطؤ الأضداد على صناعة الخراب الذي يتباكى الآن على أنقاضه من أسهموا في إنتاجه، بعقولهم الملمغة ومسلماتهم العمياء وتوجّهاًهم المقلوبة... وهذه هي، بنوع خاص، الحال لدى دعاة ومثقفين ومنظرين وإعلاميين، كانوا يفزعون من عمل النقد والتشريح بقدر ما يقبلون الأحداث والدعوات والذوات كما تقدم نفسها بيداهاً الخادعة ووجوهاً المقتّعة ومناطقها المعتمة أو معطياتها الملمغة، وبقدر ما يعادون محاولات الفهم والتشخيص للمتغيرات والمشكلات. وهكذا فقد حولوا القضايا الى أفكار ميتة وبرامج فاشلة او الى مناهج عقيمة وقاصرة، بقدر ما وقعوا أسرى او ضحايا لأفخاخ الهوية الموتورة أو لأقانيم العقيدة المقدسة أو لأساطير الحقيقة المطلقة والأجوبة النهائية. والنتيجة هي الحجب والوهم والتمويه او الشعوذة والمصادرة، وكل ما أدّى الى نفي العالم المعاش الى تفويض كل ما ادعوا الدفاع عنه، أي الى حيث ترتد عليهم أفعالهم، وتنتقم الوقائع من أفكارهم.

وهذه هي، بنوع خاص، حصيلة الدعوات والمشاريع، الأصولية والامبراطورية، من جانب الآلهة والأنبياء الجدد، الذين يحتلون المشهد، بخطاباتهم النرجسية وهويّاتهم الإصطفائية وتشبيحاتهم العقائدية وتصنيفاتهم العنصرية وسيناريوهاتهم الجهنمية، وسواها من العُمَلات الفكرية التي توجّج الصراعات الرمزية والمادية، حول الاسماء والنصوص او حول الثروات والسلطات، وبصورة تخلق حالة طوارئ عالمية دائمة، بقدر ما تستدرج الكل الى الانخراط في حرب اهلية

كونية يتحول معها إسم الله الى بعبع وجلاد، وتجري تصفية الشعارات الحديثة المرفوعة منذ عقود، بقدر ما تنتهك كل الحدود والحقوق والحرمان.

كل ذلك يحمل على إجراء تحويلات، مفهومية بنيوية، خلاقة وخارقة، لإعادة بناء العناوين بصورة تطل جغرافية المعنى ببداهاته ومسبقاته، كما تطل العدة الفكرية بمطلقاتها وثوابتها، فذلك بيت الداء بأفاته المتعددة (1) المركزية البشرية التي تدمر البيئة والطبيعة؛ (2) النرجسية الثقافية التي تلغم صيغ العيش بين الجماعات؛ (3) النظرة الأحادية التي تختزل الواقع بغناه وتعقيداته والتباساته الى بعد واحد او وحيد العنصر والقطب او المرجع والرأي؛ (4) عبادة الاصول والتمترس وراء النصوص للانقلاب على القضايا والتعلق بالاشياء حتى أضدادها؛ (5) حراسة المقولات بتحويلها الى قوالب متحجرة او الى أنساق مغلقة تخنق الحيوية الفكرية وتشل الطاقة على التحول الإيجابي والعمل البناء، وكلها عوائق وأعطال تولد الجهل والعجز والإقصاء، بقدر ما تخلف المساوي والمخاطر والكوارث.

من هنا يحتاج تدبر الشأن البشري والكوكبي، الى استراتيجية فكرية جديدة في إدارة الهويات والقضايا والدول والعلاقات بين البشر تتشكل معها فضاءات ومساحات عقلية ومفهومية جديدة ومغايرة بتوجهاتها وأولوياتها ومفرداتها وتراكيبها. وفي هذا الكتاب محاولة لقراءة المجريات، تشخيصاً ومعالجة، بأدوات الفكر التركيبي والمنطق التحويلي والعقل التداولي، في ما يتناوله من مشكلات الساعة والأحداث الساخنة، على وقع التحولات التي تعيد تشكيل العالم بمفاهيمه ومحر كاته وكتله وأدواته واللاعبين على مسرحه بمحاوورهم وحروبهم وتواطئهم...

مقدمة

التقى والتواضع

مصنع الإمكان

لغة الحدث

هذا كتاب يتناول قضايا الساعة، بقدر ما يضم سلسلة من المحاضرات أُلقيت في ندوات فكرية، أو مجموعة من المقالات هي قراءات في مجريات الأحداث العالمية. والقضايا التي يدور عليها عديدة، من حوار المذاهب إلى حروب الطوائف، ومن الحريات الفردية إلى قضية العيش معاً، ومن حرب تموز في لبنان إلى المعركة الكلامية حول أقوال البابا بشأن الإسلام، وهو يدور، أخيراً بل أولاً، حول أسئلة القيم والمصائر كما حول أزمة العالم المعاصر.

هذه القضايا لا تعالج بعقل بارد ولا بغرض أكاديمي بحثي. فأنا ما كتبت يوماً بهذا الطريقة ولا لهذا الغرض. ما كتبتّه كان بمعظمه تأليفاً حراً لا يلتزم بقواعد المنهج الصارمة أو بقوالب النسق الضيقة، بقدر ما يتصل اتصالاً وثيقاً وحيّاً بالأحداث الجارية والمعاشيات الوجودية، أو بالتجارب المريرة والحن الشخصية، كما هي حالتنا مع مشكلاتنا وأزماتنا أو مع حروبنا وكوارثنا.

ولذا ما ألفته كان أقرب إلى القراءة منه إلى البحث عن الحقيقة⁽¹⁾. وأنا أستخدم القراءة بمعناها الأوسع، بما هي قراءة للنصوص والأحداث، وخاصة بمعناها الأحداث، كاستراتيجية متعددة الرؤوس أو متداخلة المستويات، بقدر ما يتشابك فيها التفسير والتأويل، وبقدر ما يفضي التحليل والتفكيك إلى التركيب وإعادة البناء، على سبيل الخرق والعبور، أو بمنطق الخلق والتحويل.

ولا يعني ذلك التساهل، في ما يخص حقل عملي، أي مقتضى الصناعة الفلسفية المفهومية. ذلك أن المفهوم الخارق هو قراءة فعالة لما يحدث، بقدر ما هو

(1) راجع كتابي، هكذا أقرأ، ما بعد التفكيك، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2005.

اعتراف بقوة الحقائق. ولذا فمن يفكر على وقع الأحداث، إنما يمارس حيويته لكي يكون على مستوى الحدث، فيشارك في صنعه بلغته، بقدر ما يراهن على ما يمكن أن يحدث. بهذا المعنى إن المفهوم القوي يغدو حدثاً فكرياً بقدر ما ينفتح على ممكناته، تماماً كما أن الحدث الفريد يغدو لغة مفهومية بقدر ما ينفتح على احتمالاته.

ولذا من التبسيط والضييق أو العسف اختزال العمل الفكري الى مجرد اطروحة او نظرية او الى مجرد نظام معرفي وتعليم مدرسي؛ إذ العمل الخارق يتيح لمن يترسّس بقرائه، قراءة خصبة وفعالة، قدراً من الزحزحة او الإحالة او الخربطة او الزعزعة، في بنية الدلالة ونظام القناعة، او في نمط التفكير وطريقة الاستدلال، او في جغرافية المعنى وخريطة الفهم او نمط العقل، مما يحمل من يشتغل به او عليه الى اعادة بناء ذاته وتشكيل فكره. هذا هو برهان العمل الفلسفي، بل رهانه. إنه مفتاح للفهم ومصنع للإمكان.

قضايا راهنة

بالطبع ثمة إشكاليات ومقولات صيغت أو طرحت، في مؤلفاتي، كما هو شأن نهاية المثقف، أو نقد الحقيقة، أو الفكر الأصولي، أو المنطق التحويلي، أو العقل التداولي، أو الإنسان الأدنى؛ وكما هو شأن ثنائيات الفكر والمناضل، أو الثقافة والحضارة، أو المعنى واللامعنى، أو القراءة والحقيقة... ولكن ذلك لم يكن حصيلة لبحت أكاديمي نظري مجرد، وإنما كان ثمرة تأملات وخبرات تتراكم وتعمل في أتون التجارب، بقدر ما كان ثمرة الانخراط في المناقشات الدائرة، عريباً وعالمياً، حول القضايا الراهنة التي تستأثر باهتمام الإنسان المعاصر، بصرف النظر عن انتماءاته المختلفة.

فمصطلح "الإنسان الأدنى" هو ثمرة التمرس النقدي تجاه الواقع البشري، كما شرعت فيه منذ ثلاثة عقود، على وقع الحرب التي اندلعت في لبنان. بماسيها وكوارثها وتداعياتها. وفيما كان الأكثرون، ممن يفكرون بعقل إيديولوجي مغلق، يتشبثون بمواقفهم ويتمترسون وراء أفكارهم، لرمي المسؤولية على المعسكر الآخر،

فإن ما كان يحدث ويصدم، جعلني أرتد على ذاتي وفكري، وأخشى على نفسي من نفسي، لأقول بأن ما تنتهم به الآخر، إنما يسكننا ويتغذى من منازعنا العنصرية أو الفاشية أو البربرية. من هنا كان القول إننا أقل معنى وقيمة وشأناً مما ندعي، من حيث علاقتنا بالحقيقة والعدالة والحرية أو بالعقل والإيمان والإنسان.

ومصطلح "نهاية المثقف"، هو قراءة في النهايات الفاشلة والمصائر البائسة للمشاريع والشعارات التي حملتها أو طرحتها النخب الثقافية، على اختلاف اتجاهاتها القومية واليسارية والعلمانية... من هنا كان التمييز بين المفكر والمناضل، أو بين المهنة والمهمة، لا لإلغاء دور المثقف، بل سعياً لصنع صورة جديدة أو صوغ دور جديد، تستعاد معه المصداقية والفاعلية.

ومصطلح "الأصولية" استُخدم في تفكيك الآليات الفكرية التي تجمع بين قوى ومذاهب مختلفة أو متعارضة من حيث الأطروحات الأيديولوجية والشعارات السياسية، ولكنها تتفق من حيث المنطق الضمني، كما يتجسد ذلك في عبادة الأصل وخرافة المماهة وأحادية التفكير ونفي الوقائع واستراتيجية الإقصاء للآخر. من هذا المنطلق كان كلامي، لأول مرة، على أصولي ماركسي أو قومي هو الوجه الآخر للأصولي الإسلامي.

ومصطلح "المنطق التحويلي" كان حصيلة نقدي لثوابت التراث والحدائث معاً، على وقع التغيرات المفاجئة والتحويلات الكاسحة التي تجعل أصحاب الدعوات ينقلبون على شعاراتهم وينتهكون قضاياهم، لكي يقيموا مع هوياتهم علاقات متحجرة، فقيرة، بائسة، كاريكاتورية، عدوانية، إرهابية. لأن الممكن، على النحو المجدي والبناء، هو إقامة علاقات مرنة، مفتوحة، متحركة، متحولة، على سبيل الإغناء والتوسيع أو التجديد والتحديث...

وثنائية "النص والحقيقة"، منشؤها التمرس بنقد مفهوم المطابقة وكسر منطق المماهة، لتبيان الفجوة المزدوجة، أولاً بين منطوق النص وما يمكن أن يعنيه، كما هو مؤدى "نقد النص"، وذلك حيث القول هو دوماً غير ما يعنيه أو أقل أو أكثر؛ ثم بين المفهوم ومرجعه كما هو مؤدى "نقد الحقيقة" وذلك حيث المفهوم القوي والخارق، يشكل واقعة فيما هو يقرأ الوقائع، لكي يسهم في إحداث تغيير في مجرى

الواقع، في جانب من جوانبه، على سبيل الزحزحة للقضايا والمشكلات، أو بخرطة خريطة القوى والعلاقات.

وأخيراً، فإن مصطلح "العقل التداولي"، هو حصيلة القراءة في التحولات التي أحدثتها ثورة المعلومات والاتصالات، بقدر ما كان محاولة لتبيان المأزق الذي يفرضي إليه منطق الانفراد والاحتكار أو عقلية الهيمنة والصدام، في عصر الاعتماد المتبادل، وهو عصر تتشابك فيه المصالح والمصائر، على نحو يجعل الأضداد المتصارعة، تتواطأ ضد ما تدعو إليه.

ولا مرأ أن هناك جانباً آخر لا أغفله، كما أفعل دوماً، وهو أن ما أولفه هو أيضاً ثمرة مواكبتى للمستجدات الفكرية والطفرات المعرفية، بقدر ما هو حصيلة كل ما قرأته من أعمال فكرية، قديمة أو حديثة، عربية أو غربية، سيما ما اتصل بالموجات الجديدة للحدثة، أيّاً كانت التسميات.

وليست المسألة، هنا أن نقوم بنفي أعمال نخشى منها على عقولنا وثقافتنا، فيما هي تشكل فتوحات عقلية وامكانات فكرية؛ ولا هي بالطبع أن نتعلق بها كأصنام نظرية أو كأقانيم مقدسة تحتم على العقول، كما يتعامل كثير من الحدائين مع عناوين الحدثة وشعاراتها، لكي يشكلوا الوجه الآخر للدعاة الترائين، من حيث عبادة الأفكار والعجز عن الخلق والابتكار.

ولكن المسألة هي كيف نقرأ: ثمة من يقرأ لكي يتماهى ويقلد أو لكي يتطابق ويطبق؛ وعندها سوف تكون الحصيلة، هشاشة الفكر، واستعادة الأعمال الفكرية على سبيل الاختزال والتبسيط أو الإفكار.

وهناك من يقرأ، بهوى وشغف، فيجتهد ويبتكر، أو يخلق ويخرق، لكي يغير ويؤثر، أو لكي يبني ويركب. بهذا المعنى نحن لا نقبض على واقع، بل نخلق وقائع حول العالم، تضاف إلى سجل التجارب والحقائق، وعلى نحو تتغير معه التركيبة الوجودية، بقدر ما تتغير علاقاتنا بالأفكار والذوات والأشياء والأسماء. وهذا هو محك الجدة والجدارة والمشروعية: أن يترك الفاعل أثره وسط المشهد أو يتغير في مجرى اللعبة على صعيد من الصعد، سواء في حقل عمله، أو في بيئته ومجتمعه، أو على المستوى العالمي. وهكذا، فالقضية هي أن نحسن استثمار ما

نقرأه، على سبيل التصنيع والتحويل، في أتون التجارب التي ننخرط فيها، أو عبر المشاريع التي نفكر في إنجازها، وبصورة تفضي إلى إحداث تطوير أو تجديد العدة الفكرية، بجانب من جوانبها، في الواجهة والرؤية، أو في المنطق والمفهوم، أو في النموذج والمنهج...

الموجة النقدية الجديدة

وهذا هو المهم في الموجة النقدية الجديدة: ليس التسميات والأطروحات أو الإعلانات والبيانات، وإنما الإمكانات التي تفتحها للفهم والتشخيص أو لإعادة البناء والتركيب. والأهم أنها تسهم في بناء قناعة قوامها التواضع الوجودي والتقني الفكري، في ما يخص علاقة الواحد بما يتصوره ويدعيه، أو بما يعتقده ويطرحه، أو بما يقرأه ويتلقاه ويتداوله.

ومؤدى هذا الموقف أن نمارس الحيلة والتنبه والحذر تجاه ما يحدث، وخاصة تجاه ما نصنع، كي لا نمارس أنمويه والخداع والتلاعب، أو نكون ضحية ذلك. ومن هذا شأنه لا يؤخذ بالأشياء كما تعطى له، ولا يطمئن إلى الخطابات في ما تطرحه، ولا يصدق الدعوات في ما تدعيه أو تعد به، سيما من جانب الزعماء التاريخيين والقادة الملهمين والأبطال الأسطوريين...

والتمرس بالتواضع والتقنى، على هذا المعنى يحملنا، بنوع أخص على أن لا نثق بالإنسان، كما يفهم واقعه أو يعرف نفسه أو كما يعلن عن مقاصده. والعلة في ذلك أن اللغة مخاتلة والنصوص مبطنة والمعاني متعددة والمفاهيم ملتبسة والنظريات مخرومة، بقدر ما هي الأحداث ملتبسة والحقائق مزدوجة والقيم هشة والهويات مترددة متوترة، وخاصة لأن الإرادة ملغمة والعقول مفخخة، حتى وإن اتصلت بقيم الحق والخير والعدل والتحرر والتقدم... والأحرى القول هي كذلك من جراء هذا الاتصال الذي يجعل الدعوات والمشاريع، تنسج، بوعي أو بغير وعي، من مفردات الأحادية والاحتكار والوصاية والمصادرة والهيمنة والإلغاء، كما يتجلى ذلك بشكل خاص على يد الآلهة والأنبياء الجدد، الذين يجتمعون على خراب العالم، محافظين وثوريين، أو إسلاميين وإنجيليين.

هذه هي القضية: أن لا نموّ المشكلات أو هرب من مواجهتها، لأن مشكلة الإنسان هي مع نفسه بالدرجة الأولى. وهذا هو معنى النقد الوجودي، بما هو محاولة لفهم ما نحن عليه، أي لما نظمسه ونحجبه، أو لما نجهله وتناساه، أو لما نتورط فيه وتتواطأ ضده، أو لما نولده من المفارقات والتناقضات، أو لما نرتكبه من الفضائح أو نحصد من الكوارث. ولهذا فقدر الإنسان أن يواجه دوماً نفسه، لمحاربة الطاغية أو المفسد أو المخرب أو العنصري أو البربري، على سبيل التمرس بالنقد، لكسر إرادة التآله والتحكم والهيمنة والإلغاء أو الاستئصال.

على هذا النحو أقرأ، بعيني النقدية التفكيكية، علاقتي بمفردات وجودي، بحيث أرى الوجه الآخر، أو الجانب المستبعد، أو الطور المنسي، أو المستوى التحتي، أو البعد غير المرئي، أحياناً من فرط الوضوح، لما يقدم نفسه على أنه طبيعي أو بديهي أو خالص أو محض أو أحادي أو متعالٍ أو معقول أو مشروع... أي أرى إليه على خلاف ذلك أو على الضد من ذلك...

فالتحليل قد يكشف أن ما نحسبه من طبائع الأمور هو نتاج ثقافي مصنوع؛ وما نظنه بداهة قد يكون مجرد معتقد أو فرض لا برهان عليه؛ وما نخاله معقولاً قد يتكشف عن أغرب أنواع اللامعقول؛ وما نعهده مشروعاً قد يخفي إرادة التسلط والاستبداد؛ وما نعتقده أحادياً قد يبدو عند تفكيكه محل ازدواج ونزاع بين عناصره وقواه؛ وما يبدو منطقياً قد يكون ثمرة المهارة أو القدرة على حجب التناقضات وطمس المتعارضات؛ كذلك ما نحسبه شراً قد يكون نابعاً بالذات من مفهومنا للخير؛ كما أن ما نعتبره بربرية قد يكون حصاداً لمنظومتنا الثقافية ونماذجنا الإنسانية ومشاريعنا الحضارية.

وكل ذلك يعني بأننا أبعد ما يكون عما ندعيه من امتلاك القبض واليقين أو التحكم، سواء في ما يتعلق بذواتنا وخطاباتنا، أو بأشياننا وأدواتنا. من هنا فما ندعي رفضه أو نشن الحرب عليه، قد يخترقنا ويصنع صورتنا من حيث لا نحسب، كما هي علاقة الأضداد والأنداد.

هذا شأن من يدعي امتلاك الحقيقة، إنه لا يمارس سوى الحجب والإقصاء. وبالعكس، هذه حال من يدعي تفكيك إرادة الحقيقة أو نظامها؛ إنه يخفي بالذات

إرادة القبض عليها، كما هي حال نيتشه الذي يدهشنا بتفكيكاته الخارقة والمربعة لنظام الحقيقة، ولكن لكي يقع في فخها، بقدر ما تصرف بوصفه معلم الحقيقة أو حارسها، وكما هي حال الفلاسفة عموماً.

وهذا أيضاً شأن من يمارس التقديس لمطلق من المطلقات، فهو لا يحسن سوى انتهاكه على أرض الواقع البشري المنسوج من الأهواء والمطامع أو من الوسوس والهاوجس. هذه هي بنوع خاص حال من يقدر الحرية، لكي يستبد بها أو يقع ضحيتها، كما يشهد على أنفسهم عشاقها من منظرين وحالمين وطوباويين.

كذلك هذه حال من يعتقد أنه يعشق الله أو يتحد به، أو يعبد ويسبح بحمده، أو يتلقى وحيه ويبلغ رسالته، أو يقاتل لإقامة حكمه على الأرض، فمال اعتقاده أن يحل محل الله، أو يتخذ أداة لهواه، أو يحيله إلى بيع أو جلاذ، كما هي تبعاً حال النماذج التي يجسدها الصوفي أو النبي أو الإرهابي.

ولعل هذه حال من يحارب، في هذا الزمن الكوكبي. إنه لا يحسن سوى الارتداد على أهدافه وطعن مبادئه لكي يقع في ورطته أو ينتج أزمته⁽¹⁾. من هنا كان القول يستحيل النصر في هذا العصر، بمعنى أن الحروب تفضي إلى هزيمة جميع المتحاربين في الصراع، بقدر ما تولّد دماراً متبادلاً. وبالعكس، فقد يفضي الصراع إلى نصر مشترك، بقدر ما يقود المتحاربين للتخلي عن منطق العداء لاعتماد منطق التسويات.

ومن المفارقات أن ما أريق من دماء، وما حدث من خراب، في حروب الأسماء والرموز والأفكار والهويات، حول ما هو قدسي وإلهي ومتعال وعظيم، أو حول ما يتصل بالحقيقة والعقيدة والعدالة والحرية والتقدم، إنما صنعه أصحاب الدعوات والمشاريع، بشعاراتهم الدينية القديمة أو بعناوينهم الأيديولوجية الحديثة، ولم يكن صنعة المعطلة والزنادقة، ولا من انتهاك المارقين والخارجين، ولا حتى من ارتكاب المافيات العاصمية، كما تطلق التسميات من جانب الأنظمة والدول والقوى المصنفة تحت خانة الشرعية. فيا لفضيحة أفكارنا ومشاريعنا.

(1) راجع أدناه: النصر الخادع والمستحيل.

هذا ما شهدت به الحروب الدينية والحروب العالمية؛ وهذا ما تشهد به الآن حروب الأصوليات والامبراطوريات على الساحة الكونية. بكلام آخر: ما حصده البشرية من عنف ودمار وبربرية، كان من جانب نماذج الإنسان العقائدي اللاهوتي والناسوتي أو العلماني والحدائي، وكل من يستعدي الآخر أو يحاربه لأجل رأيه أو معتقده، أكثر مما كان من جانب النماذج التي يجسدها الإنسان الدهري أو الدنيوي أو الأرضي، وخاصة نموذج الإنسان الريسي أو المرجئي، الذي يخشى البت والقطع في معاني الأشياء وقيمها، بقدر ما يعتبر أقواله مجرد وجهة نظر أو تأويل أو قراءة في الوقائع والتجارب والأحداث أو النصوص. وهذا شأن كل من يتصف بالتقوى، على المستوى الوجودي، فلا يمارس احتكار المشروعية، ولا يدعي امتلاك الحقيقة، ولا يسعى إلى بناء أنظمة استبدادية أو شولية، لإقامة ما هو محال على الأرض، من فراديس يحلم بها مجانين الله وعشاق الحرية والمهووسون بالنماذج الكاملة والحلول القصوى أو النهائية. فالذين يتعاطون مع الديمقراطية كفردوس أو الذين حلموا بتطبيق الحاكمية الإلهية، فقد حولوا الديمقراطية إلى استبداد، أو انتهكوا كل الحقوق والحرمات. ومؤدى القول هنا أن المشكلات والأزمات تجري معالجتها أو تركب حلولها بعدة فكرية جديدة من مفرداتها: النسبية، الشراكة، التسوية.

البعد المتعدد

في أي حال، إن ما تشهده المجتمعات البشرية، في واقعها الكوني الراهن، من الثورات والتحولات أو من الانهيارات والاختراقات، إن في العناوين الحضارية والمطالب الوجودية، أو في الروايات الكبيرة والشعارات العريضة، يكشف عن مأزق الأفكار، بقدر ما يحملنا على إعادة النظر في مفهومنا لدورها على غير مستوى:

1 - الأول على مستوى الهوية، بمعنى أن العالم يسير على نحو متسارع، مما يجعل النظريات والمعارف التي تنتجها الجامعات ومعاهد البحث متأخرة أو قاصرة، أو تؤول إلى استفادها قبل أن تستثمر وتؤتي أكلها. هذا ما يحصل الآن: إن المتغيرات والتحولات المجتمعية تفاجئ العاملين في ميادين العلوم الانسانية

والمجتمعية، يجهلهم بالمجتمع وحركته، أو بالواقع وتعقيداته. من هنا ننتقل من صعيد إلى صعيد، في عمل الرصد والدرس، بحيث لا يقتصر التحليل على الواقع المجتمعي في حراكه وتحولاته، وإنما يتناول أيضاً العلوم والمعارف في تحولاتها وطفرتها المتواصلة. بهذا المعنى فالفكرة الخصبة هي ضرورة مفهومها، بقدر ما هي علاقتها المتغيرة بالواقع المتحول، أكانت نظرية علمية أم عقيدة دينية، تعلقت بالتنمية أم بالديموقراطية.

2 - الثاني على مستوى المنطق، بمعنى أن الخطابات المتصلة بإنتاج المعارف حول الواقع، ليست مجرد أجهزة برهانية أو آلات منطقية أو براهين قاطعة، وإنما هي نصوص مفسوحة على التفسير والتأويل كعملات رمزية، بقدر ما هي ديناميكيات فكرية تتجسد في نمط وجود أو في أسلوب عيش أو في هندسة اجتماعية تتيح حياة ناجحة أو كريمة أو مريحة، أو على الأقل، أقل عبثاً ووطأة. وهذا هو محك أي فكرة أو نظرية أو مفهوم. ولذا لا تجدر المبالغة في التنظير وبناء النماذج والانساق، كي لا يخنق المفهوم بمنطقه الداخلي أو بتماسكه الشكلي.

3 - الثالث على مستوى البنية، بمعنى أنه إذا كان الواقع يتحول، فالمعارف المنتجة حوله لا تقبض عليه، وإنما تسهم في تحويله، بقدر ما تشكل هي نفسها وقائع تترك أثرها في المشهد على مستوى من المستويات. من هنا فالافكار الفعالة ليست قوالب محضة، بقدر ما هي شبكات من العلاقات، تسهم في تحويل الواقع، فيما هي نفسها تصبح موضوعاً للتحويل بصورة من الصور، لدى من يتداولها، في هذا الحقل أو في ذلك القطاع. ولذا، فمصادقية الفكرة الخصبة والخارقة، هو رهانها، أي قدرتها على فتح إمكان للتبادل والتفاعل والتحول والتجاوز، ولكن على سبيل إعادة التركيب والبناء، بلغة التحويل الخلاق.

4 - الرابع على مستوى الفاعلية، بمعنى أن الأفكار ليست مجرد نظريات أو نماذج تحتاج إلى من يحسن احتذاءها وتطبيقها، وإنما هي امكانات للتداول تحتاج إلى من يحسن صرفها وتحويلها في أعمال الإصلاح والتحديث أو الإنماء والبناء، في حقول المجتمع وقطاعاته المنتجة والفاعلة.

ولذا ليس التغيير، أيا كان شكله وصعيده، شأن نخب تفكر وتقرر، عن بقية الناس التي يراد لها أن تتلقى وتنفذ، وإنما هو صناعة مشتركة يسهم فيها الفاعلون الاجتماعيون، كل في موقعه وانطلاقاً من حقل عمله، بحيث تأتي الحلول ثمرة المداولات على جميع المستويات، بعقل تركيبي يستطيع صاحبه أن يؤلف على نحو مثمر وفعال، بين الأنماط والأشكال والطرز، بقدر ما يرى إلى البعد المتعدد للواقع بتعقيد تضاريسه وتقاطع خطوطه وتفاعل عناصره، أو بتداخل جوانبه وتناظر أركانه وتراكب مستوياته.

ازدواجية النشأة

والفكر التركيبي، بما هو كسر لأحادية التفكير وخرق لوحداية الذات والقطب أو المرجع، لمصلحة البعد المتعدد، إنما منشؤه ازدواجية الأصل والبدئية، في ما يخص كل بنية أو ظاهرة أو سيرورة، سواء تعلق الأمر بالذرة أم بالجرة، بالطبيعة أم بالإنسان، بالخلية أم بالمجتمع.

وهذا بالذات ما تعبر عنه الثنائات المشهورة في فهم النشأة الأولى، إن في الفكر الديني والأسطوري أو في الفكر الفلسفي والعلمي، كما تشهد أزواج المتعارضات مثل الموجب والسالب، أو التماسك والتخلخل، أو الجذب والطرذ، أو الصهر والانفجار، أو النور والظلمة، أو الله والشيطان، أو الروحاني والجسماني، أو الثقافة والطبيعة...

والوضع البشري يقدم المثال البارز والشاهد الحي على أن الوجود ينسج من الازدواج والالتباس والتعارض، كما يتجسم ذلك في حركة التردد والتقلب بين الاقطاب والمتعارضات: الرغبة والقدرة، العقل والوهم، العلامة والدلالة، المبدأ والغاية، المعنى والقوى، الفرد والمجتمع، الواقع والمثال، الواقعي والافتراضي كما هي الثنائية المتداولة اليوم.

نحن إزاء انشطار أصلي أو انشقاق وجودي يخترق كيان الواحد منا، لكي يشكل مصدر المفارقات والالتباسات والألغاز، بقدر ما يجعل المآلات والنهايات بخلاف أو بعكس الادعاءات والبيانات. وإذا كانت الازدواجية، بما هي فجوة

وانشقاق، مصدر قلق وتوتر أو تفاوت وتعارض أو انتهاك وتورط، فإنها تشكل في الوقت نفسه فرجة ومساحة، أي منبع الامكان الذي يتيح للانسان التدخل والخرق أو التوسط والتدبير، بقدر ما تمكنه من صنع نفسه وبناء عالمه على سبيل التجاوز والتركيب.

مثل هذه الرؤية للنشأة تفتح إمكانات خصبة للنظر والعمل، بقدر ما تسهم في خلخلة العديد من الادعاءات والأوهام والأساطير، في ما يخص العلاقات بالفكر والحقيقة أو بالهوية والحرية أو بالإرادة والقدرة، وذلك من غير وجه:

أ - الوجه الأول هو وهم الثبات، لأن الازدواجية، بما هي تعارض وتوتر، هي مصدر الحركة والتغير، بقدر ما تشكل المحرك والنابض أو الحافز، في ما يخص سير العالم بكائناته وصعده وظاهراته. ولولاها لعم السكون والخواء، ولانتهى معنى النشوء والتكوين.

ب - الوجه الثاني هو خرافة اليقين على سبيل التطابق المطلق، فما دام هناك فجوة وانشقاق أو تعارض وتنازع بين العناصر والأقطاب، ثمة استحالة في إنتاج معرفة مطابقة بالأشياء، لأن كل محاولة للتثبيت من هوية عنصر أو بعد تتم على حساب آخر، وكل سعي لإنتاج معرفة بقوة من القوى تتم على حساب المعرفة بقوة أخرى، كما تشهد العلاقات بين السرعة والموقع، أو بين المكان والزمان، أو بين قوى المجتمع المختلفة، الاقتصادية والسياسية والثقافية والدينية. مما يعني أن الممكن هو إنتاج معارف نسبية تبقى قيد البحث والدرس والتغير، بقدر ما يعني أننا، فيما ننتجه من معارف، لا نكتنه ماهية الكائن، وإنما نخلق وقائع تحيل الواقع إلى إمكان وطاقة.

ج - الوجه الثالث يتمثل في أسطورة الصفاء؛ ذلك أن الفجوة الوجودية، بما هي ازدواج والتباس، تعني بأنه لا هوية صافية تتساوى مع نفسها من غير أداة أو توسط. فهوية المرء هي بنية مركبة وملتبسة، بقدر ما هي سوية مفتوحة على تعدد البعد والوجه والمستوى. هذا عند من يأخذ بازدواجية الأصل ويقر بأنه محل تنازع بين ميوله وقواه وأطواره، لكي يحسن سوس نفسه وتدبر أزمته. من غير ذلك يقع الواحد فريسة أهوائه من حيث لا يحتسب ولا يعقل.

د - الوجه الرابع يتمثل في سراب الفردوس؛ ذلك أن الانشقاق أو الانشطار، بما هو نقص أو استلاب أو تفاوت، يعني استحالة الوصول إلى حلول قصوى أو نهائية في ما يخص مساعي الإنسان ومشاريعه. فأقصى ما يمكن بلوغه هو المساومات والتسويات والمصالحات، بفكر تركيبي ونهج وسطي وعقل تداولي ومنطق تحويلي.

من غير ذلك غمارس الحجب والنفي أو التهويم والتشبيح، لكي نخصد المزيد من الخسائر والكوارث، على ما يفكر ويعمل الذين يتعاملون مع القضايا والعناوين بعقل أحادي، قدسي، اصطفاي، نخبوي، عنصري، فاشي؛ أو نتعلق بالأشياء حتى أضدادها، بقدر ما نتواطأ مع أضدادنا على تقويض ما ندعو إليه من القيم والمثل، كما يشهد صراع القوى المتناحرة على الساحة الكونية، أمبراطورية وأصولية، إسلامية وعربية، عربية وأميركية.

الإنسان الكوكبي

هذا هو الرهان اليوم، وسط العنف المتصاعد والفائق، على نحو يكاد يعيدنا إلى نقطة الصفر، لكي يطيح بمنجزات الحضارة والمدنية: التفكير والعمل على ابتكار أو اجترار معادلات وأطر ونظم وقواعد ووسائل تتيح تحويل المتعدد والمختلف أو المستعارض والمتنازع، أي ما هو معطى طبيعي، إلى صيغ للتجاوز والتعايش أو إلى مجالات للتبادل والتفاعل، فكيف ونحن ندخل اليوم في عصر جديد يتشكل معه واقع كوني، بقدر ما يبرز فاعل بشري جديد يفكر ويعمل على المستوى العالمي، بتعدد دوائره وأطره وصعده.

هذا البعد العالمي لم يغب عن عملي، بل هو هم من همومي الفكرية، إما بسبب الشاغل الفلسفي، وإما لأنه معطى جديد يحتاج إلى النظر والتأمل أو إلى التفكير والتدبر⁽¹⁾.

ومن هنا لا أؤثر، عادة، أن أقدم نفسي، تحت خانة قومية أو دينية، كمفكر عربي أو إسلامي، همّي تحديد النهضة العربية، أو مناهضة المشروع

(1) راجع أدناه: العالمية للكوكبية.

الثقافي الغربي، كما يفكر كثيرون يحشرون أنفسهم في الدوائر الأناسية الخائفة، العرقية أو الدينية.

وإنما أتصرف بوصفي امرأةً يقيم في هذا العالم، الذي أخذ يضيق لكي يقترب بعضه من بعض، بحكم تصدع الحواجز المادية والرمزية بين البشر، فأتأثر بأحداثه وأقرأ مجرياته وأحاول سبر إمكاناته المفتوحة، بأدوات حقلي من شبكات الفهم وصيغ العقلنة أو قواعد المداولة. بهذا المعنى، ليست العولمة، كما أكرر القول كارثة ولا هي فردوس، وإنما هي إمكاناتها المفتوحة، عند من يحسن التعامل معها، بمنطق الخلق والتحول والاستثمار النافع أو البناء⁽¹⁾.

هذا ما يجعلني، مثلاً، أكتب عن الاضطراب الفرنسي كما اهتم بالعجز العربي، أو انتقد الأصولية الإسلامية كما انتقد الأصولية الإنجيلية؛ وأفزع من ارتفاع حرارة الأرض كما اشمئز من أكوام النفايات في بيئتي؛ هذا أيضاً ما يجعلني أستعيد التراث العربي كما أفيد من منجزات الفكر الغربي؛ وأخيراً فالعالمية تحملني، بشكل خاص، على أن أتناول قضايا الفكر العربي، لكي أطرح أسئلة الفكر عامة، بطابعه الوجودي، وعلى النحو الذي يخاطب كل عقل أو يستأثر باهتمام الإنسان بصرف النظر عن انتماءاته وجنسيته.

وتلك هي الكوسموبوليتية كما أفهمها وأمارسها، بدءاً من نقد مفهوم الإنسان، اللاهوتي والمتعالي، وصولاً إلى صيغة "العقل التداولي". بهذا المعنى أحاول قراءة مفهوم المواطن العالمي، غير مفهوم "الإنسان الأدنى"، وذلك حيث الفاعل البشري يفكر ويعمل ككائن أرضي، دنيوي، كوكبي، عبر قيم التواضع الوجودي والتقى الفكري، أو عبر قواعد التسوية والشاركة. فإن أحوج ما نحتاج إليه، لتدبر ما نغرق فيه أو نتردى إليه من عنف وبربرية، هو التخفيف من مركزيتنا ونرجسيتنا وادعاءاتنا المثالية والمتعالية، بنزع عباءة القداسة والألوهة والعصمة، أو بالكف عن ممارسة الوحداية والوصاية واحتكار المعنى، في ما يخص الشأن العمومي أو

(1) هذا ما جعلني أقول، في مكان آخر أنا أخشى على ماليزيا، التي استثمرت فتوحات العولمة لبناء نموذجها التنموي، من المفكرين العرب الذين استقدموا للتدريس في جامعاتها. بالطبع ليس كل المفكرين، وإنما المقصود بهم الذين يتعاملون مع العولمة كبيع أو كشر محض أو كعاصفة ترمينا في المهبط.

الكوكبي، تحت هذا الشعار أو ذاك، سواء من جانب المنظمات الدينية العائدة على سبيل الإرهاب، أو من جانب القوى العظمى واستراتيجياتها الإمبريالية.

إن المجتمعات المعاصرة لا تعاني اليوم من نقص في القيم المتعالية والمبادئ الروحانية⁽¹⁾؛ لا تعاني من غياب الله وبقية المقدسات التي تتعلق بالهوية والتراث والأرض والوطن، والتي تكاد تحول الحياة إلى أفخاخ وكماثن. بالعكس: لقد أتممت البشرية، تأليهاً وتقديساً وتنزيهاً واصطفاءً، وسوى ذلك من العملات العقائدية التي هي مصدر مصائبنا وكوارثنا. والرهان أن نفكر بطريقة مغايرة لمعالجة أزماننا. فما نظنه الحل هو العلة والمشكلة. من هنا الحاجة، في المعالجة والمقاربة، إلى عدة فكرية جديدة، بمفاهيمها وحقوقها وطرقها واستراتيجيتها، تشكل المقالات والفصول المجموعة في هذا الكتاب، نماذج من التمرس بها على وقع الأحداث بمفاجأتها وإرباكاتها واحتمالاتها، كما في مصهر التجارب بمعانها ومكابداتها وممكناتها.

علي حرب

بيروت، نيسان 2007

(1) على ما يعتقد الدعاة الجدد للتعالي والروحانية، من العلمانيين، وأبرزهم الفيلسوف الفرنسي لوك فري. قد تكون أوروبا المساحة الثقافية الوحيدة التي تعاني من نقص في هذا الخصوص. ولأنها كذلك فهي الأقل ميلاً لممارسة العنف. من هنا فإن الكتلة الأوروبية التي نتحول بالتدريج إلى مساحة تداولية، بدولها ومجتمعاتها، تملك مصداقية أكثر من غيرها من الكتل، في مواجهة منطق الانفراد، الذي تمارسه بشكل خاص الولايات المتحدة بمشروعها الامبراطوري، لبناء علاقات بين الدول تقوم على التعددية، ليست التعددية القطبية التي كانت سائدة في حقبة الصراع الأميركي السوفياتي، بل التعددية التي تمارس بمنطقة الحوار والشراسة والمبادلة. أما حيث تسود الأصوليات، خاصة الجهادية الإسلامية والانجيلية البروتستانتية، فإن العنف يتصاعد بازدياد الطلب على المعنى الديني.. وهكذا، إننا نشهد اليوم تخمة في المتعاليات الروحانية، مع عودة الدين بآلهته وأنبيائه الجدد من كهنة فقهاء، ولكن لنقص المعنى وتدميره، بالأفعال والممارسات، كما هي مصائر السياسات والبرامج الدينية، حيث الثوابت المقدسة تتحول إلى ذرائع لكي تنتهك على أرض الحوادث والطوارئ، وحيث ترسانة المتعاليات والروحانيات والمحرمات تتحول إلى آلات لتحقيق الأهواء والنزوات. بذلك يصبح الله طوع أمر عبيده الذين يسخرون ما يخترعونه من الصور والمفاهيم لما يشاؤون.

القسم الأول

الإنسان إلى أين؟

أسئلة القيم والمصائر (*)

I - سؤال القيم

القيمة هي مصدر المشروعية ومرجعية المعنى، إذ هي تشكل الحافز والملمهم او الموجه والناظم او النموذج والمعيار، في ما يخص مساعي المرء ومشاريعه ومجمل نشاطاته وأعماله، كما هو شأن الحقيقة والعدالة او الخير والصلاح او الكمال والتقدم او الكرامة والحرية... ولذا لا تستقيم حياة للمرء من دون قيم يتعلّق بها. لا بناء ولا قيام إلا بسلّم للقيم البديل عنه هو الفوضى او العبث او الهمجية.

والقيم ليست، اليوم، على ما يرام. والشواهد ناطقة، كما تشير الكتابات والدراسات حول العدمية⁽¹⁾ والبربرية، او المؤلفات التي تحدثنا حديث النهايات، نهاية التاريخ او العالم او الجغرافيا او العمل أو المؤلف... فضلاً عن نهاية المثقف الذي يقدم نفسه كحارس للقيم.

من هنا باتت القيم موضع تساؤل، كما يوحي بذلك سؤالها: القيم الى أين؟⁽²⁾ بل هذا ما توحى به أسئلة المصائر عامة: المجتمع الى أين؟ الانسان الى أين؟ والأحرى أن نسأل: الارض الى أين؟

-
- (*) ورقة قدمت في ندوة "التحوّلات المجتمعية وجبلية الثقافة والقيم"، وقد عقدت في الدوحة، ما بين 20 و24 كانون الثاني 2007، بدعوة من المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث في دولة قطر.
- (1) أشير بذلك الى أنّ المجلة الفرنسية (Le Magazine Littéraire)، بمجموعاتها الصادرة خارج السلسلة العادية، العدد 10 تشرين الاول/تشرين الثاني 2006، قد كرّست هذا العدد الخاص لدرس مسألة "العدمية" بمختلف محاولات ونسخها، من الفيلسوف ديوجين الاغريقي قديماً، الى الروائي هوليك الفرنسي حالياً، مروراً بآلبرز الاعلام والاسماء الذين وصموا بالعدمية او تطرقوا لمسألتها.
- (2) أشير بذلك الى الكتاب الصادر تحت هذا العنوان: القيم الى أين؟ وقد صدر بنسخته العربية، عن دار النهار، بيروت، 2005؛ وكان قد صدر بطبعته الاولى، الاصلية، بالفرنسية، عن منظمة الانيسكو، بإشراف جيروم بنديه، ومشاركة مجموعة من المجمع المفكرين، علماء وفلاسفة وكتاباً، في مختلف المجالات والاختصاصات.

هذه أسئلة كبيرة يطرحها الانسان على نفسه اليوم. ومبعث التساؤل أن ما تعيشت عليه البشرية، حتى الآن، من منظومات القيم يكاد يتصدع تحت وقع الانفجارات والثورات، وفي ضوء الصدمات والتحولات، الجذرية والمتسارعة او الكاسحة والمتلاحقة، على مختلف المستويات الحضارية والتقنية او الثقافية والمعرفية او السياسية والاجتماعية. فما يحدث ويتشكل او يتداعى ويسقط يشهد على أن المآلات هي بعكس الادعاءات، بقدر ما يعني انهيار اليقينيات وابتلاع المثاليات، الامر الذي يخلق وعياً حاداً بوجود أزمة تطال أشكال المشروعات الخلقية بقدر ما تشمل مختلف مناحي الحياة.

من هنا تتشكل الآن شبكات مفهومية جديدة كما تنعقد ثنائيات جديدة تخربط مبادئ التصنيف ومعايير التقييم والتقدير، لكي تضع على مشرحة النقد والتشريح ما كان سائداً من المفاهيم والنماذج والمعايير في النظر والعمل. ففي المجتمعات التقليدية ذات العالم المغلق والفكر الأحادي والخط المستقيم والمنطق المحافظ، كان هناك نموذج واحد غالب يقولب الحياة والعقول، يرثه الابداء عن الآباء، جيلاً بعد جيل، مع تغيرات طفيفة وغير مرئية.

مع انبجاس العالم الحديث، بمركزيته البشرية وذواته الفردية وعقلانيته النقدية وثوراته التحررية، تغيرت مرجعيات المعنى وعناوين الوجود وقيم الاشياء والاعمال، بقدر ما تغيرت أساليب الانتاج وأنماط العيش ومنظومات التواصل. ومن مظاهر هذا التغير الانتقال من الثنائيات القديمة: كالحير والشر او الايمان والكفر او العدل والظلم او الكمال والنقص، الى ثنائيات جديدة: كالتقدم والتخلف او الخلق والتطور أو الديموقراطية والاستبداد او الرأسمالية والاشتراكية أو الدين والعلمانية...

والآن فيما تتعدى الحداثة بعناوينها ونماذجها، نحو طفرات وموجات جديدة تحت مسميات ما بعد الحداثة او ما فوق الحداثة او الحداثة الفائقة، تنخرط المجتمعات البشرية في واقع كوني مختلف، من حيث زمنه المتسارع ومعطياته السيالة وحدوده المائعة وهوياته المتغيرة، الامر الذي يحدث الارباك او القلق او التصدع، لجهة العلاقة بالاصول الثابتة والقيم الراسخة. من هنا ثنائيات جديدة مثل المحلي والكوني او الواقعي والافتراضي او الاحادية والشرابة او الليبرالية والحماية...

والأزمة حادة ومضاعفة في المجتمعات العربية، ذلك أن النموذج التقليدي قد انكسر وتصدّع بالرغم من ارادة المحافظة على الخصوصية والدعوة المتواصلة الى تعزيز ثوابت الامة. حتى اكثر الناس اصوليةً ومحافظةً هم في النهاية ابناء هذا العصر من حيث همومه ومشكلاته وادواته.

ولا عجب. فلا يمكن أن تتغير اسباب الحياة وطرق المعاش وانظمة التواصل وآليات العمل وتقنيات الانتاج، وسوى ذلك من البنى التحتية والقواعد المادية، دون أن يحدث، على الاقل، اهتزاز في البنى الفوقية والمنظومات الرمزية والقواعد الخلقية. من هنا باتت المحافظة خادعة، بل مستحيلة.

ولكن انكسار النموذج التقليدي الأحادي في البلدان العربية، لم يفض الى ابتكار نماذج جديدة، ولا الى اكتساب القيم والفضائل الحديثة، على ما جرى في المجتمعات الغربية، وعلى نحوٍ يؤدي الى المشاركة الغنية والفعّالة في صناعة الحياة الحديثة والمعاصرة، وإنما الذي حصل أن الفرد العربي بات، على الصعيد الخُلقي والفكري، معلقاً او مشطوراً او ممزقاً بين القديم والحديث، او بين المؤمن والمواطن او بين التقليد والتمرد... فلا هو محافظ ولا هو حديث، لا هو رجعي ولا هو تقدمي، لا هو متخلف ولا هو متقدم⁽¹⁾...

وإذا كانت القيم هي في أزمة، فالأزمة هي بنيوية وشاملة؛ هي بنيوية، لأنها لا تقتصر على الادوات والوسائل، وإنما تمس المبادئ والمقاصد، كما تتمثل في العناوين الوجودية والمطالب الحضارية، سواء ما تعلق بالله والدين والايمان، او بالعقل والتقدم والانسان. وهي شاملة لأنها تطال مختلف المجتمعات وبالاخص القوتين المتناحرتين على الساحة الكونية، ولكن المتواطئتين على تهديد السلام العالمي وتخريب العمران البشري:

(1) الملاحظ أن معظم المجتمعات العربية لم تستطع تركيب صيغ وابتكار نماذج ناجحة في قراءة المعطيات وادارة التغيرات واستثمار الثروات المادية والرمزية، فعاشت حداثة متعثرة او فاشلة بقدر ما أعادت انتاج التقاليد بصورة عقيمة او رديئة. بل إن بعض المجتمعات العربية تجد نفسها اليوم تنتقل من المجتمع الزراعي الى المجتمع الالكتروني، دون المرور بالمجتمع الصناعي الحديث، بمعنى أنها تواجه عصر المعلومة بفقه اللاهوت وعقلية الحقل، الامر الذي يعقد المشكلة ويفاقم الأزمة، عند من لا يحسن حرق المراحل بإتقان لغة المعلومة والانخراط في عصر الحداثة الفائقة.

1 - كستلة الدين بأمراضه وآفاته⁽¹⁾، كما تتجسم في اصولياته المختلفة التي تعمل بمفردات التعصب والتطرف والارهاب والاستئصال الرمزي او المادي؛

2 - كتلة الحداثة بعيوها وأعطاها ومازقها كما تتجسم في تآكل الثقة بالمؤسسات السياسية والاطر الديمقراطية وفي عجز الانظمة الليبرالية او النماذج الحضارية السائدة عن مواجهة التحديات والازمات المتراكمة في القضايا الامنية والبيئية والصحية والاجتماعية⁽²⁾، المتعلقة بمحاربة الفقر والفساد والاستبداد والعنف والتلوث، وهي آفات آخذة في الازدياد والتفاقم. من هنا تتشكل ثنائيات جديدة تضع الفرد بين خيارين أحلاهما مرّ: التلوث او التنمية، الامن او الحرية، الامبراطورية او الاصولية...

II - مفارقة التقدم

ومن المفارقات أن ازمة القيم تترافق مع التقدم الهائل والتطور المذهل في العلوم والتقنيات، بتداعياتها المضرة والخطيرة بل المفزعة، على الانسان والحياة والارض، من جوانب عديدة:

أولاً: من جهة التكنولوجيا النووية التي نامت قضيتها لفترة، ثم يفتح ملفها الآن، مع التجربة الكورية والبرنامج الايراني، على النحو الذي يقض مضاجع الذين اخترعوا واحتكروا هذا السلاح المنتج للدمار الشامل، والذي يخرج عن الآن السيطرة بعد ان اصبح سلعة تباع وتشترى. واي خطر اعظم على الانسان وقيمه

(1) راجع في هذا الخصوص كتابي، الانسان الانى، امراض الدين واعطال الحداثة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2005.

(2) لو عدنا الى الاضطرابات المتلاحقة التي شهدتها فرنسا في العام الفائت، نجد شاهداً على استنفاد النموذج الفرنسي طاقته، بقدر ما هي شاهد على عجز الديمقراطية التقليدية والتمثيلية عن استيعاب الحراك الاجتماعي والدينامية السياسية. وهذا بيار روزانفالون، أحد ألمع الاساتذة في فرنسا، ومؤسس "جمهورية الافكار" على ساحتها، يرى بأن أهم معضلات العصر هي "تآكل الثقة" بالقيادة والمؤسسات السياسية. راجع نص الحوار الذي أجراه معه جيل انكل وفرنساو أمان تحت عنوان: السياسة في عصر فقدان الثقة، مجلة (Le nouvel Observateur) العدد 2188، 18/12 تشرين الاول 2006.

من سلاح يترك نفايات سامة لا يُمحي أثرها ولو دُفنت في باطن الارض، أو يحو أثر الحياة ومعالم الحضارة من على سطح هذا الكوكب؟

ثانياً من جهة التقنيات البيولوجية التي تتيح، عبر فك رموز الابداع الوراثية (الجينوم)، التلاعب بخارطة الانواع الحية، ومن بينها الانسان، كما تتيح لهذا الاخير استخدام وسائل في الاخصاب والحمل والانجاب والولادة تززع مفاهيم وأحكاماً وتقاليد راسخة، حول الخلق والنسب والبنوة، منذ آلاف السنين⁽¹⁾.

ثالثاً، يضاف الى ذلك التطور الصناعي الذي أسهم اصلاً في نقل البشرية الى اقتصاد السوق ومجتمع الاستهلاك، على نحو أحدث تغييراً في معايير الانتاج والتسويق. لم تعد الاشياء تنتج لتلي الحاجات، بل لكي تستثير ما لا يمكن سده من الاحتياجات؛ ولم تعد تصنع لكي تكون مفيدة، او صحية او متينة... بل تصنع لكي تشتغل عجلة الانتاج وتسير الدورة الاقتصادية، تداوياً للسلع ومراكمة للارباح. ولذلك أثاره المخربة⁽²⁾ على البيئة والموارد والحياة: تلوثاً وتصحراً او نضوباً وانقراضاً، فضلاً عن التزايد المخيف في ارتفاع حرارة الارض. وتلك هي ثمرة تأليه السوق وعبادة السلعة والتكالب على الاستهلاك.

هذا التطور المذهل في النشاط الصناعي، بمواده ونفاياته، بحقوقه وقطاعاته، بهندسته وترساته وتسارع وتأثره، إنما ينقل البشرية الى طور جديد، وذلك حيث المساوي والمخاطر والكوارث، لم يعد مصدرها انتقام الآلهة او ثورة الطبيعة، بل

(1) الاستنساخ والحاضنات الاصطناعية، او استئجار ارحام الغير، او استبضاع من لا ينبج بذرة سواه، وسوى ذلك من الوقائع والتجارب التي تثير الفزع عما يمكن للانسان اليوم أن تصنعه به علومه وأدواته.

ولنتأمل ما ينجم عن المعارف البيولوجية: بوسع الانسان اليوم، فحص الجنين في احشاء امه، لكي يكشف عن المرض الذي لا براء منه، والذي يمكن ان يصاب به صاحبه وهو في الخامسة والثلاثين من عمره. فمن يملك المسؤولية عن مثل هذه المعرفة، كما تثار القضية اليوم من قبل الجمعيات التي تهتم بالعلاقة بين الشأن الخلقي وحرية البحث العلمي؟

(2) إذ هو يولد ظاهرات وأفات هي الى تزايد وتفاقم، سواء ما تعلق منها بتلويث الاجواء والانهار والبحار، او بتصحّر الغابات، او بارتفاع حرارة الارض، او بنضوب الموارد وانقراض انواع من الحيوان... والمفزع في الامر، ان البشرية تبدو عاجزة عن اتخاذ اجراءات لوقف السدهور في هذا المجال، اذ لا مجال للعودة الى الوراء، في ما يخص معدلات الانتاج والتكالب على الاستهلاك.

تنجم بالدرجة الاولى عن النشاط البشري نفسه، كما يبيّن أولريش بك في كتابه "مجتمع المخاطرة"⁽¹⁾، أو كما يبيّن جان بيار دو بوي في كتابه "نحو عقلنة الكوارث"⁽²⁾.

رابعاً من جهة الانفجار في ثورة المعلومات والاتصالات التي تحولت معها البشرية من طور حضاري الى آخر. فامتلاك تقنيات فائقة تبث وتعمل بسرعة الفكر والضوء، قد أسهم في تغيير قيم الاعمال والاشياء، مع نشوء الواقع الافتراضي والمجتمع الاعلامي والانتاج الالكتروني...

ففي مجتمع الاعلام، تراجع قيم الفكرة والحجة والحقيقة لصالح قيم اخرى كالعرض والاداء والمسرح والطقس والحدوث⁽³⁾، فضلاً عن الصورة الطاغية على المشهد. ومع اقتصاد المعرفة تغلب الخدمة على المنتج⁽⁴⁾ نفسه، بقدر ما يتغلب الانتاج الناعم على الانتاج الثقيل ورأس المال المالي على رؤوس الاموال الصناعية والزراعية، تمهيداً لازدهار التجارة الالكترونية..

ولهذا التحول الحضاري آثاره البليغة على الثقافة وعلى الهويات. فالثقافة تشهد موجات جديدة في مختلف حقول الفن والادب والفكر، تتغير معها مبادئ التصنيف والتقييم، بقدر ما تتغير أنماط الانتاج وأساليبه وحساسياته ووسائل تداوله وانتشاره. ذلك أنه مع انفجار وسائل الاعلام وفيض الطلب على العرض، أصبح

(1) راجع الترجمة الفرنسية لهذا الكتاب (La Société du Risque)، منشورات فلاماريون، باريس، 2001؛ ومن المصادفات أن أولريش بك ما ان انتهى من تأليف كتابه، حتى حدثت كارثة تشرنوبيل، كما يتضح من المقدمة، الامر الذي يعزز مقولته حول "مجتمع المخاطرة". ليس هذا ما يحصل الآن في جنوبي لبنان، حيث الناس يعيشون في قلب المخاطرة، بعد حرب تموز وما خلفته من القنابل العنقودية والنفائات السامة؟

(2) راجع جان بيار دو بوي، نحو معالجة مستتيرة للكوارث، منشورات سوي، باريس 2002.
(3) ثمة من يكتب ليقول بأن سرد القصص والتواريخ والحكايات بات اليوم في الولايات المتحدة، أنجح وسيلة للتأثير في الناخبين والمستخدمين والمستهلكين؛ راجع بهذا الخصوص، مقالة كريستيان سلمون، ماكينة لفبركة الحكايات، مجلة "لوموند ديبلوماتيك"، عدد تشرين الثاني 2006.

(4) راجع بصدد غلبة الخدمة على المنتج، الحوار الذي اجراه جان غبريال فريدييه، مع برنار شارليس وجان هرفيه نورانزي، في مجلة "لوفيل اوبسرفاتور"، عدد 2181، 30/24 آب 2006.

من السهل الى درجة الاستسهال، أن نكتب وننشر، وعلى نحوٍ تضعيع معه المقاييس. ثمة اعمال روائية او شعرية او فلسفية، تنال اعلى درجات الثناء والتقدير من جانب نقاد، فيما آخرون لا يرون فيها سوى موجات تنشر السطحية والتفاهة والابتذال. إنه مجتمع الصورة والمشهد يخرط المعايير والمقاييس، ويصدم عقول الذين نشأوا وتربوا على الاعمال الكلاسيكية لدى الآباء المؤسسين بألقائهم الفخمة وأسمائهم الكبيرة. ولذا، فهم يشعرون بالغربة او اليتم إزاء ما ينتج ويصعد الآن من نجوم الفن والغناء والادب...

وبالطبع فالدخول في المجتمع الاعلامي والعصر الكوكبي المعلوم، أسهم في فقدان الامن الثقافي والرمزي الذي كانت تتمتع به الهويات الثقافية، بسبب تصدّع الحواجز بين الدول والمجتمعات، واجتياح الرموز والصور والافكار وأنماط العيش، للنفوس والعقول المطئنة الى عقائدها وتقاليدها، او الوثائق بحداثتها وتقدمها. فالموجات الجديدة، والاختراعات الفائقة، والتحويلات الصاعقة، والبث المتواصل على مدار الساعة، والتغير الدائم في المعطيات...، كل ذلك يولد حالة من الحيرة والارتباك وعدم الاستقرار، بقدر ما يجعل من المتعذر السيطرة على قوانين التغير أو التحكم بنظام الاشياء. وتلك هي مفاعيل "الحداثة السيالة" كما يسميها زيغمونت بومان⁽¹⁾. معها يشعر المرء بأنه مقصّر وفي تأخر دائم على ما يستجد، مهما بذل وجدد، بقدر ما تفقد الهويات حصونها الرمزية وأمكنتها المسيجة ومناطقها الحميمة.

خلاصة ذلك، أنه مع القنبلة النووية والهندسة الوراثية والثورة المعلوماتية تفاقمت المشكلات وازدادت المساوئ والمخاطر، بقدر ما أصبح البشر يمتلكون أجهزة وأنظمة ذات فاعلية قصوى تفلت من سيطرتهم، لكي ترتدّ عليهم ضرراً ووبالاً. وهكذا بات الإنسان يستهلك، اليوم، اكثر بكثير، ولكنه عاجز عن تصريف نفاياته؛ كما بات يمتلك أجهزةً هي الأسرع والاكثر فاعلية من حيث

(1) بالنسبة الى مقولة "الحداثة السيالة"، راجع الحوار الذي اجراه مع زيغمونت بومان كزافييه دي لافايغا، في مجلة "العلوم الانسانية"، العدد 165، تشرين الثاني 2005؛ بالنسبة لنهاية المكان راجع مقالته، حروب الاعتراف على التخوم الكونية، مجلة اسبري (Esprit) عدد كانون الاول 2002.

مردوديتها. ولكن امكانات التدمير والهلاك أمست أضعافاً مضاعفة. صحيح أنه يعرف أكثر وأكثر، ولكنه صار يمتلك قدرات على الفعل والتأثير تفوق بكثير قدراته على التوقع والتقدير.

III - العودة المربعة

ولا ننسى أخيراً الداء الأعظم من ادواء البشرية: العنف. فهو لم يتراجع مع التطور الحضاري والتقني والعلمي. ما حصل هو العكس: فالأمن المتدهور على الساحة العالمية يشهد بأن العنف يزداد ويتصاعد كمّاً ونوعاً، على ما افتتح القرن الواحد والعشرون، وكما تفاجئنا المنظمات الارهابية، بأعمالها الهمجية في غير عاصمة وفي غير مكان. وتلك هي حصيلة منطق الانفراد والاحتكار والمصادرة والهيمنة والصراع، مع الخصم حتى كسر العظم، على الثروات والخيرات والسلطات.

واذا كان العنف الذي هو قدر البشر، يجسد غريزة العدوان أو منطق التفاضل أو ارادة التسلط أو عقلية الاقصاء والاستئصال، فإن ابطاله اليوم، من نجوم الارهاب، إنما يفيدون من انتشار وتعميم وسائل الاعلام لكي يوظفوا شبكات الاتصال واتساع حركة انتقال الاشخاص بين المجتمعات. وهكذا يتحول العنف، العابر للحدود، الى ظاهرة معولة، لكي يُدخل البشرية في نوع من الحرب الاهلية الكونية، الامر الذي يجعل الدعوات الدينية والفلسفية الى السلام مجرد هباء منثور، إزاء الصدام الثقافي والعماء الايديولوجي والتطهير العرقي والاستئصال الارهابي.

ثمّة من يعترض بأنه في مواجهة العدمية، ثمّة عودة للدين على المسرح بأقوى ما يكون، على يد الاصوليات المختلفة الجهادية أو الانجيلية، من جانب الاسلاميين الجدد أو المحافظين الجدد، وكلاهما يتحدث بإسم الله، سواء في دعواته وبرامجه أو في حروبه وانتصاراته. ومن المعلوم أن الدين هو في أعلى السلم من منظومات القيم.

ولكن لا ينبغي أن نخدعنا هذه العودة. صحيح أن الدين تأسس على عنف رمزي إلهي أو قدسي، وكان يُمارس كحد أو رادع، أي كتنقي أو تحریم أو تسليم. ولكنه يُمارس اليوم عنفاً فاحشاً بانتهاك كل الحرمات والحدود والقيم، كما تشهد

حروب الآلهة والنصوص بجنونها وفظائعها. يكفي أن يشاهد مؤمن متدين تقى انساناً يذبح من على الشاشة بإسم الدين، حتى تنهار ثقته بالاديان، كمرجع للمعنى.

نعم لقد عاد الدين، ولكن لكي يمارس ذروة العدمية او الهمجية، بقدر ما يتأله دعائه وحماته، لكي يصبحوا عبيداً لنزواتهم واهوائهم واحلامهم المجنونة او خططهم الجهنمية... لقد امسينا آله، ولذا فقدنا السيادة على أنفسنا وعلى عالمنا، بما تعنيه السيادة من سيطرة على الذات، بالتزام الموائيق والعهود او بمراعاة القواعد والقوانين. ولو تأملنا الحالة الاسلامية، في هذا الخصوص، نجد بأن الفتوى تكاد تُدمر التقوى التي هي رأس الفضائل الاسلامية، بقدر ما تُفضي الى إشعال الفتن الأهلية وتمزيق المجتمعات العربية. من هنا نتجاوز الآن الصراع او المفاضلة بين قيم الاسلام ومنطق الحداثة، او بين عقل عربي وعقل غربي، لأن المشكلة هي أننا لا نحسن سوى الاساءة الى القيم قديمها وحديثها.

تلك هي اعراض الازمة الراهنة، فيما البشرية تنخرط في واقعها المعولم والكوكبي، بتحولاته وانفجاراته، بصراعاته وصداماته، بإخفاقاته وانهياراته، بفتوحاته وآفاته:

1 - فقدان الثقة، واليقين بمعناه المعرفي، مع الدخول في العصر الرقمي والزمن الآتي، للإقامة في عالم دائم التحول، يبدو فيه كل شيء راهناً أو مؤقتاً أو عابراً، بقدر ما تُستنفد البرامج والمناهج والوسائل قبل أن تؤدي ثمارها وتصل الى غاياتها.

2 - فقدان البوصلة مع انهيار مرجعيات المعنى بعناوينها الكبيرة التي تعين الوجهة او تفتح الافق في ما يخص أطر النظر وقواعد العمل.

3 - فقدان الحصانة والامن الرمزي مع الحداثة الفائقة التي تعمل على تعرية الهويات والخصوصيات بقدر ما تفجر أطر المكان والزمان.

4 - فقدان الامن بمعناه المادي مع الدخول في مجتمع المخاطرة حيث أسلحة الدمار الشامل والتلاعب بطبائع الكائنات، فضلاً عن تدهور الامن على المسرح الكوني.

5 - فقدان السيادة من جانب الانسان على نفسه وعلى الاشياء مقابل طغيان الالهة، أعني عبودية الانسان لنزواته وألغائه وسلطاته وأسمائه وامواله واشيائه. وهكذا أمسى الإنسان أسير مخلوقاته وأنظمتها وأدواته، بقدر ما باتت المجتمعات المعاصرة تنتج من الحلول بقدر ما تولّد من المشكلات المعقّدة والمستعصية أو الخطيرة، الأمر الذي يحيل نظام العمل الى ما يشبه حالة طوارئ دائمة، بقدر ما يحيل نظام الحياة الى حقول من الأفخاخ والكمائن⁽¹⁾.

IV - التواضع الوجودي

لا يعني ذلك الاستسلام والغرق في الاحباط، تجاه ما يحدث ويتشكل او يتداعى ويسقط. نحن محكومون بالقيمة، بقدر ما نحن مدينون للمعنى الذي هو السقف الرمزي والحصن الخُلقي. ولكن مواجهة العدمية، كما تتجلى في البربرية المعاصرة، بعنفها الاعمى والاصولي، يحتاج الى اعادة النظر في عالم المعاني والقيم، بحيث لا نتعامل معه كأقانيم مقدسة او حقائق مطلقة او جواهر ثابتة. بل كنتاج بشري يخضع للتغير والنسخ لكي يكون قابلاً للصرف والتحويل. فالمعنى الذي نفكر فيه او نقصده يفلت باستمرار، بقدر ما يتكشف عن لا معناه. من هنا الحاجة المتواصلة الى لأمه واجتراحه على سبيل الترميم والتجديد.

ولذا لم تعد المسألة تتعلق بالمحافظة على الثوابت التي تتغير بتغير أنماط العلاقة بها وأشكال ترجمتها ومؤسسات تداولها. فالمحافظة مستحيلة، بقدر ما هي عاجزة عن مواجهة الحرائق والخرائب على ارض المعاشات الوجودية. ولا يعني ذلك الانقطاع او الانسلاخ عن كل ارث او تقليد. فالانقطاع التام خادع، تماماً كما أن الماهية التامة مستحيلة، فضلاً عن كونها تنتج الجمود والفقر والخواء. المتاح هو بناء أنظمة مركبة ومتحركة، من الفصل والوصل، تتشكل معها قيم ذات معايير مرنة ووسائط متعددة وآفاق واسعة، تتجدد معها اشكال المصادقية والمشروعية من غير وجه وعلى غير صعيد:

(1) راجع كتابي، أزمنة الحدائث الفائقة، المركز الثقافي العربي، 2002، صفحة 201.

1- الإقامة الأرضية

الاقتناع بأننا كائنات أرضية تعيش الحياة الدنيوية بحسناؤها ونجاحاتها ومباهجها، كما بسيئاتها واخلقاها ولذاذها، فضلاً عن التباساتها ومفارقاتها وافخاخها.. بهذا المعنى نحن نقيم في اجسادنا ونفكر بأدمعتنا وغرائزنا. وارواحنا او عقولنا لم تهبط علينا من عالم آخر، ولا هي ثمرة قصد متعال او مخطط ذكي، وإنما هي، كما يقول ادغار موران⁽¹⁾، قدرتنا المستمرة على الخلق والنمو والتجدد، بقدر ما هي طاقتنا على التفكير والتوسط والتدبر، بأدوات الفهم الخارق والتخيل الخلاق. فلا نبحتن إذن عن الفردوس لكي نخصد شقاء وجحيماً على هذه الارض، كما علمتنا التجارب المريرة. فالاحلام الفردوسية هي مجرد حافز او ملهم من اجل التحسين والتطوير...

2- لغة التسوية

الاقتناع بأننا ذوو سوية وجودية منسوجة من ازدواجية الاصل بقدر ما هي مركبة من تعدد البعد والوجه والمستوى، الامر الذي يجعلنا نتردد بين الاقطاب والمتعارضات: بين الفجور والتقوى او الشر والخير او العنف واللطف أو البناء والتدمير... مثل هذه القناعة تحملنا على التخلي عن الوهم الخادع او القاتل بوجود خير اقصى او شر محض، للاقتناع بنسبية معاييرنا واعمالنا، خاصة في هذا الزمن، حيث المعطيات في تغير متسارع ومتواصل. وما يبدو اليوم معقولاً او نافعاً او فعالاً، قد يفقد غداً مصداقيته وفاعليته. مما يعني العمل على اعادة الخلق والتشكيل والبناء، بصورة دائمة. ولذا فإن اقصى ما يمكن بلوغه هو التسويات والمساومات او المصالحات والاتفاقات، سواء مع الذات ومطامعها او مع الغير ومطامعه.

(1) يذهب الفيلسوف إدغار موران الى أن التنظيم المعقد للكائن الحي، لا يولد من "المخطط الذكي" الذي يقول به الدعاة للجدد من الانجيليين، دفاعاً عن نظرية الخلق، في الولايات المتحدة؛ وإنما العكس هو الواقع، أي أن المخطط هو الذي يولد من التنظيم، بمعنى أن التنظيم الذاتي للكائن الحي هو الذي سمح له بتنمية صفاته ومزاياه وقدراته على الخلق والستطور. راجع مقالته في مجلة "عالم الاديان" الصادرة عن جريدة "لوموند" الفرنسية، عدد 19، ايلول/تشرين الاول 2006.

3- عقلية التوسط

والاخذ بالنسبية وجهها الآخر العمل بالوسطية، بمعنى التخلي عن التطرف في المواقف والخيارات؛ أولاً من جهة علاقة المرء بذاته، بحيث يقتنع الواحد بأنه في مساعيه صاحب مشروع تتداخل فيه العناصر والوجوه والاطوار والابعاد ما بين المنفعة والقيمة او المعرفة والسلطة او الثروة والكرامة او الذوق والمنطق او الالتزام والحرية، وعلى نحو يؤمن التوازن بين مختلف ابعاد الشخصية، بحيث لا يطغى وجه على آخر ولا يلغى بعداً سواه؛ ثانياً لجهة العلاقة بالآخر، اذ لا قوام لهوية ولا نجاح لأحد في عمل من دون توسط الغير والاعتماد على النظراء والشركاء. بهذا المعنى ليست الوسطية عبارة عن جمع على سبيل التلفيق، بقدر ما هي توليف خلاق لما ينطوي على التعدد والتنوع او الاختلاف والتعقيد.

4- ثقافة التهجين

الاقتناع بأنه لا هويات نقية او اصول صافية كما ندعي ونتوهم، وإنما هوياتنا هي مزيج او خليط او تركيب مما يتراكم ويتراكم او يتداخل ويتشابك او يتغير ويتشكل او يُبنى ويصنع من الوجوه والاطوار او المنابع والروافد او الامداء والمجالات او المصائر والمآلات...

فكيف ونحن نندرج في زمن تتعاضم فيه المهجرات وتتضاعف امكانيات التواصل والتبادل بين البشر، بما يؤدي الى تفاعل الثقافات وتلاقح الخصوصيات... وهكذا فالعالم يسير نحو التهجين، بمعناه الايجابي والبناء، بما هو تنوع وتعدد، او تبادل وتفاعل، او تركيب وتوليف. ولذا لا مجال للدعوات الاصولية الاصطفائية التي تولد الاقصاء والاستئصال للغير، او العزلة الخائفة والقوقعة المميّنة لذات النفس. فالأجدي والاغني والاقصى، معرفة وعملاً، هو العمل على معطيات وجودنا ووقائع حياتنا، بوصفنا ذوي هويات مركبة، متعددة الانتماء بتعدد الدوائر والحقول التي نعمل فيها ونتأثر بها او نؤثر، كما بتعدد الاطر المحلية والاقليمية او العالمية والكونية.

5- منطق التحول

التحرر من الوهم الخادع بأن الاشياء والذوات تبقى على ما هي عليه. ذلك ان المجتمع هو ما يعمل فيه من الحراك ولو بصورة طفيفة وغير مرئية، تماماً كما أن

الفكر هو حركة توتره الدائمة بين المبادئ والمقاصد او بين النظريات والآليات او بين الاقوال والممارسات. وهكذا، فالممكن، بل الواقع، هو اننا نتغير عما نحن عليه، بصورة او بأخرى، سلباً او ايجاباً. والذي يرفض أن يتغير يهْمَش ويصبح تابعاً للغير او مادة للتحويلات. وبالعكس، فالقادر على الخلق والابتكار هو الذي يحسن ان يتغير لكي يشارك في ادارة التغيرات. بحسب هذا المنطق التحويلي، ليست هوياتنا فقط ما كناه او ما ثبتت عليه، وإنما هي ايضاً وخاصة ما ننسجه من علاقات متجددة وخلاقة مع الثوابت، بقدر ما هي قدرتنا على الاجترار والانجاز.

6- كسر النرجسية

تشكيل قناعة جديدة في ما يتعلق بمكانة العاملين في حقول الثقافة من ادباء وعلماء وفلاسفة ومفكرين وفنانين؛ بحيث ينظر هؤلاء اولاً الى انفسهم بأنهم اصحاب مهنة، شأنهم شأن العاملين في بقية الحقول، من غير ميزة او مفاضلة؛ وبحيث يتعاملون ثانياً مع اعمالهم بوصفها منتجات كبقية المنتجات، من حيث الحاجة اليها. فالقصيدة والرواية والمنحوتة والنظرية ليست اكثر حيوية من الحقل والمصنع والمتجر ولا من المأكل والملبس والمركب... واذا كان ثمة فكر حيّ وخلاق يقف وراء المنتجات الثقافية، فذلك ليس حكراً على هذه الاعمال كما يزعم اصحابها. كل عمل، خاصة في عصر المعلومة، يقف وراءه فكر حي ونابض، ما دام التفكير هو ميزة الانسان عامة. لنتمرس إذن بالتواضع بكسر نرجسيتنا، بحيث نكف عن استخدام مفردات العمالقة والجهابذة، ولا نتعامل مع بعضنا بعقلية التقديس والتعظيم.

7- العقلانية المركبة

التحرر من المنازع النرجسية والاصطفائية التي توهم الواحد بأنه يمكن القبض على مفاتيح الحقيقة او على قوانين الواقع او على نظام العالم او على معاني النصوص. مثل هذه الادعاءات بالتيقن والقبض والتحكم تكذبها الاخفاقات كما تفضحها الكوارث والانهيارات، وعلى ما تتكشف عن ذلك مساعي البشر من حيث لا يعقلون. وهذا هو معنى نهاية الروايات الكبرى والمشاريع العريضة. لقد ولى زمن النماذج الاحادية والابدية التي تحتكر التفسير والتنظير او التوجيه

والتنظيم... فالأحرى التفكير والعمل بعقلانية مرنة ومركبة مفتوحة على تغير المعطيات، تقوم على تعدد الاختصاصات والمقاربات، كما تقوم على تركيب الحلول والمعالجات. إنه زمن التهجين والتحويل والتركيب والتجاوز الدائم.

8- الرابطة الكونية

ممارسة التواضع الوجودي والتقى الخلفي إزاء بقية المخلوقات، بحيث نخفف من مركزيتنا البشرية الجائرة أو القاتلة. فنحن لسنا أشرف المخلوقات ولا سادة الكون، بل نوع بين بقية الأنواع الحية، واجبنا المحافظة عليها وعلى الطبيعة. وهذا العنوان بات مطلباً ملحاً وسط الخوف المتعظم من نضوب الموارد وتلوث البيئة والتزايد في انقراض الكائنات الحية.

9- العقل التداولي

خلاصة القول: لا مجال بعد للكلام على حقائق مطلقة وحلول قصوى أو قيم نهائية، سواء تعلق الأمر بالعناوين القديمة أم الحديثة، بالدين والعقلانية أم بالايمان والحرية أم بالمحافظة والثورة... من هنا ليس المهم مضامين المدارس والعقائد والمذاهب. لم تعد المناقشة أي مذهب هو الأصح أو أي معتقد هو الأصدق؟ الأهم، وسط هذا الخراب الكوني والتوحش البشري، هو ممارسة التقى، بما هو اقتناع بالشراكة والتوسط والتضامن والرعاية. إن الفكرة الخصبية الفعالة والقيمة، هي قدرتها التداولية، بحيث نعمل عليها لكي نحسن صرفها وتحويلها الى وسط للتفاهم وصيغة للتعايش، او الى مساحة للتبادل واطار للتضامن، او الى حقل للمعرفة ومجال للعمل، او الى نموذج للتنمية وواحة مخضوضرة، او الى مبدأ للحماية وحق للرعاية.

طغيان الألوهة وفقدان السيادة

يبدو أن التصريحات والخطابات والمحاضرات التي تنتقل بسرعة الفكر، عبر الأثير، تثير إشكالات وتوترات تترجم غضباً وهياجاً أو عنفاً واعتداءً، على نحو يهدد بقطع خطوط التواصل وزرع جدران الكره بين الجماعات البشرية، أو داخل البلد الواحد، وربما داخل الطائفة الواحدة.

والمثال على ذلك ما حصل بعد كلام البابا عن الإسلام، وما اثاره من حملات كلامية عنيفة من جانب كثيرين من العلماء والدعاة، وما جر إليه من أعمال شغب ضد مؤسسات كنسية من جانب الجمهور وفي الشارع. وهذا ما يجري في لبنان، منذ فترة: فالسجلات الحامية والخطب السياسية النارية، في المهرجانات الحاشدة، تولد في المعسكرين المتقابلين، خاصة على مستوى القواعد وفي الأوساط الشعبية، التشنج والاحتقان كي تعمق الشرخ وتسمم أجواء التعايش والتبادل بين اللبنانيين.

كأن قدر لبنان الطائفي، كلما سنحت فرصة لبروز ديناميكية مجتمعية مدنية، تواصلية، بانتظار من يصوغ لها لغتها ومفاهيمها وتشريعاتها، يجري الالتفاف عليها، من جانب زعماء الطوائف وحراسها، للعودة بالحوار الى نقطة الصفر، وبالبلاد الى الوراء.

من هنا أطلقت الدعوات في لبنان، ومن غير مكان، لعقد "موثيق شرف" يلتزم بها الزعماء والقادة من ساسة وكهنة، وسائر الذين يتصدرون المنابر وينخرطون في السجلات والمناظرات، بحيث يحرصون على التهدئة وعلى انتهاز خط الاعتدال والتعقل، في التعبير عن وجهات نظرهم في القضايا التي هي مثار اختلاف أو نزاع.

والحقيقة أنني منذ سمعت عبارة "ميثاق الشرف"، عند إطلاقها لأول مرة، منذ شهور، وجدت نفسي في موقف شبيه بالموقف السقراطي الباعث على التهكم، لأنهم يطرحون مطلباً لا يستطيعون الوفاء به.

والعلة في ذلك أن الالتزام بميثاق أو عهد، إنما يبنى على شيء آخر، هو سيادة الشخص البشري على نفسه، وكانت العرب تسميها "المروءة". ومن مفاعيلها أن المرء لا يفعل في السر فعلاً يستحي أن يفعله في العلن.

بهذا المعنى لا مجال الآن للحديث عن السيادة. وما يحصل هو العكس: ما يقرر من وراء الكواليس وفي الغرف المظلمة أو في عتمة العقول، هو نقيض لكل ما يقال أو يعلن، كما علمتنا التجارب في الحرب اللبنانية، بمختلف فصولها ونسخها ومقاوماتها. ومن هنا فإن أول من ينتهك المواثيق والعهود في هذا الزمن، هم واضعوها، الامر الذي يجعل السلام مجرد هدنة بين معركتين أو بين فئتين. وهذا هو معنى توازن الرعب في الأساس: أن يلتزم الواحد بالاتفاق ما دام يخشى الآخر أو يرهبه، لكن عندما يأنس من نفسه القوة الراجحة ينقض الاتفاق كي ينقض على خصمه أو على شريكه.

ومن الشواهد البليغة على أن الانتهاك هو القاعدة، وليس الاستثناء، ما جرى أو يجري بين الدول والقوى الفاعلة على الساحة المحلية أو الاقليمية او الدولية من التحالفات والتكتلات. ذلك أنه ما من فريق أو تيار إلا ودعم أو تحالف مع آخرين ادعى أن مشروعه يتناقض مع مشاريعهم وبرامجهم. وبالعكس، ثمة افرقاء يتناقضون أو يتحاربون، فيما هم أقرب إلى بعضهم البعض من حيث المبادئ والمقاصد، بل هم اصحاب قضية واحدة، على ما يتناحر او ينتحر الاسلاميون في العراق، او يقتتل الفلسطينيون في غزة والضفة.

وهكذا بتنا نرى اليوم القومي يدعم الاسلامي في مكان ويعمل على استئصاله في مكان آخر، أو الاسلامي يدعم اليساري في الخارج ويعمل على اقصائه في الداخل، أو الوطني الذي يتحالف مع من لا يؤمن بالأوطان؛ كما نرى الديمقراطي او الاصلاحى في بلده يتحالف مع الاستبدادي او الراديكالي في بلد آخر؛ وهذه حال القومي أو اليساري أو الليبرالي الذي يسير وراء الداعية الاسلامي، كما هي حال المثقف الذي يؤيد أنظمة وقوى لا يطبق العيش لحظة واحدة تحت سلطتها؛ وهذه هي بنوع خاص حال الذي يريد للبنان خيارات ورهانات لا يرضى بها لبلده، ولا تقبل أصلاً في أي بلد من البلدان.

ومعنى ذلك أن المسألة لم تعد تتعلق بمبادئ وأهداف نسعى إلى تحقيقها، بقدر ما هي مسألة سلطات ومواقع نحرص على المحافظة عليها، أو مسألة ثوابت وعقد صرنا أسرى لها، أو أننا اضعنا البوصلة وبتنا نفتقر الى الادوات والوسائل... وهكذا ما عاد الواحد يملك المصداقية والمشروعية في ما يطرحه من شعارات دينية أو دنيوية. هذا شأن من يحارب سياسة أميركا ونظامها كي يدافع عن أنظمة أسوأ، كما هو شأن الذي يدّعي الدفاع عن الأرض والوطن والهوية كي تردّد دفاعاته ضرراً ودماراً على النفس قبل الغير. وهذا شأن من يعيش الحرية كي يمارس الاستبداد، أو من ينادي بالحدثة لانتاج أسوأ التقاليد، أو من يدعو إلى الاستنارة بعقلية عنصرية أو خرافية.

وفقدان المصداقية، في ما يعلن، أساسه فقدان السيادة، بما هي علاقة مع ذات النفس، بتمثلاتها ومعتقداتها أو بأهوائها وسلطانها، تقوم على العهد والسؤس أو التعقل والتدبير أو الإدارة وال ضبط، من خلال الالتزام بمبادئ ومعايير يجري احترامها والعمل بموجبها. ولكن السيادة، بهذا المعنى، باتت من الأمور النادرة أو الاستثنائية، لدى رجالات الحكم والدولة. لعل آخر مثالها المعروفة نلسون مانديلا الذي سلخ قرابة ثلاثة عقود من عمره في السجن، ولما استقل بلده، وتسلم سدة الرئاسة، أبقى الاستمرار بعد انتهاء ولايته مع تمسك شعبه به. وكان من أبرز مثالات السيادة كالتزام صارم بالمبادئ، تجاه النفس قبل الغير، الرئيس الفرنسي الراحل شارل ديغول. فهو عندما واجه معارضة واسعة (عام 1968)، طرح مسألة بقاءه في الحكم على الاستفتاء الشعبي، وقد صعبّ الشروط على نفسه بأن طلب أكثرية الثلثين. ولما لم يحصل إلا على الاكثرية المطلقة، ترك كرسي الرئاسة غير آسف. عندنا في البلاد العربية، يطرح الرئيس الاستمرار في ولايته على الاستفتاء، لأنه يضمن سلفاً أن النتيجة ستكون لمصلحته، بنسبة عالية جداً (99%) لا تعني سوى أن الاستفتاء لا معنى له.

إننا نفتقر اليوم إلى مثل هذه النماذج، إذ بات من النادر أن نعثر على امرئ سيد نفسه. لعل السيادة ولى زمنها. ليس فقط لما أصاب عالم القيم من الانهيار؛ بل أيضاً لأن مفهوم الذات، بما هي اختيار وحرية واستقلالية، قد تصدع تحت وقع

الطفرات والتحولات المعرفية، في غير مجال، وكلها بيّنت أننا لسنا على قدر ما ندعي من حيث علاقتنا بالوعي والعقل والعلم واليقين، بقدر ما نحن أسرى منازع وبني وآليات وشيفرات وقوالبات تعمل من ورائنا، كي تنتج الانتهاك أو التفاوت أو عدم التلاؤم بين المفهوم والمنطوق، أو بين القول والفعل، أو بين الرغبة والقدرة، أو بين المبدأ والمال...

الأمر الذي يجعلنا لا نثق، كل الثقة، بما يقوله أحدنا عن نفسه، أو يدعونا إلى أن لا نحمله على الوجه الذي يقدم به نفسه، إما لأن ما ينطق به يختلف عما يعنيه، أو لأن ما يفكر فيه هو غير ما يقرّره، أو لأن ما يصل إليه هو غير ما يقصده، أو لأن ما يريده لا يقدر عليه.

هذا ما ينقلنا إلى عامل آخر يسهم في انتهاك السيادة، هو أن قدرة الانسان على القبض والتحكم أخذت تتناقص في هذا العصر، بعد ان اخذت المجتمعات البشرية تنخرط في واقع كوني من سماته التسارع والانفلات والميوعة والتحول الدائم والتعقيد المتزايد، من حيث ايقاعه وزمنه، أو من حيث معطياته ومنتجاته، أو من حيث أنظمتة وشبكاته، فضلاً عن حركته وصيرورته. وهذا ما يفسر لنا عجز الانسان عن مواجهة ظاهرات خطيرة تتهدد مستقبل الارض، كالتدهور في تلوث البيئة أو الانحباس الحراري، وذلك حيث الاتفاقات الدولية التي تعقد لا تحترم أو توضع في الأدراج.

مثل هذا الواقع يولد من المشكلات أكثر مما يولد من الحلول. ما من مشكلة تجدد حلها اليوم بصورة نهائية، بل كل مشكلة تعالج كي تبقى معلقة تولد النزف والهدر أو التورط والتخبط، تماماً كما أن الاتفاقات تعقد كي تنتهك باستمرار.

هذا هو الواقع اليوم: ما يعرفه الانسان أو يصنعه أو ينيه أو يدعيه هو دوماً ناقص أو مبثور أو مشتبه أو ملغوم أو منتهك أو يرتد عليه. الأمر الذي يجعل المشاريع والدعوات الايديولوجية أو السياسية بمثابة أفخاخ وكمائن تطلق عفاريت لا يمكن السيطرة عليها، أو تفتح أبواب جهنم في غير مكان، وكما يحصل في العالم العربي بنوع خاص.

وهكذا بات الانسان أسيراً لأدواته وصنائعه وأنظمتها، ينوء بهمومه ومطالبه أو يبرزح تحت أشباحه وكوابيسه، بقدر ما بات عبداً لأسمائه ونزواته وسلطاته ومواقفه وأمواله... أي ما يجره إلى كل هذا التآله والتوحش.

ولا غرابة في الجمع بين الصفتين: ذلك أن مفهوم السيادة، بما هي سيطرة النفس على زمامها، أو على الأشياء لحسن استخدامها، يقع على النقيض من مفهوم الالهوة، كما صاغه اللاهوتيون وعلماء الكلام ورواة الأحاديث القدسية، حيث الله خلق آدم مع علمه بأنه يسفك الدماء ويفسد في الارض، أو أنه ما خلق الخلق إلا ليعبدوه. والله، كما يعرفه الإمام الغزالي، على سبيل المثال، هو مالك الملك الذي يتصرف في ملكه كما يشاء، وهو الذي يسأل ولكنه لا يسأل عن فعله. نحن هنا إزاء مفهوم للإله يفتح على معاني الاستبداد واللعب والعبث وانعدام المسؤولية والبربرية.

بالطبع ثمة مفهوم آخر يقع على النقيض من المفهوم السابق، المنفلت من كل قيد أو شرط، نجده لدى الفلاسفة، أو لدى بعض علماء اللاهوت، وفيه لا يوصف الله بكونه مشيئة مطلقة وقدرة كلية، أي كخالق يفعل ما يشاء. وإنما هو أقرب ما يكون إلى مبدأ معقول لتفسير البداية والنشأة، هو بمثابة محرك للعالم، أو واجب للوجود، أو ناظم للأشياء، أو غاية للسعي، أو مهندس وصانع، أو مدبر ومبرمج يقدر الأشياء حق قدرها...

نحن هنا إزاء وصفين أو وجهين لعملة بشرية واحدة، هما صيغتان من صيغ الوجود، أو نمطان من أنماط الفهم، أو شكلان من أشكال السيطرة والادارة والعمل، ولذا يترجم كل منهما ترجمة مختلفة، إذ كل واحد يتصور الله على شاكلته، وبحسب مفهومه ومعياره.

وإذا كان المفهوم الثاني يفتح على معاني المعقولة والمشروطة أو الحكمة والتدبير، فإن السائد هو المفهوم الأول الذي يترجم من جانب القوى الدينية المتطرفة، على نحو ينتج الإقصاء والإرهاب أو البربرية.

ولعل هذا ما يفسر لنا طغيان الهوس الاصطفائي والجنون اللاهوتي والخطاب الاحادي الاقصائي والعدواني، بعد صعود الاصوليات التوحيدية على المسرح

الكوئي، كي نعاني ونذوق الجحيم قبل اليوم الموعود، على يد الموجات الجديدة من الدعاة، مما يعني أن ما نحصد من الخراب، ليس مرده أننا تركنا تراثنا التوحيدي وشرائعنا الالهية، بل لأننا أصبحنا آلهة بقدر ما فقدنا السيادة على أنفسنا.

الخلاصة من ذلك، عند من يقرأ التجارب المريعة والانتهاكات الفظيعة للشرائع والقوانين والمواثيق الدينية والمدنية، هو الاقتناع بأنه ما من شيء يطرح على الأرض يملك قدسيته، تماماً كما أنه ليس كل من طرح شعاراً يملك مصداقيته. بهذا المعنى، وفي ما يخص معالجة النزاعات والأزمات المستحكمة، يجدر القول: "لا احد فوق رأسه خيمة مقدسة" تعصمه من الخطأ، لاننا جميعاً نسهم في المأزق الذي نحن فيه، والذي يهرب بعضنا من استحقاقاته برمي التبعية على الغير. وإذا كان الدّين هو المعاملة، كما قيل قديماً، فالعقل هو المداولة، والقضية هي بالشراكة مع كل من يعنيه الأمر، والحلول تجري بلغة المفاوضة والتسوية، من غير احتكار أو مصادرة ومن غير وكالة حصرية أو أحادية، وإلا نحصد ما ندعي محاربته، ونعلق بالأشياء حتى أضدادها، على ما هي علاقتنا بالله والعقل والدين والحدثة والحرية والعدالة والحقيقة.

والعمل بمنطق الحوار والمداولة والشراكة والتسوية يحتاج إلى مراس عقلي من التواضع الوجودي له أربعة وجوه:

- الأول الاعتراف المتبادل بكسر وحدانية الذات على نحو يفتح الامكان لقبول الواحد الآخر، بوصفه مختلفاً عنه بالهوية، ولكنه مساو له في الحقوق والكرامة والحرية.

- الثاني هو التقى الفكري الذي يجعل الواحد يقتنع بأنه أقل معنى وشأناً مما يدعي وفي ما يدعو إليه. وهذا شأن كل من يؤمن بدنيويته، وبأنه لا وجود على هذه الارض إلا للنسي والعارض، أو للمتعدد والمتنوع، أو للناقص والمتغير، أو للمتحول والمتجدد.

- الثالث هو التعامل مع المعالجات كتسويات، لا كحلول نهائية أو قصوى. وأساس ذلك الاقتناع بأن الهوية، الفردية أو الجمعية، هي مجرد سوية مركبة، مبنية من "ازدواجية الاصل" أو القطب أو المنزع، بقدر ما هي منسوجة من

"تعدد البعد" او الوجه والمستوى. الامر الذي يفتح امكان التفكير والعمل لانتاج صيغ مركبة او انظمة متحركة من الفصل والوصل⁽¹⁾.

- السرايع هو الوعي النقدي في مواجهة الذات قبل الغير، بما يعنيه النقد من فتح الأبواب واجتراح الإمكان، لصوغ أطر وقواعد جديدة تتيح العيش المشترك على نحو سوي، سلمي، تبادلي. وهذا هو الممكن والملح الآن، في وقت يتكاثر فيه العاملون على زرع الخنادق الرمزية والمادية بين الناس في الداخل أو مع الخارج. هذا هو الرهان، ما دام لا انفكك للواحد عن الآخر: كيف نبكر لغات ومساحات وقواعد للبناء المشترك.

صحيح أن الجماعات والهويات والتكتلات الثقافية والقومية أو السياسية تُبنى باللحمة والعصية، كما تحتاج إلى المدافعة والنصرة أو إلى التأييد والتبجيل. لكنها لا تحتاج إلى من يتعصب ويُشحن لاستعداد الآخر، كما لا تحتاج إلى من يصمم ويصفق أو يهزل بصورة عمياء. انها لا تحتاج الى قادة ملهمين، او غير ملهمين، يخططون في التقدير، بقدر ما يتفردون بالقرار. والأهم انها لا تحتاج إلى من يمارس طقوس العبادة تجاه الزعماء والأبطال، كي يصنع آلهة يتحولون بدورهم إلى عبيد لألقائهم ومواقفهم وخرافاتهم واخفاقاتهم أو لبطلولاهم وأمجادهم وانتصاراتهم.

إن مجتمعاتنا وتياراتنا واحزابنا وتكتلاتنا وساحاتنا أُتخمت حشداً وتصفيقاً والتحاماً ومماهة حتى العبادة للشخصية او الذوبان في القضية، كي نمارس عماءً واستبداداً او نحصد خراباً. لعل أكثر ما نحتاج اليه هو قياديون مسؤولون يستمعون الى الآخر لخلق وسط للتفاهم او خط للتواصل، ويديرون القضايا والمصالح بعقول تداولية، وسطية اجرائية، هي بناءة بقدر ما هي بنائية ومركبة، وذلك على سبيل الاجترار لآفاق وأطر وادوات تساعد على الخروج من المأزق الذي يضع الجميع بين فكسي الكماشة: أنفاق الطوائف وانظمة الاستبداد، المشاريع الامبريالية والمنظمات الارهابية، جنون العقائد الاصطفائية وجحيم الآلة العسكرية... كما

(1) ولعل هذا ما يحتاج اليه بنوع خاص بلد كلبنان، إذ هو "محكوم بالتسوية"، بقدر ما تشكل منذ البداية على تسوية مركبة بين طوائفه ومجموعاته في الداخل، ثم بين القوى الفاعلة من الخارج العربية والدولية.

نحتاج إلى من يفكر كي يفهم ويشخص، أو كي يتعقل ويدبر، أو كي يحسن التواصل مع سواه، في عصر تتعولم فيه الهويات والمشكلات. ولذا، فالحاجة ماسة إلى ذوي عقول نقدية، يحتفظون باستقلالياتهم الفكرية ويستعصون على الاختزال والتصنيف، بقدر ما يقفون على التخوم بين المعسكرات، كي يمارسوا هويتهم بصورة منفتحة، مرنة، متحركة، عالمية.

هذا شأن من ينظر إلى المسائل على مستواها الوجودي، في ما وراء الشعارات الخادعة والأقنعة الايديولوجية المزيفة والتاريس العقائدية المنصوبة، وذلك حيث علاقة الانسان بذاته، هي بوجه من وجوهها، علاقة جهل وظلم وفساد وعدوان وخسران، وسواها من الآفات المتفاقمة، كما يشهد العصر على أهله. ومن يفكر على هذا النحو يسلط الضوء على الوجوه السلبية عند نفسه وأهله وقومه، بقدر ما يرى وجوهاً إيجابية عند من نعتبه الخصم أو الضد أو الغير أو الغريب. إن ذوي الهوية المنفتحة والعقول المركبة، التي يرى أصحابها بعين نقدية بناءة، هم حاجة حيوية، بقدر ما يشكلون صلة وصل بين الجماعات المتراصة والهويات المتصارعة. ولذا فهم صمام أمان في مواجهة منطق الصدام الثقافي أو الاحتقان الطائفي أو التشنج السياسي.

ولا يعني ذلك أن ليس للمثقف ميوله السياسية التي لا يعرى منها أحد. ولكن لا يجدر به إلغاء المسافة الفكرية بينه وبين رجال الدولة وأصحاب السلطة، حتى ولو كان يتعاون معهم أو يؤيد خططهم السياسي. فما ينتظر منه أو يناط به هو أن يحتفظ باستقلاليته ويمارس حريته في التفكير، بحيث يعمل بخصوصيته كمنتج للأفكار التي قد يفاد منها في فهم العالم وتحليل الوقائع، أو في قراءة الجريات وتشخيص الازمات⁽¹⁾.

(1) من الشواهد على ذلك يقدمه الاستراتيجي الاميركي ريتشارد هاس الذي لا يعد معارضاً، ولا منشقاً كنوع تشومسكي، لأنه قريب من صناع الرأي في الفريق الحاكم بالادارة الاميركية. ومع ذلك، فإنه فيما كان الرئيس الاميركي جورج بوش الابن يعلن عن رسم خارطة جديدة للشرق الاوسط، كان التحليل يقود هاس الى صوغ فكرة جديدة تقول بنهاية الهيمنة الاميركية على الشرق الاوسط. وهذا الشاهد هو مثال يجسد التمييز بين الموقف والتحليل، بقدر ما يكشف كيف أن المواقف السياسية التي نتخذها، قد لا تقضي الى الحلول، بل تسهم في تفاقم المشكلات.

أيّاً يكن، لا يليق بالثقّف أن يتخلّى عن استقلاليته الفكرية، خاصة إذا كان صاحب مهنة معرفية أو لقب علمي أو فلسفي، كي لا يفقد ميزته ويتحوّل الى مجرد خادم للأنظمة أو مروج للسياسات أو تابع الزعامات. ذلك أن مهمته الأولى، كدارس ومحلل، هي أن يقرأ بعينه النقدية ما لا يراه الساسة، وأن يشخّص المشكلات بأدوات حقله من اللغات المفهومية والصيغ العقلانية.

الإنسان ضحية أم مشكلة؟

أثار كتابي "الإنسان الأدنى" (أمراض الدين وأعطال الحداثة) التعليق في الصفحات الثقافية، من جانب عدد من الكتاب والصحافيين، منهم الأصدقاء ومنهم ممن تجمعني بهم عداوة الكار والمهنة، ومنهم من لا أعرفه ولم أقرأ له من قبل. والتعليقات تتفاوت، أو تتراوح، على قلتها، بين الثناء الخجول والاعتراض أو السجال، بين من يعترف بأنك تقول شيئاً يستحق المناقشة وبين من ينفي عليك كل ما تقوله منذ بدأت تكتب؛ أو بين من يكتب عنك فيستعرض حرفياً أقوالك، وبين من يحمل عليك لأنك تحاول أن تتقن عملك.

وبدوري سأنتقل في تعليقي، على سبيل الإيضاح وربما التوسيع، من مهنتي كعامل في أحد ميادين المعرفة، هم الأول أن يعمل بخصوصيته كمشتغل بالأفكار ونقد المفاهيم، على سبيل التوسيع والتطوير أو التحويل والتجديد أو التجاوز والتركيب.

ولعل هذه ميزة الصناعة الفلسفية: أن تختزع لكل شيء معادلته الوجودية أو لغته المفهومية أو صيغته المعقولة... ولذا فبحسب هذه الصناعة مشكلة كل شيء تكمن في مفهومه بالذات.

وبالطبع هذا شأن الشعارات والقضايا، كما هو شأن المشاريع والدعوات: إن معضلتها تأتي من جهة مفاهيمها، على ما حاولت تبينه، سواء في كتابي: "مأزق المشروع الحضاري العربي"، أو في كتاب "العالم ومأزقه". وعلى هذا النحو أفهم أزمة الديمقراطية أو العقلانية أو الحرية. ولأناخذ الحرية مثلاً. إن أزمته، على ما أقرأ وأشخص، لا تتأتى فقط من جهة الطاغية أو الكاهن والشيخ، بل هي كامنة في طيات الفكرة وثنايا المفهوم، أي في التعامل مع الحرية بطريقة فردوسية أو قدسية، تصدر عن مخيلة استبدادية أو إرهابية.

ولذا لم يعد يكفي أن نفسّر الاستبداد، لا بمبدأ الطاعة، ولا بعقلية الكواكبي الذي ينتقد الدين ما دام ذلك يجحد عن مرجعيته الدينية المقدسة، إذ بذلك نهرب من الجواب على السؤال المستحدّ على وقع الفشل الفاضح والصارخ في مشاريع التحرير: كيف نفهم أن دعاة الحرية، قد مارسوا الاستبداد في مواجهة منطق الخضوع والامثال، من حيث لا يعترفون أو لا يحتسبون؟ مثل هذا المأزق يحثنا على التقدّم خطوة أخرى، بعمل النقد، نحو المنطقة المستبعدة من دائرة الدرس والتحليل، كما تتجسّد في أنساق الثقافة ومعاييرها المعيقة والمستهلكة أو في أبنية الفكر وآلياته اللامعقولة أو المعتمدة.

الانشطار الوجودي

ومؤدى هذا النقد أن نُعيد التفكير في مفهوم الحرية بالذات. فنحن لسنا على مقياس ما ندعيه، في هذا الشأن، سواء من حيث القصد والاختيار أو من حيث القدرة على القبض والتحكم. ولا يعود الأمر إلى مجرد انحراف خُلقي أو خبث سياسي أو قصور معرفي، وإنما يعود إلى أن ما نتكلم عليه ليس هو ما نريده، أو أن ما ننطق به ليس هو ما نفكر فيه، أو أن ما نبتغيه ليس هو ما نصل إليه، أو أن ما نعرفه يتغيّر بفعل المعرفة نفسها.

نحن هنا إزاء انشطار كيانى أو إنشقاق أنطولوجي تعبّر عنه مفردات الازدواج والتردد والتعارض والته والتناهي والنفاذ، وكلّ ما يندرج تحت خانة الهشاشة أو المفارقة من أحوال الكائن البشري. وكما يتجسّد ذلك في الهوة بين مستويات الوجود الخمسة، الموجود والمفهوم والمقول والمكتوب والمعمول، أي بين المقولات والكائنات، أو بين التصورات والخطابات، أو بين البيانات والممارسات، أو بين المبادئ والآليات. وإذا كان هذا الانشطار هو الذي يجعلنا أبعد ما نكون عن المماهة والمساواة والتطابق والتحكّم، من حيث علاقتنا بأنفسنا وأفكارنا وهوياتنا أو بقضايانا ومشاريعنا وأدواتنا، فإنه هو نفسه منبع قدرتنا على التوسّط والتدخل والتدبّر، وهو الذي يتيح لنا أن نصنع أنفسنا وعالمنا كما نريد مفتوح على الاجترار والانتهاك أو على الخرق والتجاوز. وتلك هي المفارقة، الأمر الذي يعني أن مسألة

الحرية، شأنها شأن سائر المسائل، ليست شيئاً يكتسب بصورة نهائية، وإنما هي مراس دائم بقدر ما هي عمل تحويلي متواصل على الذات والمعطيات.

وعلى هذا النحو نفسه يمكن أن تفهم أزمة التنوير. إنها تكمن في مفهومنا له أو في طريقة تعاملنا مع الشعار. هذا ما حصل مع التنويريين العرب الذين تعاملوا مع هذا الشعار بطريقة أصولية لاهوتية؛ مما جعلني أقول، يؤمئذ، إنهم ليسوا مؤهلين لتنوير الناس، لأنهم هم الذين يحتاجون إلى التنوير⁽¹⁾. وهذا ما يفعله الآن كتاب عرب يحدّثوننا عن محنة التنويريين العرب، بعد سنوات من الكلام على إخفاق مشاريع التنوير في العالم العربي.

ومؤدى هذا المراجعة أن لا نثق كثيراً بما نطرحه أو ندّعيه، وأن نغيّر رؤيتنا إلى الأدوات المفاهيمية والقوالب العقلية، بحيث لا يجري التعامل معها كأقانيم مقدّسة أو جواهر محضة أو حقائق متعالية على الأحداث والتجارب واللغات والمؤسسات والأهواء والمصالح. الأحرى النظر إليها بوصفها منتجات لغوية وبضاعة رمزية منسوجة من الالتباس والتوتر أو التعارض والتناقض، بقدر ما تحمل من الظلال والترجيحات، أو تتغذى من الأطياف والهوامات، أو تشحن بالميول والرغبات، مما يفسّخ الشعار أو العنوان، على نحو يؤول به إلى ضده أو يجعله يرتد على أصحابه وحملته، أو على الأقل يؤول إلى استهلاكه وتأكله، كما هي حال الشعارات، في العالم العربي: لقد اعتراها الصدا من فرط لوكها وفشل أصحابها في تحويلها وصرفها.

التنوير وأزمته

هذا ما يفسّر لنا كيف تولّد الحرية الاستبداد، أو كيف ينتج العقل اللامعقولات، أو كيف يتحوّل داعية الإخاء إلى ممارسة الإقصاء والإلغاء، أو كيف تؤول مشاريع التقدم أو التنمية إلى تخلف أو إلى نهب للثروات وهدر للموارد، أو كيف تؤدي مشاريع الوحدة والتوحيد إلى الصراعات والانشقاقات؟ إنه استهلاك الشعارات وخواء المقولات، بقدر ما هو التباس المفاهيم وتواطؤ الاضداد.

(1) راجع كتابي، أو هام النخبة، المركز الثقافي العربي، الطبعة الثالثة.

ومن هذا المنطلق، بالذات، كان دخولي النقدي على هابرماس في ما اعترضت عليه، منذ سنوات. ذلك أن صاحب "العقل التواصلي" كان يصرّ على أن مشروع التنوير لم يستكمل بعد، وأنه إذا كان ثمة أزمة، فهي متأتية من تطبيقات المشروع أو من سوء فهمه، أي هي في نظر هابرماس أزمة عارضة تتعلق بأدوات المشروع وآلياته، في حين أن ما أذهب إليه، هو أن أزمة التنوير والحداثة، باتت منذ زمن أزمة بنيوية، تطال شكل الوعي ونظام الفكر كما تطال صيغ العقل ولغة الفهم، بقدر ما تكمن في طيات الفكرة وإزدواج الحقيقة أو في استهلاك المقولة وارتداد الأطروحة أو في اشتباه الألفاظ وتوتر النصوص بين الأضداد والمتعارضات.

غير أن هابرماس، وكما هو معلوم، قد تخلى، مؤخراً، عن خطوط دفاعاته الإيديولوجية عن مشروع التنوير، على نحو ما كان يفعله من قبل، منتقلاً من طور فكري إلى طور آخر، باعترافه بأزمة العقل التنويري، وكما تجسّد ذلك في طرحه لمقولة "مجتمع ما بعد العلمانية"، وكما يتضح من المناظرة التي جرت بينه وبين البابا بندكت السادس عشر قبل تسلمه سدة البابوية⁽¹⁾. وإذا كنت لا أعتبر هذا النقد الذاتي من جانب هابرماس، مصدر اعتزاز، فإنه يعزز موقف النقدي من الحداثة والتنوير العقلي والثقفي النخبوي...

لا أنكر أن بعض من علّق على كتابي، قد أشار إلى هذه النقطة المحورية، أي كون أزمة العناوين والمشاريع تكمن في مفاهيمها بالدرجة الأولى؛ ولكنهم لم يولوها العناية الكافية، أو مروا عليها مرور الكرام، ربما لمقتضيات العجالة الصحفية، والأرجح لأن ما يشغلهم ليس العمل المفهومي. ولذا فقد تعامل بعضهم مع الكتاب بعين الداعية والمناضل، على ما هو دأب أكثر المثقفين العرب الذين يتعلّقون بالشعارات على نحو قدسي، إيماني، ثبوتي. ولذا فهم يؤمنون بالحرية والاستنارة والإنسانية، حتى الاستبداد والعممة والبربرية، بقدر ما يؤمنون بالحقيقة والحق والعدالة حتى الكذب والحق والظلم.

من هنا ليست المسألة انني أتعسف في نقدي الحداثيين أو العلمانيين أو التقدميين... بل المسألة كيف استحالت الشعارات الحديثة، بعقولنا المفخخة

(1) راجع بصدد هذه المناظرة كتاب الإنسان الأدنى، المصدر السابق.

وعقلانيتنا القاصرة ومقولاتنا الخاوية، إلى أضدها، أي إلى إعادة إنتاج البنى والأطر والتقاليد القديمة، بشكلها الأسوأ أو الأفدح. وهذه هي حصيلة التعامل مع العناوين الحديثة، بوصفها معسكرات تبشيرية أو حتميات تاريخية: إنتاج حادثة هشة هامشية عقيمة.

إعادة البناء

هناك وجه آخر للمسألة يتعلّق بما سمّيته "العقل التداولي"، فإذا كنا نسعى إلى اختراع مفاهيم جديدة، أو إلى تطوير العناوين القديمة، فإن ما يبينه النقد والتحليل، أن أحد وجوه الأزمة هو التعاطي مع المفاهيم بعقل نخبوي أو بمنطق ماهوي أو بتوجه نظري محض، بوصفها مقولات تحتاج إلى التعميم والنشر والتطبيق. هذا عطب أساسي يعرفل أو يشل حركة الإنتاج الفكري والمعرفي. ذلك أن المفاهيم ليست كيانات ما وراثية معزولة عن الوقائع، وإنما هي وقائع تحتزن إمكاناتها وتترك أثرها ومفاعيلها على صعيد من الصعد، بقدر ما تخلق وسطاً أو سياقاً أو حقلاً أو صيغة أو معادلة أو قيمة... ولذا فهي لا تصح بذاتها ولا تنطق بالحقيقة العارية، وإنما هي علاقتها المتغيرة بالواقع والحقيقة، أي هي شبكات تحويلية وليست مرايا عاكسة. بهذا المعنى إن الفكرة الخصبة هي قدرتها على خلق مجالها التداولي، بقدر ما يجري صرفها في ميادين الممارسة وتحويلها إلى واقع حيّ أو إلى فاعلية مجتمعية. ولذا، فالفكرة الخارقة والفعالة هي التي تُسهّم في تغيير الواقع، بقدر ما تفتح الإمكان دوماً لإغنائها وتطويرها أو لولادة أفكار جديدة.

من هنا أيضاً لا تتجدد الأفكار فقط من داخل حقولها الخاصة المنتجة فيها، بل أيضاً من حركة الانفتاح المزدوج على بقية الحقول المعرفية والقطاعات المجتمعية. بهذا المعنى تقدّم النظريات التي ينتجها العلماء والباحثون أدوات مهمة للفهم وتشخيص المشكلات الحية، بقدر ما تتغذى أو تتجدد من التفاعل مع الذين يفيدون منها أو يتداولونها في مختلف مجالات الإنتاج وأنشطة الحياة.

وهكذا فالأحداث والأفكار تتفاعل، تداولاً وتحويلاً، على نحو يجعل كل منها مكاناً لانبثاق الآخر وتشكيله أو لتحويله وتغييره. فالفكرة قد تصنع الحدث أو

تفتح باباً للعمل، بقدر ما تقود الأحداث أو الأعمال إلى إعادة النظر في الأفكار، على سبيل التغذية والتلقيح أو التوسيع والتطوير أو التغيير والتجديد.

طبعاً للمفهوم طابعه التنويري. ولكن التنوير ليس مجرد وحي يوحى يكشف لنا ما لم نكن نراه من الواقع المائل، وإنما هو واقعة لغوية ودلالية ورمزية، لها مفعولها التحويلي أو التحريري، بقدر ما هي مراس وجودي وجهد فكري وتركيب لغوي أو نشاط مؤسسي أو عمل بنائي تنشأ معه علاقات جديدة بين الأشياء أو بين الكلمات أو بين الأشياء والكلمات. الأمر الذي ينقل لغة الدرس والتحليل، في مسألة التعامل مع الحقيقة، من مفردات الثبات والوصف والمطابقة واليقين والصحة، نحو مصطلحات هي ذات طابع علائقي، ديناميكي، تحويلي، بقدر ما تشير إلى معاني الخلق والبناء والتركيب.

بهذا المعنى، لم تعد المسألة اليوم أن نفاضل بين هذا المعتقد أو ذلك المذهب، بل كيف يجري تداول الفكرة أو صرف المقولة على أرض الواقع؟ أو ما هي الإمكانيات التي تخلقها المفاهيم والمآلات التي تقود إليها؟

فما جدوى المفاهيم والعناوين إذا لم تطلق طاقات أو تتفتق عن إمكانيات تجعل الحياة أيسر أو أغنى أو أجمل، أو على الأقل تخفف من الأعباء والضغوط أو تدارك المآزق والأفخاخ؟

ما جدوى كل ما نطرحه أو نختلف عليه من المشاريع والبرامج، إذا كانت لا تحول دون انتشار العنف أو تلويث البيئة أو الحد من الفقر والقهر والاستبداد؟ هذه أيضاً أسئلة تحتاج إلى الإجابة في ضوء الاخفاقات والتراجعات والانهيارات والكوارث التي تعني أن المآلات والنهائيات هي بعكس البيانات والادعاءات، كما تعني بأن الكل، على اختلاف المرجعيات، قد أسهموا في الوصول إلى المآزق.

من هنا، فالمهمة هي العمل على تفكيك ما هو راسخ وسائد أو شائع من البنى الفكرية واللغات والمفهومية والنماذج الثقافية والقوالب العقلية والأنساق المعرفية، لا من أجل نفي العقل أو الحداثة، كما يحسب من أسدل الستار على عقله، بل من أجل إعادة التركيب والبناء. فلا شيء مما يحدث يمكن نفيه أو محوه،

إذ بذلك يعود على النحو الأسوأ والأرهب، كما تشهد عودة الأصوليات المقدسة والأساطير المؤسسة. الممكن الاشتغال عليه، تفكيكاً وتحويلاً، لإعادة تركيبه في صيغ أو معادلات جديدة أكثر مرونة واتساعاً.

وإعادة البناء، تحويلاً وتجاوزاً وتركيباً، إنما تتم بمفردات "العقل التداولي" وأدواته. وهذا المركب المفهومي يفيد بالطبع من "العقل التواصلية" لدى هابرماس، ولكنه يفيد، أيضاً وخاصة، مما تغاضى عنه هابرماس أو نفاه في طور الأول، أي من مجمل الفتوحات والموجات والطفرات التي تصنع العالم الراهن، أي كانت التسميات.

في ضوء هذه الإيضاحات، يمكن لي مناقشة بعض الآراء والمواقف التي تعرضت لكتابي، أو التي تتعارض تحديداً مع مفهوم الإنسان الأدنى مباشرة أو بصورة غير مباشرة، وذلك من غير مدخل، كالجرأة، والهوية، والعنصرية، والضحية، والحدأة، والعقدة، والرجسية.

العنصرية

ثمة من رأى أن مفهوم الإنسان الأدنى يحمل دلالات عنصرية، على ما جاء في الحوار الذي مع الكاتب الفرنسي جان ميشال فاي⁽¹⁾. ومع أن هذا الأخير قُدّم في هذا الحوار بوصفه فيلسوفاً وروائياً ومؤرخاً... فإنني أحسب بأنه أدنى من ذلك في كل هذه الحقول التي لم يبرع فيها. وهذا شأنه في الفلسفة: ليس صاحب مقولات أو مخترع مفاهيم. أما وصفه لمفهوم الإنسان الأدنى بأنه اختراع عنصري، فهو في منتهى السخف والعنصرية. ذلك أن العنصرية هي سمة العقائد الاصطفائية الدينية والقومية التي تعلّي من شأن الأنا لتخفض من قدر الآخر تمهيداً لاستبعاده أو استئصاله. هذه عملة نجدها في الديانات التوحيدية الثلاث، كما نجدها في الديانات الحديثة كالنازية والستالينية والماوية والصهيونية، وهي جميعها نسخ عن بعضها البعض، بقدر ما تستجمع مساوئ بعضها البعض، من حيث إرادة الاستئصال والممارسات الفاشية أو البربرية ضد البشر بسبب انتمائهم العرقي والديني أو القومي والطبقي.

(1) أشير إلى الحوار الذي أجراه معه أنطون جوكي في جريدة "المستقبل" اللبنانية.

الفزاعة

من فضائح النقد عندنا أن بعض الذين يدعون ثقافة وعلماً ومعرفة، يتعاملون مع بعض مناهج التفكير كفزاعة على ما هو موقف الكثيرين، من منهج التفكير. إنهم يخشون منه على الهوية والعقل والأصل، وسط كل ما نعانيه من العجز والتفكير أو الفوضى والشعوذة، في حين أننا ازاء منهج هو فاعلية فكرية خصبة وفعالة في درس المشكلات وتحليل الأزمات، لاجتراح إمكانيات جديدة للتفكير والعمل. والذين يتعاملون معه كبعبع، كما يفعل بعض أدعياء الفلسفة والمعرفة، يشهدون على أنهم أقل شأناً بكثير مما يدعون، بقدر ما يشهدون على أميتهم الفلسفية وسذاجتهم العقلانية، أي على كونهم معادين لأخص ما يميّز النشاط الفلسفي: تشخيص الواقع فكرياً ومفهوماً.

بذلك يشهدون على جهلهم المركّب بالمعطى الوجودي الذي ينخرطون فيه، وهم غافلون عنه: أولاً جهلهم بالنشاط الفلسفي بطابعه العالمي وبُعد الكوسموبوليقي؛ ثانياً جهلهم بما يكتبونه، لأن أكثر مصطلحاتهم ومعارفهم هي ذات مصدر غربي حديث؛ ثالثاً جهلهم بالواقع الكوني حيث نلجّ اليوم إلى عصر الاعتماد المتبادل، بما يعنيه ذلك من تنامي واتساع ظاهرات ومجالات التواصل والتفاعل والتهجين بين الجماعات البشرية، بفضل تصدّع الحدود المادية والرمزية بين الهويات الثقافية.

بالطبع إن الأصوليات من كل نوع، قديمة وحديثة، دينية وعلمانية، تقاوم الواقع الجديد، لا من أجل إعادة بنائه، بل بالعمل على نفيه. ولكن ردّات فعلها التي تتم على المستوى العالمي تثبت ما تحاول نفيه، أي أنه لا مجال بعد للتمترس وراء الهويات المغلقة أو الجامدة، لأن ذلك يحيل صاحب الهوية إلى ناشط إرهابي أو إلى مخرب أممي، بقدر ما يصنع هوية كاريكاتورية بائسة، فقيرة، عدوانية، كما تشهد حروب الكتب والنصوص المقدّسة.

الحداثة المفجوعة

لا مرأ أن مقولة الإنسان الأدنى تصدم الحداثيين، دعاة ومنظرين، ذلك أن الحداثة قد تشكّلت ببروز الإنسان، كفاعل بشري وحيد، على المسرح الكوني،

بعد تراجع صنوه أو اختراعه، كما تجسّد ذلك في صورة الله. وإذا كان هذا شأن الكثيرين من الغربيين، فإن المقولة تصدم المثقف العربي، بقدر ما يستثيره موقفه النقدي من الذات والهوية والحداثة، إذ هم يعتبرون ذلك من قبيل "ظلم ذوي القربى"، من جانبي بحق قبيلتي وأهلي من العلمانيين والتنويريين، بقدر ما هو خروج مني على الاجماع الحداثي. وأصحاب هذا الموقف يريدون للواحد أن يكون فرداً في قطيع، عليه أن ينتصر للخانة التي يصنّف فيها، ولو على حساب استقلالته الفكرية. وهكذا فهم يتعاملون مع الحداثة التي تشكّلت كموقف نقدي من العقائد والمذاهب، بعقل تقليدي، بوصفها ديانة جديدة، مما يعني أنهم أقلّ حداثة واستنارة بكثير مما يحسبون.

والأهم من ذلك، أنني لست أنا من يمارس ظلم الحداثيين، بل دعاة الحداثة الذي يشطبون بجرة قلم أو بتصريح صحافي ما صنعه العرب من الحداثة الفكرية والثقافية منذ عقود. وهكذا فهم يطمسون واقع الرؤى والتصورات والتشكّلات والسيرورات والمنتجات الحديثة، من شبلي الشميل ولطفي السيد وطه حسين، إلى المعاصرين، كالشاعر الذي ينثر قصيدته، والفنان الذي يؤلف لوحته، والإعلامي الذي يدير شبكته، والمرأة السافرة الخارجة إلى العمل على قدم المساواة مع الرجل. وإذا كان العرب قد انخرطوا في التحديث، ولم يصنعوا حداثة فكرية، كما يقول منظرو الحداثة، فالمسؤولية تقع عليهم، بقدر ما تشهد على عجزهم، هم، عن تطوير الأفكار وتحديث المفاهيم.

وعلة ذلك أنهم وقعوا أسرى الحداثة بقدر ما تعاملوا معها بمنطق قدسي إيماني، ثبوتي، أقنومي. لقد آمنوا بها حتى باتت مجرد تقليد أو تحجّر أو لغو وتكرار لشعارات فقدت مصداقيتها من فرط خوائها أو من فرط انتهاكها.

وهكذا ليست الحداثة ما يقف وراءنا من ثوابت ونماذج وشعارات علينا الرجوع إليها والدفاع عنها أو احتذاءها وتطبيقها، لكي نزداد تراجعاً، وإنما هي أمامنا، أي ما نقدر على خلقه واختراعه في الأدوات والأفكار، أو في المعايير والقوانين، على نحو يمكننا من أن نصنع حياتنا ونبتكر صيغنا ونماذجنا، لكي نسهم في صناعة العالم الراهن، أيّاً كانت التسميات. فلا يجدي بعد كل هذا الاخفاق أن نتنصر للحداثة، بأيّ ثمن كان.

ولذا، إذا كان ثمة عوائق حالت دون تحقيق نجاحات أو تجارب فذة في المجال الفكري، والفلسفي بوجه خاص، خارقة للسقف المحلي نحو الأفق الكوني، فليس لأننا لم نأخذ بعين الاعتبار شروط التحديث ومكوناته، بل لأننا وقعنا أسرى الثوابت والمسبقات التي تصنع عجزنا أو إعاقتنا، ولم نحسن خرق الشروط بخلق وقائع فكرية أو اجتراح أدوات مفهومية نسهم من خلالها في صناعة المشهد الفكري الراهن. فالذي يفكر بصورة حيّة، خصبة، خارقة، راهنة، ليس هو الذي يبحث عن الشروط المسبقة التي تشده إلى الوراء، بل الذي يفكر دوماً بخلق ما يحقق به سبق، أو يخربط الحسابات ويعيد ترتيب الأولويات.

الجرأة

هناك من يتعامل مع محاولاتي النقدية بوصفها جرأة فكرية، خاصة عندما يتعلق الأمر بنقد الأصولية الإسلامية، متغاضياً عن نقدي لكل الأصوليات. وبالإجمال هذا هو ذاب المثقفين العرب الذين يتصرفون ككائنات أيديولوجية، أو يرون إلى الأعمال الفكرية بعين أيديولوجية نضالية، على سبيل المدافعة والتبجيل، أو بالعكس على سبيل الهجوم والتبخيس. إنهم يريدون للواحد أن يكون جريئاً في نقد هويته، أو بالعكس مقدماً في الدفاع عنها. ولذا فهم يتعامون عن الجانب المعرفي والجدّة في اللغة المفهومية. لأن ما يستهويهم هو الجرأة الفكرية في الدفاع عن النهضة والتنوير أو عن العلمانية والحدّات. بذلك هم يفكرون بعقلية نهضوي القرن التاسع عشر، حيث تغلب منطق اللاهوتي والمناضل العقائدي على شواغل الإنتاج المعرفي. ولعلّ هذا ما يفسّر لنا كيف لم تنجب النهضة فيلسوفاً مبتكراً أو عالماً مرموقاً.

وإذا كان لأعلام النهضة عذرهم يومئذ، فلا عذر لنا في أن نكرر مواقفهم لنحصد الإخفاق والإحباط. وإذا كنا في العالم العربي، وكما يلاحظ الكثيرون، نتراجع في مجال الفكر، عن طور النهضة، وأنا لست من هذا الرأي⁽¹⁾، فإن ذلك

(1) لأنني أعتبر، وكما أذهب في تقييمي للحدّات الفكرية العربية، بأن الموجة الأخيرة التي تشكّلت مع نقد العقل ونقد النقد، هي من أغنى وأهم أطوار الفكر العربي الحديث. راجع كتابي: "هكذا أقرأ"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2005.

يعدّ سبباً أولى، كي لا تتعامل مع العناوين الوجودية والحضارية بمنطق الثبات والجمود، حتى لا نعيد إنتاج المآزق. فالأولى أن نشغل بما هو مهم: تجديد العناوين وتحويل المفاهيم. هذا هو الرهان عند العامل في أحد ميادين المعرفة.

فلا تجدي مجابهة التحديات والمتغيرات المتسارعة بعدة فكرية مفلسة. وأقل ما يمكن فعله هو حقن العناوين القديمة بجرعات جديدة، على سبيل التلقيح والتهجين. فالعقلاني ليس هو الذي يفكر بعقلانية القرن الثامن عشر، بل الذي يعيد تركيب الصيغ والأنساق العقلية في ضوء الأزمات الراهنة. والتنوير ليس كما نحسب مصدر الحيوية أو أداة المعرفة. بالعكس إنه الحصيلة والثمرة لجهد فكري وفعل معرفي وعقل نقدي وتحول مفهومي، بقدر ما هو مجلى لتجارب وجودية غنية أو لمغامرات عقلية فذة.

هنا أيضاً يمكن الإشارة إلى عطب أساسي لدى المثقفين الحدائين جعلهم يتعلقون بالإسماء أو يفزعون منها، على نحو طفولي أو سحري، لكي يقفوا عند حدود النهضة العربية، أو على أسوار التنوير الأوروبي في القرن الثامن عشر، متعامين عن كل ما يشهده العالم من الانفجارات والطفرات والانعطافات والتحوّلات في فروع المعرفة ومناهج الدرس وأنماط التفكير وخرائط الفهم، الأمر تجلّى في عجزهم عن المشاركة في ورشة المعرفة، بقدر ما أفضى بهم إلى الغرق في السجلات العقيمة حول ثنائيات الأصالة والحداثة أو الحداثة وما بعد الحداثة أو الهوية والعولمة. وهكذا فقد تمارسوا وراء الأسماء وتشبثوا بالألفاظ على نحو أدى إلى استنفاد المعاني وتآكلها.

الهوية

والأطرف هم الذين يخشون على العروبة من تعددية القراءة للنص المفتوح، كما يخشون على الإنسانية من نقد النماذج الثقافية والمشاريع البشرية، الإيديولوجية، ولكن المفلسة، سواء على جبهة الدين واللاهوت أو على جبهة الفلسفة والعلمانية. وحثهم في ذلك أنه من غير الجائز أو المشروع أن نقرأ في النص كل ما نريد قراءته أو نتوهم معناه.

ولكن هؤلاء يخترعون خصوصاً لمقارعتهم بصورة بملوانية، وعلى سبيل التهويل أو التهويم. ذلك ان قابلية النص لتعدد القراءات واختلافها، لا يعني بسذاجة، أن نحمل النص ما لا يحمل من المعنى، أو أن نسقط عليه ما نشاء من الدلالات والمعلومات، على ما يفعل المفسرون الذين يقرأون النص القرآني، بصورة ذاتية اعتباطية، لكي يسقطوا عليه بنوع من السطو، ومن غير حياء، كل النظريات التي أنتجها العلماء المحدثون والمعاصرون في مختلف فروع العلم.

فليس هذا مثار الاختلاف، ذلك أن تعددية القراءة تعني أولاً أن النص ليس ذا بنية مغلقة أو محكمة، ولا هو أحادي الوجهة والدلالة، وإنما هو كتشكيل خطابي وفضاء رمزي، متعدد الوجوه والمستويات والأبعاد. وهذه مفاعيل الآثار الفكرية ومرجعيات المعنى، التي هي دوماً محل لبؤرة أو فجوة أو طبقة أو شبكة أو موجة أو إشكالية، بقدر ما هي منسوجة من كثافة الدلالة وطيّات الفكرة، أو من اشتباه اللفظ والتباس المفهوم، أو من إزدواج المقولة وثنائية الأصل والنشأة.

وهي تعني من جهة ثانية أن قراءة النص لا تأتي من فراغ أو تصدر عن وهم، وإنما هي التي تدخل على المقروء من تجربة فذة، أو من استثمار علم جديد، أو من استخدام أداة منهجية مبتكرة، أو من اقتحام منطقة وجودية جديدة لعمل الفكر.

وبالطبع هذا شأن القراءات الحية والخصبة، الفعالة والراهنة، أكانت شرحاً وتفسيراً أم صرفاً وتأويلاً أم تفكيكاً وتحويلاً. وهذا ما يشهد به تاريخ القراءات المبتكرة، المتعددة والمختلفة بغناها، سواء للكتب الدينية أو للأعمال الفلسفية، لجمهورية أفلاطون أو للنص القرآني، لمنطق ابن سينا أو لمقولات ديكارت.

ولذا، فكل قراءة لنص من النصوص تجدد المعرفة به بقدر ما تغني عالم المعرفة؛ كل قراءة حيّة للماضي هي تحيّل خلاق يفتح أفقاً رحباً أمام المستقبل، وكل تشريح ناجح وكاشف للتراث تكتسب معه الهوية غنى وقوة، وكل جرح نقدي في الخطابات والروايات تُجترح معه إمكانات جديدة للقول والسردي؛ تماماً كما أن كل تأويل مبتكر للوقائع يفتح إمكاناً للعمل على نحو غير متوقع. باختصار كل قراءة خلّاقة للعالم تشكّل هي نفسها واقعة تترك أثرها في مشهد الواقع على صعيد من صعه.

وهكذا ليست المسألة أن نختار بين أحادية القراءة وتعددتها، ولا أن نقرأ في النص المقروء ما نرغب قراءته، من غير مسوغ مفهومي أو دليل عقلي أو مستند معرفي، ولا هي بالطبع أن نتشبث بأدواتنا المنهجية القديمة والمستهلكة، لكي نعود إلى ما قبل الثورات والانعطافات والتحوّلات التي تغيّرت معها نظرنا إلى النصوص وإلى أنفسنا والعالم. المسألة هي أن نحسن قراءة معطيات الوجود ووقائع العالم أو نماذج الثقافة ومشكلات الهوية، على نحو خلاق وخارق أو فعّال، لكي نساهم في ورشة المعرفة على الساحة العالمية.

وهذا هو التحدي الذي يهرب من مواجهته حراس الهوية وشرطة المعرفة وملالي الحداثة الذين لم يجددوا حرفاً، في ما يتداولونه من قضايا وعناوين، حول القومية والأمة أو حول الحداثة والمعاصرة: اجترح قراءات للنصوص والرموز والتراث والثقافة، تسهم على أقل تقدير في تجديد المعنى وإعادة البناء، ذلك أن كل قراءة خصبة ومبتكرة، تفتح أبواباً للمعنى، بقدر ما تشكّل فرصة لاختراق الحدود وإعادة ترتيب الأولويات أو صياغة المعادلات.

وهم بذلك يشهدون على أنهم أقل مما يدعون. فهم يعلنون أنهم ضد أحادية التفكير، ولكن فقر المعنى وضحالة الخطاب وإفلاس العُدّة الفكرية يقودهم إلى عكس ذلك، أي إلى النص الواحد والمعنى الوحيد والزعيم الأوحد، ولا عجب أن تتساقط مشاريعهم وأن تتراجع معهم القضايا التي يدافعون عنها، إلى الحضيض الأسفل، سواء ما تعلّق منها بالقومية أو بالإنسانية.

الضحية

ثمة مقاربات يحاول أصحابها معالجة المشكلات والأزمات، التي تعاني منها المجتمعات المعاصرة، بعقلية التباكي ولغة الرثاء للإنسان بوصفه الضحية. هذا شأن الكتابات التي تصدر عن منزع إنساني وتجسّد منطق الأنسنة للطبيعة والعالم والكون، وذلك بالتعامل مع الإنسان بوصفه خليفة الله ومثاله، أو بوصفه أشرف الخلائق أو الكائن الأعلى والأرقى.

وبالطبع يندرج في هذا الاتجاه ويتفرّع عنه، بنوع من التبسيط، رأي الذي

يستحدثون عن الإنسان المهدور أو عن هدر الوعي والفكر والثقافة. وما أراه أن تشخيص المشكل، على هذا النحو، يسد الأبواب ولا يفتحها أمام الحلول، بقدر ما يجري التمسك بثوابت ونماذج وصور فبركها الإنسان لنفسه، قد فقدت مصداقيتها ومشروعيتها، ولم تعد تنتج سوى المزيد من المآزق والكماثر..

فلم يعد يجدي أن نفكر بنفس العقلية والوجهة والعدة والطريقة، وسط كل هذا الإفلاس الأممي والخراب الكوني. الأولى التعامل مع الإنسان بوصفه مصدر الهدر والفساد والدمار، سواء في ما يتعلق بخيرات الطبيعة وثرواتها، أو في ما يخص جهود الآخرين وأعمالهم وحقوقهم. والمتفقون ليسوا براء من ذلك، أي مما يهتمون به الغير؛ أولاً بصفتهم بشراً يشاركون في عملية نهب موارد الطبيعة وتدمير كائناتها؛ ثانياً من حيث علاقتهم ببعضهم ببعض، في قطاعهم الخاص، إذ هي لا تخلو من النهب والسطو على نصوص الزملاء وإنتاج الأنداد؛ ثالثاً في تأليهم لذواتهم ومهنتهم وأعمالهم، كما يفعل الذين تضرهم النرجسية على نحو يميز لهم القول بأنه يحق للشاعر أو للفنان ما لا يحق لغيره. مما يقدم مثلاً على أنهم أدنى مما يدعون، وأبعد ما يكون عن الصورة التي يقدمون بها أنفسهم إلى الناس، كأمناء على الحقيقة والعدالة، بقدر ما يعني أنهم هم مصدر ما يشكون منه وما يدعون مقاومته.

ولذا، أرى أن الإنسان ليس الضحية، بل هو المشكلة، بمركزيته وتألهه، بتكالبه وجشعه، بشراسته وعدوانيته، بظلمه واستبداده... ولنتوقف عند مثال يجسد وعي الإنسان لذاته ولعلاقته بالحيوان. إن بعض الكتاب الإنسانيين، أي المفرطين في إنسانيتهم، عندما يفرقون بين الحب والخلاعة، يعتبرون الحب ميزة إنسانية، بينما الخلاعة صفة حيوانية. وهذا إسقاط سافر وجائر على عالم الحيوان. ذلك أن أفعال الخلاعة والعهر والفحش هي ممارسات إنسانية بامتياز؛ تماماً كما هو الهدر والنهب والغدر والفتك أو السفك... وهذه حال الذين يصفون الأعمال الجهنمية بكونها شيطانية، فيما هي أفعال إلهية، إذ الجحيم هو اختراع إلهي. وهكذا فنحن ننزه أنفسنا ونعلي من شأننا أو نقدر أعمالنا، لكي نخلع سيئاتنا أو آفاتنا أو أفعالنا الشنيعة والفظيعة على الغير، مما يعني أننا أقل علوية ومثالية وفضيلة مما نحسب. وهكذا، فمشكلة الإنسان هي مع نفسه بالدرجة الأولى، أي مع وعيه

وتصوراته ومعايير وثقافته، وبالطبع مع نخبه الذين يقدمون أنفسهم بوصفهم رموز الإنسانية ومثلها وأعلامها.

ولذا لا معنى للكلام على الهدر الذي يتعرض له الإنسان. فالهدر هو أصلاً أثر الدهر في ما يحدث ويتشكّل أو في ما يتداعى ويتآكل على مستوى العالم والكون. وهذا الأثر هو أضعاف مضاعفة، بالنسبة للكائن البشري، بما هو كائن ملتبس، مزدوج، يملك القدرة على الخروج على حتميات الطبيعة واللعب في مسار التطور، بابتكاراته وتقنياته، بصنائه ومؤسساته. ومعنى الازدواج أن ما نسعى إليه ونصنعه هو سيف ذو حدين: نحن نتكاثر وننمو، أو نتج ونستهلك، أو نتقدّم ونزدهر، حتى الهلاك والفناء. وفهم المشكل على هذا النحو، يحملنا على كسر منطق الأنسنة لتفكيك صور الإنسان عن نفسه بأطيافها الترجسية وقويماتها العلوية، لا التشبث بها لرمي المسؤولية على آخر، شيطاني أو إلهي، يجري اختراعه.

ولا يعني ذلك القول بخروج الإنسان عن طبيعته أو انسلاخه عن إنسانيته. فالإنسان هو ثقافة بقدر ما هو طبيعة. وكسر منطق الأنسنة يعني كسر منطق التراتب الذي صنعه الإنسان لكي يحل نفسه، على صعيد أول، في المرتبة الأولى، سيداً على الخلائق ومتحكماً بمصائرهما؛ ثم لكي يصنع على صعيد آخر، تراتباً داخل المجتمع البشري، بين آلهة وشياطين أو أسياد وعبيد أو مصطفين ومنبوذين أو نخب وعامة.

إن نقد الأنسنة معناه أن نفكر ونعمل على شق أفق جديد للعمل البشري كوني، وغير إنساني بالمفهوم السائد. فالرؤية الإنسانية بوجهيها، الديني والعلمي أو التراثي والتقدمي، هي رؤية مركزية نرجسية قد أفلست ولم تعد تصلح لإدارة الشأن الكوني، بمفردات التراتب والتطابق، أو الطبقة والنخبة. إن الدراسات المنتجة اليوم، في غير حقل من حقول المعرفة، تفتح الإمكان للتفكير والعمل، بصورة جديدة ومختلفة، وذلك بالتعاطي مع العالم، بوصفه شبكة التبادلات والتحوّلات، بين مختلف كائناته وعناصره أو بيئاته ومجالاته. فلا مهرب من تغيير أو تحديد في المفاهيم والمعايير.

من هنا لا يجدي عمل النقد والدرس بعقلية التباكي والندب على إنسانيتنا الضائعة أو المهذورة بصورها ومعاييرها السائدة أو الراسخة. فلنفتح ملف إنسانيتنا،

لأن ما نحسبه المرتجى والحل هو الداء والأشكال. لن يتفعلنا أن نتباكى على الإنسان بعد دهر من الدعوات الإنسانية، أثمرت المزيد من الهدر والفساد أو الإرهاب الخراب.

العقدة

هناك من نظر إلى مفهوم الإنسان الأدنى من زاوية نفسية بوصفه مجرد "عقدة". هذا ما يفعله الذين تركبهم العقد وتتحكم في ضمائرهم مركبات النقص لعلّة في النفس، إما لأنهم يعجزون عن الابتكار، أو لأنهم لم يجدوا دوراً يلعبونه، أو لأنهم يعتقدون بأن نجاح غيرهم يتم على حسابهم، أو لأنهم يكتبون وينشرون فلا يجدون من يقرأ مؤلفاتهم، فيحملون على سواهم باستخدام لغة الكره الأعمى والحقّد الأدنى، سعيّاً إلى القتل الرمزي للآباء أو الأنداد على ما يتوهمون. مما يجعل كتاباتهم مجرد سجلات خاطئة هي ردات فعل لا تساوي الفعل نفسه. وأصحاب هذا الموقف يشهدون أيضاً على أنفسهم بالدونية الخلقية، بقدر ما يصدرن في حملاتهم عن عقدة الأدنى تجاه الأعلى.

الفرجسية

وأخيراً هناك من يعترض على المفهوم، ممن ليسوا من أصحاب المصلحة، أي ممن لا عداوة بيني وبينهم، من عموم القراء والناس. وهؤلاء هم معنيون بالطبع، بقدر ما يصدّمهم كسر الصورة المثالية والمتعالية التي تكوّنت منذ آلاف السنين عبر الإنسان، سواء بالمعنى الديني أو الخلفي، بوصفه الأنبل والأرقى والأشرف بين الكائنات، لامتيازهِ بخواص النطق والعقل والوجدان، على ما هو الاعتقاد الشائع عن الإنسان.

غير أن هذه الرؤية المثالية قد تعرضت دوماً للنقد والجرح، وتلقّت الضربات من غير اتجاه؛ قديماً كما يتجلى ذلك في النقد القرآني للإنسان، أو حديثاً كما يتجلى ذلك بشكل خاص في أعمال علماء وفلاسفة أمثال دارون وماركس ونييتشه وفرويد وفوكو وسواهم، ممن يبنّوا الأثر الحاسم الذي تلعبه في مصائر البشر، من

وراء الوعي والفكر والنطق، السبني والشيفرات والآليات التحتية، اللاواعية واللامعقولة، أو البيولوجية والاقتصادية، أو الرمزية واللغوية. فبحسب هذا المنحى في التفكير والتشخيص، ليس الإنسان ما يعلنه، ولا هو كما يقدم نفسه. ربما هو ما يستبعده من نطاق التفكير والوعي والعقل. ولا مرأ أن مؤدى ذلك هو كسر النرجسية البشرية إذا لم نجار الذين يقولون بموت الإنسان.

قد يُعترض هنا بالسؤال: هل يُعقل أن نتحدث عن دونية الإنسان، فيما هو يطمح دوماً إلى الرقي والتقدم والكمال والسمو؟! ولكن ما يقوله الإنسان عن نفسه لا يجسد هويته. بالعكس، قد يمّوه حقيقته ويطمس مشكلته أو يزيّف واقعه. وإلا كيف نفهم أن تفاجئنا أنفسنا بما لا نحب أو أن تقودنا أعمالنا إلى حيث لا نريد؟!

بالطبع نحن لا ننفك نتباهى على الحيوان بكوننا الأرقى والأذكى والأقوى. ولكن ها هي نفاياتنا تكاد تلوث الأرض والسماء. أما العنف الذي غمارسه ضد بعضنا البعض فهو الأشرس والأكثر وحشية، والأكثر ضرراً على النوع الإنساني وعلى بقية الأنواع. فما أظلم الإنسان بحق نفسه، وبحق الحيوان، وبحق الأرض وثرواتها!

أخلص إلى ذلك الى القول من جديد: المهم أن نقرأ الوقائع ونهتم بتشخيص المشكلات. وكل عامل يدخل عليها من مجال اختصاصه وبأدوات حقله، أي بما يميّزه ومما ينجزه. وصاحب الصناعة الفلسفية، إنما يسعى قبل كل شيء إلى تشخيص الواقع، فكرياً أو مفهوماً. يمكن للدفاع عن الهوية أو عن الحرية أن يشكّل حافزاً لدى الفيلسوف يدفعه لكي يعمل عمله، أما أن يتحوّل إلى مجرد مدافع، فإنه بذلك يُحيل الفلسفة إلى منظومة لاهوتية أو إلى أدلوجة كفاحية. غير أن ما يسود عندنا، على الساحة الفكرية، لدى الكثيرين من الكتاب والنقاد والمعلقين، هو معاداة الفهم والتشخيص، وغلبة منطق الدعوة، وإرادة الحجب والمحو، ولغة البغض والحقد، ومنطق التشبيح والتهويم.

وأنا إذ أؤكد على أن مهمتي الأولى، هي أن أعمل بأدوات حقلي، فهماً وتشخيصاً وتعقلاً، طبعاً لا أقول بأنني أقلب الأمور رأساً على عقب، أو بأنني آتٍ

بما لم تستطعه الأوائل. فنحن نأتي من بعضنا البعض ونعتمد على بعضنا البعض، والفرق بين واحد وآخر، هو بين مَنْ يقلّد وينقل وبين مَنْ يجتهد أو يبتكر، أو بين مَنْ ينقل ويفيد من غير إحالة أو اعتراف وبين مَنْ يعمل على ما يفيد منه تصنيعاً وتحويلاً وترتيباً. فقد ولى الزمن الذي يملك فيه فرد أو مثقف حلولاً لمشكلات بلد أو مجتمع. وما يرضيني أن تجد أعمالي صدى لدى البعض القليل على الساحة الواسعة. ومثالي على ذلك مقالتي حول الموجات الجديدة من الغناء التي أثارت حفيظة بعض النقاد من رجال ونساء. ولكنها حظيت بإعجاب أستاذ اللغة والأدب الذي لم أكن أعرفه، والذي قرأ نصّاً منها على تلامذته، وهذه شهادة تُعدّ بألف من شهادات كهول الحداثة وديناصورات الذائقة الفنية.

القسم الثاني

**الجرثومة الاصطفائية
للديانات التوحيدية**

الإساءة والفضيحة في قضية الرسوم الكاريكاتورية

غزوة الأحد

ما حدث من ردود فعل عنيفة وعشوائية، احتجاجاً على الرسوم الكاريكاتورية، التي نشرتها إحدى الصحف الدانماركية، في غير مكان وخاصة في لبنان، قد استدرجني إلى كتابة هذه المقالة:

ما جرى في بيروت في مطلع هذا الشهر (شباط 2006)^(*)، يستدعي القراءة من جانب المعاني والمنخرط أو المراقب والمُشاهد، من غير وجه:

1 - ما كان ينبغي أن تسير تظاهرة إسلامية في حي يعتبر معقل المسيحيين التقليدي في مدينة بيروت، سواء أحدث شغب أم لم يحدث، لأن هذا العمل يثير، على أقل تقدير، الحساسية الطائفية، إن لم يعتبر بمثابة تحدٍّ واستفزاز لسكان المنطقة، في بلد ما تزال تتغلب فيه العصبية الطائفية على الولاء الوطني الجامع. وهكذا فالتظاهر من جانب شيوخ معتمدين في شوارع الأشرية هو اعتداء رمزي واستفزاز معنوي.

فما الذي كان يحدث، مثلاً، لو سارت تظاهرة حاشدة أو غاضبة من جانب المسيحيين قرب دار الفتوى أو في الضاحية الجنوبية معقل حزب الله، هذا إذا كان ذلك ممكناً في الأصل؟ بالطبع ما لا تحمد عقباه! فكيف، إذًا، غاب مثل هذا الأمر عن عقول المسؤولين السياسيين والساشرين على الأمن؟ وإذا كان

(*) أشير إلى التظاهرة التي سارت في شوارع الأشرية في بيروت، في 5 شباط 2006 بجماهيرها الغاضبة، باتجاه السفارة الدانماركية، احتجاجاً على الرسوم الكاريكاتورية، وما أعقب ذلك من شغب واضطراب.

ثمة مدسوسون، كما قيل أو تبين، فإنهم قد استفادوا من الأجواء التي خلقها المنظاهرون بقرارهم الخاطيء وجهلهم الفاضح بمعطيات المجتمع اللبناني بنعراته وحساسياته.

ولكن أهالي المنطقة، الذين كانوا موضع الاقتصاص أو الانتقام على ما لا ذنب لهم فيه، قد تصرفوا بوعي وطني وسلوك مدني، فتعقلوا وكظموا الغيظ ليفوتوا الفرصة على فتنة محتملة. يمثل هذا الموقف الذي يستحق الثناء يُبني لبنان المستقبل، لا بالشعارات التي تدّعي حب لبنان أو الدفاع عنه حتى قتله أو تخريبه.

من المحتج ومن المسيء؟

2 - من سمات الاجتماع البشري، بما هو مسرح للتنافس والمجاهدة أو للمفاضلة والاعتداد، أن الناس، أفراداً وجماعات، يعملون على خلق صور نمطية سلبية تسيء من الواحد إلى الآخر أو تشوه سمعته أو تنتقص من قدره، خاصة عندما تسود بينهم علاقات الكره والعداء، كما هي حال العلاقات بين أتباع العقائد والمذاهب القديمة والحديثة، وبخاصة بين أتباع الديانات التوحيدية، حيث الواحد يلجأ إلى أبلسة الآخر، بأن يخلع عليه أسوء النعوت أو أبشعها. بالطبع هناك استثناءات على منطلق الهوية وأفخاخها، من جانب ذوي العقول التنويرية والنقدية المنفتحة، من الذين يرون مساوئ الذات ومحاسن الآخر، أو من الذين يتمرأون مع الآخر، فيرون فيه ما كُناه أو ما قد نكونه أو ما نتمنى أن نكونه، كما نجد المثالات البارزة على ذلك لدى ابن عربي أو لدى غوته.

غير أن التشويه لا يأتي دوماً من الغير. قد يقدم الفرد أو المجموع من الناس على أعمال ترتد عليه سلباً وتشوه سمعته، سواء بين نظرائه وأنداده أو في مجتمعه وبين قومه. والسؤال الذي يحلّيه الحدث هو: مَنْ يشوّه سمعة مَنْ؟ هل الغربيون والدانماركيون هم الذين يسيئون إلى الإسلام ونبه أم المسلمون هم الذين يفعلون ذلك، بفيركتهم صوراً ونماذج عن النبي والإسلام كاريكاتورية، هزلية، بائدة، هي التي ينتقدها أو يسخر منها الآخرون؟ أليس هذا ما يقوله ويفعله

الأصوليون الناشطون على المسرح العالمي في غير جانب من جوانب الحياة، من العودة إلى برقع المرأة إلى الفتوى التي تُجيز ملامسة الأنثى ولو رضيعة بقصد الاستمتاع، ومن طعن كاتب كنجيب محفوظ للفوز برضوان الله كما هي الفتوى أيضاً، إلى خطف مدنيين أبرياء وقطع رؤوسهم أمام الملاء، فقط لأنهم غير مسلمين، للفوز بالخور العين في جنة الفردوس¹؟

أليس هذا أيضاً ما فعله المتظاهرون، في بيروت، بحجة الردّ على الإساءة، بما أحدثوه من شغب واضطراب واعتداء همجي على الأشخاص والمؤسسات والممتلكات: الإساءة على نحو مضاعف إلى الذات، لكي يكونوا موضع السخط والهزء من جانب الغير. وهكذا فنحن الذين نقدم أنفسنا بصورة تجعل منها مادة السخرية، وتلك هي الفضيحة.

بهذا المعنى، فالسخرية، عند مَنْ يحسن القراءة، لم تكن من النبي الغائب، بل من أتباعه المعاصرين، الذين يعيشون علاقتهم بالماضي والسلف والتراث، بصورة كاريكاتورية، بائسة، فقيرة، هزيلة، مقلوبة، إذًا، غير راهنة بل غير حضارية، بما هي نقيض العصر بلغته وقيمه ومعارفه ومفرداته. وذلك هو الزيف والادعاء، في دعوى تطابقهم مع السلف. نعم إنهم يشبهون الأوّل من حيث الحرف والرمز أو الطقوس والشكل، ولكنهم أبعد ما يكون عنهم، من حيث القدرات الخارقة والطاقات الحية والمبادرات الفذة والفتوحات الكونية والمنجزات الحضارية. فلا نعوّل إذاً بالاحتجاج على الإساءات، فنحن نسيء إلى أنفسنا أكثر مما يسيء إلينا الغير، كما هي المثالات والنماذج البشرية التي نصنعها ونصدّرها إلى العالم، لكي تشهد علينا بأننا غير جديرين بما نطرحه، وأنا أقل بكثير مما ندّعي، مقدمين بذلك الدليل، تلو الدليل، على أن ما نقوم به هو مجرد ردات فعل لا تساوي الفعل نفسه، بل ترتد علينا بالضرر والخسران.

(1) ولنتوقف عند ما يقوله قائد بارز من قيادات العمل الإسلامي على ساحة من ساحاته: إن أعمال بعض الأصوليين الجهاديين "تسيء إلى الإسلام ونشوّه سمعة الحركة الإسلامية والمشروع الإسلامي". هذا ما صرّح به الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله في حديثه إلى الأستاذ غسان شربل رئيس تحرير جريدة "الحياة" (2006/1/18).

هذه حال مَنْ يعسكر وراء هويته وتراثه أو يعصم نفسه وينزه أفعاله،
بالتعامل معها كأقانسيم متعالية على الأحداث والتجارب أو على الأهواء
والمصالح: أن يمارس الحجب والحو أو النبذ والاستئصال للآخر، لكي ينتهك
بالذات ما يرفعه من شعارات، سواء تعلق الأمر بالله أم بالعقل، بالنبي أم
بالمسيح، بالمقاومة أم بالسيادة، بالحقيقة أم بالحرية. أليس هذا ما تفعله الحرب
على الإرهاب: المزيد من العنف الفاحش؟!

وهذه حال من يفكر ويعمل تحت مفردات الألوهة والقداسة والعصمة، لكي
يدّعي القبض على الحقيقة، أو لكي يزعم التماهي مع الأصل، أو لكي يحتكر
المشروعية، تحت شعار من الشعارات: أن يخرج على الشرعية وينتهك قواعد
الحياة المدنية. وهذه حال من يعمل على تجييش جموع المؤمنين في الساحات أو
حشدوا إلى التظاهرات، غصبي، هائجة، ترفع قبضات الأيدي، وعيداً وتهديداً:
خروج التين الديني والمذهبي، بنزعته التدميرية، من دهايز الذاكرة وكواليس
الوعي، لكي ينفجر عنفاً وتخريباً أو فتناً واضطراباً.

مقدساتنا هي مصنع أزماتنا

3 - ولذا، ما جرى يوم الأحد، لم يكن دسيصة، ولا هو بالطبع، مجرد انحراف عن
الخط المستقيم، كما يعلق المعلقون الذين صدمتهم التصرفات الفاشية والأعمال
البربرية، أو كما يفتي المفتون بتجريم التظاهر، ولكن بعد فوات الأوان.
فما نستنكره من تصرفات أولئك الشبان، الذين كان الشيوخ يحاولون صدّهم
عن التخريب يوم الغزوة، هو ما زرعناه، منذ عقود، في العقول والنفوس، من
نصوص وتعاليم ومعايير وأحكام وفتاوى لا تعترف بالآخرين الذين نطالبهم
بأن يعترفوا بنا وبمقدساتنا، بقدر ما تولّد أجواء من البغض أو تطلق موجات
من العداء ضدهم في الداخل والخارج.

وهكذا فما نُدينه ونتبرأ منه، هو من بنات فكرنا الأحادي وعقولنا المغلقة
وعقائدنا الاصطفائية وهوياتنا النرجسية وتعاليمنا الأصولية ومتاريسنا المقدسة.
باختصار: إنه ثمرة ثقافتنا ومؤسساتنا التعليمية الدينية التي أنتجت النموذج

الإرهابي والمخرب الأممي، كما أنتجت الأبله الثقافي المقلد لشيخه أو أميره تقليداً أعمى، فضلاً عن المفسر المشعوذ الذي يدّعي أن كل ما أنتج من المعارف العلمية الحديثة، منصوص عليه في القرآن. وإلا كيف نفهم أن يتحول المظلوم إلى ظالم، والمصلح إلى فاسد، والمخلص إلى مجرم، والضحية إلى جلاّد... بل كيف نفهم أن يتحول الجهاد إلى فتنة، وصاحب الدعوة إلى إرهابي، والمحتجّ على الإساءة إلى مسيء؟! أو كيف يمسي الدفاع عن الوطن فوق الوطن وأولى من الدولة؟! إنها مقدساتنا وثوابتنا التي هي مصانع أزماننا بقدر ما هي مادة انتهاكاتنا المتواصلة والفاضحة.

هذه هي حصيلة التمرس وراء الثوابت المقدسة وعبادة الأصول والسلف: إقامة علاقة ادعاء أو زيف أو ضلال أو دمار مع القضايا، بالتعامل معها بمنطق إيماني، ثبوتي، قدسي، فردوسي، وبصورة تجعلها تنقلب ضد أصحابها، بقدر ما تجرّهم بوعي أو بغير وعي إلى أن يؤمنوا بالله والإنسانية والنصوص والحقيقة والحق، حتى التوحش والبربرية أو التهوّم والتشبيح أو الحق والظلم.

فلا ننخدعنّ إذًا، بما يعلنه الدعاة القدامى والجدد، فنحن لسنا كما نقدّم أنفسنا، وكما نعلن عن مقاصدنا، وإنما نحن ما لا نعيه وما نفاجأ به ونصدم، بقدر ما نفكر ونعمل بعقول مفخخة ومقولات مستهلكة وخطابات مراوغة ونصوص مشتبّهة ومفاهيم تتردّد بين المتعارضات، بقدر ما تغذّي من الصدمات والعُقد أو الترسبات والمعميات أو الهواجس والكوابيس. والثمرة هي بالطبع أن الضد يستدعي ضده ويتسلل إليه، أو يتواطأ معه ويخدمه.

هذا ما تشهد به ثنائية المعسكرين المتناحرين، الجهادي والإنجيلي أو الأصولي والإمبريالي، اللذين يلتقيان على تأجيج نار الحرب الأهلية على المسرح الكويتي، بمنطق النقاء الثقافي والصدام الحضاري والحكم الشرعي. إنها الجرثومة الأصولية الاصطفائية التي لا تصنع سوى المآسي والكوارث.

الفتوى والشكوى

4 - أمر آخر تستثيره قراءة الحدث الذي هو صناعة دينية وطائفية بامتياز: إنه من الصعب تجاوز المأزق في لبنان، بأفخاخه وألغامه، من دون تغيير صورة اللبناني

عن نفسه، بحيث تنكسر الثنائية التي تقسم اللبنانيين، بصورة أبدية، إلى مسلمين ومسيحيين، كما نعلن ونقسم أمام الحشد العظيم⁽¹⁾. فهذا هو بيت الداء وأصل العلة، في ما نشهده من أحداث متلاحقة وعصبيات متناحرة وفتاوى بائدة يشتغل اصحابها بالتكفير والتحريم، كذلك الفتوى التي أصدرتها منظمة أصولية سنية، والتي تقضي بتكفير رجل ديني شيعي وتنذره بالخروج من دار الاسلام⁽²⁾. من هنا فإن الذين اجتمعوا، من سنة وشيعة، يومئذ، لاستنكار تلك الفتوى الجهادية، قد تحدثوا بلغة الدبلوماسية او الخديعة، بقدر ما شهدوا على جهلهم بما تمليه الثقافة المذهبية لدى كل من الطرفين اللذين يختلفان بالمضامين والرموز، ولكنهما يتطابقان من حيث منطق الإقصاء والتفكير بعقلية الفرق الناجية وحدها من دون سواها.

هذا المنطق هو الذي جعل الشيخ الشيعي، يُعامل مواطنيه، من أبناء طائفته، بمثل ما عومل به، اي بلغة التحريم والتأثير، إذ أفق بتحريم دخول الحكومة، على أي لبناني من الطائفة الشيعية⁽³⁾. الامر الذي استثار الكثيرين الذين اعتبروا مثل هذه الفتوى، تدخلاً في شؤونهم السياسية واعتدائهم على حقوقهم المدنية، فرفعوا دعوى ضده بموجب أحكام القانون المدني اللبناني.

وكان من الطبيعي أن تتعاطف المراجع الدينية، بغالبيتها إن لم يكن كلها، مع

(1) إشارة الى القسم الذي أطلقه، إيان ما سُمي في لبنان "انتفاضة 14 آذار"، الصحفي جبران تويني، الذي كان ضحية المسلسل الارهابي الذي بدأ باغتيال رئيس وزراء لبنان رفيق الحريري في 14 شباط 2005. ومن المفارقات ان هذا القسم: "نقسم بالله العظيم، مسلمين ومسيحيين، أن نبقي موحدين، دفاعاً عن لبنان العظيم"، يتعارض مع التوجه الذي شكلته الانتفاضة المذكورة، خاصة بأجبالها الشابة التي كانت تتطلع الى بلورة صيغة جديدة للبنان، على أسس وطنية جامعة، لكسر احتكار الطوائف لقانون الأحوال الشخصية.

(2) إشارة الى الفتوى التي أصدرتها المنظمة الجهادية العاملة تحت اسم "جند الشام"، ضد شيخ شيعي من تجمع علماء جبل عامل (جبل عامل)، لتطلب منه الخروج من مدينة صيدا بوصفها مدينة أحد الصحابة، فلا يجوز له البقاء فيها.

(3) هذا ما حصل بعد انسحاب الوزراء الشيعة اللذين يختارهم "حزب الله" و"حركة أمل"، من الحكومة، أول مرة، قبل حرب تموز. والانسحاب والمقاطعة والاستقالة، هي مثالات على حق النقض، أي الفتوى، التي تمارسه الآن الطائفة الشيعية بأحزابها وقواها السياسية، والذي مارسه او تمارسه عموماً الطوائف اللبنانية في دولة المحاصصة، وذلك حيث الأفراد هم رعايا لا مواطنون.

الشيخ، بخصوص الدعوى التي رُفعت ضده. وهذا ما فعلوه من قبل في قضية الزواج، حيث الجميع عارضوا مشروع الزواج المدني، لمن شاء الخضوع لأحكامه، لكسي يقدموا الدليل مرة أخرى، على أن البيانات ضد التطرف والانفلاق، وأن الإعلانات من أجل دعم الولاء الوطني والقيم الإنسانية، هي مجرد ديكور إعلامي لا يصدر عن أصالة الموقف الوطني والحس المدني والموقف العقلاني. فالكل يمارسون الفيتو ضداً على الدولة. هذا ما تفعله كل طائفة كبيرة، بالتناوب، عندما تشعر أو تتوهم بأن حقوقها منقوصة؛ او بالعكس، عندما تظن بأنها تملك من القوة ما يتيح لها نقض نظام المحاصصة للمطالبة بحصة أكبر. من هنا فإن أهمية الدعوى، التي تُرفع لأول مرة، ضد رجل الدين، من قبل لبنانيين يتصرفون كمواطنين في بلدهم، لا تأتي فقط لكونه ينتهك القانون اللبناني والحياة المدنية بفتواه ومحرماته، بل لأن الشكوى، بمدلولها الرمزي، تحاول كسر منطق الفتوى الذي يخرب صيغ التعايش بين اللبنانيين، أو بين المسلمين، أو بينهم وبين الناس أجمعين.

ولا يعني ذلك أنه ليس لرجل الدين أن يعمل بالسياسة. فهذا العمل هو حقه المشروع، كأى مواطن، ولكنه عند ذلك يفقد حصانته الرمزية ويخرج من معاقله القدسية، لكي ينخرط في المداولة العقلانية ويخضع للمناقشة العمومية من غير محرمات أو مصادرات.

أياً يكن الأمر، إن التعامل مع الفرد من خلال هويته الطائفية هو اختزال لشخصيته إلى بعد واحد من أبعادها، لعله ليس الأهم. والممكن، الآن، فيما يفتح أمامنا الأفق، كسر القوقعة الطائفية أو الوطنية أو الأيديولوجية للاعتراف، بأننا عندما نجلس إلى بعضنا البعض، على طاولة المداولة، لسنا مجرد مسيحيين أو مسلمين ولا مجرد دروز أو سنة أو شيعة أو موارنة أو كاثوليك أو أرثوذكس أو أقباط أو لاتين... وإنما كل واحد منا هو متعدد الانتماء، بتعدد البيئات والحقول والدوائر والأمكنة التي يحيا في كنفها أو يعمل فيها أو يتردد إليها أو يتنقل بينها، كالأسرة والحي والشارع والمقهى والنادي، والنقابة والحزب والتجمع، وبخاصة المهنة والمصلحة.. فضلاً عن الندوة الإقليمية والهيئة

الدولية. بهذا المعنى، فما يجمع بيني وبين من تجمعي بهم حرفة الكتابة ومن أجمع بهم يوماً، في المقهى أو في أمكنة العمل، ممن هم من غير الطائفة التي أحسب عليها، ليس أقل مما يجمعي بأبناء طائفتي الأصلية وبيتي الأولى، بل لعله الأقوى والأدوم، والأساس في إعادة البناء. أما إذا كانت شخصية الواحد منا تحتزلها علاقته بالشيخ والكاهن أو بالجامع والكنيسة والخلية، كما يراد لنا في لبنان، وفي غير بلد عربي، فلا نتحدثن عندئذ عن النهوض والإصلاح والاتحاد وإعادة البناء.

5 - خلاصة القول: لسنا دوماً ضحايا الغير، وإنما نحن في الأكثر ضحايا أفكارنا التي تصنع أحداثاً ترتدّ ضدنا أو تقودنا إلى ما ندّعي محاربتة. ولا غرابة فالأفكار والأحداث تتفاعل، بقدر ما تشكل إمكانات بعضها لبعض. قد تطلق الفكرة الحدث وتسهم في صناعته. ولكن الحدث قد يتعدّى صانعيه، لكي يحملهم على إعادة النظر في الفكرة، على سبيل التغذية والتجديد، أو التوسيع والتطوير، تجاوزاً وتركيباً. مما يعني أن الممكن هو أن نراجع ثوابتنا وعقائدنا ومقدساتنا، إذا شئنا أن لا تصرف، بما يسيء أو بما لا نحب ونشتهي. وهذا أقل ما يمكن فعله، بقدر ما يعني أن التغيير، بصورة إيجابية وبناءة، للسيطرة على الأحداث أو المساهمة في صنعها وإدارتها، لا ينجح من دون تغيير يمسّ خرائط الفهم وأنماط التفكير وقواعد التعامل.

ومؤدى ذلك على مستوى العلاقة بين النظراء أو الأنداد، أو بين الهويات الثقافية، هو الكف عن تأليه أو تنزيه الذات لأبلسة الغير. فالآخر هو شطرننا الذي لا مفر منه، خاصة في عالم اليوم، إنه وسيط لا غنى عنه. وأما محاولة نبذه أو إلغائه أو أبلسته، فإنها ترتد علينا سوءاً بقدر ما تجعله أسوأ مما كان عليه، لكي تجعلنا في الوقت نفسه الوجه الآخر له، أي أسوأ مما كنّا فيه. وتلك هي المفارقة: مزيد من التأليه والتنزيه، لمزيد من الحرائق والخرائب.

الأكذوبة والخديعة

في قضية الدين والعلمانية

ما أراه أن المتعارضات التي نقيمها بين الدين والدنيا أو الدين والدولة أو الإسلام والعلمانية، باتت ثنائيات تطمس الوقائع وتموّه المشكلات، بما تنطوي عليه من التبسيط أو الخداع والزيف. ولذا فهي تحتاج إلى التشريح والتفكيك، لإعادة البناء والتركيب من غير وجه:

1 - الدين هو تجربة بشرية لا ينفصل فيها الطابع القدسي أو المتعالي عن الواقع الدنيوي، أي لا ينفك المعنى عن لغته ولا الفكرة عن حاملها ولا العقيدة عن مؤسسائها وتأويلاتها أو ترجماتها. وهذا شأن الإسلام، سواء بنصه الأول أو بتفاسيره وقراءاته، فهو لم يكن يوماً متعالياً، كما يعتقد الذين يلعبون لعبة الفصل بين القرآن وتفسيره أو بين المبدأ وتطبيقاته، وإنما نحن إزاء خطاب أو كلام، كان يتشكل، يوماً بعد يوم، في أتون التجارب ومعترك الصراعات، استجابة لحاجات ومطالب أو لظروف وتحديات وجودية أو معاشية أو سياسية.

بهذا المعنى فالإسلام هو معاشاته الدنيوية وتحولاته التاريخية وقراءاته المتعددة ونسخه المتبدلة، الإيجابية أو السلبية، البناء أو الهدامة... وهو بذلك، شأن أي عمل أو كيان أو نص أو شيء، إنما هو معطى وجودي مفتوح على الاحتمالات والخيارات والخطوط المختلفة أو المتعارضة، أي هو رهان يتوقف على فهمنا له وطريقة تعاطينا معه أو توظيفنا له. فهو، إذًا، متعدد كما يشهد تاريخه وصراعات الفرق والمذاهب فيه، بسجله وسجلاته ومعاركه، وذلك منذ حادثة السقيفة قديماً إلى الحرب الأهلية بين السنة والشيعة حديثاً. فالأجدى أن نعترف بأننا إزاء حقيقة إسلامية متعددة، حتى لا يحتكر الواحد المشروعية بعقلية الفرقة الناجية، لكي يستبعد الآخر أو يشن الحرب عليه، أو بالعكس.

2 - لا مجتمع يخلو من وجوهه وأبعاده المدنية أو العلمانية. وهذه حال المجتمعات الإسلامية، فهي وإن تشكّلت تحت عباءة المقدّس الإلهي، ونظّمت شؤونها بحسب أحكام الشريعة الدينية، فإنها لا تخلو من توجّهات وأبعاد علمانية، ولا مجال لأن يكون الأمر غير ذلك، ما دمتا نقيم في الحياة الدنيا وننخرط في هذا العالم. وعلى هذا النحو أتأمل الحديث القائل: أنتم أعلم بشؤون دنياكم. فهو إذ يجمع بين صفتين من صفات العلمانية، الدنيا والعلم بها، إنما يعني أن الإنسان ليس قاصراً، بل هو يحمل المسؤولية عن نفسه بالعمل على تدبّر وجوده بالمعرفة والخبرة والدراية.

قد يُقال هنا، على سبيل الاعتراض، بأن الدنيا هي طريق إلى الآخرة، سواء في الإسلام أو في الأديان عامة. هكذا تعلن الأديان عن نفسها. ولكن إذا شئنا أن لا نؤخذ بما ينطق به الخطاب، لكي نأخذ بما يسكت عنه، نجد بأن الدين هو في النهاية نمط للعيش في الحياة الدنيا من بين أنماط أخرى، بقدر ما هو شكل من أشكال السيطرة على البشر أو إدارة شؤونهم. والذين ينفون ذلك، توكيداً على الجانب الغيبي والقدسي، ينتهكون المقدسات بقدر ما يتحدثون دنيويتهم أو يعيشونها بصورة سيئة أو مزيفة⁽¹⁾.

3 - من الأمثلة على الأبعاد العلمانية في المجتمعات الإسلامية حرية التفكير التي كان يتمتع بها الزنادقة والفلاسفة الدهريون والعلماء المنكرون للنبوات، والفلاسفة الألهيون الذين جعلوا الشريعة في منزلة أدنى من منزلة الفلسفة، هذا فضلاً عن المفكرين الذين مارسوا هويتهم المنفتحة والمركبة بصورة كوسموبوليتية، كما هي الحال لدى أعلام كالفارابي وابن رشد أو الرازي وابن الرواندي أو المعري وابن عربي. ومن المعلوم أن الفلاسفة احتلوا مكانة رفيعة في المجتمع الإسلامي، وكانوا مقرّبين إلى الخلفاء والسلاطين، بوصفهم جزءاً من الجهاز العلمي والقطاع المعرفي. صحيح أن بعضهم تعرّضوا لتهمة التكفير أو للمحن. ولكن ذلك كان استثناء. هناك فقهاء جرى أيضاً تكفيرهم وتعرّضوا للأذى.

(1) راجع بهذا الخصوص كتابي، نقد الحقيقة، اللاهوت والناسوت، المركز الثقافي العربي، الطبعة الرابعة.

- وهذا ما ينسأه المشتغلون بشئائفة الإسلام والعلمانية: الصراع بين المذاهب الإسلامية كان أقوى وأشرس من الصراع ضد من هم معدودون خارج الفلك الديني.
- 4 - ومن مظاهر العلمانية، أيضاً وخاصة، الانفصال، أو التمايز بين المؤسسة الدينية والمؤسسة السياسية، بين الفقهاء والسلاطين، إذ كان يومئذ لكل جهاز اختصاصه ومجاله ودوره. من هنا لم تُسمَّ الدول بمسميات إسلامية، بل سُمِّيت بأسماء بناتها والقائمين بها، كالدولة العباسية أو الخلافة الفاطمية أو السلطنة العثمانية... أما الصفة الإسلامية، فإنها كانت تطلق على ما نسميه اليوم العالم الإسلامي، وما كان يسمى يومئذ "دار السلام" مقابل دار الحرب، وذلك للفصل بين الداخل والخارج. وقد شكَّل العالم الإسلامي، كما هو معلوم، فضاء حضارياً واسعاً، ضم توليفة مجتمعية مركَّبة من تعدد اللغات والثقافات والأعراق والأديان، وإن تحت يافطة الإسلام وهيمنة اللغة العربية.
- 5 - ولذا، فإن الهوية في الداخل، لم تكن تحتاج إلى التسمية الإسلامية التي كانت من البداهات، وإنما كانت تتزيَّ بأزياء الهويات العرقية أو المذهبية، كما كانت تعبّر عن نفسها التمايزات الحادة أو الصراعات العنيفة بين عرب وفرنس وكرد وترك وبربر... من جهة، أو بين سنَّة وشيعة ومعتزلة ومرجئة... من جهة أخرى، هذا فضلاً عن الصراعات بين الفرق الإسلامية كلها وبين أصحاب الديانات والفلسفات.
- واليوم نجد أن هذه الصراعات القديمة تأتي من أقاصي الذاكرة ومن كهوف التاريخ، لكي تبرز على السطح وتترك مفاعيلها السلبية، كما يترجم ذلك فتناً مذهبية أو طائفية أو عرقية تمزِّق المجتمعات العربية، لكي تفضح هشاشة الوحدات العقائدية أو الوطنية. وهذا مآل الفكر الأحادي والاشتغال بمنطق التسامح الذي يقوم على التساهل مع الآخر، مع الاعتقاد بخطأه والانتقاص من مشروعيته. إنه يلغِّم المجتمعات والهويات، بقدر ما يطمس أو ينفي ما تنطوي عليه من التنوع والتعدد.
- 6 - وهكذا فإن التسمية الإسلامية برزت إلى الواجهة وأصبحت العنوان في العصور الحديثة، في مواجهة اجتياح الغرب للبلدان الإسلامية، حيث أثّرت

مسألة الهوية من حيث علاقتها بالدين والغرب معاً؛ هذا ما تجسّد في ثنائيات الأنسا والآخر، أو المسلمين والفرنجة، أو التقليد والحداثة، أو السلفية والعصرنة... وقد تفاوتت الاتجاهات والمواقف، ما بين متطرف ومعتدل، أو سلفي وحداثي، أو محافظ وثوري، أو إصلاحي وتقدمي، أو أصولي وعلماني...

وإذا كان إصلاحيو عصر النهضة الذين فاجأهم الحضارة الغربية وبهرقهم بتقدّمها وتفوقها، قد حاولوا، على سبيل الإحياء وإعادة البناء، التوفيق بين الاصل والحداثة، بين الوفاء للماضي ومطالب العصر، فإن الدعاة الجدد الذين اصططح على تسميتهم بـ "الأصوليين"، تميّزاً لهم عن السلفيين التقليديين، قد عادوا إلى الوراء، فرفضوا كل ما طرح منذ عصر النهضة، وألغوا الفصل بين الدوائر والمجالات أي بين السلطة السياسية والسلطة الدينية. ولذا، فقد رفعوا شعار الحاكمية الإلهية، ونادوا بأن الإسلام هو الحل، لكي يعملوا بمنطق الأسلمة الشاملة للحياة والاجتماع والسياسة والاقتصاد والثقافة، وبصورة تطال مختلف المجالات والمؤسسات والشؤون والمصالح.

هنا برزت تسميات مثل الأخوان المسلمين، الجماعة الإسلامية، الحكومة الإسلامية، الجمهورية الإسلامية، الإمارة الإسلامية، المقاصد الإسلامية، المصارف الإسلامية؛ حتى العلوم والمعارف التي كانت، في العصر الإسلامي تسمى بحسب مناهجها ومجالاتها، نقلية أو عقلية، عرفانية أو برهانية، قد أسبغ عليها الطابع الإسلامي، فصرنا نسمع بعلم نفس إسلامي، بل بأدب إسلامي⁽¹⁾... وبالطبع فقد استفاد الأصوليون، بطرحهم الحل الإسلامي، من فشل المشاريع والبرامج التي طرحت تحت يافطة الحداثة والتقدّم والعلمانية، سواء لدى القوميين أو لدى الاشتراكيين واليساريين عامة.

وهكذا، بعد أن كان الإسلام فضاء واسعاً جامعاً، صار دولة وحكومة ومذهباً ضيقاً أو قوقعة خانقة وحزباً فقوياً. والأخطر أننا صرنا مع "الإسلام هو

(1) ولا ننسى العنوان القاضح الذي سمى به الاسلاميون في الصومال اسم حكومتهم او دولتهم، اعنسى "المحاكم"، وكأنهم لم يأتوا الا لمعاقبة الناس، محولين الله والقرآن والاسلام، الى بيع وجلاّد. هذا مع أن المحاكم، هي أحد أنشطة الدولة، وليس أهمها، لأن النشاط الأهم والأولى، هو الرعاية والحماية والتدبير وتحسين الاحوال.

الحل"، ازاء غلط وجودي مآله سيطرة البعد الواحد على الحياة بصورة مرعبة ومالحة، تطال كل حركات المرء وسكناته من المهد إلى اللحد، بحيث إذا أراد المؤمن أن يتنفس، عليه أن يعرف، إذا كان ذلك يتوافق مع أحكام الشريعة، أو بالأصح مع أحاديث شيخه أو فتاوى أميره. وقد بلغ هذا المنحى أقصاه، لدى الذين أعلنوا رفضهم لكل ما أتى من جهة العالم الغربي من المفاهيم والقيم والنظم والعادات والأساليب، بوصفه غزواً واعتداءً أو كفراً وضلالاً.

7 - ولكن إذا تأملنا الحصيلة على أرض الواقع، نجد أن كل ما يجري يكذب خطاب الدعوة ويفضح هشاشة الأطروحة، أي يبين لنا بأن الأسلمة ليست الحل، بل العائق والمشكل والمأزق، وربما الكارثة، بقدر ما يبين أننا بعكس ما ندعي، على ما يترجم الشعار على يد الداعية التراثي أو الجهادي الأصولي، وذلك في مختلف وجوه الحياة وشؤونها، من حجب المرأة إلى تحريم الغناء، ومن فتاوى الحسبة إلى مصادرة الحريات، ومن نبذ الآخر إلى تدمير صيغ التعايش، ومن ممارسة الإرهاب إلى أعمال القتل والإبادة، مما يحول المجتمعات الإسلامية إلى معسكرات طائفية أو إلى سجون عقائدية، ويترجم الأفكار والدعوات إلى آلات للخراب والهلاك، بقدر ما يحيل الهوية إلى عُصاب أو فخ أو داء.

8 - ومع ذلك، لا يظن بأن الأصوليين ودعاة العودة إلى نقاء البداية وزمن النبوة، باستئصال كل ما هو غريب أو غربي وحديث، هم على قدر ما يدعون، بل هم على العكس: فهم يقولون بأن هذه الحياة ما هي إلا محطة عابرة للاستعداد إلى الآخرة، فيما هم يعيشونها بقضها وقضيضها، مستخدمين الترسانة الرمزية القدسية لتشكيل أعنى وأسوأ السلطات الدنيوية. أما الغرب الذي يدعون مهاجمته فإنه يخرقهم بمعارفه وقيمه وأدواته من حيث لا يحتسبون. وهكذا فهم يدعون الصفاء، فيما هم يتعيشون على مبتكرات الغرب وأدواته وتقنياته وطبابته وسلعه... ولا يمكن أن يكون الأمر غير ذلك. ففي زمن تتعولم فيه الهويات والمشكلات، يستحيل على المرء أن ينجو من التأثير بأحداث العصر وصنائه ومنجزاته، إلا إذا أراد أن يعيش في المغاور والكهوف.

من هنا وجه الخداع في إقامة تعارض بين الدين والدنيا، فيما هما شكلان من أشكال التحكم والسيطرة. هذا وجه للخداع، أما الوجه الآخر فهو أننا ندّعي بأن الإسلام يحضّ على طلب العلم، ولكننا لا نهتم بأن نعلم ما لم يُعلم، باقتحام مناطق جديدة للتفكير أو بتشكيل فروع معرفية جديدة، بل نسطو على المعارف المنتجة في الجامعات الغربية، لنسبتها إلى القرآن، على ما يفعل المفسّرون على سبيل الشعوذة والتشبيح.

هذه هي مشكلة المشروع الإسلامي على اختلاف نسخه وتنظيماته ومؤسساته ونخبه أو دعائه: تحويل الفكرة إلى محكمة للإدانة، والهوية إلى محمية عنصرية، والصحوة إلى عتمة دامسة، والسلام إلى حرب دائمة، والنهضة إلى مهاوي التهلكة، والدعوة إلى استراتيجية قاتلة، وكلمة الله الجامعة إلى صراعات مجتمعية طاحنة. مما يحمل على القول مرة أخرى بأن المآل هو بعكس الادعاء، وبأن الوسائل تدمر الغايات. وهذا ما جعل المشروع الإسلامي يفقد مصداقيته ويتكشف عن فضائحه وكوارثه، لكي ينضم في سقوطه إلى ما سبقه من مشاريع قومية أو اشتراكية، من حيث العجز والإفلاس أو التردّي التفكّك. من هنا نلاحظ التحالف اليوم، بين الإسلاميين ومعظم القوميين والكثيرين من الاشتراكيين، في مواجهة ما يسمونه العولمة والأمركة أو الغربية وأمثالها من التسميات.

هذا هو الوضع البائس والمتأزم، على اختلاف المرجعيات والشعارات، لدى الترائيين، والحدائيين، كما لدى الأصوليين والعلمانيين، ممن أعلنوا أنه لا حل إلا بالوحدة أو الاشتراكية أو الإسلام أو حتى الديمقراطية... فالحلول القصوى لا تنتج سوى التعثر والفشل والسقوط.

9- لا ننسى هنا السياق العالمي الذي نحن فيه. فالأزمة هي على هذا المستوى كونية كوكبية، ولذا فهي تضرب الحدّات على أرضها، مع الدخول في عصر العولمة والمعلومة والشبكة والصورة، وبصورة تطلّ مختلف العناوين الحديثة كالعقلانية والاستنارة والديموقراطية والتقدّم والليبرالية... إذ أصبح من غير المجدي مجابهة العصر الجديد بفتوحاته وانفجاراته وثوراته وموجاته وحرركاته

وقواه، وسائر تحدياته، بالأنماط والأشكال والأطر والصيغ والمؤسسات والقواعد والآليات التي كانت سائدة في العصر الصناعي أو في عصر الحداثة الأولى. ومن هنا فالأزمة ليست طارئة أو عارضة، وإنما هي أزمة بنوية تعني أن العناوين والنماذج تنتج مآزقها بقدر ما تقول إلى أضدادها.

هذا في الغرب، أما في العالم العربي، فالأزمة مضاعفة بقدر ما هي مزمنة ومركبة، إذ هي حصيلة الفشل سواء من جهة الدعاة الإسلاميين الذين عجزوا عن تحويل العلاقة بالتراث إلى معارف حيّة أو إلى ابتكارات معاصرة أو إلى صيغ حضارية راهنة، أو من جهة حملة المشاريع الحديثة الذين كرّروا العناوين طوال عقود دون أي تجديد أو تطوير في مفاهيمها وصيغها وآلياتها. وهكذا فالذي حصل هو التعتّر والتراجع أو التبسيط والافقار أو المسخ والتشويه، يستوي في ذلك ديناصورات التراث وعجزة الحداثة، إذ كلاهما اشتغل بعبادة الأصول وتقليد النماذج قديمة كانت أو حديثة.

والأطرف أو الأكثر بؤساً، هم أولئك الدعاة والمثقفون الذين كانوا يرفضون من قبل الشعارات الحديثة ذات الطابع الليبرالي، إما دفاعاً عن الحل الإسلامي أو عن النظام الاشتراكي. فإذا بهم يعودون إليها الآن، ولكن بعد فوات الآوان وخراب البصرة، أي يعودون إلى نسخ قد استهلكت وصدئت وباتت محتاجة إلى التغذية والتهجين وإعادة البناء، إذ لا يمكن الآن أن تمارس الديمقراطية والليبرالية أو المواطنة، في العصر الميديائي وعصر الشركات والثقافات العابرة للقاءات، كما كانت تمارس في العصر الصناعي الأول؛ تماماً كما لا يمكن للعقلانية أن تمارس الآن، كما كانت تمارس بمسبقات كئط أو نقائص هيغل أو مادية ماركس أو إنسانيات سارتر أو منطق تشومسكي.

10 - في ضوء هذا التشخيص للأزمة الكونية والعربية، التي تطاول مختلف العناوين والمشاريع والاتجاهات، أخلص إلى القول: ليست المسألة الآن أن نختار بين الإسلام والغرب، أو بين الدين والدولة، أو بين السلفية الخاوية والعلمانية اللاهوتية، أو بين الأصولية التكفيرية والحداثة العاجزة، أو بين البيروقراطية المستبدة والامبراطورية الطاغية. هذه ثنائيات عقيمة قد استهلكت وباتت بمثابة

كماشات عقائدية تلهي عن النظر في المشكلات الفعلية، بقدر ما تشمل الطاقة الحيوية على الخلق والابتكار، وتسد الأبواب أمام فرص التغير والتحول، سعيًا للخروج من المآزق وابتداع الحلول والبدائل.

المسألة هي أن نفرق بين غطين في التعامل مع الأفكار والهويات والمشاريع والقضايا والمصالح.. ثمة غمط وجودي أصولي، أحادي، مغلق، اصطفاي، أو عنصري أو ديكتاتوري أو امبريالي، يعمل أصحابه على شحن النفوس وحشد البشر وعسكرة المجتمعات واختراع الأعداء لشن الحروب، كما تشهد النماذج والنسخ، عريباً وعالمياً، من الستالينية إلى الماوية، ومن الفاشية إلى الصهيونية، ومن الأصولية الجهادية إلى الأصولية الانجيلية. ولا عجب أن تقول المشاريع مع هذا النمط إلى أضدادها، ويدمر القضايا حراسها، ويتواطأ حُماة الهوية مع أعدائها. وتلك هي الثمرة السيئة للمعادلة التي تتحكم بحياتنا: آلهة جدد على المسرح العالمي، مزيد من الخراب البشري والكوني.

هذه هي الحال إجمالاً في المجتمعات العربية: نحن نؤمن بالله والعقل والحرية والعدالة والإنسانية حتى الكفر والإرهاب والجنون والخرافة والاستبداد والبربرية، كما نؤمن بالوحدة والعروبة والإسلام والتحرير حتى النزاع والاقصاء والشرذمة أو حتى التخريب والتدمير... وهذه حال الأمن الذي يجري حفظه عندنا حتى تحويل الحياة إلى جحيم، كما تشهد بعض مدننا وأحيائنا، حيث القادة والزعماء المكلفون بحماية الأمن هم مرعوبون وغير آمنين. فماذا تنفع حقاً الشعارات التي نتصارع حولها، أكانت تتعلق بالله أم بالإنسان، اذا كانت ستوصلنا الى الإقامة في مدن باتت، من فرط تدهور الامن وتفاقم العنف، أشبه بالثكنات العسكرية المسيجة بمختلف الحواجز والأشرطة. وهذه حال من يتعامل مع الأفكار والقضايا بصورة صمنية، متحجرة، عدوانية، أي بوصفها أقانيم مقدسة أو حقائق مطلقة أو نماذج كاملة أو حلولاً نهائية أو هويات صافية ومغلقة.

ولنتأمل ما آل إليه المشروع الإسلامي الذي تُرجم صراعات طاحنة على المشروعية، من حروب الجوامع والمراقد في العراق إلى تمزيق أجساد الأبرياء

وتفجير المقرات المدنية في غير عاصمة عربية، ومن الاشتباكات العنيفة في حرم الجامعات أو المساجد في بيروت إلى الاشتباكات بالسكاكين والبلطات بين مسلمين في جامع أوسلو بالترويج، كما نسمع ونقرأ. مما يشهد على أن البديل الإسلامي ليس الحل، بل على العكس، هو الالتفاف على الحلول أو القضاء عليها، بقدر ما يعني أن الذين يشوّهون سمعة الإسلام هم أهله بالدرجة الأولى، وليس أهل الدانمارك أو الغربيين عامة.

وهكذا فنحن نحسب الحل مشكلة لكي ننتج مآزقنا من غير وجه كما تشير الشواهد، مما يعني أن المشكلة الآن ليس في أن الآخر ينكر الحقائق، أو لا يعترف بنا، ولا في كونه يريد تغييرنا أو الهيمنة على مقدراتنا، بل في كوننا لا نعرف ببعضنا البعض، أو لا نحسن استثمار مواردنا، أو لا نتقن لغة الخلق للوقائع. كذلك ليست المشكلة في أننا ننسى الدين لمصلحة العلم أو نوظف العلم ضد الدين، بالعكس إن المشكلة هي كوننا نوظف المنتجات العلمية المعاصرة، على سبيل التشبيح والتهويم، لمصلحة الدين، بدل أن نهتم بإنتاج معارف جديدة أو غنية حول الدين أو حول العالم.

ولذا، فإننا لا نحسن سوى خسارة القضايا وتدمير معانيها، بقدر ما لا نعرف كيف نتغير، لكي نسهم في إدارة العالم الذي يتغير مشهده بصورة جذرية ومتسارعة. هذا هو محك الجدارة والمشروعية. وهذا هو الاستحقاق الذي يهرب من مواجهته الذي يطرحون شعار الإسلام هو الحل، فيما بات الإسلام عنواناً مستهلكاً. والرهان هو اجترار عنوان جديد لتحديد الهوية وإغناء الثقافة.

ولنتوقف عند شاهد بليغ على العجز: نحن نقول دوماً بأن الشورى هي البديل عن الديمقراطية أو لا تتعارض معها، ولكننا لم نحسن لا تطوير الشورى ولا تطوير الديمقراطية، ولا الجمع بينهما على نحو مبتكر. ولذا، لم يظهر عندنا مثال ديمقراطي على غرار مانديلا، كما لم ننجح في بناء نموذج تنموي على غرار ماليزيا أو تايلاند، وهذا ما يشهد على عجزنا عن خلق ما به نثبت جدارتنا ونتزع الاعتراف بمشروعيتنا على المسرح العالمي، مما هو نافع أو مفيد أو ناجح من الصيغ والنماذج.

11 - ولذا ليست المشكلة الأولى في المجتمعات العربية مع الغرب ولا مع العلمانية أو الحداثة. هذا تهريب من المسؤولية وطمس للواقع والحقيقة. فمشكلة الحداثة هي مع عجز أهلها، ومشكلة العلمانية هي في تحولها إلى لاهوت، كما أن مشكلة الإسلام ليست مع الغرب بل مع معتقده الاصطفائي ومنطقه التكفيري، ومشكلة الدولة ليست مع الدين بل مع نظامها الفاسد أو الاستبدادي. وهكذا فالأزمة في المجتمعات العربية تكمن في الوقوع بين برائن المنظمات الجهادية ونظام الزعيم الأوحده، بين الحشود العمياء وبين النخب الحداثية المعزولة والعديمة الفاعلية، بقدر ما تكمن في العدة الفكرية المستهلكة والصدئة برؤاها التبسيطية وثنائياتها الالغائية ومقولاتها الخاوية وعقلانياتها القاصرة ومناهجها العقيمة ونماذجها البائدة...

بهذا المعنى، ليست القضية هي المحافظة على الخصوصية أو تعزيز ثوابت الأمة في مواجهة الضغوط الخارجية. بالعكس هذه هي المشكلة الكبرى التي تولد الأزمات وتصنع الكوارث. ليس فقط لأنه من المستحيل التماهي مع الماضي الذي لن يعود كما هو عليه، إلا فقراً وإرهاباً وتخلّفاً، بل لأن دعاة المماهة مع السلف الأول هم أبعد ما يكونون عنهم. ذلك إن أهم وأغنى وأقوى ما عند الماضيين، ليس أنهم كانوا رسل السماء أو حملة شعار الإسلام أو دعاة للشريعة السمحاء، بل كونهم فتحوا العالم وأعادوا صياغته بقدر ما كانوا خلاقين، مبدعين، سباقين، بناء صانعين. في حين إن أسوأ وأضعف وأخطر ما عند الخلف المعاصر، هو أنهم مقلدون، مغلقون، محافظون، عاجزون، تابعون، بقدر ما يتصرفون كدعاة يريدون للناس أن يكونوا نسخاً عن الأولين. والخصيلة برامج مستحيلة ومهام مدمرة.

وهذا هو الفارق الكبير بيننا وبين الماضيين. فالدين بوصفه علاقةً بالمعنى والغيب، كان يجسّد عندهم حيوية الفكر وإرادة الخلق والفتح، أما عندنا فقد حوّل الدين علاقتنا بالوجود إلى قيدٍ وسجنٍ أو إلى فتحٍ ومأزقٍ، بل إلى داءٍ ووباءٍ.

هذه هي ثمرة الاشتغال بمنطق التأليه والتقديس والعبادة للأصول والنصوص والنماذج والمثالات والأشخاص، أكانت قديمة أم حديثة: أن نستقبل من التفكير بصورة حرة، حيّة خلاقة؛ أن تعصف بنا الأزمات وتفتك الأمراض المجتمعية

والثقافية، ثم هُرب من مسؤولية المراجعة النقدية، ونماذج محاولات تشخيص الآفات أو درس المشكلات. والحصيلة لذلك أن نعمل، من حيث لا نعلم، على هدر الجهود أو تبديد الثروات أو تسميم نظام الحياة وتخريب المجتمعات.

12 - من هنا لم تعد القضية الآن، قضية دفاع عن الإيمان الديني، أو برهنة على وجود الله، بالعودة الى أدلة مستمدة من محاججات العصور الوسطى⁽¹⁾. فالمؤمنون، والمنخراطون في تيارات أو أحزاب دينية، هم اليوم أكثر بكثير ممن لا ينطلقون من منطلقات دينية، كما يشهد الانتشار الكاسح للرموز والشارات والازياء الدينية، سيما بعد اجتياح الأصوليات المتحاربة للمجتمعات والثقافات والساحات، بدعائها وأمرائها وأحزابها ومنظماتها. ومع ذلك، والآخرى القول بسبب ذلك، يزداد الفساد والخراب وسفك الدماء. وتلك هي حصيلة الدين العائد، على يد الآلهة والأنبياء الجدد بأساطيرهم ومقدساتهم وثوابتهم وبرامجهم واستراتيجياتهم وحروبهم...

ولذا فما عاد كل من رفع راية الإيمان أو شهر اسم الله، يملك مصداقيته، بعد كل هذه الحرائق والخرائب والكوارث على ساحات العمل الديني. ما عاد كل من يرفع شعار الاسلام، يملك مشروعيته، بعد المآلات البائسة والنهائيات المدمرة على يد الدعاة الجدد الذين ادّعوا أنهم أتوا للدفاع عن ثوابت الهوية أو لإصلاح الأمة والبشرية أو لمقاومة الظلم والطغيان أو لنشر العدل والسلام، فإذا المشاريع تترجم بأضدادها: مضاعفة الظلم والاستبداد، تفاقم العنف والإرهاب، فتن أهلية تمزق جسد الأمة، ممارسات بربرية تنتهك كل الحرمات والثوابت والمقدسات، وكل ذلك يجري تحت يافطة الله المنتقم الجبار الذي يتحول من رحمن رحيم إلى بيع وجلاّد، فيما الشيطان المتسائل، المجادل، المشكك، يدو ملاكاً عاقلاً.

(1) هذا ما يفعله الانجيليون الجدد في اميركا، من اصحاب ما سمي "المخطط الذكي"، إذ هم يعترضون على نظرية التطور، بالقول بأن ما ينطوي عليه الانسان، ككائن حي، من التنظيم البالغ في دقته وتعقيده، يعني أنه ليس من صنع الطبيعة بل من صنع فاعل يتمتع بالعقل والذكاء. وهذه الحجة الواهية، التي يستخدمها أصحاب المخطط الذكي ليست جديدة، إذ استخدمها اللاهوتيون وعلماء الكلام في الماضي، والجديد فيها هو صيغتها وتعزيزها باستخدام المعارف البيولوجية المعاصرة.

لم تعد المسألة إذاً أن نؤمن⁽¹⁾ أو لا نؤمن، وإنما كيف يترجم الواحد إيمانه أو معتقده أو مذهبه، أيا كان الشعار والاسم. فالدين لا يمكن أن يعود كما كان عليه، إلا على النحو الارهابي والمدمر، إذا لم يخضع لاجراءات تحويلية تطال مفهومه وممارسته، بحيث لا يُعامل كهوية سياسية ولا حضارية، كما يريد له المنظرون ودعام الصدام والنقاء، بل مجرد وازع وراذع، أي ممارسة للتقى تضع حداً بين الهويات المتحاربة، أكانت دينية أم طائفية أم مذهبية أم عرقية أم سوى ذلك.

13 - مقابل هذا النمط المدمر الذي يجرنا إلى مؤخرة الركب العالمي أو يهوي بنا إلى الحضيض الأسفل أو يمزق مجتمعاتنا ويخرب عمراننا، هناك نمط آخر، يتمرس أهله بالتواضع الوجودي والتقى الفكري والحسّ النقدي والتوجّه المستقبلي، بقدر ما يتقنون لغة الخلق والفتح، وبقدر ما يفكرون بعقل تداولي من مفرداته الفكر التركيبي والمنطق التحويلي والمنهج الوسطي التعددي القائم على الاعتراف بالآخر، والهوية الثقافية المفتوحة على عالم يزداد تشابكاً وتهجيناً.

أ - من هنا فإن أحوج ما يحتاج إليه العرب الآن، ليس الفرق في المفاضلات العقيمة بين الحل الديني والحل العلماني، وإنما هي مشكلة العجز عن الخلق والابتكار للصيغ والأطر والمعادلات الوجودية للمساهمة في صناعة الحضارة، عبر تجديد أو تطوير شبكات الفهم وخرائط الإدراك أو انساق المعرفة أو مناهج الدرس أو معايير العمل وأساليب التنمية... فمقتل المشروع الحضاري هو الجمود المرضي عند مثال واحد أو نمط وحيد أو نموذج أوحده أو مذهب يلغي كل ما عداه. والأهم الحيّة والمجتمعات

(1) إذا كان ثمة حاجة للتدين، أو للاعتقاد عامة كما يقول الفيلسوف جاك بوفرس، فإنه وبعد كل هذه الفضائح والفظائع التي ترتكب تحت راية الايمان، لا مفرّ من اجراء تغيير على مفهوم الدين يتيح اعادة بناء المعنى الديني او العقائدي. وما أعتقده في هذا الخصوص، أن البشرية قد تتجه الى نمط من التدين، ذي طابع كوكبي او كوني، وليس ذي مرجعية غيبية او ماورائية؛ بمعنى أن يشعر الناس بأنهم مدينون لبعضهم البعض، على سبيل التوسط والشاركة والمسؤولية المتبادلة، كما يشعرون بأنهم مدينون تجاه الطبيعة وكائناتها، في هذه الحالة يشعر الواحد بأنه مدين لمن يصنع له رغيف الخبز أو الثوب، بقدر ما يشعر بأنه مدين للزهرة التي تزين الدنيا، أو للنبته التي ننتفع بثمرها أو للحيوان الذي نتغذى بلبنه ولحومه. بالنسبة الى التمييز بين الحاجة الى التدين والحاجة الى الاعتقاد، راجع كتاب بوفرس: هل بإمكاننا أن لا نعتقد؟ منشورات أغون، مارسيليا، 2007.

المزدهرة هي التي تمتلك دوماً القدرة على تجديد الصيغ والأطر أو النماذج والأساليب.

ب - ما يحتاج إليه العرب أيضاً أو ما يمكن فعله من وجه آخر، هو التمرّس بمنطق التغيّر لمواجهة التحوّلات العاصفة بصورة إيجابية، بناءً أو مشمرة. ومن لا يفعل ذلك لا يحتفظ بثوابته، بالعكس فإنه يهشم ويخسر ما يريد الحفاظ عليه ليزداد تبعية للغير. ولذا لا مبرر للخشية الآن على الهوية والخصوصية، كما يهولون. فتراثنا لن يسلخنا أحد عنه، وإنما هو ينتظر منا أن نستثمره بصورة غنية ومبتكرة.

ج - ما يمكن أن نفعله من وجه ثالث، هو التحرر من الثنائيات التي تتحكم بالعقول والمواقف، لكي نمارس علاقتنا بخصوصياتنا وهوياتنا وتجاربنا بصورة عالمية. فنحن جزء من العالم تتأثر به إيجاباً أو سلباً، بل إننا نعيش على ما ينتجه الآخرون. ولذا فشعارات الصفاء والنقاء والعودة إلى الأصول، لا تعني سوى ممارسة وجودنا على سبيل الزيف. فالممكن هو العمل على إتقان لغة التداول والتواصل، سواء على مستوى الداخل أو مع الخارج.

د - ولعل ما نحتاج إليه قبل ذلك، هو التعامل مع التراث بنصوصه وتأويلاته ومرجعياته ومؤسساته، لا كسلطات مقدّسة نصدع بأمرها ونخشى مخالفتها لكي ننتهكها أو نمارسها مشوّهة أو عقيمة أو مدمّرة، بل كخبرات بشرية وذخائر رمزية غنيّة، يمكن استثمارها لبناء الحاضر وتدارك المستقبل بأزماته المفاجئة. وهذا مفصل، ذلك أن طريقة تعاملنا مع السلف والتراث والنصوص، هي التي تتحكم بطرق تعاملنا مع أنفسنا وحاضرنا أو مع الآخر والعالم. فإما أن تستعبدنا النصوص والأصول لكي نكون مرايا الماضي وأصداءه الباهتة، وإما أن نشتغل على التراث ونقوم بصرفه، لكي نشارك في صناعة الحضارة وقيادة المصير العالمي.

هـ - أخيراً ما ينتظر منا أن نفكر فيه ونفعله أو نتمرّس به، عرباً وبشراً، مسلمين وغربيين، خاصة نحن الذين نهرب من المحاسبة والمراجعة، هو خفض السقف الرمزي من الادعاءات من حيث العلاقة بالحقيقة والعدالة أو بالهداية والإيمان أو بالعروبة والإسلام. فنحن أدنى معنى وشأناً بكثير مما ندعي ونعلن، كما

تشهد علينا النهايات البائسة أو المدمّرة لمشاريعنا. وهكذا كلما رفعنا السقف من النزاعم والدعاءات المثالية المطلقة أو المقدّسة، المتعلّقة بالعروبة والإسلام، أو بالديموقراطية والحرية، تزداد الارتكابات والفضائح والحروب الأهلية والصدمات الثقافية؛ وبالعكس، كما تواضعنا وخفضنا السقف الرمزي، اتسعت امكانيات الحوار والتفاهم أو التعايش والتبادل.

14 - أخلص من ذلك إلى أن مشكلتنا الأولى هي في الداخل قبل أن تكون في الخارج. إنّها تكمن في هويتنا الدينية والقومية. فهي التي تشكّل بشيفراتها الرمزية وجيناتها الثقافية، بيت الداء والعلبة السوداء التي ينبغي تفكيكها، بآلتها ومجانينها، بمافياتها المقدّسة والمدنّسة، بآفاتنا وعيوبها، بكوالييسها وجواسيسها، فضلاً عن دُعائها ونخبها وسائر وكلائها وحرّاسها الذين يدمرون المعنى فيما هم يحتكرونه، أو الذين ينطقون بإسم الجموع فيما "أنا" الواحد منهم تصنعها مصالحه الضيقة ونزواته المستبدّة وذاكرته المتوتّرة وهواجسه المرعبة. والنتيجة أن يقودوا البلاد إلى سوء المصير بأنظمتهم الفاسدة وإدارتهم العاجزة وحلولهم المستحيلة واستراتيجيتهم المدمّرة. وتلك هي المفارقة والأكذوبة والفضيحة، في مسألة الهوية والقضية، الدينية أو القومية، الإسلامية أو العلمانية، التقليدية أو الحديثة: إقامة تعارضات خادعة ومزيفة بين حلول دينية وعلمانية أو تقليدية وحداثيّة استهلكت نفسها أو تكشّفت عن أمراضها وأعطالها أو أفضت إلى الهزائم والكوارث، بقدر ما هي أشكال من السيطرة والهيمنة والاحتكار الصادرة عن إرادة التآلّه والتجبر أو القبض والتحكّم أو العداء والصدام.

لأ يعنى ذلك إنكار المشكلات المتأّتية من الخارج، كما تتجسّد في أشكال الضغط والابتزاز أو محاولة الغزو والهيمنة، من جانب القوى العظمى والدول الفاعلة أو الطامعة بالغنيمة والثروة. هذه مشكلات فرعية، ولكنّ المشكلة الأولى تكمن في هويتنا الثقافية التي نمارسها بصورة فقيرة، كسولة، عاجزة، كاريكاتورية، الأمر الذي يعمل على مضاعفة التداعيات السلبية أو الخطيرة للضغوط التي تمارس من الخارج على الداخل. وهذه عاقبة من يحسب المشكلة حلاًّ وبالعكس، كما هو مصير من يسير في الاتجاه المعاكس لسير العالم.

حول كلام البابا عن الاسلام والردود عليه شهادة جهل مضاعف بالذات والآخر

كان الكاردينال حوزيف راتسنغر قبل ان يصبح بابا روما الحالي، تحت اسم بندكتوس السادس عشر، مستشاراً للبابا السابق للشؤون اللاهوتية، لأنه يعد من الراسخين في هذا المجال بين اقرانه الكرادلة. وقد اتيح لي الاطلاع على بعض آرائه ومواقفه في القضايا الدينية، وفي ما يخص نظرتة الى بقية الاديان، وكان مستندي في ذلك المناظرة المشهودة بينه وبين مواطنه الالماني الفيلسوف يورغن هابرماس، والتي جرت قبل تسلم الكاردينال سدة البابوية، في مدينة ميونخ في شهر كانون الثاني من العام 2004، وكان محورها: في ما يسبق الاسس السياسية للدولة الديمقراطية⁽¹⁾.

كان للمناظرة المثيرة أصداؤها في الاوساط الفكرية في ألمانيا وفي خارجها، كونها جرت بين لاهوتي كبير يُعدّ "حارس الايمان والعقيدة"، وبين فيلسوف كبير ايضاً ومشهور يعد حارس اخلاقية المناقشة والمدافع الاكبر عن الحداثة والعقلانية ومشروع التنوير.

وما لم يكن متوقعاً، هو أن المناظرة افضت بالطرفين الى اجراء نوع من نقد الذات انتهى بخلق وسط للتفاهم والتداول حول لغة أو مساحة مشتركة، إذ أقرّ كل منهما بمحدوده، كشرط لكي يعترف بالآخر، ويخطو نحوه "خطوات متبادلة"، على سبيل الانصات والتعلم والافادة.

فالفيلسوف هابرماس اقر بأزمة الحداثة والعقل التنويري، كما اعترف بمشروعية الجماعات الدينية حتى من الوجهة المعرفية، أي بأن لها قسطها من الحقيقة، كما لها حقوقها ومصالحها ودورها في البناء المجتمعي، متجاوزاً في موقفه

(1) راجع كتابي: الإنسان الآن، المصدر السابق.

هذا خطوط دفاعاته الايديولوجية السابقة عن مشروع التنوير. وهي خطوط ما زال دعاة الحداثة الآفلة والمستهلكة، عندنا، يتشبثون بها او يقفون وراءها. دون ان يعني هذا النقد فشل الحداثة، وطرح الدين كبديل عنها، وكأن شيئاً لم يحدث، كما يسارع الى الاستنتاج العاملون في الحقل الديني على ساحاتنا، ممن يغفلون عن ازمة الدين ومؤسساته، بقدر ما يقفزون عن منجزات الحداثة التي تأثروا بها عرفوا ذلك واعترفوا به، ام جهلوه وانكروه.

وفي المقابل لقد اعترف الكاردينال جوزيف راتسنغر، الذي سيصبح بابا روما، بأن الدين عامة يعاني من "أمراض خطيرة" بل قاتلة مصدرها "التعصب" الذي يمارسه باسمه الاصوليون المتطرفون، وكما يتجسم ذلك في ما تشهده الساحة العالمية من التوترات والفوضى والاضطراب والارهاب. ولعل هذا بالذات هو عنوان المؤتمر الذي عُقد في مدينة جده في خريف العام 2004، لدرس اسباب الآفات والأمراض الاجتماعية والثقافية التي افضت الى التطرف عند الجماعات التكفيرية كما اطلقت عليها التسمية.

ومن هذا المنطلق نفسه حاول الكاردينال السابق، اعادة صياغة العلاقة بين الايمان والعقل، بتأكيده على حاجة كل واحد منها للآخر، لاصلاح نفسه واعادة بناء مشروعيته. فالدين يحتاج الى العقل كأداة صالحة لضبطه وتصحيحه، بل ومن أجل "تطهيره". ولكن للعقل ايضاً آفاته، ولذا فهو يحتاج الى الاقرار بمحدوديته للانفاداة من الدين، بلحم نفسه، كي لا نصل الى الكارثة التي هي "تدمير الذات"، أي كي لا يُدمر الانسان نفسه، بعد ان اصبح يمتلك اسلحة دمار شامل، وتقنيات بيولوجية تتيح له تغيير طبيعته.

ولا يعني ذلك أن مثل هذه التسوية تحل المشكلة المتفاقمة، باللقاء بين القوى الدينية والقوى التي لا تنطلق من خيارات دينية. فالملأزق الذي تعاني منه المجتمعات المعاصرة، يتجاوز المصالحة بين حراس الإيمان وحراس العقلانية، أو بين حراس الايمان أنفسهم، لأنه يطال النوع البشري أو العقل الكوني بمختلف نماذجه ونسخه وقواه التي هي تجليات أو أدوات مختلفة لنفس إرادة القوة أو الغريزة الأصلية أو لنفس الطاقة الحية والاندفاع الخلاقة، بقدر ما هي وجوه متعددة لعملة بشرية

واحد استهلك وفقدت مصداقيتها في ما طرحه من العناوين والمطالب. مما يستدعي إعادة تعريف الانسان الذي نحسبه مؤمناً أو عاقلاً، من حيث هويته وحقوقه ومكانته، وذلك باختراع مفاهيم جديدة أو صوغ معايير مختلفة للاجتماع البشري والعمل الانساني.

لن أستطرد في هذه المسألة التي تناولتها في مكان آخر. لأن مدار الكلام الآن هو محاضرة البابا الأخيرة، التي ذهب فيها إلى القول بما معناه أن الإسلام انتشر بالعنف، وأن الحديد الذي أتى به النبي العربي هو سيء وغير إنساني⁽¹⁾. وهكذا فقد بدا البابا في هذه المحاضرة على خلاف محاضراته الأولى. ففي هذه الأخيرة كان ناقداً لذاته، منفتحاً على القوى غير الدينية، معترفاً أيضاً بمشروعية العوالم الثقافية والجماعات الدينية المغايرة. فعدا عن كونه اكد على حاجة الدين الى مراقبة العقل، فإنه عندما تطرّق الى الاسلام، لم يتحدث عنه كعالم أحادي متجانس، بل كفضاء ثقافي تخترقه الصراعات والتوترات، بين قوى التعصب المطلقة لدى الاصوليين وبين القوى المنفتحة على العقل والداعية الى التسامح.

بالطبع لا يغيب عن ذهن البابا، ان المسيحية تختلف عن الاسلام، من حيث تأثرها بمنجزات الحداثة العقلية والفلسفية، التي جعلتها تمر بمصفاة العلمنة وتكتسب قدراً من العقلنة والانفتاح على العلم والعالم والآخر. سواء من جهة علاقتها بالفكر اليوناني أم بالفتوحات الفكرية الحديثة. بهذا المعنى فإن ما تعرضت له الكنيسة، التي أمست سلطة مقدسة مرعبة في عصورها الوسطى، كما هو شأن كل مقدس، ما تعرضت له يومئذ من النقد والضغط، وما شهدته من التراجع في نفوذها، في مواجهة الحداثة العلمانية والعقلانية والليبرالية الصاعدة، لم يكن قتلاً للمسيحية كما

(1) أشير إلى المحاضرة التي ألقاها البابا في جامعة رغنسبورغ في 12/أيلول 2006. ويبدو أن البابا قد عبر عن رأيه، فيما يخص علاقة الإسلام بالعنف، بنقله أو تبنيه نصاً هو نموذج من محاججات العصور الوسطى. والنص هو عبارة عن كلام لإمبراطور بيزنطي يحتج فيه على مجادله بقوله ما حرقته، وبحسب مترجم النص: "أرني ما جلب محمد من جديد، وستعثر هناك على أشياء شريرة وغير إنسانية وحسب، كإعزاز بنشر الإيمان الذي بشر به بالسيف... والعمل بلا عقلانية مخالف لطبيعة الله". راجع ترجمة حسام عيتاني لمحاضرة البابا، جريدة "السفير" اللبنانية، 21 أيلول 2006.

ينظر عندنا دعاة إسلاميون، وإنما كان على العكس من ذلك، بقدر ما دفع الكنيسة إلى القيام بعملية إحياء وتجديد في أمور العقيدة للتكيف مع العالم الحديث.

ولكن غاب عن ذهن البابا أن الاسلام، وكما بدا في محاضراته الثانية، إبان عصور ازدهاره الحضاري، افاد من الثقافات القديمة، وبخاصة الثقافة اليونانية بفروعها المعرفية وتقنياتها المنطقية ومقولاتها الفلسفية، كما انه مارس عقلانيته وانفتاحه، الى حد كبير، كما يشهد على ذلك تطوير العلوم القديمة، وافتتاح فروع معرفية جديدة، وظهور حركة فلسفية غنية وخصبة بمسائلها ومدارسها وتياراتها الدهرية والاشراقية والصوفية واللاهوتية، فضلاً عن تشكيل مساحة نقدية نسبية كانت تتيح حرية التعبير لكل الخارجين من الزنادقة ومنكري النبوات والشرائع، وهذا ما لم تتحه المسيحية إلا بعد هزيمة الكنيسة أمام الحداثة بثوراتها السياسية والاجتماعية والثقافية.

وما حصل في الفضاء الاسلامي يومئذ، من ازدهار ثقافي وانتاج فكري عقلاني، هو بخلاف ما هو حاصل اليوم، حيث تقاوم الثقافة الاسلامية، منذ محمد عبده الى الدعاة المعاصرين، كل محاولة لنقد الذات، كما تقاوم الحداثة (التي اخترقتها) بصورة فاشلة او عقيمة او مدمرة للذات قبل الغير. ولعل من عوامل فشل المشروع الاسلامي كحل بديل، هو فشله في التعامل مع العالم الحديث والمشاركة في صناعته إختراعاً أو إبداعاً. بهذا المعنى تبدو المسيحية اكثر تقبلاً من الاسلام للنقد الذي يطال مقدساتها وثوابتها حتى الطعن والتجريح.

والسؤال لماذا تعامل البابا في محاضراته الاخيرة، التي سجلت تراجعاً عن محاضراته الأولى بمنظورها العالمي والكوني، مع الإسلام بصورة احادية الجانب، فيما هو عالم ثقافي في غاية التعدد بمدارسه العقائدية ومذاهبه الفقهية وتياراته الفكرية والفلسفية؟ والاهم لماذا تطرق الى النبي العربي على هذا النحو الذي يثير الحساسيات والنعرات، فيما هو، اي البابا، ليس من دعاة صدام الحضارات، بل من دعاة الحوار بين الاديان والثقافات؟!

هل لأنه تصرف في محاضراته، وكما رأى البعض، كلاهوتي مسيحي يجادل لاهوتيين اسلاميين، على نحو جعله ينسى مكانته كبابا وما لكلامه من الاثر

والاصداء في العالم؟! وهل لأنه ظنّ أنّ الاسلام غدا كالمسيحية الغربية يتقبّل النقد والجرح؟! أم لأن الوجه الغالب الآن على العالم الاسلامي، وكما يقدم المسلمون المعاصرون انفسهم، وبخاصة الجماعات الاصولية، ليس التعقل والانفتاح والتسامح، بل التعصب والانغلاق والتطرف والعنف المتزايد؟! أم لأنه، أي البابا، وهذا هو الأرجح، كما يفسر البعض موقفه، يلاحظ انتشار الإسلام في أوروبا نفسها على حساب المسيحية؟!!

أيّا يكن غرض البابا ومقصده، وسواء كان هفوةً او عدم فطنة او مكرًا، فإنه وبعد ان أبدى أسفه شخصياً، وبعد ان اقدم معاونون له على الاعتذار، فإن ما قاله لا يستحق كل هذه الردود المنددة والمستنكرة. ما قاله لا يستدعي حملة الغضب والهياج التي وصلت الى الاعتداء على كنائس ارثوذكسية احتجاجاً على روما الكاثوليكية، وفي فلسطين التي هي اقل البلدان العربية تعصباً، ربما بحكم المصيبة الجامعة.

إن العنف العشوائي الذي قوبل به كلام البابا يقدم الدليل له وللآخرين، المرّة تلو المرّة، على مصداقية آرائهم ومشروعية نقدهم لنا، وهو ما حدث في قضية الرسوم الكاريكاتورية، وما رافقها من اعمال شغب وعنف واعتداء على المؤسسات الدينية، وذلك حيث تحوّل المحتج على الاساءة الى مسيء، إنما يؤكد الصورة السلبية المكوّنة عنه في اذهان الغربيين وفي العالم أجمع.

وهذه ايضاً الثمرة السيئة لما نمارسه من العنف الرمزي والمادي بإسم الاسلام، كما يتجسم ذلك في الفتاوى التي تكفّر هذا الكاتب او ذلك الفنان، او التي تقضي بتفجير المنشآت المدنية والسياحية على رؤوس الناس، فضلاً عن خطف المدنيين الآمنين وذبحهم امام الملاء فقط لأنهم ليسوا مسلمين. وكلها اعمال تقدم حججاً ضدنا وترتد علينا لكي تشوه سمعتنا في العالم.

والاهم من ذلك انه لا مصداقية لنا في الكلام على التسامح او في الاستشهاد بالآيات القرآنية، حول قيم التعارف والتواصل. تشهد علينا هذه الحروب الاهلية الوحشية والاعمال البربرية الفظيعة في الداخل، وهكذا فنحن يسيء الينا رأي كاتب او لحن مطرب، فيما لا تُسيء كل هذه المحازر التي نرتكبها بحق بعضنا

البعض. كذلك نغضب ونتفض، ثأراً للاسلام ونيّه، احتجاجاً على مشهد هزلي او رسم كاريكاتوري او تصريح كرسي رسولي، فيما نتناسى ما نتبادله من التهم والمساوئ والعنف الفاحش.

حتى لو افترضنا أن البابا أراد عمداً أن يقول ما قاله بصراحة، حول قضية العنف الديني ومفهوم الله في الاسلام، وأنه لم يشأ أن يعالج المسائل بعقلية المجاملة أو التكاذب المتبادل، من خلال مفهوم التسامح الذي يُبقي العلاقات بين الديانات مجرد هدنة بين فئتين. حتى لو افترضنا ذلك، أي بأن البابا أراد فتح المساجلة الفكرية مع الاسلام، فلماذا لم نرد الحجة بالحجة كي نكون على مستوى الحدث الفكري والسؤال اللاهوتي؟! لقد لجأ أكثرنا، بدلاً ذلك، سوى القلة القليلة، إلى الرد بالعنف، وكأن المطلوب من البابا أن يؤمن بما نؤمن به. فيا للجهل والسذاجة! لقد نسينا أن العلاقة بين الاسلام والمسيحية هي علاقة استبعاد متبادل، إذ المسيحية لا تعترف بأن محمداً نبيّ مرسل، أما الاسلام فقد اعترف بالمسيحية، ولكن بعد إلغائها ونسخها والحلول مكانها.. لنعترف بالوقائع، كي نعرف كيف نتدبر الازمة. فنحن نسيء الى انفسنا اكثر مما يسيء الينا الآخرون. نحن الذين نشوه سمعتنا في العالم، بقدر ما نتعامل مع هوياتنا الدينية بصورة متحجرة وكاريكاتورية، او فقيرة وبائسة، او عنصرية وارهابية.

وكل ذلك يشهد في النهاية، على ضعف حجّتنا وهشاشة دفاعاتنا وفضائح ادّعاءاتنا، بقدر ما يشهد على أن ما يقوله البابا عن امراض الدين وآفاته، يصدق علينا بالدرجة الاولى. فنحن نتهمه بالجهل بالاسلام، مع اننا، نحن المعاصرين، لا نفتأ نقدم، كل يوم، شهادة جهل مضاعف بأنفسنا وافكارنا وتصرفاتنا، بقدر ما ندّعي اننا اهل عقل، وحوار، وتسامح، وسلام، فيما نحن نمارس علاقتنا بهويتنا وترائنا وعقائدنا، بصورة احادية، خرافية، كاريكاتورية، فاشية او هدامة تقوم على العنف والاقصاء. واذا كان البابا ومستشاروه قد أسفوا واعتذروا، فالاولى بنا، بدلاً من ممارسة الوصاية على الناس، الاعتذار منهم عما نسبوه من المجازر والمآسي بإسم الايمان والاسلام.

أخلص من ذلك إلى أنه إذا كانت العلاقات، بين الديانات التوحيدية، هي مدار السجال في محاضرة البابا، فلا مجال لأن تتباهى ديانة على الأخرى، إذ كلها

تأسس على عنف قدسي أو إلهي، هو جذرها ومسوغ دعوتها. نحن إزاء ثلاث نسخ لعملة أصولية واحدة، من حيث منطقتها الاصطفائي: فالاصطفاء المسيحي هو نسخة مؤلّهة عن الاصطفاء اليهودي، فيما الاصطفاء الاسلامي هو نسخة مضاعفة عن الاثنين.

والاصطفاء أياً كانت النسخة، يحمل كل فريق على احتكار مشروعية الايمان والحقيقة والاستقامة والهداية، بقدر ما يجعله يعتقد بأنه الأحق معتقداً والأصدق قولاً والأشرف خلقاً والأنقى أصلاً. إنه نفس الداء الأصولي الذي لا ترجمة له سوى الاعتداء الرمزي على الآخر، والسعي إلى اقصائه أو استئصاله. ولذا فالكل يمارسون العنف، والكل يقدمون شهادة جهلٍ مركّب بالذات وبالآخر، والكل ينتهكون ما يدعون إليه. فالأولى بهم جميعاً الاعتذار، والقيام بمراجعة تعاليمهم ومشاريعهم وبرامجهم التي تسبّب الكره والحقد والعنف والصدام على الساحة الكونية.

إن حراس الايمان ونواب الله وخلفاءه والناطقون بإسمه، بمختلف نسخهم الاصولية وكتلهم الدينية ومعسكراتهم الايديولوجية والثقافية، الاسلامية والمسيحية، الشرقية والغربية، العربية والاميركية، قد باتوا هم المشكلة والعلة، بقدر ما يتواطؤون، تواطؤ الضدّ مع ضده، على تخريب السلام العالمي. فإذا أرادوا الحوار فيما بينهم، فإن نجاحه يتوقف على أمرين:

الأول هو التمرس بلغة الاعتراف المتبادل، بحيث يقبل الواحد الآخر، بوصفه مختلفاً، ولكن مساوياً له في الحقوق الأساسية. والثاني هو تشكيل فنانة مشتركة لدى المختلفين بأنهم أقلّ معنىً وشأناً في كل ما يدعون.

ولذا فالإمكان المفتوح والذي يجدر الاشتغال عليه واشتقاقه، في ضوء الانتكاسات والاختفاقات، أن لا يتمترس كل واحد وراء ثوابته المطلقة للدفاع عن مشروعيته بعقلية لاهوتية فقهية، ضيقة أو جامدة، تقارع نصوصاً بنصوص، على غرار الانمط الحجاجية العقيمة التي كانت سائدة في العصور الوسطى؛ ولا عبر التشبث الاعمى بشائيات المؤمن والمشرک، أو المؤمن والجاحد، أو المستقيم والضال، أو من هو على حق ومن هو على بطل. الممكن في ما يخص العلاقات الثقافية بين

الهويات الكبرى، هو العمل على كسر المتعارضات التي تستبطن العنف، والتي يفكر أصحابها بمنطق الضد والاقصاء، لكي يسدوا أبواب الحوار المنتج وينصبوا جدران الكره بين الناس.

ومن يفكر على النحو المنفتح، إنما يحاول الزحزحة عن ثوابته والعمل على إعادة بناء مشروعيته، بقراءة النصوص والواقع، وبخاصة التحولات العالمية الراهنة، قراءات حية وخصبة، خلاقة وفعالة، تشكل هي نفسها وقائع فكرية خارقة، بقدر ما تترجم بابتكار أو اجترار توجهات ومفاهيم وقواعد جديدة لتنظيم العلاقات بين الجماعات البشرية. فالأحرى أن نقنع بأنه لا أحد يعرى من إيمان، وبأن كل واحد يصنع حقيقته. والفرق بين واحد وآخر، هو أن هناك من يؤمن بما عنده، لكي يحدد ما يؤمن به سواء؛ مقابل من يعتبر إيمانه مجرد وجهة نظره، أو تأويله للأصل، أو خياره الشخصي الذي يجد فيه راحته واطمئنانه أو خلاصه، ولكن من غير استبعاد الآخرين من حظيرة الإيمان أو من مجريات الحقيقة. فليس كل من طرح شعاراً أو ادعى إيماناً أو عقلاً، يملك مصداقيته بعد كل هذه الانتهاكات والانهيارات.

من هنا لم تعد المشكلات تجد حلولها بمنطق الأحادية والثبات والمماهة وعبادة النصوص والأصول؛ الا جدي أن نفكر ونعمل بمنطق الخلق والتعدد والتجاوز والتركيب والتهجين والتحول... ومادام كل معتقد يتأسس على عنف رمزي، أين منه العنف المادي، الذي ينبع منه، لم تعد القضية أن يدافع الواحد عن هويته أو أن يثبت أنه على حق في معتقده؛ وإنما هي كيف تُصرف الهويات؟ أو كيف تُصرف المعتقدات والقناعات، على أرض الواقع، المعقد والملتبس، وفي ميدان العلاقة مع المختلف أو مع الآخر؟ وهذا هو الرهان: تجاوز التقسيمات الحاسمة والنهائية، لصنع قوى، هادئة، مدنية، تواصلية، بناءة...

هذه هي القضية المركزية والملحة في عصر تتشابك فيه المصالح والمصائر، بقدر ما تتعولم والمشكلات والصراعات والحروب والهويات والثروات: كيف نمارس خصوصياتنا وندير قضاياها أو ندافع عن مصالحنا، مذاهب وطوائف، أو أحزاباً وتكتلات، أو جماعات وديانات، لكي تتمكن من العيش سوياً، بصورة سلمية تبادلية، أو بأقل قدر من العنف الذي يقتضيه العيش المشترك.

وذلك يحتاج إلى المراس النقدي، في مواجهة الذات قبل الغير، بقدر ما يحتاج إلى التواضع الوجودي والتقى الفكري. قد تحتاج الهويات الثقافية أو السياسية إلى الدفاع والنصرة والتأييد، أو إلى من يصمم ويصفق أو يهمل وييجل. ولكنها تحتاج في مواجهة أجواء التطرف والشحن والاحتقان التي تسمم نظام العيش وتهدد بقطع خطوط التواصل، في الداخل ومع الخارج، تحتاج إلى أناس ذوي عقول نقدية، يحتفظون باستقلاليتهم الفكرية، بقدر ما يقفون على التخوم بين المعسكرات، لكي يمارسوا هويتهم بصورة منفتحة، مرنة، متحركة، عالمية. فهؤلاء هم صمام أمان في مواجهة منطق الصدام الثقافي أو الاحتقان الطائفي أو التشنج السياسي.

القسم الثالث

قضية العيش معاً

هواجس الأنا وأبلسة الآخر الذات هي المشكلة*

مداخلتي هي محاولة لإعادة بناء إشكالية الأنا والآخر في ضوء المتغيرات البارزة
او الهامة والخطيرة على المسرح الكوني.

التقهقر

ومن يحاول أن يقرأ ما يحدث ويتغير يجد بأن البشرية المعاصرة ترزح اليوم
تحت المشكلات المزمنة والتحديات المتراكمة. وهذا وجه من وجوه الأزمة التي
تعصف بالمجتمعات المعاصرة، كما تتمثل في كوننا أصبحنا أسرى لنظام للحياة
نصنعه ويصنعنا، على نحو يفبرك من المشكلات على قدر ما يتكرر من الحلول
والمعالجات، وربما أكثر، أي اننا تتغير نحو الأسوأ والأخطر لكي نتراجع ونتقهقر.
وهذا أحد المتغيرات البارزة في المشهد العالمي.

هذا ما تشهد به مصائر العناوين والشعارات. لو توقفنا مثلاً عند قضية حقوق
الانسان، نجد بأنه كلما تكاثرت المدافعون في قضيته، تزداد الاساءات والانتهاكات،
وتفاجئنا الجرائم بحق الانسانية من الجماعات والشعوب.

الفتن المذهبية

وهذا مصير الدعوة الى اعتماد لغة الحوار والتسامح في ما يخص العلاقة بين
الهويات الثقافية والخصوصيات المجتمعية... فبعد كل هذه المؤتمرات واللقاءات

(*) ورقة ألفت في ندوة "الحوار بين العرب والغرب"، وقد عقدت في تونس بين 19 و22 كانون
الأول 2006، بدعوة مشتركة من الجمعية الإنجيلية القبطية للخدمات الاجتماعية في القاهرة،
والمعهد العربي لحقوق الإنسان في تونس.

والبيانات والاقتراحات، وسوى ذلك من الأنشطة، في هذا الخصوص، على مدى عقد او عقدين، نجد بأن منطق الصدام هو الذي يتغلب على نحو يقضي الى قطع جسور التواصل وتسميم نظام التعايش بين الناس. وتلك هي واحدة من المفارقات. ففي عصر الاتصالات والاعتماد المتبادل: حيث تنفجر اطر المكان وتآكل الحدود بين الدول والقارات، وحيث تتشابك المصالح والمصائر، تبرز استراتيجيات الرفض المتبادل وتسود لغة العدا، لكي تنصب حواجز البغض والحقد بين الجماعات والطوائف العرقية، والدينية بشكل خاص، الأمر الذي يعيدنا إلى لغة العصور الوسطى، لكي نعيد انتاجها، ليس كما عاشها أهلها، بل على النحو الأخطر والأرهب⁽¹⁾.

وهذا متغير آخر على الساحة العربية والاقليمية، كما يتمثل في تغير خريطة القوى، بالانتقال من الصراع بين قومي واسلامي او بين سلفي وحدائي او بين رجعي وتقدمي، الى الصراع الوحشي بين المذاهب الاسلامية، كما يتجسم ذلك على الساحة العراقية في الجازر الجماعية وحملات التطهير المتبادلة.

والحرب بين المذاهب داخل الديانة الواحدة، كانت دوماً هي الأشرس، إذ النزاع بين الاشقاء او المنشقين هو الاكثر ضراوةً وضرراً، كما جرى في الحروب الدينية في اوروبا، وكما جرى أيضاً في الحروب المذهبية في العالم الاسلامي؛ من هنا يبدو الصراع في العصر العباسي بين مسلمين ومسيحيين ثانوياً قياساً، على الصراع بين المسلمين، بحيث أن مفهوم أهل الذمة كان يومئذ اسماً على غير مسمى. ربما أصبح هذا المفهوم شغلاً في العصور المتأخرة وخاصة في العصر العثماني.

(1) إذا شئت الاستشهاد بتجربتي في هذا الخصوص، فأنا شاركت، منذ أكثر من عقد، في غير ندوة، وفي تونس بالذات، حول ثنائية الأنا والآخر او حول العلاقات بين الغرب والشرق او بين الاسلام والغرب..

ولن أعمد هنا الى تكرار ما كتبت في هذا الخصوص، سواء حول نقد مقولة صدام الحضارات او حول تحليل الصور النمطية السلبية التي تصنعها الجماعات المختلفة بعضها لبعض، او حول تحليل انماط العلاقة بين الأنا والآخر، وإنما اشير الى انني أتيت من المشرق حيث الصراع، يتعدى الآن النزاع بين مسلمين ومسيحيين، على ما تنفجر الفتنة المذهبية بين سنة وشيعة في العراق؛ وأشير بشكل خاص الى أنني أت من مدينة بيروت، حيث تخيم أشباح الحرب الاهلية المذهبية، بين المسلمين أنفسهم، بعد أن بدأت حرباً طائفية منذ ثلاثين عاماً بين مسلمين ومسيحيين.

الصور النمطية

وأراني أتوقف هنا لأقول بأن الصور النمطية التي يصنعها الواحد للآخر، فرداً كان أم مجموعاً، هي من حقائق الاجتماع وعاداته وممارساته. فالجتماع هو مصنع للرموز والصور والنماذج، مما يجعل الواحد يرى الى نفسه والى الآخر، عبر مرآة مخوفة او مقعرة او مهشمة، وذلك بحسب الحالة والموقف.

والصور النمطية السلبية تعبر عن حالة العداء وتجسد استراتيجية الرفض المتبادل، بين الجماعات، سواء على اساس ديني او قومي او حضاري، بقدر ما تعكس حالة الجهل المزدوج بالأنا والآخر. ولذا لا تعرى منها جماعة بشرية. ما من مجتمع، صغرام كبير، أكان عائلة أم قرية أم مدينة أم أمة، الا ويصنع صورة للآخر على سبيل القدح والتبخيس او التشنيع والتشويه، بنعته بالكفر والشرك او البدعة والمهرطقة او العمالة والخيانة أو الرذيلة والدناءة أو التخلف والهمجية... وفي الحالات القصوى من العداء يجري التعامل معه كشيطان أو بعب.

وبالعكس، يمكن أن نصنع للآخر صورة ايجابية، عندما يكون صديقاً أو حليفاً، او على الاقل عندما لا تكون العلاقة معه علاقة عداء، حيث يجري امتداحه والثناء عليه؛ وفي الحالة القصوى المضادة، حالة العشق، يغدو الآخر ملاكاً أو قديساً أو إلهاً معبوداً.

ولذا فصورة الآخر في مرآة الذات ليست ثابتة. قد تتغير وتقلب بتغير الموقف منه او العلاقة معه. وبالطبع فهي تتغذى من مخزون الذاكرة المتوترة او الجريحة، عندما تنشب الصراعات او عندما يُراد للفتن النائمة ان تستيقظ وتشتغل، خاصة إذا كان تاريخ العلاقة بين الطرفين هو تاريخ مظلم وحافل بالتحديات والصراعات والهجمات المتبادلة. عندها يعود الواحد الى خطابه الداخلي والى معجمه الضدي، لاستخدام المفردات التي تصف الآخر على النحو الأبشع والأشنع. وفي أحيان كثيرة، لا نستعدي الآخر، لأنه شرير أو ظالم أو معتد، بل لأنه ناجح أو متفوق، أو لأننا نعجز عن مضاهاته والحقاق به، أي لقصورنا أو لعلّة في النفس الأمارة.

وهكذا فالعلاقة بين الأنا والآخر ملتبسة ومركبة، تتراوح بين الاعتراف والاستبعاد، أو بين الصداقة والعداوة، أو بين المماهة والاستئصال. ومن الأمثلة

على ذلك، أنه لوعدنا الى النص القرآني الذي هو حَمَال أوجه، نقف على ازدواجية في ما يخص التعامل مع المسيحيين. فهو يصممهم من جهة بالشرك، ولكنه من جهة اخرى يمتدح الرهبان الذين تفيض اعينهم بالدمع مما عرفوا من الحق، كما يتحدث عن النصارى بوصفهم اقرب الناس مودة الى المؤمنين.

ومن الأمثلة المعاصرة على ذلك علاقة التحالف التي كانت سائدة بين الاسلام السياسي، وبين الولايات المتحدة، والتي كانت تشبه عقد الزواج في مواجهة العدو المشترك: المعسكر الاشتراكي والتيار القومي. ثم انفرط التحالف وتغيرت الصورة، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، وبالأخص بعد 11 ايلول 2001، لتنفجر العلاقة بين الطرفين، وتسود الاتهامات المتبادلة، عبر الصور النمطية.

تغير خارطة الصراعات

وهذا متغير ثالث على الساحة العالمية: الانتقال من حقبة الى اخرى، من الصراع بين رأسمالي واشتراكي او بين قومي واسلامي، او بين اصولي وعلماني، الى الصراع بين اصوليات مهيمنة على الساحة العالمية هما: الاصولية الجهادية والاصولية الانجيلية، الاسلاميون الجدد والمحافظون الجدد، مجانين الله ومجانين المسيح. بذلك تتغير خريطة الصراع العالمي بالانتقال من حرب النظريات والمدارس الايديولوجية والسياسية الى حرب الآلهة والنصوص المقدسة، فضلاً عن حرب الجوامع والمراقدة. وبالطبع لا ننسى الصراعات القديمة والمتجددة بين العرب أنفسهم دولاً وأنظمة ومحاورات استراتيجية. ولكل حرب مفرداتها وعدتها، كما لها دعاؤها وأنبيائها وآلهتها أو أبطالها وجزّاروها. من هنا بروز مصطلحات جديدة، مثل محور الشر، ثنائية الفسطاطين، الشيطان الاكبر، الحملة الصليبية، الفاشية الاسلامية، البعبع الإسلامي، فضلاً عن الثنائيات الذائعة، خاصة في بلداننا، مثل الوطني وغير الوطني أو الأسياد والأدوات، أو الشريف وغير الشريف.

وهكذا نحن إزاء متغيرات اقليمية ودولية، لجهة خريطة الصراع ووجوهه ودلالاته، تعكس منطق العصر، بقدر ما تعبر عن ازمة أكثر غوراً تتعدى التقسيمات الايديولوجية والثقافية لكي تطال الوضع البشري برمته. إنها ازمة

وجردية بنيوية شاملة تطال اشكال المصادقية والمشروعية المعرفية والخلقية والسياسية، كما تتجسد في فقدان الانسان المعاصر البوصلة والحصانة والثقة واليقين، فضلاً عن فقدان الامن الذي يتدهور على الساحة الكونية، لكي ينفجر صراعات دولية وحروباً أهلية، أو جرائم وحشية وهجمات ارهابية تزرع الرعب وتنتشر العنف الاعمى والفاحش الذي يجري تعميمه وعولته، بقدر ما يفيد نجومه من ثورة الاتصالات وعصر الصورة والمعلومة⁽¹⁾.

هذا التدهور على صعيد الأمن يحيل الحياة المعاصرة الى حالة طوارئ دائمة، بقدر ما يدخل البشرية في أتون حرب أهلية كونية، كما يقول الفيلسوف بول فيريليو. وهذا ايضاً أحد المتغيرات الهامة الطارئة على المسرح العالمي. إنها الصراعات الفائقة، كما يصفها جاك أتالي، في أزمنة الحداثة الفائقة. والسؤال هنا: ماذا تجدي شعارات مثل الله والإيمان والديموقراطية والسيادة والتحرر والمقاومة والتنمية، إذا كنا عاجزين عن حفظ الأمن وضمان السلامة؟

في ضوء هذه المتغيرات بات من التبسيط والاختزال والخداع أن نشخص المشكلة بوصفها صراعاً بين الاسلام والغرب او بين المسيحيين والمسلمين. إنها مشكلة الانسان مع نفسه كما تتجسم في عجزه عن تدبير الازمات ومواجهة التحديات او ادارة التحولات.

الإسلام ومشكلته

ومعنى كونها كذلك، أن مشكلة الاسلام هي مع نفسه من جهة أولى. وهذه المشكلة تتجسم في داء الاصطفاء وفخ الاستثناء ومنطق الالغاء، كما تتجسد في خرافة المماهة مع الذات او في جرثومة التضاد مع الآخر. هذا هو الداء الاعظم

(1) مرة اخرى استشهد بتجربتي. فأنا أت من مدينة تكاد تتحول الى ثكنة، إذ يجري فيها بالتدريج، تسييج المقبرات والمراكز والأماكن التابعة للرؤساء والزعماء وقادة الاحزاب والسفارات والهيئات الدولية والمؤسسات التربوية والمنشآت السياحية... كلها باتت مسيجة بالحواجز الاسمنتية او بالاشرطة الصفراء. وإذا كانت بيروت تشكل الآن استثناءً أمنياً، فإني أتخيل أنها سوف تشكل نموذجاً لما يمكن أن تكون عليه مدن المستقبل، حيث يحتاج كل واحد الى حارس لضمان أمنه الشخصي.

الذي يفتك بالمجتمعات العربية. انما النرجسية الثقافية، التي تجعل العرب يستقيلون من مهمة التفكير الحي والخلق لكي يشغلوا بعبادة السلف بوصفهم خير امة، او بتقديس النصوص بوصفها تنطوي على مفاتيح الحقيقة والهداية. ويبلغ هذا الداء النرجسي مفعوله الأقصى لدى الدعاة الذين يسطون على المعارف والنظريات التي تنتجها العقول في مراكز البحث لنسبتها الى القرآن والاسلام. وتلك هي الفضيحة. واذا كان هذا شأن ديناصورات التراث من الدعاة القدامى والجدد، فليس الوضع بأفضل مع عجرة الحداثة وكهولها من اتباع المدارس والمذاهب والاتجاهات القومية او الاشتراكية او التقدمية، لأنهم لم يحسنوا ترجمة عناوينهم إلا بأضدادها بقدر ما تعاملوا مع الحداثة والتقدم بصورة تقليدية تراجعية.

الغرب ومشكلته

هذا أيضاً شأن الغرب من جهته وعلى جبهته: إن مشكلته الاولى تكمن في نماذجه في الرؤية او مبادئه في التصنيف والتقييم، كما تكمن في نهاية مشاريعه ومآلاتها التي هي بعكس الادعاءات والبدايات. ولذا فهي تتجسد اولاً في استفاد الموجات الاولى للحداثة عناوينها ونماذجها وادواتها، مع الطفرات والثورات والتحولات العلمية والتقنية والحضارية التي تدخل البشرية في عصر الحداثة السيالة والفائقة؛ وتتجسد ثانياً في نظر الغربيين الى انفسهم بوصفهم استثناء حضارياً من حيث قيمهم ومثلهم وثقافتهم وانماط حكمهم وأساليب عيشهم؛ وتتجسد ثالثاً في نزعة الهيمنة والتوسع، كما هي علاق الغرب بالعالم العربي، بدءاً من حملة نابليون الى غزوة بوش؛ وهي تتجسد اخيراً في محاولة فرض قيمهم بالقوة وعبر الحروب الاستباقية، على ما تفعل الاصولية الانجيلية بقيادة المحافظين الجدد.

وهكذا فنحن اليوم ازاء اصوليات هي وجوه لعملة عقائدية واحدة من حيث الفكر الاحادي والمعتقد الاصطفائي والمنطق الالغائي والمنزع الاستبدادي الامبراطوري او الارهابي. ولذا فهي تتواطأ على تهديد السلام العالمي وتخريب العمران البشري. ولا عجب، فهذا شأن الضد مع ضده: إنه يستدعيه بقدر ما يتغذى منه، ويعمل على تقويته وتجديده بقدر ما يقدم له المبررات والذرائع، خاصة

في هذا العصر حيث تتشابك المصالح والمصائر، وتتوالم الهويات والمشكلات والصراعات، بقدر ما تتوالم الخيرات والموارد والثروات، كما تشهد العضلات الامنية والبيئة والصحية والاجتماعية. ولعل هذا التغير من أهم التحولات في المشهد العالمي، كما يتجلى في نشوء فاعل بشري جديد، هو المواطن الكوسموبوليتي، الذي ينشط ويتدخل أو يعمل وينتج، أو بالعكس يفسد ويخرب على المستوى الكوكبي.

كسر منطق التضاد

في ضوء هذا التحليل والتشخيص تنشأ الحاجة النقدية الى اجترار امكانات جديدة بزحزحة المشكلات وتجاوز الثنائيات، لاعادة تركيب الحلول وبناء المعالجات⁽¹⁾.

من هنا يبدو لي الآن ممكن الخلل ومصدر الخطر مع اصحاب العقلية الاصطفائية والنفسية المعطوبة والموبوءة التي ينزعه اصحابها أنفسهم من خلال اطياف الالهة والقداسة والعصمة، لكي يدينوا الآخر بالعمل على أبليسته والتعامل معه من خلال مفردات الشبح والبيع او الشيطان والجحيم. ذلك هو الوباء الفتاك الذي ينخر مجتمعاتنا كما يتمثل في الجرثومة الاصولية الاصطفائية التي لا يحسن اصحابها أن يفكروا إلا باختراع اعداء لهم في الداخل او في الخارج، وأن يعملوا على استنفار الطوائف والجماعات لصنع انظمة شمولية او مجتمعات مغلقة ومعسكرة، أو لاطلاق دعوات مستحيلة تُترجم استراتيجيات قاتلة ومدمرة. باختصار: هذا هو بيت الداء: الكتل المرصوفة والحشود العمياء التي تمارس طقوس التقديس والعبادة تجاه زعمائها وآلهتها الذين هم في الوقت نفسه جلادوها. وما

(1) بهذا المعنى ليست مشكلة العرب مع أمريكا التعددية الديمقراطية التي نتيج لأبرز مفكر يساري، نعم تشومسكي، الذي يعد منشقاً لا معارضاً، أن يأتي إلى لبنان لكي يجتمع بالأمين العام لحزب الله ويعلن دعمه له. قد تكون المشكلة مع أمريكا الإنجيلية البوشية، ومع نظرائها في العالم العربي، كما هي مع ثقافتنا ومجتمعاتنا التي تختم على العقول وتحول التراثات الحية والأفكار الخصبة إلى أقانيم مقدسة وأصنام نظرية وسجون عقائدية، تدمر منابع الطاقة الحية وتشل القدرة على الخلق والإبداع.

تتقنه الحشود والجماهير، ليس أعمال التواصل والبناء، بل أن تتعصب وتشحن لكي تكون مصنعةً للكره والعداء، أو مادة القهر والاستبداد، أو أداة الإرهاب والاستئصال.

تواطؤ الأضداد

أخلص من ذلك الى أن المشكلة الاصلية لم تعد بين العالم العربي والعالم الغربي، إذ كلاهما عالم يتسم بالتعدد والتنوع والتعارض بين كتله وقواه واتجاهاته، وإنما هي بين كتلتين عالميتين تتألف كل منهما من تعدد اللغات والثقافات والأعراق والمذاهب والتيارات والمشروعات:

1 - الاصوليات المتعارضة برموزها وشعاراتها الثقافية والايديولوجية، ولكن المتماثلة من حيث منطق الفكر الاحادي والانغلاق العقائدي والنقاء الثقافي والصدام الحضاري، كما هو شأن الذين يفكرون ويعملون تحت خانة المطلق والمقدس والثابت والكامل والنهائي. والحصيلة هي تواطؤ الأضداد على انتهاك الفضايا التي يدافعون عنها، بقدر ما يتعلقون بالأشياء حتى اضدادها، على ما تشهد العلاقة بالله والحقيقة والعقل والحرية والاسلام والعروبة، إذ هي تترجم جنوناً وارهابةً ونفاقاً، او فوضى وشعوذةً وشرذمةً.

2 - مقابل ذلك هناك كتلة القوى والفاعليات التي يفكر أصحابها بعقلية الحوار والاعتراف والمبادلة والتسوية، والذين يشتغلون على فكرهم وهوياتهم وواقعهم، بالنقد والمراجعة، على سبيل الزحزحة والاحالة، او الصرف والتحويل، او اعادة البناء والتركيب، لاجترح امكانات جديدة وفتح آفاق مغايرة امام العمل الحضاري.

إن ادارة الشأن البشري والكوكي، في عصر الاعتماد المتبادل والمواطن العالمي، بالعدة الاصولية السائدة، فكراً ونهجاً وعملاً، سواء من جانب الجهادية الاسلامية او الاصولية الانجيلية او العقيدة التلمودية، لا تنتج الا ما تعاني منه البشرية المعاصرة من المساوئ والمخاطر او الآفات والامراض، كما تتجسم عنفاً فاحشاً في الزمن الفائق، وحروباً اهلية كونية، تحيل الحياة الى جحيم لا يطاق.

العقل التداولي

خلاصة القول: نحن إزاء إمكانييتين: (1) الانخراط في منطق الاصطفاء والتمييز والتفوق والعسكرة والانفراد والاحتكار والصدام؛ (2) أو إتقان لغة الاعتراف والحوار والتوسط والتعدّد والمباحثة والشراكة والمبادلة...

ولكل خيار ثمنه ومفاعيله. أن نخشى ونتوقع على الذات لكي نتمتس وراء خصوصيتنا على نحو عنصري، مآله المزيد من التوتر والتأزم والاضطراب على المسرح الكوني، حيث ما هو عالمي أو خارجي بات، بتأثيره وفاعليته، بأهمية ما هو محلي أو وطني.

من هنا الأمل الكبير بأن تستثمر فتوحات ثورات الاتصال والمعلومات، على نحو إيجابي، لصياغة العلاقات بين الدول والمجتمعات، في مناخات الاعتراف والتلاقي والتلاقح والتعاون، وبصورة تتيح للخصوصيات أن تتجلى على سبيل النفع المتبادل والإثراء المتبادل.

ولذا فإن الخروج من المأزق هو العمل على التمرّس باستراتيجية فكرية جديدة من مفرداتها: الاعتراف المتبادل، لغة التسوية، عقلية الشراكة، البعد المتعدد، ثقافة التهجين، العقلانية المركبة، المنطق التحويلي، الإنسان الأدنى، وكل ما أدرجه تحت مصطلح "العقل التداولي".

المراجع

- جاك أتالي، موجز في تاريخ المستقبل، فايار 2006.
- علي حرب، العالم ومأزقه، (القسم الأول: العلاقة بين الإسلام والغرب، صدام الحضارات)، المركز الثقافي العربي 2002.

نحن ضحايا أفكارنا(*)

I- المسألة الطائفية وخطرها الزاحف

محنة المفكرين

لا مرأ أن المسألة الطائفية أمست واحدة من قضايا الساعة، بقدر ما أمست، بخطرها الزاحف، هما وهاجساً في البلدان العربية والإسلامية. وأنا لا أتناول هذه المسألة، في هذا اللقاء، على صعيد مجتمعي أو إناسي أو سياسي، وإنما أعالجها على صعيد فكري، بما يتعدى الطائفية إلى ما يعيد إنتاجها، في العقول والخطابات، لكي تترجم على النحو الأخطر والأرعب على أرض الواقع. من هنا أعطيت لمحاضرتي عنواناً آخر: "نحن ضحايا أفكارنا".

ولعلّي بذلك أدخل مباشرة الى موضوع حديثنا بقدر ما أشير الى محنتنا، نحن الذين نشتغل بصناعة الافكار او تتصدى لقيادة الرأي العام: فكيف نفسر، أن يحصل ما يحدث من دماء ودمار، بعد كل هذه المشاريع الثقافية والعناوين الحضارية، منذ الطهطاوي والافغاني ومحمد عبده حتى اليوم؟ كيف نعقل أن نعود القهقري بعد حوالي قرنين من الدعوة الى النهوض والاستنارة والتحديث والتقدم؟ ولا أحسبني أبالغ في توصيفي للوضع العربي البائس الذي يثير الحزن والمرارة، وربما يثير الخوف والفرع ما دمنا نسير بهذه السرعة نحو التردّي والتفكك، بقدر ما نفرق في دوامة هذه الحروب الاهلية الدائرة على ارضنا من العراق الى لبنان، ومن دارفور الى فلسطين، حيث يقتتل ابناء الطائفة الواحدة والقضية الاولى؟ فكيف يحدث أن تستيقظ الفتن المذهبية وتعود الحروب الطائفية من حيث لا نعقل ولا نحسب، بعد سنوات طويلة من الدعوات والمؤتمرات حول الحوار والتقريب؟

(*) محاضرة ألقيت في "جمعية المنتدى"، في مملكة البحرين، مساء الأحد في 2007/2/18.

وكيف نفسر أن يؤول النصر الالهي الى تطاحن بشري على المناصب والمقاعد؟

بل كيف يُترجم شعار الحاكمية الإلهية، حيث الله هو حدٌ بين الانسان ونظيره، الى انتهاك كلّ الحدود والحُرُمات؟

بعد كل هذا، وفيما يعيننا نحن، كمثقفين، كيف نفهم أن الكتلة الحداثية، بمختلف منوعاتها وتياراتها، الوطنية والاشتراكية واليسارية والليبرالية، تكاد تساوي صفراً من حيث فاعليتها وتأثيرها، كما تشهد غير ساحة عربية، من مصر الى لبنان؟ وهذه واحدة من فضائح النخب الحديثة.

لنظمئن الى عجزنا. لسنا نحن فقط في الدوامه. فالاسئلة المقلقة تتعدى النطاق العربي الى الفضاء العالمي الذي بات ساحة واحدة. ولكننا لاهون عن الأسئلة العالمية والكونية بمواجهتنا المذهبية والطائفية.

والاسئلة هنا كثيرة: كيف نفهم أن يفتح القرن الواحد والعشرون بمثل ما افتتح به من عنف يفوق التصوّر؟ كيف نعقل بعد اربعة قرون عناوينها العقل والتنوير والتقدم والتحرر، أن تغرق البشرية في ما يشبه الحرب الاهلية الكونية؟ وإذا شئت تجاوز الطابع الايديولوجي نحو الطابع الانساني بل الكوني ثور في ذهننا أسئلة من هذا العيار: القيم الى اين؟ المجتمع الى اين؟ كما يتساءل الكثيرون. وأنا أضيف الى ذلك فأسأل: الانسان الى اين؟ بل الارض بمن وما عليها الى اين؟

مثل هذه الاسئلة هي ما يحركني الى الكتابة، وما يكمن وراء محاضرتي التي تنطوي على قسمين: التحليل والتفكيك على سبيل الفهم والتشخيص، ثم اعادة البناء والتركيب على سبيل المعالجة والتدبير.

متغيرات المشهد العالمي

وانا إذ احاول، أن أقرأ وأشخص، لا افضل الوضع العربي عن الوضع العالمي الذي هو جزء منه يتأثر به كما يؤثر فيه. والمشهد العالمي سجل في العقد الاخيرين تغيرات سريعة وجذرية ذات طابع سياسي واستراتيجي او ايديولوجي وثقافي تغيرت معها خريطة الصراعات بين القوى والكتل والدول الفاعلة، سواء على المستوى الدولي

او على المستوى العربي والاقليمي، سيما بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وأحداث ايلول الاميركي، وكما تجسد ذلك في صعود الأصوليات الدينية على المسرح الكوني⁽¹⁾.

يضاف إلى ذلك، بل قبل ذلك المأزق الذي تواجهه البشرية في هذا المنعطف الحضاري والتاريخي: كون الانسان يطرح قضايا تفوق قدراته، او يرفع شعارات لا يحسن سوى انتهاكها، او يدعي محاربة اعداء يتواطأ معهم على صناعة الخراب والهلاك؛ وكأن البشرية اصبحت اسيرة ما تصنعه من الانظمة والشبكات والادوات والاسواق... وكأن هناك نسقاً أعظم يتحكم بتصرفات البشر، من وراء كلّ الإدعاءات حول التيقن والقبض والسيادة.

هذه الازمة المستحكمة⁽²⁾ هي التي تحمل على اثاره اسئلة القيم والمصائر، وسط ما يحفل به المشهد العالمي من الفوضى والاضطراب والارهاب والدماء والعبث والجنون...

هشاشة المثقفين

كيف نفسر كل هذا الفشل والتراجع والخراب العميم والفساد في الارض، خاصة في بلداننا ومجتمعاتنا؟ كيف نفهم هذا الارتداد من كوادرات الحزب

(1) ولذا فالأصولية، تنشط الآن، ليس فقط عندنا، بل في الولايات المتحدة بالذات، البلد الاكثر حداثة في نظامه وتقنياته، وكما تشهد الحملات التي يشنها الانجيليون الجدد ضد منطق العلم والتطور. فهم كانوا يطالبون، قبل عقود، بتدريس نظرية الخلق على قدم المساواة مع نظرية التطور، أما اليوم فإنهم يطالبون، في بعض الولايات، بإلغاء نظرية التطور من برامج التعليم.

ولكن هناك فارق بيننا وبين الغربيين: هم يسلطون الضوء على الآفات ويضعون المشكلات على طاولة الدرس والتشريح، تشخيصاً للازمة، وبحثاً عن المخرج، ولا يستسلمون لمحاولات التسلط والهيمنة او المصادرة والاحتكار او الحجب والخداع او التشبيح والشعوذة. فمقابل الدعوة الى اقضاء نظرية التطور في اميركا، ثمة من يكتب كتاباً ضخماً للدفاع عن دارون، او للحديث عن "وهم الله"؛ ومقابل الدفاع عن ارتداء الحجاب في فرنسا او في اوستراليا، ثمة من يضع "مصنفاً في الالحاد"؛ وهناك نساء يصعدن لكي يمارسن جدارتهن الوجودية والسياسية كما تفعل سيغولين رويال التي أقامت مع والد ابنتها علاقة شراكة او صحبة، لا علاقة زواج تقليدي، وقد تكون على كل حال، بوصفها علاقة علنية، اكثر مشروعية، من زواج المتعة او الزواج العرفي، حيث تجري العقود في الغرف المعتمة.

(2) راجع بشأن أعراض هذه الازمة ووجوهها أعلاه: أسئلة القيم والمصائر.

الحديث الى قواعد الطائفة التقليدية؟ او هذا الانتقال من جلباب الأب الى عبادة الفقيه؟

أبدأ بقطاعنا وقبيلتنا الحداثيّة، فهي أحد وجوه الازمة وعرض من اعراض الداء، ذلك ان الحداثيين لم يكونوا كما ادّعوا، بل كانوا أقل من ذلك، وربما على عكس ما ادّعوا. نعم هم قدّموا أنفسهم بوصفهم دعاة نهوض وتقدم، واهتموا غيرهم بالرجعية والتخلف، فيما هم أنفسهم كانوا رجعيين، إذ تمسكوا بجدّة مستهلكة عمرها اربعة قرون، ولم يحسنوا المشاركة في صناعتها على سبيل الخلق والتجديد في عناوينها وموجاتها؛ كذلك، ادّعوا بأنهم اصحاب عقل نقدي وفكر تاريخي، ولكنهم تعاملوا مع شعاراتهم بمنطق لاهوتي، فانقلبوا من عبادة الانبياء والاصول الى عبادة الجدّة وتقديس العقل، فضلاً عن تقديس الزعماء من لينين الى ماو، او من جيفارا الى كاسترو، او من عبد الناصر الى صدام. فكانوا اصوليين حداثيين. وهذا من اسباب ضعفهم وهشاشتهم، إذ الاصولية الدينية كانت اكثر رسوخاً وفاعليّة، ولم يستطيعوا منافستها على ارض القداسة المنتهكة باستمرار.

من هنا مدى الخداع في رميهم التهمة على الغير، وقولهم بأن الانظمة الاستبدادية قد ابتلعت قوى المجتمع الحية والمدنية بنخبه وجماهيره، وأنها كانت المسؤولة عن دفع الناس الى احضان رجال الدين ومؤسساته واحزابه. ولو كانوا يشكلون فعلاً قوة ديناميكية، لما جرى ابتلاعهم. وهم يشهدون على انفسهم بهشاشتهم، ليس فقط على الصعيد السياسي، بل على الصعيد الفكري بالذات، أي ما يُفترض أنه ميزتهم وسلاحهم. إذ كان أكثرهم مرعوباً من الطفرات المعرفية والثورات الحضارية، كما تمثلت في منهج التفكيك، او في فلسفة الاختلاف، او في موجة ما بعد الجدّة، او في فتوحات العولمة. ومن يكن على مثل الهشاشة الفكرية، يفقد مصداقيته وفاعليته ولا يشكّل قوة يحسب لها حساب.

وهكذا لم ينجح الحداثيون في تغيير المجتمعات، كما لم يحسنوا هم ان يتغيروا، وكانت الحصيصة سقوط شعاراتهم وفشل مشاريعهم وتحوّلهم الى ملحق لرجال الدين بشعاراتهم ومشاريعهم.

ويا لها من آخرة، ان ينتهي المثقف الحداثي، التنويري والعقلاني، تحت ذريعة مقاومة اميركا، الى العمل تحت يافطة الاسلامة، كما فعل الشارع العربي بجماهيره،

ونخبه الهائجة والعاجزة او الفاشلة، إبان حرب تموز 2006. حقاً يا لها من نهاية ان ينتقل الكل من جلياب الأب الفعلي، او الأب السياسي، الرئيس القائد او الزعيم الأوحـد، الى عباءة الفقيه الذي بات القائد والرمز او البطل والاسطورة، والناطق بإسم الله، بل الاله على الارض.

إرهاب الداعية

انتقل بذلك الى الوجه الآخر للعملة في محاولة تشخيص الداء، وأعني صعود المنظمات الاصولية الجهادية، على المسرح في العالم العربي، مستفيدةً من نجاح الثورة الايرانية، ومن هزيمة الاتحاد السوفياتي في افغانستان وسقوطه على ارضه. وكانت بذلك مدعومة من بعض الانظمة العربية، عن قناعة او عن عدوى وخوف، بقدر ما كانت مدعومة من جانب الولايات المتحدة، التي تحالفت معها، او استخدمتها، في صراعها مع المعسكر الاشتراكي.

بالطبع أفاد الاسلاميون من انهيار المشروع القومي، والمشروع الاشتراكي الذي ولد اصلاً ميتاً. لقد اعتبروا ذلك حجة ساطعة لمصلحتهم، وفرصة للتأكيد على شعارهم: الاسلام هو الحل والبديل...

ولكن ها هي النتيجة، على ما نعاني ونذوق: استجماع مساوئ المشاريع السابقة، إذ اضافوا الى التخلف والاستبداد والفساد، الارهاب والفتن الاهلية؛ كما تندلع الحرب الطائفية في العراق، وكما يخشى أن تندلع في لبنان، حيث الفتنة لا تحتاج الا الى عود ثقاب للاشتعال وسط الجماعات المستنفرة وفي ظل حملات الشحن والتعبئة.

داء الاصطفاء

وتلك هي حصيلة محاولات تحويل الدين الى نظام شمولي يهيمن على مختلف مناحي الحياة المعاصرة بفقه العصور السالفة. وهذا هو مآل احتكار المشروعية لممارسة الوصاية على الأمة والهوية، بفكر أحادي مغلق، او بمنطق دغمائي ثبوتي، او بعقلية اصطفائية نرجسية، تشكل اعتداءً رمزياً على الآخرين، كما يتجسد ذلك في جملة اعتقادات او ادعاءات مثل خير امة، او اشرف الخلق، او سيد الشهداء، او اهل الحق، او المصطفين والمنتجبين، او الفرقة الناجية وحدها من بين الفرق،

وسوى ذلك من المزاعم التي توهم اصحابها لدى هذه الجماعة او ذلك المذهب، لدى هذا الداعية او ذلك الامير الجهادي، بأنه يمتلك مفاتيح الحقيقة والهداية، لاصلاح الامة، بل لانقاذ البشرية، بوصفه الأحق والأشرف والأفضل.

بالطبع لا أزعّم ان هذه المزاعم والعقد هي خاصة بنا، إذ كل العقائد القديمة والحديثة، تتأسس على عنف قدسي رمزي، كلها تمارس الاحادية والترحسية والاقضاء.

ولكن هذا الداء هو مزمن عندنا ومستحكم في النفوس والعقول، الى حد يصادر حرية التفكير، ويشلّ ارادة الخلق والتحول، بقدر ما يدمّر مصادر القوة والحيوية. وهذا هو الاخطر. كل الامم لديها تراثات تقيم بحفظها والعمل عليها لاستثمارها في صناعة الحاضر؛ باستثناء العرب الذين قرروا، وعلى عكس اسلافهم، الاستقالة من مهام التفكير الحي المستقل والخلاق، لكي يشتغلوا بعبادة الاصول والنصوص.

عودة مرعبة

وهكذا عاد الدين، ولكن لم يعد كأفيون مخدّر، للسيطرة على الشعوب وضبط الحشود، كما كان يصفه ماركس، ولا هو بالطبع عاد كفيثامين للضعفاء، كما يرد الآن ريجيس دوبري على ماركس، وانما عاد كفيروس قاتل يفتك بجسد الامة ويهدد وحدتها ويعيدها الى الوراء، كما يتجسّم ذلك في الجرثومة الاصولية الاصطفائية التي تصنع كل هذه الكوارث والممارسات البربرية.

وتلك هي حصيلة رفع شعار الحاكمية الالهية والسعي الى اسلمة الحياة، والعمل بمنطق الفتوى. فالحاكمية تترجم ارباباً وانتهاكاً فاضحاً للحرمان والحدود، على يد الأنبياء والآلهة الجدد الذين يزرعون الرعب حيث أمكنهم ذلك في أرجاء الكرة الأرضية؛ والأسلمة تترجم فقراً وجهلاً وسطواً على منجزات الغير وممارسة للهوية بصورة كاريكاتورية، بقدر ما تدمر صيغ التعايش بين المسلمين وغير المسلمين، في البلاد العربية وفي البلدان الاجنبية التي يقيم فيها مسلمون. أما منطق الفتوى، على هذا المذهب او ذاك، فإنه يدمّر القضايا التي يدافعون عنها، بقدر ما يسمّم نظام الحياة ويدمر صيغ التعايش بين المسلمين أنفسهم، كما هي الوقائع الصارخة والمخن المريعة.

في خلاصة هذا التشخيص، يستوي الكلّ، الداعية والمثقف، القومي والاسلامي والاشتراكي، إذ كلّهم أحالوا المكتسبات والمنجزات القديمة والحديثة الى آلات لانتاج التخلّف والفقر والعماء والاستبداد والخراب. كلّهم ترجموا العناوين والشعارات بأضدادها، فتواطأوا مع أضدادهم، بقدر ما قدّسوا الاشياء وتعلّقوا بها حتى أضدادها. فالقومي ترجم الوحدة الى فرقة وشرذمة، واليساري ترجم الاشتراكية الى فقر، اما الاسلاميون فإنهم يشنون حرب استئصال وابادة، ضد بعضهم البعض، تحت كلمة الله الجامعة.

وهذه هي ثمرة تقديسهم لعناوين مثل الحقيقة والحرية والعروبة والشرعية والديموقراطية: إنتاج آلهة وطغاة او عبيد وضحايا. بهذا المعنى فالطغاة الذين يدّعون محاربتهم هم صنيعة أفكارهم، والانسانية التي يتباكون عليها هي مصدر البربرية التي تصدمهم⁽¹⁾.

لنعترف نحن ضحايا افكارنا، كما تتجسّم في أشكال الوعي وأنماط التفكير ونماذج الرؤية وقواعد المعاملة: الأحادية الفكرية، النرجسية الثقافية، الطوباوية الايديولوجية، الخوف من التغيرات، استعداد الآخر والعالم، التهرب من حمل المسؤولية والاحساس بالمظلومية، فضلاً عن أخطر الآفات والامراض، كما يتمثل ذلك في عبادة الاصول وتقديس النصوص وإرادة التألّه، أي كل ما يصنع الهزائم والكوارث.

هذا هو بيت الداء الذي يولد العجز والفقر والجهل والعماء والاستبداد. وهذه هي العلبة السوداء التي تفاجئنا، بما لا نحسب ولا ننتظر، من شرور انفسنا وبربرية اعمالنا: تأليه الاشخاص والاسماء والافكار، او بالعكس رفضها والعمل على أبلستها، كشیطان رجيم او كبعبع وجحيم.

مثل هذا المنطق الحاسم يضعنا بين فكّي الكماشة: إما المماهة والخضوع والذوبان، حيث القضايا الكبرى، كالعروبة والاسلام والمقاومة، أو الحرية

(1) وليس عرضاً أنّ نقابات المحامين وجمعيات لحقوق الانسان، في بعض الدول العربية، تقيم مجالس عزاء لطاغية بغداد.

والديموقراطية والعولة، تتحول الى نظام شمولي يعسكر المجتمعات، او الى كابوس يسحق الافراد، او الى أقاليم مفهومية أشبه بالتنانين؛ وإما التضاد والنفي والاقصاء، للواقع والحدث او للمختلف والآخر، لتحويلها الى عوائق ومطبات او الى افخاخ ومازق.

باختصار: نحن لا نتعامل مع الاشياء والوقائع بوصفها امكاناتها التي يجدر بنا اجتراحها واستثمارها، بل نتعامل مع الأزمنة والتراثات والامكنة والهويات والمكتسبات، بوجوهها الارذل والأسوأ او الارهب والاخضر، او الهزلي والكاريكاتوري، أكانت قبيلة أم طائفة أم حزباً أم نصاً... أم مؤسسة أم دولة... هذا الداء هو الذي يفسر كيف أن كل طرف من اطراف الصراع، بدلاً من أن يسعى الى اجتراح المخارج وتركيب الحلول، بالزحزحة عن مركزته والتحول عما هو عليه، يعود القهقري الى البني والأطر التقليدية او السائدة، اي الى قبيلته او طائفته او جماعته او حزبه...

أخلص من هذا النقد إلى استدراكين مهمين:

الحرب المركبة

أ - الأول مفاده: أنه من التبسيط اعتبار الحروب الأهلية الدائرة على أرضنا، بأجسادنا وأرزاقنا، مجرد فتن مذهبية. فما يجري في العراق، أو ما يخشى أن يحدث في لبنان، ليس مجرد فتن بين سنة وشيعة، وإنما نحن إزاء حرب ملتبسة ومركبة، هي وطنية وعربية أو إسلامية، بقدر ما هي إقليمية وعالمية. هي ملتبسة لأن المواقف السياسية ليست واحدة عند نفس الطائفة. فشيعة حزب الله، مثلاً، هم في لبنان ضد المحور الأميركي، ولكنهم عاطفياً مع شيعة العراق الذين هم مع أميركا. وفي المقابل، إن سنة "تيار المستقبل" هم سياسياً مع المحور الأميركي في لبنان، ولكنهم عاطفياً مع سنة العراق و"تنظيم القاعدة" المقاومين لأميركا.

والحرب هي مركبة، لأن القوى والأحزاب المحلية، إنما هي مندرجة في صراع أكبر وأوسع، كما يتمثل ذلك في المواجهة بين محورين، الأول تقوده أميركا وحلفاؤها من الدول العربية والغربية، فضلاً عن إسرائيل، فيما المحور الثاني

تقوده إيران وحلفاؤها من عرب ولبنانيين. من هنا نفهم تحالف الإسلاميين والقوميين واليساريين في العراق على تأييد المقاومة، بما ترتكبه من المجازر وأعمال التطهير المذهبي. وهذا البعد الإقليمي والعالمي، هو ما يفسر بالذات، الاقتتال الوحشي بين حماس وفتح على الساحة الفلسطينية.

ولكن المستوى الإقليمي والدولي للصراع، لا يعني أن نتصل من المسؤولية. فإذا كانت الاستراتيجيات والضغوط الخارجية فاعلة ومؤثرة إلى حد كبير، فإن الثقافة الدينية، بتصنيفاتها الضدية وأمراضها الاصطفائية التي تجعل كل مذهب يدعي بأنه يحتكر المشروعية الإسلامية، وحده من دون سواه، تشكل أرضاً خصبة لإيقاظ الفتنة وإشعال فتيل الحرب. الأمر الذي يعني أن المعالجة تبدأ على أرضنا وأن الحلول يجري تركيبها من جانبنا، على قدم المساواة مع القوى الخارجية.

الأطر الجامعة

ب - أما الاستدراك الثاني، فمفاده أن نقد الطائفية، لا يعني المطالبة بإلغاء الطوائف. فلا مجتمع من دون طوائف. وأنا أستخدم الكلمة هنا بمعناها الأحدث والأوسع، كما استخدمت، بداية في الفكر السياسي الأميركي، في الستينات من القرن المنصرم، لدى صعود حركات الاحتجاج من السود والنساء وسائر الجماعات التي تعاني من الاقصاء والتهميش.

بهذا المعنى لا تقتصر الطائفة على الجماعات الدينية أو المذهبية، وإنما تشمل أيضاً كل التجمعات أو التشكيلات المجتمعية التي لها خصوصية ثقافية معينة، دينية، أو مذهبية، أو لغوية، أو عرقية، أو حتى جنسية (من الجنس كفرق بين الذكر والأنثى)...

إن المجتمع، بهذا المعنى، هو بالتعريف منتج للطوائف، بأنساقها الرمزية وثقافاتها الفرعية من التقاليد والعادات وأساليب العيش. والذين تخيلوا مجتمعاً بلا طوائف، يرتبط فيه المواطنون والأفراد بالدولة ومؤسساتها وقوانينها على نحو مجرد، قد غرقوا في أوهامهم، بقدر ما انخرطوا أو أسهموا في إنتاج تجمعات أسوأ من الطوائف التي عملوا على نقدها أو التحرر من أطرها.

في ضوء ذلك، ما هو موضع النقد، ليس الطوائف ولا الهويات، وإنما طرق تعامل الفرد مع خصوصيته أو انتمائه. والتجارب المريبة أو القاتلة، في هذا الخصوص، تشهد على أن دولاً حديثة رفعت راية العلمانية والتقدم أو التحرر، في وجه الدين وتقاليده، قد أنتجت مجتمعات تحولت معها العلمانية إلى لاهوت مضاعف بحجبه واستبداده، إذ أفضت إلى قيام أنظمة، تجمع بين الاستبداد القديم والشمولية الحديثة، بإرهابها وتشكيلاها الفاشية.

وهكذا فالعلة لا تكمن في الطوائف، بل في كيفية سوسها وإدارتها وفي طريقة التعامل معها. بهذا المعنى، فالمشكلة، بل الكارثة، هي عندما تتحول الخصوصيات الطائفية، إلى محميات عنصرية، أو إلى مؤسسات فاشية، أو إلى أنظمة شمولية بفعل ممارسات التآله والتقديس والمهااة التامة مع الذات وقضاياها⁽¹⁾.

وما هو خطر في هذه الظاهرة، هو الأوعية الطائفية المتصلة، بين بلد وبلد، مما يجعل السني يتماهى مع السني، والشيعي مع الشيعي. بالطبع يمكن لأي جماعة التواصل مع سواها، في بلاد الله الواسعة، بعد أن أصبحت السمة العالمية للهويات واقعاً حياً وملموساً، ولكن ليس على حساب مجتمعتها أو ضد الجماعات الأخرى في بلدها. فمن لا يحسن التواصل مع أبناء الطوائف الأخرى في بلده، لكي يسعى إلى التماهي مع أبناء طائفته، في غير بلده، أكان سنياً أم شيعياً، مسلماً أم مسيحياً أم يهودياً، إنما يعمل على تخريب بلده، بما يعود وبالأعلى طائفته بالذات.

خلاصة القول: إن نقد الممارسات الطائفية السياسية، لا يعني إلغاء الطوائف. فهذا مُحال وعبث، لأن المجتمع هو في النهاية طوائفه وقبائله وأحزابه. ومحاولة إلغاء الطوائف يزيد من عنصريتها أو يحولها إلى تشكيلات فاشية. ولكن ذلك لا يعني أن نعود إلى ما قبل الدولة في إدارة الاوطان والبلاد والمجتمعات، للعمل

(1) هذا ما تطالعنا به، في لبنان، الحشود المترصّة التي تنتشي إلى حدّ الذوبان في صورة القائد لدى رؤيته أو سماعه، بقدر ما ترفع القبضات على سبيل الوعيد والتهديد والإقصاء الرمزي للآخر، تمهيداً لإقصائه السياسي أو المادي.

بمنطق طائفي أو قبلي، لأن ذلك يعود بالخراب على الطوائف والقبائل. فحيث تغيب الدولة أو تضعف، كما نعاني ونذوق في العراق أو في لبنان، تبرز العصبية البغيضة، وتنشط الميليشيات والمقاومات من كل نوع، وتنفلت الغرائز والقوى العمياء من عقالها، بما يعيدنا إلى ما يشبه حالة الطبيعة، لكي يترجم ذلك ممارسات بربرية، ولا أقول حيوانية، حتى لا أظلم الحيوان. وبالطبع لا أقول جاهلية، إذ ما أبعدنا عن ذلك الزمن الذي كان من أجمل أزمئتنا، قياساً على حاضرنا.

ولكن تغليب منطق الدولة على منطق الطائفة أو القبيلة، لا يعني من جهة أخرى العودة إلى الدولة بمفهومها الكلاسيكي، كما يطالب بها الآن مَنْ كانوا يرفضونها من قبل على جبهة القوى اليسارية والتقدمية، فنحن نتجاوز الآن الدولة إلى ما بعدها من الأطر الواسعة الإقليمية والدولية.

ولذا، فالدولة الفعالة تفتح اليوم على الخارج، بقدر ما تفتح في الداخل على المجتمع بمختلف قواه ومستوياته وهيئاته وعناصره، وذلك لبناء معادلة مركبة تؤلف، على نحو خلاق ومثمر، بين الأهلي والمدني، أو بين الخصوصي والعمومي، أو بين البلدي والحكومي، أو بين الوطني والإقليمي، أو بين المحلي والكوكبي. وهذا هو الرهان، سواء في البحرين أو في لبنان، وفي كل بلد يعاني من طوائفه الخائفة والمتناحرة: تحويل الخوف المتبادل إلى مجالات ومساحات وأسواق للتعايش السلمي والتبادل الغني.

من هنا فإن قضية العيش معاً، لا يقوم بمهامها، من يتصدرون واجهة الدفاع عن طوائفهم وقضاياهم ومعسكراتهم بالعقليات السائدة والأنظمة المتحكمة والمقولات المستهلكة، وإنما ينهض بها من يحسن الاشتغال على خصوصيته وتحويل هويته، أي كانت طائفته، لكي يخطر في بناء عالم مشترك يتيح التعايش والتواصل، على نحو سلمي تبادلي في أطر وطنية أو إقليمية أو عالمية. وذلك يحتاج إلى تغيير العدة الفكرية، سواء من حيث التوجه الوجودي، أو من حيث شبكة المفاهيم وقواعد المداولة، أو من حيث آليات العمل والنماذج الفاعلة⁽¹⁾.

(1) راجع أنناه: "عدة الحوار وشروطه".

II - ميثاق إسلامي جديد، صورة جديدة في العالم⁽¹⁾

عندما طلب مني التحدث الى طلاب الكلية الأهلية في المنامة، لم أتردد لحظة، لأنني أعتبر الطلبة مستقبلنا الذي نخشى عليه من أنفسنا، نحن الذين فشلنا في ادارة شؤوننا المجتمعية والطائفية، كما نخشى عليه من ماضينا الذي نسيء استخدامه ولا نحسن استثماره.

ومصدر الخشية، كما تعلمون، هو ما آلت اليه اوضاعنا من التأزم والتمزق. ومن المفارقات أن تنطور على الصعد العمرانية والحضارية والتقنية، لكي تتخلف ونعود الى الوراء، على الصعد المدنية والسياسية والمجتمعية، كما تشهد، في غير بلد عربي، الفتن او التوترات المذهبية التي تلغم أو تسمم صيغ التعايش بين الناس، لكي تعيدنا الى السوء، بعد قرن وثيف من الاندراج في عصر النهضة ورفع شعارات التحديث والتنوير والتقدم.

هذا ما حدث بعد أن اكتسحت الحركات والاحزاب الاصولية، بآلياتها وأنبيائها الجدد، المناير والساحات والشاشات، بل الجامعات، على نحو جعلنا ننقل من جلباب الأب الى عباءة الفقيه، ونعود الى الحجاب والبرقع، بعد مائة عام من السفور، لكي نتمتسرس في معارقلنا الطائفية، ونحيل هوياتنا الى محاكم للإدانة والاقصاء، او الى افخاخ نصبها للآخر لكي نقع فيها. وإنه لمن المفارقات، ايضاً، أن نصب جدران الكره والعداء، فيما بيننا، فيما تتصدع الحواجز بين الدول والمجتمعات بفعل ثورة الاتصالات والمعلومات.

في ضوء ذلك، أود أن أسألكم كيف تنظرون الى ما يجري حولكم من احداث وصراعات تؤثر فيكم وتمس مستقبلكم ومصائر الأمة جمعاء. أقصد كيف يتعاطى الواحد منكم مع هويته وتراثه؟ وعلى اي وجه يعرف بنفسه تجاه الآخر والعالم؟ هل عبر الأطر التقليدية، الطائفية او المذهبية، كمسلم او مسيحي، كسني او شيعي، أم عبر الانتماء الى الدولة والوطن؟

إذا شئتم جوابي، فأنا بت أعرف بهويتي عبر أطر ثلاثة:

(1) على أثر المحاضرة التي ألقيتها في المنامة، دعيت إلى لقاء فكري حر، مع طلبة الجامعة الأهلية، في مملكة البحرين، افتتحته بهذه الكلمة التي قمت فيما بعد بتوسيعها والإضافة عليها.

أولاً: من خلال بلدي حيث ترعرت وأقيم واعمل، أي كمواطن يحمل الجنسية اللبنانية، ويعيش في ظل دولة راعية أو وطن جامع أو مجتمع مدني، تعددي ومفتوح على المختلف وعلى الآخر، في الداخل وفي الخارج.

ثانياً: من خلال مهنتي التي هي المحك لإثبات جدارتي وانتزاع الاعتراف بمشروعي، أي من خلال ما أحسن أدائه أو صنعه وإنجازته. وهذا هو المعول عليه لكسي أمارس تأثيري في محيطي، أو لكي أشارك في بناء مجتمعي بصورة مثمرة وفعالة.

ولا يتعارض ذلك مع الدين، بمعناه الأصلي، كحدّ بين الانسان ونظيره، أي كممارسة للتقى الذي يردع الانسان عن الاعتداء على الآخرين، بقدر ما يحمله على احترامهم في حقوقهم وكراماتهم وحرياتهم. ثم أن مؤدّي الدين، سواء تعلق الامر، بالاسلام ام بسواه، هو "العمل الصالح". ومن يتقن عمله وينجح في مهنته، يمارس هويته بصورة غنية وبناءة.

بهذا المعنى، نحن لا نسعى أو نعمل لخدمة الدين. بالعكس، إننا نتوسل بالتراث الديني، من القيم التي تحتّ على التواصل والتواصل او على التكافل والتضامن، لكي نحسن أن نتعايش مع بعضنا البعض، بصورة مدنية، سلمية، تبادلية؛ والذين يقولون بأن الدين هو الغاية، لا يفعلون سوى انتهاك قيمه، على ما يجري على ساحات العمل الديني، حيث الفتوى تدمر التقوى.

ثالثاً: من خلال اللغة الأم، التي أنطق وأكتب بها، اي اعرّف نفسي بوصفي عربياً او ينتمي الى المجموعة العربية، اللغوية والثقافية. فاللغة هي أساس في تعريف الهوية، بدليل أننا ننزلها منزلة الأم، بقولنا: اللغة الأم. واللغة هي أيضاً "بيت الكينونة"، كما كان يقول الفيلسوف هيدغر، بمعنى أنها تصنع وجود كل واحد منّا، بقدر ما هو كائن ناطق ومفكر. بهذا المعنى، تأتي اللغة قبل الدين. ومن المعلوم أن اللغة العربية قد أسهمت في صنع الاسلام، كما أسهم بدوره في نشرها، بدليل أن المعجزة التي اختصت بها ظاهرة النبوة العربية، هي بمثابة انجاز لغوي بياني.

ولا أنسى انتمائي إلى الإطار الأوسع، اي فضاء المجتمع البشري، الكوني والكوكبي، سيما ونحن ندخل في عصر عولمة الهويات وبروز المواطن الكوسموبوليتي،

الذي يمارس هويته المركبة بمرتكزها المحلي والوطني، وبأبعادها الإقليمية والعالمية. ثم إن الإنسان هو قبل الاسلام، ومما له دلالة في القرآن أن مفردة "إنسان" ترد أكثر من مفردة "اسلام". أما الافق الكوكبي، فهو الذي يرمى علاقتنا ببقية المخلوقات التي ينبغي الحرص عليها والحؤول دون انقراضها.

وهكذا، فأنا لا أستخدم العناوين الدينية، ولا المذهبية بالطبع، في التعريف بهويتي، وإنما أستبعدها، بل صرت أخشى منها، لغير سبب وسبب:

الاول: أننا لسنا اهلاً لتعريف أنفسنا من خلال الاطر الدينية او المذهبية، بعد أن أمسى الدين مصدر عداء وبغض وصدام. بالطبع ثمة من يقول هنا بأنه لا فكاك من الدين، إذ هو مقوم أساسي من مقومات الهوية. ولكن، وفي ضوء ما انتهى إليه المشروع الديني، من فشل ذريع على يد حملته، بتحويله إلى مصنع للإرهاب أو إلى آلة للإبادة والخراب، الأولى أن لا يعامل كدولة، أو كحكومة، أو كنظام سياسي، أو كبرنامج اقتصادي، ولا حتى كهوية ثقافية، بل كحد رادع بين الهويات المتحاربة تحت راية الدين.

ومن هنا لم تعد المسألة الآن هي قضية دفاع عن الإيمان الديني. فالسؤال الحقيقي، سؤال الكوارث والمخاطر، لم يعد أن نؤمن أو لا نؤمن، بل كيف نترجم إيماننا الديني. وما يمكن قوله هنا أن الدين هو المعاملة، تماماً كما أن العقل هو المداولة.

وهذا أحوج ما يحتاج إليه المسلمون: أن يتقنوا فن التداول لكي يحسنوا التعامل مع بعضهم البعض. ولكنهم يسرون بعكس ذلك، بعد عقود من المؤتمرات والبيانات الفاشلة حول التقريب بين المذاهب الاسلامية والطوائف الدينية. ومن مثالات ذلك الفاشلة والكاشفة، أن الحوار يتحول الى تراشق بالتهم المتبادلة، او يفضي الى تأكيد طوباوي وخاوٍ على الوحدة الاسلامية الجامعة، كما تشهد وقائعه بين العلماء البارزين من المذهبين، السني والشيعة.

وعلة ذلك أن المتحاورين يتشبثون بمواقفهم ولا يتزحزون عن قناعاتهم، لأن ما يسكن عقولهم، بوعي او بغير وعي، هو نصوص ونماذج تسوّغ وتشرع للاقصاء والقطيعة. ولا ينجح حوار يصنعه فقه التكفير او التبديع المتبادل، بمفرداته وأحكامه

ورموزه الذين يهيمنون بأطياهم على عقول المعاصرين ويتحكمون بمواقفهم، كالنصوص التي تقضي لدى السنة بتكفير الشيعة؛ أو بالعكس، النصوص التي تقضي، لدى الشيعة، بأن لا تُقبل حسنات السنّي يوم القيامة ولو كان صالحاً. وتلك هي الاساءة أو الفضيحة. إنها تأتي من الداخل لا من الخارج.

إن الحوار المثمر مبناه الاعتراف والاعتذار. اعتراف كل واحد بمسؤوليته عن الازمة التي اسهم في صنعها، على سبيل النقد والمراجعة، او اعتذاره من الآخر عما سببه له من الاساءة. والاولى اعتذار الفريقين، تكفيراً عن سيئتهما، او عمّا ارتكب، من جانب كل طرف، باسم الله والايمان والاسلام، من المجازر واعمال الابادة او التطهير المذهبي.

فذلك، أقله الاعتراف، يفتح الامكان لملاقاة الآخرين، بقدر ما يحمل الواحد على الخروج من قوقعته العقائدية، ويتيح له ان يعيد تكوين ذاته لاعادة بناء الثقة مع سواه، بحيث يسهم كل واحد أو كل طرف بخلق، ما يتيح التعارف الوجودي أو التعايش السلمي او التبادل المتكافئ، من المساحات واللغات والأدوات أو الصيغ والأطر والوسائل.

ثمة سبب آخر يحملني على استبعاد الدين من التعريف بهويتي، ليس فقط لأن الدين، كما آل اليه، على يد حماته، من اهل هذا المذهب او ذاك، هو ذاكرة متورة تمهد للفتن والحروب، بل لأنه تراث متحجّر ينتظر من يحوله، بالخلق والابتكار، الى عملة حضارية راهنة، أو إلى قيم تواصلية تداولية، او الى تمرس بنقد الذات على سبيل التقى الفكري. وانا لا اريد أن أحصر هويتي بذاكرتي الطائفية، كما لا اريد ان اكون صدى للماضين فيما رأوه، او صنعة لهم فيما قرّروه. إذ بذلك أتخلّى عما يميزني ككائن بشري، اي القدرة على التفكير المستقل، الحي والخلق.

ولذا أرى أنه لا مجال لصناعة حياتنا وتقدّم مجتمعاتنا، لكي نشارك في صناعة العالم، من غير تجديد عدتنا الفكرية، المعرفية والخلقية والسياسية. فلم تعد تُجدي ادارة شؤوننا الوطنية والسياسية، بالعودة الى اوراقنا القديمة. فمن المعلوم أن السنة والشيعة (وكذلك بقية الطوائف، كما في لبنان)، اذا كانوا قد خرجوا من عوالمهم

المغلقة، لكي يفتحوا بعضهم على بعض، على سبيل التواصل والتبادل، فبفضل فضاء الحداثة بمفاهيمها وقيمها ونظمها ومؤسساتها... ولما عاد كل فريق، عن مكتسبات النهضة والحداثة، إلى منظوماته العقائدية وأنساقه الفقهية، كأساس للعمل الوطني والبناء المشترك، بدأنا نحصد ما نحصد، مما يحفل به المشهد من دماء ومدار، من حرائق وخرائب، كما يجري في العراق، وكما يُخشى ان يحصل في لبنان.

من هنا بات الكلام على وحدة اسلامية، مجرد خداع، بل تكاذب مشترك، يطمس ما بين الفريقين من الخلاف والانشقاق، ليس فقط على الصعيد العقائدي والكلامي، ولا ايضاً على الصعيد الفقهي والتشريعي، بل على الصعيد المجتمعي، الثقافي والرمزي؛ وهذا هو الأخطر. نحن ازاء طائفتين او مجتمعين لكل منهما رموزه التي تميزه عن غيره. وكل فريق يؤله رموزه ويحدد رموز الآخر.

هذا التآله او التآليه، الذي يصدر عن عقول أحادية، نرجسية، اصطفاائية، تتجسد، اليوم، في تشكيلات عنصرية او فاشية تملأ ساحاتنا بحشودها المترابطة، الغاضبة أو المستنفرة، هو الذي يفسر حروب الآلهة والمذاهب والجوامع، بقدر ما يجعلنا نقتل ونمارس اعمال الإبادة باسم الله وتحت كلمته الجامعة.

واذا كنا نريد التعايش معاً، وهو امر لا فكاك منه، في ظلّ دولة راعية او وطن جامع او بلد آمن او مجتمع مفتوح، فضلاً عن العالم الاوسع، فما ينتظر، او يمكن فعله، على أقل تقدير، للخروج من المأزق، وكما أرى وأقترح، هو حمل المسؤولية الجسيمة والمتبادلة، التي تحتاج إلى جرأة نادرة في مواجهة الذات بقدر ما تحتاج إلى مبادرة استثنائية خارقة، بحيث يجتمع علماء مسلمون، من الذين يمثلون او ينطقون بإسم مذاهبهم، ويؤثرون في الجمهور الواسع من المتدينين، لكي يعلنوا أمام الملأ بأنه ليس كل ما جاء في كتبنا صحيحاً أو صالحاً للتربية الدينية، أو أن يعمدوا إلى اصدار بيان تاريخي الى الأمة والعالم، يتألف من بنود ثلاثة، كما أرى أو أحلم:

الاول: هو إلغاء النصوص والاحكام والفتاوى، التي تولد الاقصاء المتبادل وتبث العداوة والكراهية بين الشيعة والسنة، من كليات الشريعة وبرامج التعليم الديني؛ بحيث يعترف كل فريق بمشروعية الآخر، لجهة علاقته بالايمان والهداية او

بالحقيقة والاستقامة؛ ومؤدّى هذا الموقف الطلب الى الدعاة والوعاظ الذين يحتلون المنابر والشاشات الالتزام بذلك؛ إذ لا يجوز أن يُترك هؤلاء لكي يمارسوا التشبيح او الشعوذة او يجرضوا على الفتنة، من غير رقيب او حسيب.

الثاني: استبعاد النصوص والاحكام التي تتعامل مع المسيحيين، وبقية أهل الديانات، كمشرّكين أو ضالّين، للتعامل معهم، على قدم المساواة مع المسلمين، كمؤمنين وشركاء في صناعة الحياة وقيادة المصائر، وذلك من غير لبسٍ او تمويه، اي بتجاوز فقه التسامح نحو مفهوم الاعتراف المتبادل.

الثالث: اطلاق حرية الاعتقاد بإلغاء قاعدة الارتداد؛ فالاسلام، كعالم ثقافي، أقوى من أن يتهدده فرد يفكر بصورة حرة، نقدية ومستقلة. وبالعكس، فنحن نحكم عليه بالضعف والهشاشة والجمود، عندما نخشى عليه من النقد، حتى الجرح، لأن النقد سبيل لاجتراح امكانيات جديدة للحياة والفكر والعمل.

هذا الاقتراح المثلث يشكّل نواة ميثاق جديد، لإعادة بناء الثقة، على مستويات ثلاث، بين المسلمين أنفسهم، ثم بينهم وبين المسيحيين وبقية الديانات، ثم بين المتديّنين والذين لا ينطلقون من منطلقات دينية والناس أجمعين. وهو الى ذلك يشكّل بداية توجه جديد في التعامل مع الهوية، بحيث نقدّم أنفسنا الى العالم بصورة جديدة، جديدة بأناس يعيشون في زمنهم ويشاركون في صناعة العالم، على النحو الأغنى والأنفع أو الأجل.

عُدّة الحوار وشروطه

حول حوار المذاهب والطوائف والعوالم

I- الأزمة الكونية

ليس الحوار موضوعاً جديداً للبحث، إذ هو منذ عقود مطروح للمداولة، في السندوات واللقاءات الفكرية، سواء على مستواه العالمي والكوكبي، كما بين الإسلام والمسيحية أو بين الإسلام والغرب؛ أو على مستواه الإقليمي أو القطاعي أو المحلي، كالحوار بين الدول داخل المجموعة الواحدة، أو بين الطوائف والمذاهب داخل الديانة الواحدة أو بين القوى والأحزاب السياسية داخل البلد الواحد. وإذا كان الحوار مسألة صعبة لما يقتضيه من صناعة الذات بتحويلها عن قناعاتها أو زحزحتها عن مركزيتها، على نحو يتيح لقاء مثمر مع الآخر، فإن الصعوبة هي مضاعفة، عندما يتعلق الأمر بحوار في بلد يتركب من أقليات متعددة أو مجموعات مختلفة على الصعد الطائفية أو المذهبية أو العرقية أو السياسية.

وإذا كنت قد تناولت هذه المسألة من قبل⁽¹⁾، فإني أعود إلى صياغة أفكاري ومواقفي، على سبيل الإغناء والتطوير، انطلاقاً من انخراطي في المناقشات والندوات الفكرية⁽²⁾، على وقع الإخفاقات والأزمات في المشاريع والدعوات، وبالطبع في ضوء ما طرأ من التطورات والمستجدات التي تعيد تشكيل العالم، بأفكاره وقواه واستراتيجياته وتحالفاته وصراعاته، والأساس ذلك هو أن نحسن قراءة المتغيرات وتشخيص مشكلات الواقع الراهن للمجتمعات المعاصرة.

(1) راجع كتابي: العالم ومأزقه، (فلسفة الحوار وقضية العيش معاً)، المركز الثقافي العربي، 2002.

(2) راجع أعلاه مداخلتي في ندوة تونس، وكذلك محاضرتي في المنامة.

نحن إزاء مأزق تواجهه البشرية في هذا المنعطف الحضاري والتاريخي: كون الانسان يطرح قضايا تفوق قدراته، او يرفع شعارات لا يحسن سوى انتهاكها، او يدعي محاربة اعداء يتواطأ معهم على صناعة الخراب والهلاك؛ وكأن البشرية اصبحت اسيرة ما تصنعه من الانظمة والشبكات والادوات والاسواق... وكأن هناك نسقاً أعظم يتحكم بتصرفات البشر من وراء كلّ الإدّعاءات حول التيقّن والقبض والسيادة.

هذه متغيرات يجدر أن نعترف بها وأن نحسن قراءتها، لكي نعرف ونعتبر، إذا شئنا أن نفهم ونشخص او نعقل وندبر. فمن لا يحسن قراءة المتغيرات تهمشه الاحداث او تدهمه المفاجآت. ومن لا يعترف بالحقائق لا يحسن الدفاع عن الحقوق والمصالح؛ ولذلك علاقة وثيقة بالحوار الدائر بين الهويات الثقافية والخصوصيات المجتمعية. فمن لا يعترف بالوقائع ينتهك الحقوق؛ ومن لا يحسن أن يتغير قدراً من التغير هو غير مؤهل لادارة الحوار مع الغير.

وأول ما ينبغي الاعتراف به هو أن ما نواجهه من التحديات او تقع فيه من المآزق، هو وليد افكارنا بالدرجة الاولى. سواء تعلق الأمر بالغرب ام بالعرب ام بالاسلام، ام بأي مجموعة بشرية اخرى. الأمر الذي يحتاج إلى عدة فكرية جديدة، لسوس الهويات وادارة الحوارات، هذه أبرز عناوينها، كما أحاول صوغها:

II - عدة فكرية جديدة

1- التقى الفكري

ممارسة التقى الفكري، ومفاده أن يقرّ الواحد بتناهيه وحدوده، ككائن وانسان، بحيث يعترف بأنه لا يملك مفاتيح الحقيقة والسعادة، ولا يقبض على ماهيات الاشياء ونظام العالم أو معاني النصوص. ومؤدى هذا الاعتراف أن نعمل على خفض السقف الرمزي، بحيث يقتنع الواحد بأنه أقل معنىً وشأناً، مما يدّعي ويعلن، من حيث علاقته بما يتعلق به من القيم او يدافع عنه من القضايا كالحقيقة والعدالة والحرية والعقلانية والعروبة والاسلام والمسيحية، فضلاً عن القيم الحضارية والمدنية والإنسانية. فنحن كل ما رفعنا السقف نحو المطلق والمقدس والثابت

والأحادي والنهائي، ازدادت الارتكابات والفضائح، وانتشرت الحرائق والخرائب على أرض المعاشات الوجودية. فالأولى والأجدى أن نفكر ونعمل تحت خانة الارضي والنسبي والمتعدد والمتحول او العابر...

2- التواضع الوجودي

الوجه الآخر للتقى الفكري هو التواضع الوجودي، ومفاده أن يعترف الواحد بحدوده تجاه نظرائه، وأن يقتنع كل طرف بأنه لا يملك هوية صافية خالصة من أثر الآخر، ولا هو استثناء، بين الناس، من حيث ثقافته وقيمه ونماذج عيشه، وخاصة من حيث عنصره؛ وذلك يحتاج الى كسر العقلية الاصطفائية المركزية التي تدمر صيغ التعايش مع الآخر وتقطع خطوط التواصل بين الجماعات، بقدر ما توهم اصحابها بأنهم الأحق والافضل والاشرف والأرقى.

والتواضع يحملنا على تجاوز مفهوم "التسامح" نحو مفهوم « الاعتراف المتبادل ». لأن التسامح هو مجرد هدنة بين فئتين بقدر ما يعني التساهل مع الآخر، ولكن مع الاعتقاد بخطأه او الانتقاص من إنسانيته. اما الاعتراف فإنه يعني الاقرار بأن الآخر، وإن كان مختلفاً، من حيث ثقافته او مجتمعه او مهنته، فهو مساو في الانسانية والحقوق والكرامة. وتلك هي اخلاقية الحوار المنتج: أن نكف عن احتكار المشروعية، تحت أي شعار كان، لكي نعترف بمشروعية الآخر، بحيث لا ننظر اليه بوصفه الادنى، بل بوصفه شطرنا الوجودي الذي لا انفكاك عنه؛ وأن لا نتعامل معه كضد، بل كشريك مسؤول وفاعل في صناعة الحياة وقيادة المصائر.

3- الوعي النقدي

وممارسة التقى والتواضع، كموقف وجودي، تسهم في تشكيل الوعي الضدي والحس النقدي تجاه الذات قبل الغير. ومن يمارس النقد والمراجعة لا يرمي التبعة على سواه، بل يعترف بأخطائه ولا يتستر على عيوبه. وهذه من ألف باء الحوار المنتج: التوقف عن التناذب بالألقاب والتراشق بالتهم، من أجل حمل المسؤولية المتبادلة، بحيث يعترف الكل بأنهم أسهموا في صنع ما يواجهونه من المشكلات والأزمات. والوجه الآخر لنقد الذات هو الاعتذار من الغير عما ألحقناه به من الاضرار والمساوئ. ومثال التقى والتواضع اعتذار بابا روما السابق عن الإساءات

التاريخية القديمة التي ألحقها الكاثوليك بالارثوذكس⁽¹⁾. وهذه واحدة من آداب الحوار.

4- عقل تداولي

ومن يعترف بالآخر، يدير الحوار بعقل تداولي، لا بعقلية سجالية ترمي الى تسجيل النقاط أو نصب الافخاخ أو الهروب من الاستحقاق لرمي المسؤولية على الآخر، فذلك لا يحل مشكلة، بل يحول السجال إلى مباحكة عقيمة، بانتظار جولات جديدة من النزاع والصدام⁽²⁾.

إن الحوار المنتج هو الذي يتوجه فيه كل طرف نحو الآخر، فيفتح عليه وينصت إليه، لا لكي يرد على الحجة بالحجة، أو لكي ينفي التهمة عن نفسه، بل لكي يأخذ بعين الاعتبار مخاوف الآخر وهواجسه أو مصالحه، أو لكي يحسن التبادل معه، أو لكي يعرف كيف يستفيد منه، على النحو الذي يؤدي إلى بناء الثقة المتبادلة، وذلك بخلق لغة مشتركة أو قواعد جامعة.

ولذا فإن الحوار المجدي لا تطرح فيه الافكار بصورة مطلقة أو نهائية، وإنما يُطرح فيه ما هو قابل للصرف والتداول والتحول، بقدر ما يدار بلغة التواصل والتوسط والشراكة والتسوية.

5- منطق تحويلي

والعقل التداولي يشتغل بمنطق تحويلي، لا بمنطق الهوية الثابتة. فنحن نتحاور مع الآخر، لا لكي نشبهه أو نصير مثله، ولا لكي يشبهنا أو يصبح على شاكلتنا، بل لكي نكسر قوقعتنا ونترشح عن مركزيتنا، بحيث نختلف عما نحن عليه أو فيه قدرًا من الاختلاف، بقدر ما نسهم في تغيير الآخر، وذلك بخلق وسط للتفاهم أو صيغة للتعايش أو مكان للتبادل أو إطار للبناء المشترك. هذا شأن الحوار الفعال، فمن مفاعيله التحول المتبادل بين اطرافه. ومن لا يحسن أن يخرج من عزلته، أو من لا يعرف كيف يتغير، فإنه غير مؤهل لإدارة الحوار.

(1) كما عبّر عن ذلك أثناء زيارته الى دمشق، بعد استقباله في مقر الكنيسة الأرثوذكسية.

(2) ومثال الحوار المتعثر أو الفاشل، مرة أخرى، ما يجري في لبنان حيث المتحاورون يخلعون صفات العُصمة والقداسة على اعمالهم أو يديرون الحوار بعقلية التعالي والاستعلاء، أو بالقفز فوق الوقائع والمتغيرات.

ومثال الحوار الناجح الذي يتغير معه اطرافه، تلك المناظرة الخصبية⁽¹⁾ التي جرت بين الفيلسوف يورغن هابرماس وبين البابا بندكت السادس عشر قبل تسلمه سدة البابوية (شباط 2004)، اذ اعترف كل منهما بالأزمة، ازمة الحداثة والدين معاً، كشرط لكي يخطو احدهما نحو الآخر ويعيد بناء ذاته. وتلك هي قواعد المداولة: الشفافية، الاعتراف، الاعتذار، الشراكة، الافادة المتبادلة.

6- عقلانية مركبة

ولذا، فالحوار الفعال يحتاج الى الاشتغال بعقلانية جديدة ذات رؤية منفتحة لا مغلقة، وصيغة مرنة لا جامدة، وبنية مركبة لا بسيطة، ومنهج تعددي لا احادي، ونظام متحرك لا ثابت. خاصة ونحن نلج في عصر تبدو فيه المعطيات في حركة متواصلة وسيلان دائم. وهكذا فالحوار المثمر لا يدار بعقل اختزالي تبسيطي، بل بفكر مركب، يرى صاحبه دوماً الوجه الاخر للمسائل، بقدر ما يكتشف لدى الآخر وجهاً كان يستبعده، او يرى من نفسه وجهاً كان غافلاً عنه. بهذا المعنى فالحللول التي يبحث عنها المتحاورون، لا تتم بمنطق السجال والنفي او المحافظة والعزلة، وإنما هي ثمرة تخط وتجاوز، على سبيل التركيب واعادة البناء، سواء في ما يخص العلاقة بالمختلف والآخر في المكان، او بالتراث والذاكرة في الزمان.

7- البعد المتعدد

وكل ذلك يبني على وعي المرء لهويته، لا بمنطق أحادي، كأصل ثابت او حقيقة منجزة او بداهة مسبقة او معنى وحيد. مثل هذا النمط من الفهم والوعي ينسف جسور التواصل والتفاهم منذ البداية، لأن الحوار الممكن والمثمر هو الذي يقتنع اصحابه بأنهم ذوو هويات مركبة وملتبسة، بقدر ما هي متعدد الوجه والطور او البعد. ومن يرى الى نفسه كذلك هو القادر على مد الجسور بينه وبين الغير، بقدر ما يرى الى الآخر بوصفه وجهنا الخفي، او ما كنا، او ما نتمنى أن نكونه.

(1) راجع كتابي، الانسان الأدنى، المصدر السابق.

8- لغة الخلق

ولا ننسى أن الحوار لا يثمر بين طرفين غير متكافئين، ضعيف وقوي، او عاجز وقادر، او كسول ومبدع... فلا يكفي الموقف الخلقى لكي نتحاور؛ وإنما يحتاج الى شرطه الوجودي، بما يعنيه ذلك من القدرة على الخلق والانتاج، بالاعمال الخارقة والمبادرات الفذة او الاجراءات الفعالة. من هنا فالحوار الناجح هو الذي يدار بلغة الخلق، لما تحتاج اليه الشراكة أو صناعة الحياة، من المجالات واللغات والمساحات والاسواق. ومن لا يتقن لغة الخلق والتحول، هو غير قادر على ادارة حوار بصورة متكافئة وفعالة⁽¹⁾.

9- النموذج الفاعل

وأخيراً، إن إدارة الحوار، والاهتمام بقضية العيش معاً، أمر لا يقوم به من يفكر أو يعمل بعقل ديني أو قومي، اصطفايي أو فاشي؛ ولا بعقل إيديولوجي تحبوي أو مركزي؛ ومن باب أولى أن لا يقوم به من يفكر أو يعمل بمنطق الاحتكار والمصادرة أو الاستئثار للهيمنة، سواء تعلّق الأمر بالثروة أو المعرفة أو السلطة. من هنا لا ينجح في إدارة الحوار، لا الداعية الإسلامي ولا المثقف القومي، لا المنظر اليساري ولا الاستراتيجي العسكري، كما هي نماذجهم المعروفة، ممن ينظرون على بُعد بصورة فاشلة، أو يخططون لحروب مدمرة، وإنما هو يحتاج إلى نموذج جديد، من الفاعلين الخلاقين، العابرين للمجتمعات والثقافات، أو للطوائف والجماعات المختلفة، وسواهم، من الذين يمارسون هوياتهم بأبعادها المتعددة، المحلية والإقليمية والكوكبية، بقدر ما يفكرون ويعملون بعقل تواصلي، أفقي، وسطي، مدني، تبادلي، سلمي...

III- مآزق الحوار بين الطوائف والمذاهب

ولعل هذا ما يحتاج إليه الحوار الذي يدور، منذ عقود، بين أتباع الطوائف والمذاهب الدينية، لكي يصل إلى الباب المسدود. ومن مثالاته ما جرى مؤخراً في

(1) مرة أخرى، هذا ما يحتاج اليه المتحاورون في لبنان: الخيال الخلاق، والقدرة على ابتكار مجالات وصيغ وقواعد جديدة لإدارة العمل الوطني والسياسي، فضلاً عن التمتع بقدر من الاستقلالية في التفكير والتقرير.

مؤتمر الدوحة حول الحوار والتقريب بين المذاهب الإسلامية. فالتحاورون يتساجلون لكي يهربوا من حمل المسؤولية، بقدر ما يتشبثون بمواقفهم ويعسكرون وراء ثوابتهم، الأمر الذي يسمم أجواء الحوار قبل أن يبدأ. هذا ما تجلّى، بنوع خاص، في السجال العنيف أو العقيم بين الداعيتين البارزتين، الشيخ يوسف القرضاوي والشيخ محمد علي التسخيري، كما قرأنا وقائعها في الصحف (2007/1/21)⁽¹⁾، إذ الأول أقم إيران بنشر التشيع في معقل السنة، فيما الثاني هرب من المشكلة إلى الإمام بتحميله الاستعمار واسرائيل المسؤولية عن نشوب الفتن التي نصنعها بعقولنا المخفخة وأيدينا الملطخة بدماء بعضنا البعض.

وهذا هو مآل الادعاء، من جانب كل طرف بأنه، وحده من دون سواه، يمثل الإسلام الأصولي الصحيح أو يجسد المشروعية الدينية الإيمانية. وإذا كان هذا مصير الحوار بين المذاهب الإسلامية، فالحوار بين الطوائف المسيحية والإسلامية ليس أفضل حالاً، كما تشهد مصائره في لبنان أو في مصر، إذ تعمل على تلغيمه عبادة الأصول، والأساطير المؤسسة، والذاكرة المتوترة، والصور النمطية، والعقلية الاصطفائية، والألقاب الإلهية، والمزاعم القدسية، والجهل المركب بالذات وبالغير، فضلاً عن النصوص التي تشكل النفوس بمنطق النفي واستراتيجيات الاستبعاد المتبادل.

ومن هنا لا يجدي تقارباً بين المذاهب أن نعلن جميعاً أمام الملأ بأننا لن ننزلق إلى الفتنة، فيما منطق التعصب، وعقلية الثأر، وإرادة الظفر، ولغة التهديد والوعيد، ومؤسسات الجهاد والاستنفار، ومصانع التعبئة المتبادلة للقطعان البشرية والحشود العمياء، لا تولد إلا المخاوف والفتن، بقدر ما تنصب حواجز الكره وجدران العداء الرمزي⁽²⁾ بين الجماعات المستنفرة. ولا يجدي حواراً أن نعلن بأننا ضد الحروب الطائفية، في حين أن أنماط التفكير الأحادي المغلق، ودعاوى الحسبة والإساءة،

(1) إشارة إلى مؤتمر "الحوار بين المذاهب الإسلامية"، وقد عقد في الدوحة بين 20 - 22 كانون الثاني 2007.

(2) يبدو أن هذه الجدران الرمزية بين الطوائف، أخذت تنترجى إلى جدران مادية في المدن، بين مناطقها وأحيائها، للفصل بين الملوان المتحاربة، كما تجري محاولات إقامتها في العراق. وتلك هي الفضيحة والكارثة.

وعقلية الإدانة بتهم الكفر والشرك، والمتاريس العقائدية، والخطابات الداخلية بصورها النمطية التي تستعدي الآخر وتشوه سمعته، فضلاً عن التعليم الديني الذي يغلب نموذج المؤمن ذي العقل المقل على فكرة الدولة الراعية أو الوطن الجامع أو البلد الآمن أو المجتمع المفتوح أو العالم الواسع، فيما كل ذلك لا يولد إلا التوترات المذهبية والحروب الطائفية.

باختصار لم يعد يجدي أن نعلن، ليل نهار، بأن السلم الأهلي خط أحمر لا ينبغي تجاوزه، في حين أن منطقنا وعقليتنا واستراتيجياتنا ومؤسساتنا ومتاريسنا الرمزية وأدواتنا في العمل، كلها تعمل على انتهاك كل الخطوط والحدود. بهذا المعنى فالفتنة التي ندعي محاربتها هي الحصاد الأمني لما نزرعه من المفاهيم والصور والهواجس والتهويمات والشتائم في العقول والنفوس. ولذا فالحوار المثمر يبدأ باعتراف كل طرف بمسؤوليته، بحيث يسأل نفسه عن المآزق الذي أسهم في صنعه، أو يحاسب نفسه عما قدمت يداه، أي عما وصلت إليه أحوال العلاقة بين المذاهب أو بين الطوائف من التردّي والتدهور، بعد سنين طويلة من اللقاءات والندوات والحوارات، بحيث يقوم بمراجعة نقدية لمقولاته ومناهجه وبرامجه وسائر أنشطته العقائدية والدعوية.

IV- تجديد أشكال المشروعية

خلاصة القول: من يفكر بعقلية امتلاك الحقيقة يعمل على انتهاك الحقوق والاساءة الى الآخر.

ومن يفكر بعقل ثبوتي جامد، يؤدي تفكيره ان يتقهقر الى الورااء لكي تداومه الاحداث وتهمشه التطورات.

ومن يفكر بعقلية اصولية اصطفاية، يؤول به التفكير الى الاستئصال الرمزي او المادي للآخر.

ومن يعمل بمنطق النفي والضد، يتواطأ مع ضده على تهديد السلام العالمي وتخريب العمران البشري، على ما يتواطأ الاضداد الآن، وكما تشهد حروب الافكار والاسماء بين الاصوليات المتحاربة على المسرح العالمي.

إن شرط الحوار الناجح والمثمر، في عصر الاعتماد المتبادل، هو القناعة المشتركة بحمل المسؤولية المتبادلة عما وصلنا اليه من التردّي والتقهقر والتأزم. مما يعني أننا لسنا ضحايا بعضنا البعض، بقدر ما نحن ضحايا مشاريعنا الفاشلة ودعواتنا المستحيلة أو استراتيجياتنا القاتلة.

وهكذا لا مهرب من الشراكة في كلا الحالين، سلباً أو إيجاباً، على هذا الوجه أو ذاك، على سبيل التخريب والتدمير أو البناء والعمران.

من هنا لا تجدي في هذا الزمن الرقمي، المعولم والكوكبي، إدارة الشأن البشري والعالمي، بالعدة الفكرية الحديثة المستهلكة، ولا بالعودة الى لغة العصور الوسطى لكي تصبح الآية معكوسة: إنا وجدنا آباءنا على شريعة ونحن على آثارهم لضالون أو مفسدون. فالخروج من المأزق يحتاج إلى تجديد أشكال المصادقية والمشروعية، المعرفية والسياسية والخلقية، سواء من حيث الرؤية والوجهة، أو المصطلح والمفهوم، أو الموقف والمنطق، أو الطريقة والمعاملة، وذلك على النحو الذي يفتح آفاقاً جديدة امام العمل الحضاري.

٧-الدرس والرهان

وهذا هو الرهان: ليست المسألة أن نرمي التهمة على العدو في الخارج، ولا أن نعرف من يقوم بغزو الآخر في معاقلة ثقافياً أو دينياً أو مذهبياً، كما ينشغل دعاة الحوار بين المذاهب والطوائف؛ ولا هي في أن نعود إلى دفاترنا المذهبية القديمة لكي نحاسب الماضين أو نلوم المعاصرين، أو لكي نبين للملأ من أخطأ ومن أصاب، بعد كل هذه القرون بأعبائها وأثقالها، كما قرأنا مؤخراً، في مجلة "أخبار الأدب"⁽¹⁾ حول الصراع التاريخي بين السنة والشيعة.

فمن المتعذر، بل من المحال أن ننجح في إدارة شؤوننا، والاندرج في زمننا، للمساهمة في صناعة العالم بصورة بناءة، بمنطق الفتوى الذي يدمر التقوى على يد

(1) راجع الرسالة السجالية التي وجهها الدكتور أبو يعرب المرزوقي إلى الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصرالله، وقد نشرت على حلقتيْن في مجلة "أخبار الأدب"، العددان 709 و710، 11 و18 شباط 2007.

الدعاة الجدد. فإذا شئنا الاستفادة من دروس التاريخ والتجارب، ماضياً وحاضراً، الأولى هو الاعتذار من بعضنا البعض، بل من الناس، عما ارتكب باسم الأديان والإيمان من الدمار والخراب. والأجدى هو تفكيك النصوص التي تصنع الفتن والحروب، لإعادة الدين إلى نصابه، كإحدى المشروعات، أي كسلطة رمزية وممارسة للتقوى، لكي نتعامل معه كدائرة من دوائر المجتمع، أو كحقول من حقول العمل، أو مجال من مجالات النشاط والتأثير، شأنه بذلك شأن سائر الفعاليات كالاقتصاد والسياسة والفن والاعلام...

باختصار: القضية هي أن لا نمارس هوياتنا كمحاكم للادانة أو كأفخاخ ننصبها للآخر كي نقع فيها، أو أن نقع أسرى عقدة الدفاع عن الذات بصورة مدمرة للجميع، وإنما القضية هي أن نعرف كيف ندير حواراً ناجحاً أو أن نتمرس بالمداولة العقلانية المنتجة للصيغ المبتكرة، أو أن نتغير فيما نتشاور ونتحاور، لكي ننخرط في بناء عالم مشترك يتيح التعايش والتبادل على أسس حضارية أو مدنية، وفي أطر وطنية أو إقليمية أو عالمية، بمنطق علائقي، وسطي، تواصل، سلمي،... وتلك هي استراتيجية الحوار الناجح والفعال، البناء والثمر. من غير ذلك لن نحصد إلا المساوئ والمخاطر والكوارث.

القسم الرابع

قضايا معاصرة وراهنة

مسألة الحرية

مساحة اللعبة وازدواج الكينونة

I- سؤال الحرية

ماذا يعني أن نتحدث عن الحرية اليوم؟ وما دلالة ذلك؟ وكيف نتناول هذه المسألة؟ أو ما هو الشيء الذي نسميه الحرية؟ أو من ينطق باسمها وما مشروعيتها إلى ذلك. هذا سؤال مركّب يوجّه معالجتي للمسألة تعريفاً ومنشأً، مفهوماً وقضية، معالم وتجليات، أزمة ومأزقاً، مخرجاً وتدبراً.

طبعاً نحن لا نتحدث عن الحرية فقط في سياقها الأكاديمي، كمعضلة من المعضلات الوجودية التي يجري تناولها في الدرس الفلسفي، وإنما نناقش القضية أيضاً في سياقها السياسي والمجتمعي الراهن، العربي والعالمي.

وهكذا فنحن ننخرط في هذه المناقشة لغير سبب: أولاً لأننا نتصرف بوصفنا كائنات تحمل المسؤولية عن أفعالها ومصائرهما؛ ثانياً لأننا نراهن على إحداث تغيير في مجرى الأشياء بصورة من الصور؛ ثالثاً لأن الكلام بمجد ذاته، هو شكل من أشكال التعبير عن الحرية، بقدر ما هو نمط من أنماط الفعل والتأثير في المجريات، على مستوى من المستويات. ولا ننسى أخيراً أن هناك أزمة متفاقمة تطال قضية الحرية ممارسة ومشروعاً أو شعاراً ومفهوماً. وهذه الأزمة هي جزء من أزمة أكبر تواجهها المجتمعات المعاصرة، كما تشهد على ذلك الإخفاقات المتلاحقة والمشكلات المتفاقمة والانهيارات المفاجئة، في غير مجال وميدان، خاصة في مجال الأمن، حيث يتحول العالم إلى مسرح للفوضى والاضطراب والإرهاب.

II- مساحة اللعب

نحن إذاً إزاء أزمة هي عالمية بقدر ما هي شاملة، إذ هي تضرب في غير مكان

وعلى غير صعيد من صعد العمل الحضاري والنشاط البشري، بقدر ما تطاول أنماط المصادقية وأشكال المشروعات، أي ما يتعلق بعناوين الوجود القديمة والحديثة، ما يعود منها إلى التعاليم الدينية والشعائر اللاهوتية، أو ما يعود إلى شعارات العقلانية والتقدم والحرية والحداثة.

ومعنى كون الأزمة عالمية وشاملة، أي وجودية، هو أن المسؤولية عما يحدث لا تقع على جماعة دون أخرى أو على فئة دون سواها أو على قطاع دون غيره. وإنما يحمل التبعة الكل على السواء، عما نخسده من الدمار والخراب الذي يصيب مرجعيات المعنى ومنظومات القيم.

ولذا فالسؤال الآن، إنما يطرح بقوة وإلحاح حول هوية الكائن البشري بالذات: من نحن وما الذي نفعله بأنفسنا؟

هل نحن ضحايا أقدارنا المقدرة وخلايانا المبرجة، أم نحن ضحايا قنومنا وأساطيرنا أو قيمنا ومبادئنا أو أنظمتنا وصنائعنا؟

لا شك في أن الإنسان، ككائن استثنائي بين الكائنات، إنما خاصيته أنه لا يخضع لجمعية صارمة أو مقفلة، ولا تأسره ماهية ثابتة أو هوية نهائية. وإنما هو عالم من الممكنات مفتوح على الاحتمالات والمفاجآت، بقدر ما هو كائن متعدد أو ملتبس لا يختزله اسم أو رسم ولا وجه أو طور. إنه كائن خلاق ومبدع يصنع المآثر والمعجزات كما تشهد الإنجازات الحضارية الهائلة والعلاقة. ولكنه في المقابل كائن شرس وخطر يسفك الدماء ويزرع الرعب بقدر ما يصنع الكوارث والدمار، كما تشهد أعمال العنف والممارسات البربرية التي تزداد مع التقدم الحضاري، كما ونوعاً، بصورة لا سابق لها.

ولعل هذه هي حريته: إنما هذه المساحة أو الهوة التي تقوم بين المرء ونفسه، كما تتجلى في قدرته على أن يغير ذاته أو يحول واقعه، سلباً أو إيجاباً، وبصورة تتيح له أن يخرج عن طبيعته ويناقض سويته أو يبدل وجوهه وأقنعتة⁽¹⁾ أو يغير نظام تفكيره ونمط عيشه.

(1) يقول للكاتب الفرنسي فالير مارينا إن الإنسان هو الحيوان الوحيد الذي لا يتطابق لا مع اسمه ولا مع كلامه ولا مع جسمه: الأمر الذي يتجلى في قدرته على أن يخرع لنفسه ما لا يتأهى من الوجوه والأقنعة والصور. راجع الحوار الذي أجراه معه جيل كوستاس تحت عنوان: "الكلام يصنع المكان"، والذي نشر في مجلة: (Magazine littéraire)، العدد 400، يوليو/تموز - أغسطس/آب 2001.

III- الفاعل الفكري

وما يملأ المساحة الفارغة أو الهوة الفاصلة بين المرء ونفسه، هو بالطبع الفكر الذي هو ميزة الإنسان، إذ لولا الطاقة على التفكير والتأمل أو على النظر والفحص لما كان ثمة معنى للكلام عن الحرية والاختيار. ذلك أن الفكر هو مصنع الإمكان ومنبع القوة، بوصفه القدرة على الفهم والتفسير أو التعقل والتدبير أو التقدير والتقرير. به ندع ما ندعه أو نخترع ما نختعه أو ننجز ما ننجزه من لغات الفهم وطرق المعرفة، أو من قواعد السلوك ومعايير العمل، أو من سبل العيش وموارد الرزق، أو من أسباب التحضر وأدوات التقدم. والفكر بما هو كذلك، أداة التحوّل والتجدّد، به تتغيّر عما نحن عليه، ذلك أن الفاعلية الفكرية، بما هي حركة وتوتر أو تقلّب وتشعب بين الوجوه والأطوار أو بين الأقطاب والأضداد، إنما تنتج التنوّع والتعدّد بقدر ما تولّد التفرد والتفنن.

وهكذا فعالم الإنسان هو عالم الصيرورة بقدر ما هو عالم الإمكان المفتوح على المفاجئ واللامتوقع. وإذا لا شيء يبقى على ما هو عليه، ولو لم نر ذلك بعقليتنا المتحرّجة وأنظمتنا المغلقة. ولأن الفكر هو مصنع الإمكان، فهو سيف ذو حدين: به قد نرسف في العجز أو نجتري المعجزة. نوّلد الجهل والفقر والاستبداد والكوارث، أو بالعكس ننتج المعرفة والثروة أو نصنع القوة ونمارس الحرية. وذلك يتوقف على سياسة الفكر واستراتيجياته، أي على طريقتنا في سوس الهويات وإدارة الأفكار أو في التعامل مع الوقائع والأحداث.

ولكن ذلك لا يعني أن المرء يملك كامل الحرية في الفكر والعمل. ثمة قوى ونزعات وآليات تعمل من وراء الفرد العاقل والحرّ من غير علمه، وعلى نحو يتخطى إرادته وسيطرته. حتى الأفكار لا تأتي بمحض الرغبة والمشية، أي لا تُستدعى حسب الطلب، وإنما هي تتداعى وتهمج على صاحبها من غير إرادته. وهكذا نحن نفكر بحرية، ولكن الأفكار تلد بما يشبه الضرورة، بمعنى أن المرء لا يملك حريته في أن يفكر أو لا يفكر، وهو ذو الفكر، وإنما يملك الحرية في أن يفكر بصورة مستقلة أو نقدية، فيرتدّ على أفكاره بإخضاعها للفحص والدرس أو للمراجعة والمحاسبة، بحيث يقيم معها علاقة حيّة ومتحركة، أو نامية ومثمّرة، أو

مستجدة ومتحركة، أو راهنة وفعّالة، حتى لا تستعبده هوية أو صورة، ولا تستبد به عقيدة أو مقولة، ولا يستعمره أصل أو نموذج. وهذه مهمة دائمة، عند من يمارس حيويته الفكرية والسياسية والعشقية، تحمله على إعادة النظر بشبكات الفهم وقوالب المعرفة وقواعد السلوك. فمآل هذه أن تستنفد نفسها، وأن تفقد مصداقيتها، لكي تكشف ما تنطوي عليه من وجوه الجهل والحجب أو ضروب الاعتباط والاستبداد.

وهكذا فقد رنا أن نفكر على سبيل الفحص والنقد أو النظر والاعتبار أو المعرفة والدراية، بحيث نعمل على تفكيك آليات عجزنا وتعرية مكامن ضعفنا وقصورنا، باجتراح الإمكانيات التي تتغير معها الموازين والمعادلات أو تفتح الآفاق وتتسع المجالات. بالطبع للإمكان شروط، كما بين الفيلسوف كنت. ولكن قوام الشرط أنه غير مطلق، بمعنى أننا بقدر ما ننكب على معرفة المكونات والشروط الخاصة بأي مُعطى واقعي، إنما نجتريح الإمكان لتعديله أو تغييره بخلق عناصر جديدة. من هنا إيمان خرق الشروط بفتح معنى الإمكان على الرهان، أي على تعدد الأشكال والأنماط والتوجهات.

هذا المعنى ليس التفكير مجرد بحث عن شروط الإمكان للوصول إلى المعرفة الضرورية والكلية، بقدر ما هو خرق للشروط أو تحط للحدود، بخلق وقائع جديدة تتغير معها جغرافية المفهوم بقدر ما تتغير خارطة القوة. وهذا ما فعله كنت نفسه⁽¹⁾: لقد مارس حريته في التفكير، وأنجز ما لا سابق له، بما ابتدعه من مفاهيم تغيّر معها مجرى اللعبة الفلسفية، وتغيّرت خارطة الفكر عامة، بقدر ما خرق

(1) من هنا لا يبلغ الواحد رشده العقلي، ولا يسلك دروب العلم الآمنة، على ما نجد في التعليم الكنطي. فقد المرء أن يعمل على معطيات وجوده، لكي يخرق السقف ويفك الطوق أو يتجاوز الحد ويزحزح المعنى. بهذا المعنى ليس النقد مجرد سبر للإمكان، أي لما هو موجود مسبقاً، وإنما هو اجتراح الإمكان عبر "تغيير العلاقة بين الممكن والمستحيل"، كما يفهم الحدث آلان باديو، أو عبر "قلب شروط التحليل" على ما قرأ تفجيرات مانهاتن، جان بودريار، أو بالسعي إلى "تعديل دفتر الشروط" بحسب صياغتي لاجتراح الإمكان الذي تتغير معه جغرافية المعنى وخارطة القوة في أن؛ راجع بصدد رأي باديو نصه كما ورد في مقالة بول ريكور، بولس الرسول: الدعوة والحجة، مجلة (Esprit)، عدد فبراير، 2003، ص 85؛ راجع بصدد رأي بودريار مقالاته، ذهنية الإرهاب، في كتاب يضم مقالات لكتاب آخرين تحت العنوان نفسه، ذهنية الإرهاب، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2003.

الشروط المعرفية السائدة في عصره. هذا هو الكائن البشري. إن حريته هي إمكانه الوجودي ببعديه: المعرفة والقدرة، بحسب تحليل هيدغر⁽¹⁾. إنها "مساحة اللعب" التي يتمتع بها، بقدر ما هي طاقته على أن يتحوّل عما هو عليه، بإبداعاته وإنجازاته.

IV- ولادة المفهوم

مع أن الحرية، كإمكان للوجود، ترتبط بالفهم، فإن مفهوم "الحرية" هو من ابتكار المحدثين. وإذا كانت المفردة ترد في الخطابات والمؤلفات قبل الأزمنة الحديثة، فإنها تبقى دون المفهوم أو تحتها ولا تشكل، من ثم، مقولة مركزية على خارطة الفكر القديم اليوناني أو الإسلامي. بالطبع لا ينسى المرء "المعتزلة" الذين كانت لهم مقاربات

(1) يربط هيدغر بين الحرية والإمكانية بتعريفه الكائن البشري بصفته "إمكانية على أن يكون حراً". ومرد ذلك برأيه إلى أن قوام الإنسان عنده هو الفهم. والفهم، بما هو علاقة "علم بالوجود"، إنما هو في الوقت نفسه علاقة "قدرة على الوجود". وهذه القدرة تعني أن الفهم هو من حيث بنيته بالذات جملة إمكانياته. ولأنه كذلك فمن صفاته أنه مشروع وجود، لا بمعنى أنه تخطيط مسبق يجري تنفيذه، بل بمعنى أنه يشكل "مساحة اللعب"، أي مجرد رهان مفتوح على التغير، من حيث تعدد أنماط الوجود ودرجاته.

والنظر إلى الإنسان بصفته فهماً يحيل إلى إمكاناته، أي بصفته معرفة وقدرة، هو الذي يجعل منه ليس مجرد معطى مسبق، بل مشروع، أي توجه يتقدّم به على نفسه، بحيث يكون أكثر أو أقلّ مما هو عليه. وهذا ما حمل هيدغر على التأكيد على شعار نيتشه القائل: "اعمل لكي تصير إلى ما أنت عليه". وأنا إذ أتفق مع هيدغر على النظر إلى الكائن البشري، الذي هو حضور في العالم، أو حضرة وجوبية، كما أؤثر ترجمة المصطلح الألماني: Dasein، من خلال مفردات الفهم والإمكانية والحرية والمشروع، وأستثمر ذلك، فإنني لست معه بقوله إن الإنسان يصير في النهاية إلى ما كانه في الأصل. ذلك أن هذا الشعار يقع في فخ منطق الهوية والمماهة، ليقوّض مفهوم الإمكان، أو لكي يصادر القدرة على الفهم. ذلك أن الإمكان، من حيث مفهومه، إنما يتعلّق بالضروري والواجب، كما يتعلّق بالمتعّ و المستحيل، لا بالمعاني المطلقة وغير المشروطة لهذه المفردات، بل بمعانيها المحايثة والنسبية والمحدودة. وعندها يصبح الإمكان هو القدرة على أن نتحوّل عما نحن عليه، بقدر ما نمارس السبق على النفس ونتجاوز ما نحن فيه أو ما نحن عليه، إلى ما لم نكنه لا من بعد ولا من قبل. راجع نص هيدغر حول الكائن البشري بوصفه فهماً في كتابه: الوجود والزمان، المقطع، 31، النسخة الفرنسية، ترجمة رودولف بوهمه وألفونس ولهنز، غاليمار، باريس، 1964، وهذا النص هو من أغنى النصوص، لأنه من أكثرها كثافة والتباساً وتعقيداً، ولذا لا ينتهي المرء من قراءته، بل إن كل قراءة له أن يمارس حريته في التفكير واستثمار طاقته على الفهم والتأوّل. إنه نص لا نقرأه لكي ننمّاهي معه، بل لكي نختلف عنه ونتحوّل في الوقت نفسه عما نحن فيه، لكي نعيد الفهم من جديد.

مدهشة أو تحليلات خارقة حول مسألة الجبر والاختيار، أو حول معاني النية والإرادة والفعل. ولكن ذلك قد تم تحت خانة العدل الإلهي وليس تحت عنوان الحرية. وهكذا مورست الحرية يومئذ أو جرى التفكير فيها، من غير أن تشكّل عنواناً لوجود المرء أو مصدراً للمشروعية. ثمة مفاهيم أخرى كانت فعالة ومسيطرة كالعدالة والفضيلة، أو الكمال والسعادة، أو الإباحة والمتعة، فضلاً عن الحكمة، كما نجد ذلك في المذهب الأبيقوري والنص القرآني، أو في جمهورية أفلاطون والمدينة الفاضلة للفارابي.

والسعادة تتحقق في نظر القدامى بأن ينسجم الفرد مع النظام الكوني أو الاجتماعي، لكي يحتل مرتبته كإنسان بين الحيوان والملاك، أو لكي يلتصق بطبيعته بحسب ما تهيئه له وضعيته بصورة مسبقة ونهائية، فيكون مواطناً أو عبداً، من الخاصة أو العامة، من المصطفين أو من المستبعدين، شيطانياً يشغل عقله⁽¹⁾، أو كائناً قاصراً ينفذ بشكل آلي ما يمليه عليه مرجعه وإمامه أو زعيمه وقائده.

وهكذا فالحرية بالمعنى الإيجابي، بوصفها استقلالية الشخص النسبية تجاه الأطر والقواعد والقيود الخلقية والاجتماعية والسياسية، إنما هي معنى مستبعد أو موقف هو موضع الشبهة، قبل الانتقال من عالم العصور القديمة أو الوسطى، بفكره المغلق ونظامه الثابت وترتيباته المسبقة، إلى عالم العصور الحديثة بأفاهه المفتوحة وفلسفاته التنويرية وثوراته التحررية.

وإذا كان مفهوم الحرية هو ابتكار حديث، فإنه قد نشأ وتشكّل في سياق ما شهدته المجتمعات الحديثة في أوروبا من الانقلابات والتحوّلات الثقافية والفكرية أو الاجتماعية والسياسية أو التقنية والاقتصادية، وكما تجسّد ذلك في الانتقال من المرجعية اللاهوتية إلى المركزية البشرية، ومن قوانين الطبيعة إلى حقوق الإنسان⁽²⁾، ومن أخلاق الطاعة والامتثال إلى حيوية الفكر النقدي، ومن منزلة الرعايا

(1) تجدر الإشارة إلى أن للشيطان معنيين في النص القرآني. الأول خلقي ومفاده القدرة على الوسوسة والغواية وقود الناس نحو الأعمال الشريرة، والثاني معرفي تجلّى في القدرة على الاعتراض والمساءلة والمجادلة في العقل.

(2) راجع بشأن علاقة الحرية بحقوق الإنسان، وبالاستقلالية الذاتية، وبالقدرة، جان - فرنسوا كرفيجان، حقوق الإنسان، وهي مقالة منشورة في كتاب جامع لمقالات عدة من تأليف آخرين، مقولات فلسفية، II، منشورات غاليمار (Folio Essais)، باريس 1995.

الخاضعين إلى منزلة المواطنين المشاركين، ومن نظام الحكم المطلق إلى المجتمع المدني والنظام الديمقراطي، ومن نمط الإنتاج الزراعي إلى نمط الإنتاج الصناعي أو الرأسمالي، ومن عصر النسخ واحتكار المعرفة إلى عصر المطبعة والصحيفة كأداة أو وسيلة فعّالة لنشر المعارف والمعلومات على نطاق جماهيري.

من هنا فإن مفهوم الحرية قد تبلور كجزء من منظومة معرفية، واشتغل بالتوازي والتفاعل مع جملة مفاهيم تغيّرت معها خارطة الفكر وصورة العالم من أبرزها التنوير، النقد، التقدّم، حاكمية العقل، حرية التبادل، المجتمع المدني، وبخاصة مفهوم الذات المفكرة أو النقدية التي تعمل على نفسها لتخرق مشروطيتها وتغيّر واقعها، بقدر ما تمارس استقلاليتها وفاعليتها في تشكيل عالمها وقود مصيرها، كما تجلّى ذلك لدى ديكرات وكنط بنوع خاص.

٧- تجليات الحرية

يمكن للحرية أن تتجلى كرؤية للعالم ومعنى للوجود أو كشكل للوعي وموقف من الحقيقة أو كعلاقة بالذات والغير، وذلك على أكثر من مستوى: أولاً على مستوى الفكر الذي هو ميزة الإنسان بقدر ما هو خياله الخلاق أو "بعده الخامس"^(١). والفكر بوصفه كذلك هو بؤرة المعنى ومصدر الفهم بقدر ما هو مصنع القوة وأداة الفاعلية والحضور.

ثانياً على مستوى الواقع الذي ننخرط فيه ونتعامل معه أو ننعم به ونشقى فيه. والواقع بوصفه كذلك هو مرجع الدلالة ومركز الفاعلية بقدر ما هو آلة اللذة ومادة الخلق والتحوّل.

ثالثاً على مستوى العلاقة مع الآخر أو المختلف الذي هو موضوع السلطة والرغبة بقدر ما هو شريك في المصلحة والمبادلة، والذي هو نظير في المداولة والحاجة بقدر ما هو مساوٍ في الحقوق والالتزامات.

(١) يذهب الكاتب المسرحي البريطاني إدوارد بوند إلى أننا نعيش ضمن أبعاد خمسة منها ثلاثة عائدة للمكان، وواحد عائد للزمان، ولكنه يعتبر أن الخيال، كبعد خامس، هو أساس الوعي والإنسانية، راجع مقالته، الإنسانية والخيال والبعد الخامس، مجلة "لوموند ديبلوماتيك"، عدد يناير 2001.

رابعاً على مستوى العلاقة بين الذات ونفسها، وذلك حيث العمل على الطبيعة يتحوّل إلى منجزات ثقافية قد تتجلى في تشكيلات العبارة وأنساق المعرفة، أو في قواعد الاجتماع ومنظومات التواصل أو في وسائط الاتصال وتقنيات الإنتاج وأدوات الاستهلاك.

ومهما يكن المستوى، فالحرية تفهم وتقارب من حيث صلتها بعالم الإمكان، سواء من حيث شروطه وحيثياته أو من حيث سيره واجتراحه. ولذا، فالحرية تبدو من هذه الجهة بمنزلة مساحة للعب بين الممكنات تتجسّد في القدرة على القول والفهم والخلق، بقدر ما تجسّد إرادة السبق والتجاوز أو منطق التوسع والتفنن أو استراتيجية القبض والسيطرة.

VI- الحرية والخلق

لأن الحرية هي صناعة الإمكان، فإنه لا حرية من غير خلق أو إبداع. والإبداع هو اشتغال على المعطيات من سلطات ورغبات أو مقولات ومؤسسات، تتغير معه بنية الواقع وتراكيب الفهم أو منظومات التواصل وأنظمة الخطاب، بقدر ما تتغير شروط الوجود وقواعد اللعبة. إذن هو الطاقة الحيّة والخلقة على إجراء التحوّلات على الواقع، بمختلف أبعاده المكانية والزمانية، من خلال التفكير الحيّ والعمل المتقن على سبيل الإنتاج والابتكار.

بهذا المعنى ليست الحرية مجرد انفلات من القوالب والآليات والشبكات العقائدية أو السلطوية أو الاجتماعية أو الإعلامية، بقدر ما هي سوس الذات وصناعة الحياة، عبر خلق الوقائع وإنتاج الحقائق، في مجال من المجالات المعرفية أو الجمالية أو التقنية أو الاقتصادية أو السياسية. تلك هي المسألة: أن نمارس حريتنا هو أن نعمل على تفكيك آليات عجزنا، لتغيير قواعد اللعبة، بتشكيل عوالم ومجالات أو ابتكار أساليب ولغات أو اختراع وسائل وأدوات أو خلق موارد وفرص تحدث تحوّلاً في الفكر وتسهم في تغيير الواقع، بقدر ما تمتلك هي نفسها وقائعيتها.

ولنتوقف عند الأمثلة كما تشهد الإبداعات في الرواية أو الشعر. وتقدّم شخصية شهرزاد مثلاً بليغاً، إذ هي مارست حريتها من خلال خيالها الخلاق الذي

أتاح لها اجتراح قوتها بتحويل ضعفها إلى عمل سردي خارق، فكان أن استحوذت على شهريار الذي استحال من طاغية وقاتل إلى كائن ضعيف في حضورها وتحت تأثير حكاياتها الأخاذة. قد تكون المسألة مجرد حكاية لا أصل لها في الواقع المعيش. ولكن يبقى أن الذين ابتكروها مارسوا حريتهم عبر التخيل والسرود. والحياة تعاش بقدر ما تروى⁽¹⁾، بمعنى أنها لا تنفك عن التخيل الذي هو أحد أبواب الحرية، خاصة إذا استثمرت إمكاناته بصورة خلاقة ومبتكرة.

ولنتأمل التفاوت بين اثنتين قضت مصادفات الطبيعة أن تكون الأولى على قدر من الجمال، فيما الثانية تكون على قدر من البشاعة. فلا مساواة هنا، بل ثمة ظلم وعسف؛ إذ الأولى يمكن أن تعطى فرصاً لا تعطى للثانية، بحيث تمش هذه وتتقدم الأخرى. ولكن لا وجود لشيء مغلق أو نهائي في عالم الإنسان الذي هو عالم الإمكان: بوسع الثانية أن تصنع معجزتها وتمارس حريتها بالذكاء والعمل أو بالخلق والابتكار لكي تفتح الأبواب والفرص. وفي المقابل، إن ذات الحسن قد ينقلب جمالها ضدها ويصبح وبلاً عليها، بحيث تفقد حريتها والسيطرة على زمامها، إذا لم تحسن تعهد نفسها وبناء قدرتها.

يمكن إيراد مثال آخر من عالم الاقتصاد. ثمة دول كانت على الهامش من حيث علاقتها بالثروة والتنمية. ولكن الهامش ليس قدرأً لا فكاك منه. للمسألة وجهها الآخر عند من يرى بعين واسعة ومركبة، مفاده أن الهامش طاقة معطلة لم تستخدم أو ثروة مهدرة لم تستغل، مما يعني أن بإمكان المرء الخروج من هامشيته وقصوره، إذا أحسن تشغيل عقله لاستثمار موارده أو لخلق موارد جديدة. هذا ما فعلته ماليزيا التي كانت على هامش الهامش، فإذا بما تصنع معجزتها التنموية، باشتغالها على واقعها وتفكيك مشروطيتها، من أجل بناء نموذج جديد، بالطبع

(1) يقول بول ريكور: "الحياة تعاش، أما القصص فتروى". والأخرى القول إن الحياة تعاش بقدر ما تروى، أي تمارس بحرية بقدر ما تعاش بصورة مضاعفة. وذلك ما يصنع حرية الإنسان، أي ما تتسم به علاقته بذاته من الازدواج والالتباس والتوتر والتعارض والقلق والانشطار؛ راجع بصدد رأي ريكور، الوجود والزمان والسرود، الحياة بحثاً عن السرود، ترجمة سعيد الغانمي، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1999؛ راجع أيضاً مقالتي، الحرية بين وقائع القدرة وهوامات الرغبة، وهي نص محاضرة أُلقيت في مهرجان ربيع الفنون الدولي، القيروان، تونس، 23 أبريل، 2002.

بالإفادة من النماذج القائمة والمثالات المشهورة، لا على سبيل التقليد الأعمى، بل على سبيل الدرس والتحليل، من أجل إعادة الصوغ والتركيب.

وهذا شأن الذي يمارس حريته ويبيّن قدرته، إنه لا يفكر أو يعمل حسب دفتر الشروط وسلاسل الأسباب، وإنما يشتغل على معطياته، على سبيل التصنيع والتحويل وإعادة البناء، وذلك بقدر ما يمارس تفكيره بصورة تركيبية مفتوحة على تعدد الاختصاصات والمناهج والمعالجات، وبقدر ما يتعاطى مع الواقع بوصفه متعدد الوجوه والمستويات والمسارات، الأمر الذي يجعله مجالاً للخرق، لخلق وضعيات جديدة تتغير معها البنية القائمة أو الصورة السائدة أو القوة الطاغية.

VII - النقد المفهومي

من هنا تحتاج الحرية إلى نقد مفهومي، بحيث ننزل من ملكوت الفكرة المجردة أو المتعالية، على ما يتعاطى معها لاهوتيو التحرير، إلى أرض الحدث وميدان الممارسة. وما يحدث، مجتمعيًا، هو علاقات تنشأ وقوى تتشكل وأنساق تضبط ومعايير تطبع واستراتيجيات لا مآل لها سوى السيطرة والإخضاع. والذي يحرك الأفراد، ليس عشق الحرية، كما ينطق خطاب الحرية الذي يسكت على سلطته، بل السعي إلى السيطرة لاحتلال موقع مميز على الخارطة الاجتماعية.

والاعتراف بهذه الحقيقة، أي كوننا نرغب في السيطرة ونسعى وراء النفوذ والامتياز، يجعلنا أقدر على صنع حقيقتنا، كما يحدث من سيطرة بعضنا على البعض الآخر، وأما الغرق في أوهام الحرية فلم ينتج سوى المزيد من السيطرة والتبعية. وإلا كيف نفهم أن أكثر الناس ممارسة للاستبداد، هم أصحاب المشاريع المساواتية والتحريرية؟!

الأحرى أن نستيقظ من سباتنا، وأن نتحرر من تهويماتنا الأيديولوجية، التنويرية والنضالية حول العقل والاستنارة والحرية. فبعد كل هذا الإخفاق في مشاريع التحرير، لا أحد أولى من سواه بقضية الحرية، ولا أحد يحزر الآخرين إلا على حسابهم. ولذا لا ننتظرن من أحد زمن التحرير الكبير، حيث يشرق العقل بأنواره على العالم لكي تنكشف الحقيقة وتسقط شمس الحرية. فكل واحد يمارس حريته، بما يخلقه من الوقائع التي يتغير معها بفكره ويسهم في تغيير سواه وفي تحويل

واقعه. وأما الذي ينتظر من الغير أن يحرره أو يحمل الغير مسؤولية ضعفه وعجزه، فلن يخرج من قصوره أو من هامشيته. بهذا المعنى لا تعود الحرية، من حيث فهمها، شيئاً مستلباً ولا فطرة أصلية أو غريزة أساسية، كما تصورها دعاة التحرر المحدثون والمعاصرون، من الكواكبي وجبران خليل جبران إلى تشومسكي والمثقف العربي. فالأصل هو الهوى والتسلط أو التمايز والتفاوت، أما الحرية والعقل والعدل، فإنها صيغ وقيم تصنع بالجهد والمراس والاشتغال على الفكر والواقع، ولذا، لا تصبح مكتسبات نهائية ولا تتحول إلى طبيعة ثابتة، بل تكون دوماً قيد الانجاز وإعادة البناء، بقدر ما تحتاج إلى التعزيز والتوسيع أو الى التغذية والتنمية، على وقع الاخفاقات والمخاطر أو في مواجهة التحولات والمتغيرات.

VIII - المخيلة الاستبدادية

في ضوء ذلك، تبدى مآزق المشاريع التحررية، خاصة في المجتمعات العربية، حيث جرى التعامل مع قضية الحرية بعقل فردوسي خلاصي أو لاهوتي نبوي، وذلك من خلال تهميمات الرغبة وهواجس الهوية أو من خلال مُحالات العقائد وتقديس القضايا، فكانت المحصلة تراجع مساحات الحرية وإنتاج مزيد من الاستبداد. وهكذا دفعت الشعوب ثمناً باهظاً لتقديس فكرة الحرية. ولا عجب، فمن يقدر شيئاً يقع ضحيته، ومن يتخيل حرية بلا سلطة أو فاعلية يمارس أسوأ السلطات، على ما فعل الذين ادعوا عشق الحرية أو تجسيدها، فاستبدت بهم أو استبدوا بها.

وهكذا فإن الحريات في العالم العربي تسهم في ضربها نماذج وعقائد ومؤسسات وممارسات ونزعات تتردد بين عبادة الشخصية وندرجسية النخبة، بين تسلط الدولة وتأليه المقولات، بين أختام العقيدة وشعائر الحداثة، بين ديناصورات التراث ومسوخ الحداثة، بين الأصولي الإرهابي الذي يدعي امتلاك الحقيقة واحتكار الإيمان، وبين الأبله الثقافي الذي يسعى إلى التطابق مع القدامى في كل ما قالوه وفعلوه، على ما تصنع نماذجه الثقافة الدينية الرائجة عبر القنوات والشاشات.

ولا ننسى المثقفين المذعورين من العولمة وفتوحاتها. وتلك هي الخديعة والفضحية لدى دعاة الحرية والتحرر السياسي والاجتماعي في العالم العربي. فالذين

يمارسون الوكالة على القيم العامة وعلى القضايا والحقوق، هم الذين يعملون على تلغيمها وتدميرها بعقليتهم النخبوية الفوقية التي تقوم على احتقار الناس والتعامل معهم بوصفهم قاصرين أو جهلة، بقدر ما تقوم على احتكار قيم الوعي والعقل والمعرفة والإبداع.

من هنا فالنخب لا تريد ولا تقدر أصلاً على تحرير المجتمع والغير. وإنما هي تريد أناساً يصفقون لأفرادها ويقفون منهم موقف الثناء والتجليل، أي تريد جماهير أو قطعاناً بشرية لكي تمارس الوصاية عليها وتفكر عنها أو تقودها وتستبد بها⁽¹⁾. والوجه الآخر للنخبوية التي تمارس على الناس، هو الترجسية التي تجعل أفراد النخب الثقافية يستبعدون بعضهم بعضاً، إذ كل واحد يريد أن يكون الأول في مجاله والذي لا نظير له على ساحته. تشهد علينا، نحن المثقفين، ألقابنا التي هي فضائلنا الخلقية والإنسانية: المعلم الأول، صدر المتألهين، سيد العارفين، آية الله العظمى، المفكر الكبير، الإمام الأكبر، عميد الأدب، أمير الشعراء، سيدة الشاشة، كوكب الشرق، عمالقة الفن، ضمير الأمة، عقول البشرية... وكأن بقية الناس لا عقل لهم ولا ضمير، فضلاً عن الذين ينسبون عصراً بكامله أو قرناً بطوله إلى أديب أو عالم أو فيلسوف أو فنان. ومن آخر ما ابتكرته "مخيلتنا الاستبدادية" في هذا الخصوص أن نستعير شعار "الزعيم الأوحده" من مجال السياسة إلى مجال الثقافة⁽²⁾. هذا ما فعله كاتب شاء الثناء على كاتب آخر، فاعتبره المرجع الثقافي الأوحده الذي تفرع إليه الآن الأمة والناس وسط الأزمات المستحكمة والتحديات الجسيمة والمخاطر المحدقة. وتلك هي الكارثة أن نتعامل مع المشكلة بوصفها الحل، بقدر ما نعتبر أن هناك فرداً واحداً يحمل وحده مسؤولية التفكير والتقرير عن الجميع في مواجهة الأزمات والتحديات. فلا شيء يدمر القضايا والمشاريع أكثر من أحادية المرجع والقطب والرأي والصوت.

(1) هذا ما يريده كل صاحب دور نبوي: أن يتصرف بوصفه أولى من الناس بأنفسهم، أي بوصفه المصطفى، إذن الأحق والأصدق والأفضل... على ما هو تعريف النبي في المأثور التراثي.

(2) هذا ما قاله الكاتب فهمي هويدي في تفسيره لمناشدة الكثيرين الأستاذ محمد حسين هيكال بالعودة عن قراره، لدى إعلانه إلى القراء والرأي العام رغبته في التقاعد والتوقف عن الكتابة. نشرت مقالة هويدي في أحد أعداد جريدة "السفير" البيروتية، في مجرى الأسبوع الذي أطلق فيه هيكال موقفه.

IX- رفع الوصاية

وهكذا فنحن نعارض الساسة ولكننا نتواطأ معهم في النهاية ضد ما ندعيه أو ندعو إليه، بقدر ما نتماهى معهم، في منازعهم وألقابهم وأحاديتهم. مثل هذه النرجسية الصادرة عن إرادة التآله وعشق الذات وعبادة الشخصية، هي التي تجعل النخب الثقافية تسهم في إنتاج الأزمة وتشويه السمعة. والثمرة هي الهزال الوجودي، كما يتجلى فقراً أو ضعفاً أو قصوراً، أي ما يشلّ إرادة التحرر ويقلب الأمور رأساً على عقب، بحيث يمسي المثقف داعية التحرر عدو الحرية بالذات، الأمر الذي يضاعف مسؤوليته، نظراً إلى أن التبعة هي على قدر الادعاء. فالأجدي إعادة الأمور إلى نصابها، بكسر ثنائية النخبة والجمهور، للتعامل مع الناس بوصفهم منتجين وفاعلين، في صنع حياتهم وبناء مجتمعاتهم، كل في حقل عمله ودائرة اختصاصه. حتى العاطل عن العمل، إنما هو فاعل ومؤثر ولو بصورة سلبية. وهذا شأن القاصر أو المقهور الذي تمارس الوصاية عليه ونستبد به، إنما يفعل بصورة سلبية أو عقيمة أو سيئة أو مدمرة. ولذا فالمتاح الآن هو الخروج من المجتمع النخبوي نحو المجتمع التداولي، حيث العلاقات بين المنتجين والفاعلين تقوم على الشراكة والمسؤولية المتبادلة.

وإذا كانت النخب الثقافية أو السياسية تحمل مسؤولية مضاعفة عما نحصد من الاستبداد، فالمسؤولية تطال في النهاية الجميع، إذ الكل هم فاعلون ومؤثرون بصورة أو بأخرى. فالواحد منا قد يستبد بسواه بقدر ما تستبد به نزواته وأهوائه أو عقائده وأساطيره أو مقولاته ونظرياته أو أحكامه و يقينيّاته أو ألقابه ومناصبه أو أمواله وأرباحه، فضلاً عن الضعيف العاجز الذي يستبد بعجزه بقدر ما يقع أسير جهله وقصوره. ولذا فإن الاستبداد يمارس في المجتمع الاستبدادي من جانب كل المشروعات والفاعليات، ساسة ومثقفين، أصحاب سلطات وثروات، وكل فاعل اجتماعي أيا كان حقله وموقعه. بهذا المعنى لا يصدر الاستبداد عن النظام السياسي وحده. الأخرى القول بأن النظام السياسي هو ثمرة ثقافة تولد الاستبداد بنماذجها وعقائدها وقيمها ورموزها. وهكذا فالطاغية تصنعه الثقافة، كما تشهد الجماهير العربية التي تتصرف بوصفها مدينة لزعمائها وقادتها، وكما

تشهد أيضاً النخب الثقافية التي تؤله الطغاة والأبطال، أو هي نفسها تقع فريسة لها جس التآله والطغيان.

من هنا، الحاجة إلى إعادة النظر في مفهوم الحرية لتغذيتها بمقاصد وأبعاد او عناصر جديدة، من خلال فتح الفكر على معاني الخلق والابتكار أو الأداء والإنجاز أو الفاعلية والسلطة أو المداولة والمشاركة، فضلاً عن التغير والتجدد، وكل ما يتيح للمرء أن يمارس وجوده على سبيل الاستحقاق والاستمتاع والازدهار.

هذا، تغير أركان الصيغة الوجودية بالذات، بحيث تُفهم الحقيقة بوصفها ما نخلقه من الوقائع، ويُنظر إلى الواقع المركب بوصفه مجالاً للخرق أو عتبة للعبور، ويمارس الفكر بوصفه متعدد المقاربات والمعالجات، وذلك بقدر ما يعامل الحق بوصفه ما نحسن إنجازاه أو أدائه أو تسويته، وتمارس السلطة والمشروعية بقبول النقد والمساءلة والمداولة. أما الحرية فإنها لا تعود تفهم أو تمارس كهوية مطابقة أو مساواة مستحيلة أو عدالة هشة، بل بوصفها قدرتنا على التغير والتحول، بما نبخره أو نبتكره من الصيغ والمعادلات أو العوالم والتشكيلات أو اللغات والشبكات.

X- أسطورة الحرية

هذا هو الرهان الآن: فعلى وقع الإفلاس الذي تعاني منه فكرة الحرية ومشاريع التحرير، لم تعد تجدي إدارة القضايا والأفكار المتعلقة بالحرريات الديمقراطية والحقوق المدنية، لا بمنطق طبائع الاستبداد، ولا بعقلية حركات التحرر الفاشلة، ولا ببرجسية المثقف الذين لا يحسن سوى انتهاك ما يدغو إليه.

الممكن والمجدي لمواجهة ما أنتجته فكرة الحرية من الفوضى والاستبداد والإرهاب والبربرية، العمل على إجراء تحولات تطال العقلية والمهمة كما تطال الطريقة والعدة من غير وجه:

أ - أن نكف عن ممارسة الوصاية على القضايا العامة، بحيث نفتنق بأننا أقل ديمقراطية مما نحسب، وأننا لا نعشق الحرية على ما ندعي بقدر ما نلوى الفرادة والتمايز وممارسة السلطة وتأكيد الحضور.

ب - أن نعتبر أن تحرير المجتمعات ليس شأن قلة أو نخبة أو فئة تحمل المسؤولية عن غيرها، وإنما هو شأن الجميع على اختلاف قطاعاتهم وحقوقهم أو فئاتهم ومشروعاتهم.

ج - التعامل مع الناس لا بوصفهم جماهير نحتقرهم ونفكر عنهم، بل بوصفهم أصحاب اختصاص، هم منتجون أو مبدعون في مجالات عملهم بقدر ما هم فاعلون ومؤثرون.

د - تفكيك أسطورة الحرية، لإعادة بناء المفهوم، بفكر جديد، ذي طابع نسبي، وسطي، تعددي، تداولي، تكميلي، متحوّل. فالحرية ليست المماهة مع الذات ولا البحث عن الجذور، ولا هي أن نكون ما نحن عليه أو أن نصير إلى ما كنا، كما يعتقد نيتشه أو هيدغر، وإنما هي قدرتنا الخلاقة على أن نتحوّل عما نحن فيه، بتحويل المفاهيم أو تغذية العناوين. وهكذا فليست حريتنا في استعادة هويتنا. بالعكس إنما قدرتنا على كسر منطق المماهة والمطابقة، بإجراء تحولات على الذات، تسهم في زحزة المرء عن مركزته بقدر ما تسهم في تغيير الآخر، عبر توسيع مساحات اللقاء والحوار، أو خلق صيغ وقيم لإدارة الشأن العام والعمل المشترك بصورة إيجابية وبناءة.

هـ - تفكيك أوهام الحقيقة بالكف عن البحث عن حقائق مطلقة أو عن خير أسمى أو عن حلول قصوى. فالحقيقة ليست ما نعرفه أو نتطابق معه، وإنما هي قدرتنا على إنتاج الوقائع وخلق الحقائق. فما نعرفه حق المعرفة لا يتطابق مع الواقع، بل يشكّل واقعة تغيّر علاقتنا بالأشياء. ولذا ما نحتاج إليه ليس التسبيع بجمد الحقيقة ولا الادعاء بتجسيد مثل الحرية والعدالة والديمقراطية. ليس التردد بين أساطين الأولين وأقانيم المحدثين، بل التصرف بوصفنا نفعل ونؤثر في مجرى الأشياء بقدر ما نخلق ونتج. فمن لا فاعلية لا سلطة له. ومن لا سلطة له لا حرية له.

وهكذا ما نحتاج إليه الحرية، هو الكف عن التعبد لها كأيقونة أو التعلق بها كأسطورة أو التماهي معها كهوية، لكي نتعامل معها من خلال مفردات الخلق والابتكار، أو الإنجاز والأداء، أو الفاعلية والسلطة، أو التحوّل والتغيير. بهذا المعنى

ليس الإبداع ثمرة مناخات الحرية، كما يتوهم المثقفون العرب. بالعكس إن الحرية هي ثمرة الخلق والإبداع، وذلك بالعمل على مراجعة المسبقات والتحول عن الثوابت، أو كسر القوالب والنماذج، أو خرق الشروط والحدود، كما تشهد التجارب الإبداعية. فديكارت، مثلاً، لم يبدع ما أبدعه لأنه كان يعيش في مجتمع حرّ أو ديموقراطي. بالعكس إن ما أنجزه من عمل خارق، بممارسته حريته في التفكير، قد أسهم في توسيع فضاءات الحرية.

ولذا فالحرية لا تحتاج إلى أن نتعب لها أو نسعى وراءها، كههدف مستحيل، لكي تتحول إلى استراتيجية قاتلة، وإنما هي مشروع دائم، نتحول به عما نحن عليه، بما نبتكره أو نطلقه أو نفتحه أو ننح في تشكيله، من المجالات واللغات والمسارات والقوى والمعادلات... وتلك هي حريتنا. إنها قدرتنا على الخلق والتغيير أو على التشكيل والتركيب، وبصورة تتيح لنا تغيير الواقع، بممارسة علاقة نقد وسبق مع ذواتنا، تكون في الوقت نفسه علاقة اعتراف متبادل وتفاعل حيوي مع الآخرين.

XI - حمل الأمانة

خلاصة القول في المسألة أن الحرية، كإمكان لأن نكتشف ما لم ينكشف، أو لأن نصنع الجديد من الوجوه والأبعاد أو من العوالم والفضاءات، على النحو الذي يجعلنا، من حيث علاقتنا بوجودنا، أكثر مما نحن عليه، أي أغنى وأقوى أو أحسن، إنما لها وجهها الآخر، بمعنى أن مضاعفة الإمكانيات تخلق دوماً ما لا يمكن استباقه أو السيطرة عليه.

من هنا فنحن إذ نمارس حريتنا، إنما ننخرط في مشروع تتشابك فيه العناصر والدوافع وتداخل الأبعاد والمقاصد، بقدر ما يُنسج من الالتباس والتوتر ما بين الإرادة والقدرة أو الرغبة والواقعة أو القيمة والمنفعة أو السلطة والمعرفة أو الذائقة والفاهمة أو البرجة العقلانية والمخيّلة الجامحة.

وهكذا نحن نترجح بين مروحة الممكنات، بقدر ما نقف على التخوم والمفارقات، أو بقدر ما نتردد بين الأضداد والمتعارضات؛ فإما أن نصنع المعجزات

والإنجازات، وإما نصنع الأهوال والكوارث؛ إما أن نعقل ونتدبر، وإما أن نتحاشنا الأهواء المدمرة، كما تشهد علاقة الفاعل البشري بحريته وقدراته في هذه الأيام.

فهل نحن قادرون على ممارسة قدر من الحكمة يتيح إقامة التوازن بين ميولنا وقدراتنا؟ هل نستيق الوقائع أم نسير نحو الهاوية، لكي ندفع ثمن حريتنا التي تجعل قدرتنا على الفعل والتأثير أكبر من قدرتنا على التوقع والتقدير؟

إن الأمر يتوقف على الإحساس بالمسؤولية والأمانة التي يحملها الإنسان تجاه نوعه وتجاه بقية الأنواع الحيّة، كما تجاه الأرض والبيئة. وذلك يقتضي ممارسة قدر من التقى الفكري للتحرر من قهوماتنا القدسية والمتعالية أو المركزية والاصطفائية، التي تجعلنا نتوهم بأننا أسياد الطبيعة وأشرف المخلوقات، أو التي تجعل بعضنا يعتبرون أنفسهم أحق وأفضل من سواهم، بحيث نعترف بأننا أقل شأناً مما ندعي بكثير. فلم يعد ممكناً ممارسة الحريات أو الدفاع عنها بالنماذج والقيم الإنسانية السائدة، القديمة أو الحديثة، سواء بشكلها اللاهوتي والديني، أو بشكلها العلمي والفلسفي، إذ هي التي تلغم الحريات بقدر ما تنتج أشكالاً جديدة من العبودية.

والرهان مرة أخرى هو العمل على تشكيل فضاء جديد للعمل الحضاري والنمو البشري، بحيث نتقل من الأنا النخبوي والوحداني نحو الأنا التعددي والتواصلي، الذي يفكر ويعمل بعقل تداولي قوامه التوسط والتعدد والاعتراف والشراكة والتراكم والتركيب والتجاوز. فصناعة الحياة وقيادة المصائر ومواجهة التحديات، هي مسؤولية متبادلة يحملها الجميع، ما دام الكل فاعلين ومؤثرين، بقدر ما هي بناء مشترك ينخرط فيه الجميع، ما دام الكل يساهمون في إنتاج المعرفة والثروة والسلطة. فهل نحمل المسؤولية بالتفكير والعمل، بعقلية المداولة والشراكة لبناء مشترك بشري يكون أقل كلفة؟

الفرد

من جلاباب الأب إلى عباءة الشيخ

لا شك أن مفهوم الفرد يعاني من مأزقه، شأنه شأن سائر الشعارات الحديثة. فأين هو الفرد الذي نفكر فيه ونتحدث عنه وسط التكتلات المترابطة والحشود العمياء والمعسكرات المتحاربة التي تحفل بها مدننا وساحاتنا وشوارعنا بجماهيرها الهائجة ونخبها العاجزة؟

ومفهوم "الفرد"، كإمكان وجودي هو، شأن مفهوم الحرية، اختراع حديث، بما يعنيه المصطلح من استقلالية الذات، وحرية الاختيار، وامتلاك الشخص لجسده، وسيادته على نفسه، ومشاركته في قود مصيره، وممارسته فرادته، وقدرته على تكوين ذاته بصورة عامة.

وهذا المفهوم قد تبلور كجزء من نظام معرفي، مع الخروج من فلك العصور الوسطى المغلق نحو فضاء الحداثة المفتوح، بقدر ما اشتغل بالتوازي والتفاعل مع جملة مفاهيم تغيرت معها خارطة الفكر وصورة العالم، من أبرزها الذات المفكرة، المذهب الانساني، النقد التنويري، حاكمية العقل، حرية التفكير، حق الاختلاف، حرية التبادل، المجتمع المدني، الحكم الديمقراطي...

ولذا فإن مفهوم الفرد يتصل من الوجهة المعرفية بفلسفة الانوار، ومن الوجهة السياسية بالمذهب الليبرالي، ومن الوجهة الحقوقية بالانتقال من المرجعية اللاهوتية ومن قوانين الطبيعة إلى المرجعية البشرية وحقوق الانسان؛ ولعل هذا المفهوم بلغ أقصى طاقته في تيارات ومذاهب ونزعات كالرومانسية والسريالية والعدمية، فضلاً عن فلسفات الاختلاف..

ولا يعني ذلك أن الفرد لم يوجد أو يُعرف قبل العصور الحديثة. ولكنه كان استثناء تجسده شخصيات كالملوك والسلاطين او الفلاسفة والعلماء، وخاصة

أقطاب الصوفية الذين مارسوا فرادتهم وعشقهم لذواتهم حتى التأله، كما عبّر عن ذلك البسطامي بقوله: سبحاني ما أعظم شاني. اما بالنسبة الى الناس عامة او كافة، فإن مصطلح الفرد بقي دون المفهوم او تحته، ولا يشكّل مقولة مركزية على خارطة الفكر القديم او الوسيط اليوناني او العربي. المفاهيم السائدة كانت المؤمن، او المرء، او الحكيم، او الرعية.

في أي حال إن مفهوم الفرد في العالم العربي قد جرى الالتفاف عليه قبل أن يولد ويفعل فعله او يستنفذ طاقته. ولا أعتقد أنه أتيح للعربي أن يمارس فرديته إلا في استثناءات نادرة تبدو كالحظات ضائعة، كما في الحقبة الليبرالية التي تلت مرحلة الاستعمار وكانت ثمرتها في الآن نفسه.

ففي أغلب المراحل والمخطات الحديثة، جرى ابتلاع الفردية، تحت وطأة القيود والضغوط والمحرمات او المنوعات المجتمعية او الدينية او السياسية او الثقافية، سواء من جهة القبيلة والطائفة او الحزب والدولة، فضلاً عن منظومات القيم ونماذج الثقافة.

الأب

قد يكون الفرد، ذكراً وأنثى، قد تحرر في كثير من المجتمعات العربية من أطر العائلة وخرج على أعراف القبيلة. ولكنه ما زال في كثير من البلدان، خاصة النساء، أسير العادات والمحرمات التي تقلص حرية الاختيار واستقلالية القرار. ومن يفكر بكسر القوالب والخروج على الثوابت، يُعزل او يُفرد أفراد البعير الأجرب، إذا شئنا استخدام تعابير العصر الجاهلي. وإذا كان امرأة قد يتعرّض للأذى المعنوي أو المادي الذي قد يصل الى القتل، دفاعاً عن شرف العائلة او العشيرة.

المؤمن

ولا شك أن الثقافة الدينية، المغلقة والمتحجرة، او الأحادية والاصطفائية، هي من أهم العوامل المنتجة لأزمة الديمقراطية وعوائقها. وذلك حيث الانتماء الى الطائفة يتغلب على الولاء للقانون والدولة والنظام العام. من هنا يطغى، اليوم،

نموذج المؤمن على مفهوم المواطن، في أكثر المجتمعات العربية والإسلامية، سيما بعد صعود الموجات الأصولية الطائفية والمذهبية.

ومن المفارقات هنا أن الكثيرين من الذين عبروا عن رغبتهم في التحرر من سلطة القبيلة، إنما ينتقلون الآن من جلاباب الأب الفعلي، أو الأب السياسي (الرئيس القائد)، إلى عبادة الشيخ أو إلى قلنسوة الكاهن، كما هي حال معظم الشباب والشابات في العالم العربي الذين أسدلوا الستار على عقولهم لكي يصلحوا أدوات طيعة بيد هذا المرشد الديني أو الأمير الجهادي. وتلك هي ثمرة سيطرة الدعاة الجدد على الساحات والشاشات والجامعات بألتهتهم وأساطيرهم وقومعائهم الأيديولوجية أو تشبيحاتهم النضالية أو شعوزاتهم الثقافية.

ومن الشواهد في هذا الخصوص، أنه في بلد، كلبنان، يُمتدح أهله، بأنه بلد حضاري ومنحرف منذ زمن في سيرورة التحديث، ثمة شريحة واسعة تطالب الدولة بأن تنظم لها أحوالها الشخصية، إلى جانب بقية الطوائف، سيما وأن ذلك يُعدّ تعزيزاً لمنطق الدولة التي تعاني من الضعف والهشاشة. ولكن الدولة، وتحت تأثير ضغوط الطوائف وتهديداتها، بقادتها السياسيين ومافياها المقدسة، تقول لهم: أنتم مربوطون بسلاسلكم إلى كاهنكم وشيخكم، ولا فكاك لكم من ذلك. وهذه واحدة من فضائح المجتمع اللبناني وآفاته. أقول فضائحه لأن مشروع قانون الزواج المدني الذي طُرِح للمداولة، يعدّ محافظاً قياساً على زواج المتعة أو الزواج العربي، أو أي شكل آخر يظل مشبوهاً بقدر ما يجري في الغرف المعتمة. لأن الأساس في الزواج، هو الإعلان والإشهار. وما لم يعلن ليس زواجاً، فالأولى أن يسمى باسمه، متعة، أو صحبة، أو خيانة.

القضية

ومما يضاعف الأزمة هو النموذج الذي أنتجته الإيديولوجيات الحديثة على اختلاف مشاريعها ومدارسها، القومية والاشتراكية أو اليسارية والعلمانية؛ والمقصود بذلك هو نموذج العقائدي الحزبي الذي هو الوجه الآخر لنموذج المؤمن التقليدي، من حيث انغلاقه وتخليه عن التفكير الحر والمستقبل، بالتماهي مع القضايا

والزعامات حتى الذوبان وعبادة الشخصية. والحصيلة هي تكريس صنم الزعيم الأوحد الذي يحتزل مجتمعاً بكامله، بكل فئاته وقواه ومشروعاته، وعلى نحو يشل الطاقة الفكرية ويعطل الحياة السياسية. هذا ما جرى عموماً في الدول التي أُدرجت تحت خيانة التحرر الوطني والتقدم الاجتماعي، وذلك حيث الأنظمة الجمهورية والديمقراطيات الشعبية والمجالس الوطنية والدساتير والقوانين تحولت إلى ديكورات أو إلى أدوات لتغطية أو تبرير سياسات القهر والعسف والفساد والانتهاك والاستبداد...

النخبة

وهناك العقلية النخبوية، إذ النخبة منافية بطبيعتها للحرية، وإن كانت لا تتوقف عن المطالبة بها.

من هنا أيضاً، فإن المثقفين، دعاة الحرية والديمقراطية، هم أيضاً من صنّاع الأزمة، وذلك بقدر ما تعاملوا مع شعاراتهم بطريقة طوباوية، فردوسية، أحادية، دغمائية، تراجعية... يشهد عليهم موقفهم من مسألة الحجاب في هذا الخصوص. ومن المفارقات الفاضحة أن العلمانيين العرب وقعوا في الفخ عندما دافعوا عن حرية المسلمة بارتداء الحجاب، في فرنسا، بحجة احترام حرية الاعتقاد والتعبير، أو مراعاة الحقوق الثقافية للطوائف والجاليات.

بهذا يريد العلمانيون للمسلمين الفرنسيين أن لا ينخرطوا في مجتمعهم الجديد. ومآل ذلك، في بلد كفرنسا، هو تلغيم صيغ التعايش بين المسلمين وبين بقية الفرنسيين. وهذه واحدة من آفات العلمانيين الذين يتعاملون مع قضاياهم بعقلية لاهوتية، أي كأقانيم مقدّسة وحقائق مطلقة. هذا في حين أن الحقوق والقضايا، هي ما يمكن تداوله وصرفه على أرض الواقع، عملاً تواصلياً تبادلياً، على الأقل في البلد الذي نقيم فيه ونحمل جنسيته.

بهذا المعنى، إن الفتوى التي تقضي بأن ترتدي التلميذة المسلمة الحجاب في فرنسا، ولو كانت بعد في الصفوف الابتدائية، إنما تصدر عن نفس العقلية التي تصدر فتاوى بالتفجيرات الإرهابية وإقامة الامارات الجهادية أو المحاكم الإسلامية،

وسوى ذلك من الأعمال التي تحكم على المسلمين حكماً مبرماً، بالتخلف والتقهقر، أو بالسجن الرمزي أو المادي، أو بالقتل والقبر. مما يشهد على أن بعض النخب المثقفة أسدلوا الستار على عقولهم، لكي يسيروا في ركاب الفقهاء أو يدافعوا عن أمراء الجهاد.

الزعيم الأوحـد

ولا مرأ أن الضغوط الساحقة على الفرد تمارس من جانب الأنظمة السياسية بعقائدها الاسمئـية وأحزايها الحديدية. ومن المفارقات هنا ايضاً ان الدول التي تشكلت او عملت تحت يافطة العلمانية والحداثة والتحرر والتقدم، هي التي قوّضت مساحات الحرية التي كان يتمتع بها الافراد، سواء في حقبة الاستعمار، او في ظل البنى التقليدية القبلية والطائفية التي كانت تضمن للفرد بعض الحماية تجاه جيـوت الدول بآلاتها وشبكاتها الأمنية.

وإذا كان بوسع الفرد ممارسة قدر من الحرية، مساءلة واعتراضاً، او خروجاً ومروقاً، تجاه القبيلة والطائفة، فإن ذلك ممنوع عليه تجاه الدولة والحزب. فمن دخل حزباً ثورياً حديثاً في دولة شمولية، عليه أن يبقى فيه، وإلا مصيره السجن او المنفى او القبر، وهكذا خسر الفرد مع الأنظمة الثورية مكاسب الانظمة التقليدية، ولم يربح شيئاً من منجزات الحداثة.

الفاشية

ثمّة عامل آخر له أثره السلبي على ممارسة الفرد لحرّيته، لا يلفت النظر عندنا، ولكنه يلفت نظر الغربيين. يتمثل ذلك في النزعة الفاشية، سواء على أساس الدين أو العرق. وهذه النزعة قد تبرز في اللحظات الحرجة، كأن يتعرض بلد للأخطار الخارجية. الأمر اذي يعتبره الساسة والمتنافسون في المعارك الانتخابية فرصة يعملون على استثمارها، إن لم يكن على خلقها، بتأجيج المشاعر الوطنية أو القومية.

هذا ما جرى في الانتخابات الرئاسية الأميركية عام 2004، حيث تم توظيف أحداث ايلول 2001، باللعب على وتر الشعور القومي أو الديني، عبر التهويل

بالخطر الذي يمثله الارهاب الاسلامي أو العالمي. وقد تم ذلك على حساب حرية الاختيار الصادرة عن حس نقدي أو موقف عقلائي.

ومن هذا القبيل ما جرى في فرنسا، مؤخراً، حيث المرشحة الاشتراكية في الانتخابات الرئاسية، طلبت من الفرنسيين رفع علم بلادهم على نوافذ منازلهم، الأمر الذي عرضها للنقد من كل حذب وصوب. إذ الكل اعتبروا أن استخدام الرموز الوطنية، في المعركة الرئاسية، كالأعلام والانشيد، فضلاً عن كونه يسيئ إلى صورة فرنسا الأوروبية، يعد دليل نزعة شوفينية أو مظهر دينياً في دولة علمانية.

أما عندنا فالأمور تجري بالعكس، إذ إن ما ينتقده الغربيون في البلدان الديمقراطية، تتمسك به ونفرط في ممارسته، كما يتجسم ذلك في استخدام الرموز الوطنية ورؤوس الأموال الثقافية، كالأعلام والشارات، مما يحول التعبيرات عن الهوية الجمعية، في حالاتها القصوى، إلى تشكيلات فاشية عنصرية.

العلة

هذه مثالات على آفات وعوائق تشهد على أن المجتمعات العربية، قد سقطت في امتحان الفردية والمواطنة والديموقراطية والمجتمع المدني، وتراجعت عما كانت عليه قبل عقود، بالرغم الدساتير والقوانين والأنظمة ذات المسميات الجمهورية أو الديمقراطية.

كل ذلك يجعل من المتعذر الكلام على افراد، هم مواطنون، بقدر ما هم كائنات تملك حرية التفكير والتقرير او حق الاختلاف والتعبير. ما يوجد في العالم العربي، هو الشعارات العريضة والقضايا الكبيرة والاطر الكلية والمؤسسات الجمعية التي تتجاوز الافراد وتعلو عليهم، لكي تعمل على تطويعهم وقولبتهم او سحقهم وشل طاقاتهم الحية، كالأمة والدولة والطائفة والثورة والمقاومة والمسجد والكنيسة والامن القومي...

بكلام آخر، ما يوجد ويفعل، ليس الفرد ذو الفكر المستقل والعين النقدية، تجاه الذات والمجتمع، بل المؤمن أو المنضوي أو المنخرط على أساس ديني أو قومي أو ثقافي، وإلا وُصِمَ بالتهم الشائعة كالكفر والخيانة والعمالة...

والعلة في ذلك، أنه لم يجر أصلاً تحول فكري يطال الدهنيات والقيم او المفاهيم والمعايير. ما حصل هو العكس: انتشار الفكر الاصولي القائم على تقديس النصوص وعبادة الاصول، والعودة الى أحضان السلف، للعثور على الأجوبة والحلول لأسئلتنا ومشكلاتنا المعاصرة. هذه هي العلة التي تفتك بالمجتمعات العربية: الاستقالة من التفكير الحي الخلاق، الايجابي والبناء، المثمر والراهن، الامر الذي يترجم عجزاً وإخفاقاً في مواجهة التحولات والتحديات والمشكلات المعاصرة على غير صعيد ومن غير مصدر.

ولا يعني ذلك أن الأوضاع في العالم هي بألف خير. فلو توقفتنا عند الديمقراطية، التي هي اليوم المطلب والشعار، نجد انها تعاني من أزمتها على ارضها بالذات، في ضوء التحولات الهائلة الناجمة عن ثورة الاتصالات والمعلومات، التي تجعل الديمقراطية التمثيلية عاجزة عن مواجهة الانفجارات والثورات والطفرات على الساحة العالمية. ثمة شركات عملاقة وشبكات طاغية وقنوات فضائية عابرة للمجتمعات باتت، اليوم، اقوى اثرأ من الحكومات والبرلمانات.

ولكن الازمة عندهم او الإخفاق عندنا، ليس دافعاً الى اليأس. بالعكس، إنها فرصة امامنا لكي ننخرط في المناقشات العالمية حول أزمة المجتمعات المعاصرة، خاصة وأن ازمنا هي ازمة افكار ومفاهيم. والممكن، على وقع الانفجارات والانفجارات، وفي ضوء التحولات الحضارية والثقافية، تحديد العدة الفكرية، سوءا تعلق منها بالفرد والطائفة والمجتمع، أم بالديمقراطية والدولة.

أخلص من ذلك، إلى أن هذا التشخيص للمشكلة، لا يعني التباكي على الفرد، كما يفعل الحداثيون العرب، تجاه معظم الشعارات الحديثة التي فقدت مصداقيتها وبلغت مأزقها، كالعلمانية والاستنارة والعقلانية والديموقراطية والمجتمع المدني... الممكن الآن هو اعادة النظر في الشعارات التي ترجمت بأضدادها على ارض الواقع، على سبيل اعادة الصوغ والتركييب. هذا هو الرهان عند من يقرأ المصائر البائسة للقضايا والعناوين: اعادة بناء المفاهيم بالتحرر من وهم الحلول القصوى. فلا يوجد استقلالية تامة أو فرديات مطلقة، لأنه لا وجود لفرد من دون وسط اجتماعي او بيئة ثقافية، إلا على سبيل العزلة والوحدة والوحشة او الاحباط والسقوط.

وفي المقابل ليست المجتمعات كيانات تبني بقرارات فردية¹ هي حسابات منطقية أو برامج عقلانية. فالذين فكروا على هذا النحو من النخب الحديثة، أفضى بهم التفكير إلى انتاج تجمعات بأسوأ التقاليد. لأن المجتمع البشري هو حيز رمزي لانتاج الاسطوري والخرافي واللامعقول وكل ما يندّ عن سيطرة الوعي والعقل. من هنا لم تعد المسألة هي الخيار بين الفردنة والجمعنة، أي بين التوحد مع الذات والذوبان في الجماعة. وإنما هي مسألة العمل الدائم على الانتماءات والقيود والضغط لتحسين شروط الوجود أو تغيير ظروف العيش. وذلك يحتاج الى كسر منطق الفرديات المنعزلة والجماعات المغلقة والهويات المتوحدة أو الذوات الوجدانية، للعمل بمنطق علائقي وسطي، تداولي. فهوياتنا وحرّياتنا وحقوقنا هي ما نحسن خلقه أو أدائه، من البيئات واللغات أو الأطر والقواعد، التي تجعل الصلات، بين النظراء والشركاء، تنحو نحو تأمين تكافؤ الفرص أو توازن الابعاد أو تساق المهام أو تبادل المنافع والخبرات. وذلك يحتاج الى انتاج ثقافة جديدة، منفتحة، مدنية، سلمية، من مفرداتها التواصل، التعدّد، التركيب، الخلق، التحول، التبادل، التفاعل، التهجين...

(1) راجع بهذا الخصوص، مقالة الفيلسوف الأميركي ميخائيل وولزر "الفرد والطائفة"، وهي منشورة في كتاب "قرن من الفلسفة"، (تأليف مشترك)، منشورات غاليمار، مركز بومبيدو (Folio-essais)، باريس، 2000، فهي من أغنى وأهم المقالات في هذا الخصوص.

التجديد والإصلاح*

I- الاضطراب العالمي

أعترف بأنني ما جئت لكي أقتصر في حديثي على الإصلاح الديني في الإسلام، ولا على الإصلاح في المجتمعات العربية. إن هموم الإصلاح ومطالبه أصبحت شاملة لا تخص بلداً من البلدان أو مجتمعاً دون سواه.

ثمّة حاجة عالمية للتغيير وإعادة البناء، سواء سمينا ذلك إصلاحاً أو نهوضاً أو تحديثاً أو تنمية. لأن الأزمة هي الآن شاملة لا تقتصر على مجتمع أو منطقة أو عالم ثقافي. ولذا بات من التبسيط والاختزال أو الخداع والحجب، إجراء فصل حاسم بين الداخل والخارج، فيما البشرية تلج في عصر جديد، هو عصر الاعتماد المتبادل، حيث تتشابك المصالح والمصائر، وحيث تتعولم الهويات والثقافات كما الخيرات والمشكلات.

والأزمة ليست طارئة أو عرضية، وإنما هي بنيوية كيانية، إذ هي لم تعد تقتصر على الفرعيات أو على الوسائل والآليات، وإنما تمس الثوابت والعناوين، بقدر ما تطال المفاهيم والمعايير. مما يعني الحاجة إلى تجديد أشكال المصادقية والمشروعية العقائدية والمعرفية أو الخلقية والسياسية.

فلم يعد مجدياً إدارة العالم بالأنماط والأشكال أو الصيغ والنماذج العقلانية أو الديمقراطية أو التقدمية أو التنموية أو الإنسانية التي كانت سائدة في عصر الصناعة والحدائق بموجاتها الأولى. لا يصلح تسيير الشأن البشري والكوكبي في عصر المعلومة واقتصاد المعرفة والهويات الهجينة والثقافات العابرة، بمنهج ديكرات ومتعاليات

(*) ورقة أقيمت في ندوة: "تجديد الخطاب الديني"، وقد عقدت في بيروت، بين 21 و22 تشرين الثاني 2006، بدعوة مشتركة من مؤسسة مخزومي في بيروت ومدير مبادرة العالم الإسلامي في المعهد الأميركي للسلام.

كنط، ولا معطلقات هيغل أو اشتراكية ماركس، ولا بعالمية راسل أو إنسانيات سارتر، ولا حتى بتهويمات بورديو وإداور سعيد أو تشومسكي وشافيز حول الحرية والديموقراطية والمساواة والشأن العام. فكيف يصلح بنماذج صدر الإسلام ومؤسساته وأحكامه؟

ولو توقفنا عند الشعار الإنساني، نجد أن الإنسان الحالي لا يحسن سوى انتهاك ما يدعو إليه، إذ هو اليوم أكثر من ذي قبل شراسة وتكالباً وعدوانية وقدرة على إحداث الدمار والهلاك، سواء من حيث علاقته بنوعه أم بالطبيعة وبقية الكائنات الحية.

لنعترف: ثمة عجز متزايد تظهره البشرية إزاء المشكلات والآفات المتعلقة بالفقر والوباء والتلوث والتفاوت، فضلاً عن الإرهاب الذي بات الداء الأعظم على ما يشهد تدهور الأمن على المسرح الكوني. ثمة جنون يجتاح البشرية يجعلها تنوء بشعاراتها ومطالبها، بقدر ما يجعل المآلات والنهائيات بعكس الادعاءات والبدائيات. وكل ذلك يثير التساؤل عما إذا كان الإنسان هو الضحية أم هو المشكلة؟!

II - العجز العربي

أما في العالم العربي فالمشكلات هي مزمنة ومرعبة، بقدر ما هي مضاعفة ومتفاقمة، كما تتجسم في التعثر وال فشل والإنهيار والسقوط، في الشعارات والمشاريع، على الجبهتين المتصارعتين: الكتلة التراثية بمختلف نسخها الدينية، السلفية والتقليدية أو الأصولية؛ مقابل الكتلة الحداثية بمختلف اتجاهاتها ومنوعاتها القومية والإشتراكية أو الليبرالية والعلمانية.

هذا مع أن الحارطة الأيديولوجية لم تعد كما كانت عليه، إذ نشأ تحالف اليوم بين الإسلاميين وأكثرية القوميين، والكثيرين من اليساريين، في مواجهة ما يسمونه الغربية والاستعمار أو العولمة والأمركة.

في أي حال، يبدو أن القوتين سواء في العجز عن التجديد والتحديث. هذا شأن الإسلاميين: لم يجددوا أو يضيفوا إضافات مبتكرة لا في المذاهب أو المدارس

ولا في التفاسير أو القراءات. لقد عملوا تحت الشعار الإسلامي، في حين أن هذا الشعار هو ما يحتاج إلى تجديد معناه وملء فراغاته الدلالية، على سبيل التغذية والتطعيم بعناصر وصيغ وأبعاد جديدة، في ضوء تحولات الأزمنة الحديثة وتحديات العالم المعاصر.

أما الحداثيون فقد اشتغلوا طوال عقود بتكرار الشعارات الحديثة، حول العقلانية والاستنارة والديموقراطية والعلمانية، دون التمكن من التجديد في صيغها وحقولها ومناهجها. والنتيجة هي الهشاشة وانعدام الفاعلية في مواجهة المحريات والتحديات، وازدياد أشكال الاستبداد والممارسات المعتمدة.

وهكذا لم نجد، لا في الشورى ولا في الديمقراطية، ولم نبتكر في فروع المعرفة، لا على غرار القدامى ولا غرار المحدثين. ولذا لم يظهر عندنا ديمقراطي كمانديلا، أو علماء وفلاسفة كالشافعي والفارابي أو كإبن رشد أو إبن خلدون، أو كلوثر وديكارت. كذلك لم نستطع تقديم نموذج ناجح في التنمية، على غرار اليابان أو ماليزيا، ربما باستثناء دول الخليج التي هي أصلاً استثناء من حيث ثرواتها وقلة سكانها وحجم العمالة الأجنبية لديها.

III- الإرهاب الإسلامي

وإذا كان لي أن أتحدث عن الأزمة على صعيدها الإسلامي، يسعني القول إنها أكثر تفاقمًا وحدة وخطورة، ذلك أن الإسلاميين قد نادوا بأن الإسلام هو الحل البديل بعد فشل المشروع القومي والشعار الاشتراكي والمطلب العلماني. فإذا الحصيلة الفشل الذريع لمضاعفة الأزمة، كما تجسم ذلك في استجماع مساوئ المشاريع السابقة، إذ أضيف الإرهاب والفتن الأهلية إلى الفقر والتخلف والفساد والاستبداد.

هل نأمل بعد بكل إسلامي بعد حرب الجوامع والمراقد في العراق التي هي فضيحة هذا المشروع وأكذوبته؟ لنعترف بالواقع، إذا أردنا أن نشخص ونعرف أو نعقل ونتدبر. فالمشروع الإسلامي فقد مصداقيته على أرض الواقع وفي ضوء التجارب المريرة والمدمرة.

فهذه هي مصائره على اختلاف نسخه ومنظّماته التي تشهد على أهله: تحويل الفكرة إلى مؤسسة للإدانة، والهوية إلى محمية عنصرية، والصحوة إلى عتمة دامسة، والنهضة إلى مهاوي التهلكة، والسلام إلى حرب دائمة، والدعوة إلى استراتيجية قاتلة، وكلمة الله الجامعة إلى فن أهلية وخلافات وحشية⁽¹⁾.

كل ذلك يشهد على أن مشكلة الإسلام الأولى، ليست مع خارجه، بل مع نفسه، ولأقل إن مشكلة المجتمعات الإسلامية، ليست مع خارجها، بل مع إسلامها نفسه، كما يحسمه على أرض الممارسات دعائه ووكلاؤه وحراسه وحماته الذين يفكرون الأوهام والنظريات المستحيلة لإنتاج أفدح الخسائر والهزائم والكوارث.

(1) لقد تحول العمل الديني من أفيون مخدر إلى فيروس قاتل يفتك بالمجتمعات العربية، بقدر ما أحال الهوية إلى فخ وعصاب ومأزق. وهذه هي ثمرة النرجسية الثقافية وعقيدة الاصطفاء ودعوى المماهة مع السلف الصالح: الاستقالة من التفكير الحيّ والخلاق، والتهرّب من نقد الذات، ومعاداة الفهم والتشخيص، لإعادة إنتاج المأزق والتقهقر إلى الوراء. ولا أعتقد أن هناك أمة على وجه الأرض يتحكم فيها ماضيها أو يستعبد لها أسلافها كما هو شأن المجتمعات العربية.

والشواهد ناطقة وبليغة في هذا الخصوص:

ندعي بأن الإسلام دين ودولة، ولكننا أقمنا باسم الإسلام أسوأ الدول، لأن الدول هي شؤون دنيوية بشرية، مصلحية أو عقلية، تنسب إلى بناتها والقائمين بها، كما كان يفعل الماضون. وأما خلع الطابع الديني أو القدسي عليها، من خلال شعارات الحاكمية الإلهية أو الحكومة الإسلامية، فإنه يعطي مفعوله العكسي: دولة لا تحترم فيها القوانين المدنية ولا الأحكام الشرعية، جامعة بين مساوئ القدامة والحدثة.

ندعي بأن شريعتنا تحضّ على التسامح والاعتراف بالآخر، في حين أننا لا نعترف ببعضنا البعض، كما هو مقتضى حديث الفرقة الناجية وحدها من بين سائر الفرق، أو الكلام على إسلام أصولي صحيح واحد ووحد، وكما تشهد فضائح النصوص لدى إبن بابويه أو إبن تيمية.

ندعي بأن الآخر في الخارج لا يعترف بنا، بينما نحن نعترف به، وننسى أن شرائعنا وعقائدها التي تزين لنا بأننا خير أنه وبأن أسلافنا أشرف الخلائق، إنما تتبني على الإقصاء المعنوي للآخر والاعتداء الرمزي عليه.

نقول بأن الشريعة أتت لتكرم المرأة، في حين لو أردنا تطبيق أحكام وقواعد الشريعة، كما فعل المسلمون في صدر الإسلام، لعدّ ذلك فضيحة، أو لكان سبباً لدخولنا السجن.

نهاجم الثقافة الغربية، وننسى أننا نعيش في معظم شؤون حياتنا، على ما ينتج في الغرب وفي اليابان، من السلع والأدوات أو العلوم والمعارف والخدمات.

IV- اقتراحات للمداولة

في ضوء هذا التشخيص للآفة والعلة، ما أفكر فيه أو أقترحه على سبيل المعالجة، بعض التصورات والآليات ونماذج العمل.

أولاً: في المفاهيم

1 - إطلاق حرية الاعتقاد بإلغاء قاعدة الارتداد. فالإسلام كحضارة وثقافة، أقوى وأغنى من أن يتهدهه فرد أو قلة من الناس. أما عقلية التكفير والتأثير، كما تتجسد في فتاوى الحسبة وتهم الإساءة والردة، وسواها من مفردات العصور الوسطى، فما عادت تصلح للبناء وال عمران، بل هي تخرب العلاقات بين الناس، وتسهم في تشويه سمعتنا في العالم والإساءة إلى ما ندافع عنه.

2 - الوجه الآخر لعقلية التكفير والتأثير في مواجهة الخارجين على الأطر الدينية، هي عقلية الاستبعاد المتبادل في الداخل، على سبيل التكفير أو التبذيع، بين الطوائف الإسلامية نفسها، كما تتجسد في النصوص والأحكام والفتاوى لدى منظري العقائد والمذاهب.

فهذه الآفة هي أخطر من فتاوى الارتداد ضد الخارجين، إذ هي التي تشكّل الوعي وتصنع العقول لكي تدمر صيغ التعايش بين المسلمين وتحيي الفتن النائمة بقدر ما توجج الذاكرة الموتورة. إنها الشيفرة الرمزية أو العلبة السوداء التي ينبغي تفكيكها، إذا أردنا الإصلاح وإعادة الإحياء أو البناء. ولا أعتقد أن الإصلاح يبدأ أو ينجح، من دون إعادة النظر بالنصوص الاصطفائية التكفيرية لدى كل فرقة، بحيث ينبري دعاة أو علماء يعلنون بأنه ليس كل ما جاء في كتبنا صحيحاً أو ملائماً لهذه العصر. وهكذا لا إصلاح من دون إخضاع النصوص للنقد والجرح والغربة⁽¹⁾.

(1) ومن المفارقات في هذا الخصوص أن الذين وقفوا، في الغرب، موقف التقدير والثناء من الإسلام ونبّيه وحضارته، لم يكونوا من رجالات الدين أو اللاهوت، بل كانوا من بين دعاة العلمانية والعقلانية والاستنارة. أما المفارقة الصارخة فهي عندنا، أعني أن من يصنفون خارج الاتجاه الإسلامي الأيديولوجي، ممن يعدون علمانيين أو حديثين أو غير متدينين، وليس خارج الإسلام كثقافة وحضارة، إنما يقبلون الجماعات الدينية كما تقدّم نفسها.

3 - الكف عن عبادة الأصول وعن التعامل مع نصوص التراث ومرجعيات المعنى كسلطات مقدّسة أو حقائق مطلقة أو نماذج كاملة ينبغي التماهي معها واحتذاءها. مثل هذا المسعى يصنع منا متحجرات حضارية، بقدر ما يفضي إلى انتهاك ما ندعيه أو مسخه وتشويهه بتحويله إلى معارف ميتة أو إلى نماذج ثقافية بائدة، أو باستخدامه كمتاريس لإطلاق النار على المختلف والآخر، أو كآلة لصنع الخراب والهلاك، كما هي التجارب المريرة والمربعة، على أرض الواقع، من جانب المنظمات الأصولية؟

الأجدى والأغنى والأقوى هو التعامل مع النصوص والأحاديث أو مع التعاليم والأحكام، كمساحة للتأويل وتحديد المعنى، كمخزون ثقافي يمكن توظيفه وتحويله إلى عملة حضارية راهنة، كرؤوس أموال رمزية تحتاج إلى من يستثمرها لكي يضاعفها ويغني بها؛ باختصار كخبرات غنية وتراثات حيّة تركها القدماء والسابقون، يحسن بنا الاشتغال عليها واستخدامها، لفهم الواقع وتدبر الحاضر، أو لاستباق الآتي وتداركه. فمن لا يحسن فهم واقعه والمشاركة في صناعة عالمه، لا يحسن استثمار ماضيه ولا الإعداد لمستقبله.

4 - التحرر من عقدة الاصطفاء التي تجعلنا نعتقد بأن الله قد اصطفانا وحدنا، باعتبارنا خير أمة أو باعتبار أسلافنا أشرف الخلائق، لكي يختم سجل الحقيقة على يدنا ويبلغنا آخر رسائله ومقرراته. مثل هذه العملة العقائدية لا تتيح لنا الإقامة السوية في هذا العالم، بصورة إيجابية وبناءة. وإنما هي أشبه بفيروس يفتك بمجتمعاتنا من الداخل، إذ هو يجرنا إلى الحرب الأهلية وإلى حصد الهزائم الحضارية والكوارث البشرية، بقدر ما يجعلنا نفشل في مواجهة التحديات من الخارج، لكي نزداد هشاشة وهامشية وتبعية.

فالأحرى أن نتعامل مع أنفسنا، لا بوصفنا أرقى ولا أدنى من الناس، بل بكوننا

ولو أخذت نفسي مثلاً، فأنا أعتبر المسلم مؤمناً على طريقته وكذلك المسيحي اعتبره مؤمناً على طريقته، أي لا اعتبره مؤمناً في الظاهر وكما تقضي اللغة الدبلوماسية في ندوات الحوار، وأظل في قراراتتي أنظر إليه كمشارك أو غير مؤمن. كذلك أعتبر السنّي مسلماً على طريقته، والشيعي مسلماً على طريقته؛ في حين أن أهل الطوائف وأتباع المذاهب لا يعترفون ببعضهم البعض؛ وهكذا فمن نظن أنهم خارج فلك الإيمان والإسلام يعترفون بأن لكل مؤمنون أو مسلمون، في حين أن أهل الإيمان والإسلام يشغلون بإقصاء بعضهم البعض. وتلك هي الفضيحة.

جماعة بين البشر، لها ميزاتها وحسناتها، كما لها عيوبها ونقائصها؛ وأن مهمتنا أن نشغل على معيَّاتنا لكي نبتكر ما به تثبت جدارتنا ونصنع ما نشارك به في صنع الحضارة القائمة، من المعارف والعلوم أو القيم والمفاهيم أو الوسائل والأدوات. هل المحافظون الجدد يعودون إلى استخدام العملة الاصطفائية بأقوى ما يكون؟! إذن لنتظرن المزيد من العداء والصدام والدمار؟ لأن لا شيء يعود كما كان عليه، إلا على النحو الأسوأ والأخطر والأرعب.

5 - العمل على تجاوز مفهوم "التسامح" الذي يظهر التساهل مع الغير، ولكن مع الاعتراف الضمني بخطأه، وبطلان معتقده والانتقاص من مشروعيته وإنسانيته. الأولى في عملية الإصلاح للذات وللآخر، الاشتغال بمفهوم "الاعتراف المتبادل" بحيث نقرّ بأن للآخر مشروعيته، أي بأنه مؤمن على طريقته أو مسلم على طريقته أو إنساني على مذهبه⁽¹⁾.

6 - التمرّس بالحسّ النقدي والوعي الضدي، بحيث نعترف بأننا مسؤولون بالدرجة الأولى عما يحدث لنا، فلا نوجّه التهم دوماً إلى الغرب والغير، بل نهتم بتشخيص الآفات ودرس المشكلات، سعياً لابتكار المعالجات. فالاجتماع الذي يرفض تسليط الضوء على عيوبه وأعطاله، بالمساءلة والنقد والجرح، أو حتى بالتهكم والسخرية، هو مجتمع مريض، مصاب بالعمى والصمم والخرس. وأما الاجتماع الحيّ والديناميكي، أو الغني والمزدهر، فهو الذي يرى إلى نفسه بعين نقدية، أو بمرآة الغير. والآخر يرى ما لا نراه في أنفسنا، وقد يوقظنا من سباتنا⁽²⁾.

(1) إن أول من ينتهك التسامح هم دعاة، ولذا فهو مجرد هدنة بين فئتين أو صدامين. أما منطق الاعتراف فإنه يخلق شروطاً لإجراء حوارات خصبة وبناءة، بقر ما يسهم في تشكيل مساحات أو لغات أو صيغ للتعايش والتفاهم أو للتبادل والتفاعل. والحوار الحيّ، والبناء، ليس هدفاً أن نعرف من المخطئ ومن المصيب، أو من في ضلال ومن على هدى، وإنما هو خلق مناخ يتيح للواحد أن ينصت للآخر لكي يتعلّم منه أو يغتنى به، عبر تشكيل قناعات جديدة أو ابتكار صيغ مركبة.

(2) هذا ما جرى للعرب والمسلمين في العصور الحديثة، حيث الاحتكاك بالغرب جعلهم يكتشفون تخلفهم الحضاري، ويسعون إلى النهوض والتجديد أو الإحياء. وهذا أيضاً ما جرى للكنيسة في أوروبا. فما فعلته الحداثة العلمانية والعقلانية العلمية لم يؤد إلى قتل الدين كما يعتقد إسلاميون معاصرون. بالعكس، إنه أيقظ المؤسسة الدينية من سباتها وحرّرها من ذاتها، بعد أن تحولت مع محاكم التفتيش إلى سلطة دنيوية ظالمة ومرعبة، مما دفعها لكي تقوم بإعادة الإحياء والبناء، عبر الانفتاح على العلم والآخر والعالم.

ومؤدى الاعتراف أن نتمرس بمنطق التواضع الوجودي والتقى الفكري، لكي نعيد بناء أنفسنا، عرباً وبشرأ.

ثانياً: في آليات الإصلاح

الإصلاح هو عملية شاملة ودائمة، بقدر ما هو عملية معقدة ومركبة، إذ هو يجري على غير صعيد، وفي غير حقل، ويشارك فيه، أكثر من طرف أو فاعل ومتدخل، بمعنى أنه عام وخاص، رسمي وأهلي، سياسي ومدني، محلي وكوكبي.

1 - الإصلاح شامل، لأنه يطاول مختلف الحقوق والقطاعات، سواء تعلق الأمر بالسياسة أم بالاقتصاد أم بالاجتماع أم بالثقافة... إنه ورشة شاملة لإعادة البناء. ولذا لا نغرق في الجدل العقيم عما إذا كنا نبدأ بالسياسة أم بالاقتصاد. فلنبدأ من أي مكان، وفي أي حقل كان. لأن الإصلاح في حقل ما، سوف يحدث مفاعيله في بقية الحقول. والتجربة الناجحة في حقل ما، يمكن الاستفادة منها في حقل آخر، ولكن على سبيل الصرف والتحويل وإعادة الإنتاج أو الإبداع. وهذا ما يجري في المجتمع التداولي، حيث تنسج بين مختلف الحقول والدوائر علاقات تفاعل وتأثير متبادل.

2 - والإصلاح هو عملية مركبة، إذ تشارك فيه قوى وفاعليات أو مشروعات مختلفة ومتعددة: الإدارات الرسمية، التجمعات الأهلية، الهيئات المدنية، المشاريع الاقتصادية، المؤسسات الإقليمية والدولية، مراكز البحث والدرس. بهذا المعنى، لم يعد الإصلاح مسؤولية الحكومات والإدارات الرسمية وحدها، وإنما هو حكومي بقدر ما هي أهلي ومدني. إنه مسؤولية الساسة بقدر ما هو مسؤولية رجال الأعمال، أو مسؤولية العلماء والخبراء والمثقفين، بقدر ما هو مسؤولية الناس أجمعين. وما أعتقد، أنه لن تنجح أو تنطلق محاولات الإصلاح في العالم العربي من دون تدخل رجال المال والاقتصاد. فهؤلاء يحملون مسؤولية مضاعفة، وذلك على قدر تصدرهم الواجهة العالمية، شأنهم بذلك شأن بقية الفاعلين الاجتماعيين الجدد، كالإعلاميين وأصحاب الشركات ومنتجي برامج المعلومات وتقنيات الاتصال.

من هنا الحاجة، في تدارس مشكلات التغيير، إلى ندوات هجينة ومركّبة، يجتمع فيها للمناقشة والمداولة فاعلون من اختصاصات مختلفة ومواقع متعددة، يغنون النقاش والدرس والمعالجة، من خلال تعدد وجهات النظر وتباين أنماط الفهم أو استراتيجيات التدخل أو التوسّط والتدبّر. فقد ولى زمن المثقف الذي ينوب عن مجتمع في رسم خطط الإصلاح والبناء. لأن الأمر أصبح يتم بالشراكة والمبادلة.

3 - والإصلاح لم يعد شأنًا وطنياً كما يحسب ديناصورات الفكر القومي أو الديني أو الحدائي، وإنما له أبعاده الإقليمية والعالمية، كما تشهد الندوات والمؤتمرات في التنمية والمعلومة أو في التربية والإدارة أو في الأمن والطبابة.. ما من ندوة هامة تعقد اليوم، في أي بلد عربي، إلا وتتم على نطاق عربي أقليمي أو دولي وعالمي، إذ يشارك فيها مع العرب أوروبيون أو أميركيون أو صينيون أو يابانيون أو أتراك أو أفارقة أو أناس من أميركا اللاتينية...

ولذا لا نغرق، هنا أيضاً، في الجدل العقيم، عما إذا كان الإصلاح ينبع من الداخل أو يُملى من الخارج. هذا هروب من المشكلة أو تحرّب من المسؤولية، في عصر يتشكّل فيه واقع كوني يقوم على الاعتماد المتبادل، بقدر ما تتعولم المشكلات والهويات لكي يزداد العالم هجنة واختلاطاً. فكيف إذا كان بعضنا أو أكثرنا لا يباشر بالإصلاح، إلا تحت تأثير الضغوط من الخارج⁽¹⁾.

4 - إذا كان الإصلاح عملية شاملة، بمعناها الأفقي، لأنها تعني مختلف الحقول والمجالات، فإنها شاملة أيضاً بالمعنى العمودي، إذ هي تعني مختلف الشرائح والفئات. دون أن يعني ذلك أن الإصلاح هو شأن نخب تفكر وتضع الخطط التي ينفذها الآخرون، كما كان يجري في المجتمع التقليدي أو حتى في المجتمع

(1) من هنا بات من التبسيط والخداع الكلام على مجتمعات متجانسة أو هويات صافية، ما دام العالم يزداد تشابكاً واختلاطاً في أساليب العيش وقيم السلوك وأنماط التفكير ونماذج الثقافة العابرة للفرات والمجتمعات. والأحرى القول بأنه لم يوجد يوماً مجتمع متجانس بالكلية، لأن التجانس والصفاء والنقاء خرافة تقوم على حجب التعدد وطمس الاختلاف والتنوع. من هنا أصبح الإصلاح حاجة عالمية، بقدر ما هو شأن كوكبي معولم. والعقل أو الراشد وصاحب التدبير، لا يخشى الإصلاح ولو جرت المطالبة به من الخارج، بل هو الذي يعمل على إصلاح نفسه لكي يساهم في إصلاح غيره.

الصناعي الحديث، حيث النخب البيروقراطية أو الأكاديمية تفكر عن بقية الناس.

إن ثنائيات النخبة والجماهير أو العامة والخاصة أو الطليعة والشعب، لم تعد فاعلة في عصر المعلومة واقتصاد المعرفة، حيث الفرد صار يعتمد على قواه الذهنية ويوظف طاقته العقلية أكثر مما يعتمد على قواه البدنية أو العضلية. نحن نتقل الآن من المجتمع النخبوي المركزي والبيروقراطي إلى المجتمع التداولي الذي يتألف من حقول وقطاعات منتجة وفاعلة، بحيث يتبادل فيها الفاعلون التأثيرات، على سبيل الإغناء، لكي يتغيروا ويسهموا في صنع التحولات المجتمعية على نحو إيجابي وبناء.

وفي المجتمع التداولي لا يتعلّق الأمر بفرد أو قلة تفكر عن المجموع، ولا هو قضية وصول أفكار النخب من العلماء والخبراء إلى الجمهور الواسع، ذلك أن الجماهير لا تصلح للبناء، وإنما تصلح للتعبّ والتعبئة، لكي تتمثل وتصفق أو لكي تمارس طقوس العبادة للزعماء أو لكي تكون آلة لإحداث الاضطراب والخراب أو الهلاك.

أما البناء فإنه يحتاج إلى فرد فاعل يمارس حيويته الفكرية لكي يشغل عقله ويستثمر طاقته على الخلق والإنتاج. بالطبع الفرد يفكر ويعمل بالتنسيق مع فريق أو مجموع يتداول معه المعلومات والخبرات، ويشاركه في تقديم الاقتراحات وطرح البدائل أو في صوغ المعالجات وتركيب الحلول⁽¹⁾.

هذا المعنى، يمكن القول بأن المجتمع الحيوي والديناميكي أو الغني والنامي، هو الذي يمارس فيه الفاعلون حيويتهم الفكرية، بصورة خصبة ومتجددة، في

(1) وإذا كان الفاعلون في حقولهم وميادينهم، يفيدون من نتاج العلماء والخبراء، من النظريات والأفكار حول الواقع ومشكلاته، فإن هذا النتاج يتغذى، بنوع من الفعل الارتدادي، بدوره من الخبرات والمعارف والاقتراحات لدى الفاعلين في الميدان وعلى أرض الواقع. مما يعني أن عمليات التغيير، أكانت نهوضاً أم = إصلاحاً أم تقدماً أم تنمية، إنما هي ثمرة الشراكة في الإنتاج بقدر ما هي حصيلة ممارسة المجتمع لحيويته الفكرية، على سبيل الإنتاج والإبداع، أو المناقشة والمداولة، أو العمل على الأفكار والنظريات المطروحة على الفاعلين من قبل العلماء والخبراء لصرفها وتحويلها إلى أعمال مفيدة أو إلى نماذج حية وناضجة يفيد منها الناس عامة.

مختلف الحقوق وعلى كل الصعد. عندها يتحول المجتمع إلى مساحة تداولية بين مختلف حقوقه وقواه، بقدر ما يشتغل كورشة فكرية لا قُددًا، الأمر الذي يجعله قادراً على تحديد قوالبه ونماذجه أو أساليبه ووسائله، بقدر ما يحيله إلى فضاء فكري يفيض بالآراء والتصورات والاقتراحات التي تتفاعل على نحو خلاق على طاوولات المناقشات والمداولات التي يمكن أن تجري على جميع المستويات وفي جميع الاتجاهات، سواء أفقياً بين حقول المجتمع وقطاعاته، أو عمودياً بين المواطنين أفراداً وجماعات وبين المؤسسات السياسية والإدارية.

وهكذا لا إصلاح من غير إتقان لغة الخلق والابتكار. فإذا أردنا تفعيل مجتمعاتنا، الأحرى التعامل مع الناس بوصفهم فاعلين منتجين، أو مبدعين، كل في حقل عمله وفي مجال اختصاصه. حتى الذين نعتبرهم عاطلين أو مهمشين، هم فاعلون أكثر مما نحسب، ولكن بصورة سلبية أو مخربة، كما تشهد التجارب.

5 - وأخيراً، فإن الإصلاح هو عملية دائمة لا تتوقف، لأنه لا حلول نهائية في هذا الزمن المتسارع، حيث المعطيات والمعلومات تتغير على نحو عملي باستمرار تغيير الرسائل والأدوات. ليس هذا فحسب، بل إن فعل التفكير والعمل بصورة منتجة وخالقة، إنما له مفاعليه التحويلية على الثوابت والأهداف نفسها. هذا شأن من يفهم واقعه ويندرج في زمنه لبناء حاضره: أن يقيم مع فكره علاقة حيّة ومتحركة، تطال الأصول والثوابت بقدر ما تطال الهويات والخصوصيات.

نعم ثمة ثوابت، ولكن العلاقة معها، لا يمكن إلا أن تكون متغيرة، سواء تعلق الأمر بالله أم بالعقل، بالنصوص أم بالقوانين، بالتراث أم بالحدثة، مما يعني أن القضية ليست الحفاظ على الثوابت أو صون الهويات عن المتغيرات. بالعكس هذه هي المشكلة في عصر المتغيرات. وأما القضية فهي القدرة على صرف الثوابت وتصريف الهويات للمشاركة الإيجابية والبناءة في إدارة التحولات الجارية والمتسارعة.

من هنا فإن الإصلاح يحتاج بناؤه واختراع حقوقه ومفاهيمه أو مؤسساته وأدواته، إلى منطق تحويلي بقدر ما يحتاج إلى عقل تداولي، إذ هو عملية لا

تتوقف على سبيل التوسيع والتطوير أو التعديل والتغيير، للأطر والصيغ أو للمفاهيم والمعايير أو للوسائل والأدوات⁽¹⁾.

هذا المنظور للمجتمع، بعقل تداولي ومنطق تحويلي، يتيح إصلاح المؤسسات السياسية، بتجديد الممارسة الديمقراطية وإغنائها بعناصر وآليات وأبعاد وقوى، جديدة، حية وفعالة، بقدر ما يوسع من أطر التعبير والتمثيل، أو يضاعف إمكانات الرقابة والتدخل والمناقشة للقضايا والمشكلات، من جانب المواطنين وهيئات المجتمع.

من هنا نحن إزاء شكل جديد من أشكال الديمقراطية، يتجاوز الديمقراطية الكلاسيكية، للنائب والنائب والكاتب، التي هي كمية، عددية (انتخابية)، نخبوية، موسمية، وحيدة الاتجاه، نحو ديمقراطية جديدة تتيحها ثورة المعلومات والاتصالات ومجتمع الصورة والمشهد، هي ديمقراطية يومية، متواصلة، تعددية، نوعية، تشاركية... هذه الديمقراطية "الارتدادية التبادلية"، كما يسميها بيار روزانفلون، هي ما يمكن تسميته ديمقراطية، ميدائية، مركبة، إيجابية، بنائية تداولية، وإذاً فعالة.

وفضلاً عن ذلك، فهي ذات بعد عالمي. ذلك أنه ما من مجتمع، بوسعه بعد الآن أن يعيش بعزلة عن العالم، وما من حاكم أو طاغية بإمكانه أن ينفرد ببلده لكي يحكمه كما يشاء. فكل ما يجري اليوم، في بلد من البلدان، يقع تحت نظر العالم، الذي بات يملك حق التدخل، خاصة في ما يتعلق بمسألة الحقوق والحريات، أو بتلوث الأرض والبيئة، ليس فقط من جانب الدول والحكومات

(1) لعلنا دخلنا في عصر أنصاف الحلول وأشباهها، ولذا فالأجدى أن نفكر ونعمل على سبيل التطعيم والتجهيز. فالهجنة ليست من قبيل التلقيق أو التزوير أو المسخ. بالعكس، إنها ما ينطوي عليه الواقع من التعدد والتنوع والتلاحق المخصب والمغني، مما يحجبه أصحاب الفكر الأحادي والاصطفائي، بتهويماتهم الذاتية وتشبيحاتهم الأيديولوجية. فلا نلحن إن بفراديس أرضية أو بنماذج كاملة أو بعصور ذهبية. فالحلول القصوى أو النهائية، لم توجد في يوم من الأيام. لا في صدر الإسلام، ولا في عصر الرشيد. لا في عصر الأنوار ولا في زمن لينين وستالين. وبالطبع فهي تبدو الآن كسراب، بل هي أشباح مرعبة تتفتح معها أبواب جهنم، في زمن يوش وأعدائه، أعني نظراءه من الأصوليين الجهاديين الذين هم شركاؤه المتواطئون معه على ما يتوطأ للضد مع ضده، لإحداث الهلاك والدمار.

التي لا تمتلك كثيراً من المصادقية، بل من جانب المؤسسات والهيئات الإقليمية والدولية المدنية، التي تهتم بالدفاع عن الحقوق والحريات، بوقوفها ضد ما يتعرض له الأفراد والجماعات، في أي مكان من الأرض، إلى الانتهاكات والمظالم وأعمال الإقصاء أو الاستئصال والإبادة.

ثالثاً: في النماذج الفاعلة

1 - في ضوء ذلك يتغير النموذج والمثال.

فالمجتمعات العربية وغير العربية، لم تعد بحاجة إلى دعاة ومصلحين أو إلى علماء وفلاسفة ينوبون عنها في التفكير. لا نحتاج إلى نماذج لوثر وكالفن أو ديكارت وفولتير، فكيف بنماذج ابن رشد وابن خلدون، على ما يدعو مثقفون عرب يأتون بعد فوات الأوان بقرون، لكي يشهدوا على قصورهم المعرفي، وعلى ما يشهد آخرهم الذي يرى بأن العالم العربي محتاج إلى واحد كاسينوزا.

بالطبع نحن نقدر هؤلاء الفلاسفة ونقرأ نصوصهم، لا لكي نقلدهم ونحتذي نماذجهم، بل لاستثمار أعمالهم، كمكانات خصبة، لإنتاج صيغ ومفاهيم جديدة. والأهم من ذلك، أننا لا نحتاج إلى مثقفين يفبركون الأوهام ويلفقون النظريات، لإنتاج الهزائم والكوارث أو لتدمير القضايا والشعارات أو لحصد الإخفاق والإحباط، على ما يفكر وينظر مثقفون غربيون وعرب.

في أي حال، إن العالم لم يصبح مع الشعراء والفلاسفة والفقهاء أكثر جمالاً ولا أكثر حكمة أو أكثر تقى. لعل العكس هو ما يحصل ويفاجئ.

وهذه عاقبة الحلول محل الناس في التفكير والحلم أو في تحيّل المهام والأدوار أو في ابتكار الحلول والمخارج: شعراء لا يتسع صدر الواحد إلا لسواه، أو فلاسفة يستبعدون كل من لا يفكر على شاكلتهم، أو فقهاء يصدرون فتاوى تدمر التقوى. فكيف يصلحون أمة أو مجتمعاً؟ من هنا السؤال: من يصلح من؟ ومن يغير من؟ فالأولى بالنخب التي تدعي تغيير الناس وإصلاحهم، أن تنصت إليهم، لكي تتعلم منهم وتتبادل معهم، علّ ذلك يسهم في تغييرها وإصلاحها... ما نحتاج إليه فاعل قادر، حيثما كان، على التفكير والابتكار بطرح الأفكار واقتراح الحلول.

مثل هذا الفاعل قريب من النموذج الذي يجسّده مانديلا الذي غادر الحكم بعد انتهاء ولايته مع تمسك شعبه به. عندنا يطرح الرئيس الاستقالة لكي تتمسك به الجماهير الشكلى.

أو قريب من نموذج مهاتير محمد الذي كان يقول: لا تنمية بلا ابتكار أفكار، والذي كان يمارس تفكيره بصورة حرّة وحيّة، مثمرة وفعّالة، أكثر بكثير من المفكرين المخترفين الذين يتصدرون الواجهة الفكرية على الساحة العربية. كذلك ما نحتاج إليه قد يكون أقرب إلى نموذج عبدالله بدوي، خليفة مهاتير محمد، الذي قدّم للعرب عشر نصائح، كان أولها "تقوى الله"، مما يعني أنه لا مصداقية لنا في ما ندعيه من الحفاظ على الخصوصية والتراث أو الوفاء للأصول والسلف.

وقد يكون النموذج الفاعل قريباً من المثال الذي يجسّده أردوغان ورفاقه الذين لم يختاروا الإسلام عنواناً لمشروعهم. فلم يستخدموا تسمية الحكومة الإسلامية أو الجمهورية الإسلامية أو الإخوان المسلمين أو حزب الله، بل استخدموا عنواناً آخر هو "العدالة والتنمية" ملء الشارع العريض الذي استهلك وبات خاوياً، أو الذي هو بداهة تحتاج إلى من يبنى بها.

ولا أنسى بالطبع بيل غيتس الذي من الظلم له أن نقارنه بالمتقنين العرب والغربيين الذين ينتقدونه من حيث علاقته بالحرية والحقيقة والعدالة؛ وأعني بهم الذين يحدثوننا عن وحشية السوق ووحداية الاقتصاد وعنف العولمة والشرّ المحض وأعداء التقدّم، كما يكتب مؤخراً الفيلسوف سلافوج زيزك. نعم إن الجوعى والمشردين والمهمشين والمخصّصين⁽¹⁾ لن ينتظروا الفيلسوف زيزك، بل ينتظرون بيل غيتس الذي سوف ينصرف لمؤسسته الخيرية بعد أن يتبرع بالقسم الأكبر من ثروته لهذه المؤسسة. ولن ينتظروا أصحاب الأحلام المستحيلة الذين هم نقيض ما يدعونه، من حيث علاقتهم مع الديمقراطية والثروة، إذ هم في مؤسّساتهم وتصرفاتهم الوجه الآخر للطاغية بعقلهم النخبوي والمركزي والأحادي، وهم الأكثر جشعاً في علاقتهم بالأموال والثروات، وهم الأكثر

(1) نعم ما يزال يوجد مخصّيون في هذا العصر! فيا لفضيحة إنسانيتنا وأكذوبتها.

تكالباً على نشر أسمائهم ونصوصهم حيث استطاعوا، وبأي ثمن كان. وأخيراً ما نحتاج إليه قد يكون قريباً من مثال كارلوس غصن اللبناني الفرنسي المتعدد الجنسية والإقامة والمهمة، الذي يدير بنجاح شركتي رينو ونيسان.

ومعنى القول أن ما نحتاج إليه من وراء التعصب أو التمسك بهذا المذهب أو ذاك النموذج، هو القدرة الدائمة على الابتكار والتجديد في العناوين والمفاهيم أو النماذج والمدارس. ومعنى المعنى أن الحاجة الماسة والحياة هي إلى فاعل شعاره: أنا أخلق وأبتكر إذاً أنا أكون.

خلاصة القول: إن أعمال التغيير، أيّاً كانت التسميات، إنما تحتاج، سواء من حيث التصورات والآليات، أو من حيث صيغ العقلنة واستراتيجيات التدخل، إلى عدة فكرية جديدة ومغايرة، من مفرداتها التواضع الوجودي، التقى الفكري، سياسة الاعتراف، البعد المتعدد، عقلية الشراكة، الهويات الهجينة والمفتوحة... وسوى ذلك مما يحتاج إلى فكر تركيبي، ومنهج وسطي، ومنطق تحويلي، وتوجه كوكبي، وقدرة على الخلق، وكل ما أدرجه تحت مصطلح "العقل التداولي".

الشراكة: أعطائها ومحركاتها

كثيراً ما يجري الحديث عن مواهب الزعماء وقدراتهم الخارقة، من جانب المؤيدين وسائر المنخرطين في الاحزاب السياسية والمنظمات الايديولوجية. والسؤال هنا حول وجوه هذه القدرة؟ قد يكون الزعيم الذي يصفه الانصار والمتحزبون بالقائد او البطل صاحب ثورة او انقلاب سياسي؛ وقد يكون قادراً على ادخال معارض الى السجن او الايعاز بقتله؛ وقد يكون قادراً على خوض حرب خاسرة وغير محسوبة؛ وإن لم يكن، فهو قادر دوماً على إلقاء خطب مطوّلة حافلة بالشعارات المستهلكة، لكي يشن فيها حرباً ايديولوجية على خصومه في الداخل، او على أعدائه في الخارج. والزعماء يخشون عادة خصومهم في الداخل اكثر مما يخشون اعداءهم في الخارج.

مثل هذه الاعمال هي اكثر ما يقدر عليه الزعماء، ولكنهم لا يقدرّون على محاربة الفساد ووضع حدّ للمافيات، كما لا يقدرّون على اجترار الامكانات لتأمين فرص العمل وأسواقه وشبكاته، أو لتحسين شروط العيش لأوسع الفئات من الناس، كما تشهد الامثلة والتجارب، حيث سادت وما تزال تسود أنماط الزعماء الملهمين والقادة التاريخيين في غير بلد أو قارة.

مما يعني أن الكلام على السلطة المطلقة التي يملكها الحكام هو حديث خرافة. ذلك أن السلطة، وكما تفهم اليوم، لا تقتصر على الدولة بأجهزتها الأمنية ومدوناتها الدستورية او القانونية. وإنما هي سلطات كثيرة ومتعددة، موالية او معارضة، فرعية، ميدانية، قطاعية، تحتية، غير مرئية... منبثة في الفضاء الاجتماعي، بكل شبكاته وأنماط علاقته، طوياً وعرضاً، أفقياً وعمودياً، وفي مختلف الدوائر والحقول والمهن، وعلى جميع الصعد والمستويات.

وهكذا، لكل سلطته داخل المجتمع، أكان عائلة أم طائفة أم شركة أم حزباً أم منظمة أم أية مؤسسة اجتماعية او اقتصادية او سياسية او ثقافية...

بهذا المعنى تصبح السلطة السياسية جماع كل السلطات، بقدر ما تتوقف قوة الحاكم وإمكاناته على قوة مجتمعه وقدراته.

فإذا كان المجتمع يمارس حيويته الفكرية والسياسية، تصبح مهمة الإصلاح والتحديث أيسر وأسرع، بقدر ما يشتغل المجتمع، في كل سلطة من سلطاته أو قوة من قواه الفعالة، كساحة للتداول، بحيث يتحول الى ديناميكية علائقية من التأثيرات المتبادلة والتفاعلات المثمرة بين أفرادها وجماعاته.

لم أجد أفضل من هذا المدخل للحديث عن الشراكة التي هي واحدة من القضايا الراهنة، في مواجهة لغة الانفراد والصدام. وهي كسواها من القضايا مثار التباس وجدال، على ما يتعامل معها الذين يتصورونها مجرد مراعاة نسب التمثيل العددي، بين فئات المجتمع وطوائفه في المناصب والمراكز النيابية أو الحكومية أو الإدارية في بلد من البلدان. وفي هذا قدر كبير من الخداع والتبسيط⁽¹⁾. ذلك أن الشراكة الفعّالة ليست قضية أعداد وحصص، بل هي في طرح افكار حيّة ونابضة تستوعب الحراك الاجتماعي، او في صوغ خطط وبرامج تؤول الى تحسين شروط

(1) علي ما يحتدم الجدل في لبنان حول ما سمي الشراكة في حكومة الوحدة الوطنية. ذلك أنه لو تشكلت، وبرضى الجميع، حكومة لبنانية جديدة تؤمن نظام المحاصصة الطائفية، فإن الوضع لن يتغير نحو الأفضل، لكي يعود على البلاد نماءً أو تقدماً وازدهاراً، اذا لم يكن الفريق الحاكم يملك أولاً ارادة الاصلاح، على أسس وطنية، وإذا لم يكن، ثانياً، قادراً على ابتكار أطر العمل الاصلاحى ومجالاته وادواته او على تحريك قواه وفاعلياته الديناميكية.

وشاهدي على ذلك، أنه في بداية الستينات من القرن الفائت، وفي لبنان بالذات، قد جرت في العهد الشهابي محاولة للإصلاح كانت ناجحة وذات نفع عميم. والذي وقف وراءها هو من جهة ارادة الرئيس الراحل فؤاد شهاب (1958-1964)، ومن جهة أخرى عقلانية الفرنسي الأب لويسريه الذي استقدم من باريس لهذا الخصوص، لأن العقل السياسي اللبناني، ما زال عاجزاً عن استحداث اجراءات اصلاحية جدية ومجدية، بقدر ما يشتغل بعقلية المحاصصة الطائفية على حساب المبادئ الوطنية والقيم الديموقراطية.

ومع أن المشاركة العديدة لم تكن يومئذ متحققة، كما هي عليه اليوم، فإن الاجراءات الاصلاحية قد عادت بالفائدة على شرائح واسعة من الشعب اللبناني، وبخاصة على الذين ينتمون منهم الى الطائفة التي كانت تشكو من الحرمان او الاقصاء. وبالعكس، قد تتأمن المشاركة الصورية في عدد الوزراء او النواب او الكوادر العليا، ولكن دون أن يكون لذلك مفاعيله الايجابية او البناءة على مستوى الشرائح العريضة والأجيال الشابة، إذا لم يكن المسؤولون ورجال الحكم قادرين على اجترار المعادلات أو سوق برامج للإصلاح والتنمية، قابلة للصرح والتحويل.

الوجود على مستوى بلد او وطن... من غير ذلك تمسي الشراكة شعاراً خاوياً، ويكون مصيرها مصير سائر الشعارات المطروحة منذ عقود، كالعروبة والوحدة او الاشتراكية والعدالة او الديمقراطية والحرية او الاسلام والحاكمية، اي تستهلك لتتحول الى غطاء لطمس الوقائع الصارخة او للتستر على الانتهاكات والاعمال غير المشروعة. هذه هي المشكلة، انها تكمن بالدرجة الاولى، في العوائق والاعطال التي تحول دون القيام بأعباء الاصلاح وتكاليف الشراكة، وكما يتجسّم ذلك في العلل التي تنخر في بنیان العديد من الدول والمجتمعات، ومن ابرز هذه العلل المعطلة:

- الرؤى الطوباوية التي ينزع اصحابها الى عبادة الافكار والاسماء، بالتعامل مع الشعارات والعناوين كمثّل مجردة او ثوابت مطلقة او اقانيم مقدسة، فتكون الحصيلة التعثر او الاخفاق على ارض الواقع الحي، الزاخر والمضطرب بالتعقيدات والصراعات او بالتغيرات والمفاجآت، الامر الذي يفضي الى اعادة انتاج الازعاج المراد تغييرها، بشكلها الأسوأ. ذلك أن الافكار الحية والمثمرة، هي التي يجري العمل عليها في أتون التجارب، لصرفها وتحويلها الى أمكنة للتبادل او الى أسواق للعمل او الى نماذج في التنمية او الى مساحات من الحرية..
- الذرائع الايديولوجية، وهي حُجج مموّهة او مغلوطة او واهية ترمي الى التغطية على الدوافع الحقيقية وتمويه المشكلات الفعلية، كما ترمي الى تبرير الاخطاء والمساوئ، باتهام الغير ورمي المسؤولية عليه، وذلك للهروب من استحقاقات الداخل، باختراع اعداء في الخارج، على ما هو دأب الانظمة الثورية والنماذج العقائدية. والحصيلة تفاقم المشكلات واستعصاء الحلول. هذه العلة، التي تضرب في المجتمعات العربية، تمنعها من درس ازماها وتشخيص واقعها من اجل ايجاد المخارج وابتكار الحلول والبدائل.
- التهويمات البطولية وهي تتجسم في ظاهرة القائد الملهم والزعيم الأوحد والبطل المنقذ الذي يفكر ويقرر عن المجتمع والأمة، والذي عليه يتوقف مصير البلاد والعباد. ولذا فالابطال الملهمون لا يحتاجون الى من يفكر ويحلل، لكي يخلق ويتكر او لكي يفهم ويدبّر، وإنما يحتاجون الى أناس هم أعداء للفهم، يتقنون التصديق والتصفيق والتهليل، كأرقام في حشد أعمى، او كأبواق ترجّع صدى الخطب والكلمات، او كدمى يتم تحريكها عند إعطائها كلمة السر

الذائع او تلقيها الامر الجازم، على ما تتصرف الكُتل والحشود ازاء ابطائها وقادتها.

هذه علة فتاكة تولد ما تعاني منه مجتمعاتنا من التخلف والفقر والتسلط والاستبداد. والمعالجة هي بعودة الامور الى نصابها الوجودي، اي باضطلاع المرء بمسؤوليته والعمل بمزيتة، بوصفه كائناً يتمتع بالقدرة على التفكير بصورة مستقلة وحرّة، بالعقل المتفتح والرؤية الواسعة والمساءلة النقدية والمقاربة العقلانية والفكرة الفعّالة، وعلى نحو يتيح له أن يبني نفسه لكي يشارك في صنع مصيره وبناء مجتمعه او عالمه بصورة غنية وإيجابية. ومن يتخلى عن استقلاليته كذات مفكّرة، ولا يمارس حيويته الفكرية، تُنتهك كرامته ويفقد مروءته، لكي يمارس وجوده بصورة فقيرة او جامدة او هامشية او على سبيل التبعية وربما العبودية...

● البنية المركزية العامودية، ومؤداها أن أعمال الاصلاح والتغيير هي خطط وبرامج يرسمها قائد ملهم او نفر من الخبراء في اعلى الهرم، لكي تنزل هبوطاً، من مرتبة الى اخرى وصولاً الى المراتب الدنيا... وبحسب هذه العقلية الفوقية، النخبوية والبيروقراطية، يُنظر الى الناس بوصفهم مجرد موظفين او ادوات ينفذون الانظمة والقوانين، تماماً كما يجري التعامل معهم، بحسب المنظور العقائدي، بوصفهم مؤمنين، يطبقون الاحكام والتعاليم.

هذا النمط من التفكير يجعل من الشراكة حديث خرافة، ذلك ان الشراكة المنتجة، في اي بلد من البلدان، إنما تعمل وتثمر عندما يتحول المجتمع الى ورشة، لا قهراً، من التفكير الحي والعمل الخصب، وذلك في مختلف حقول المجتمع ودوائره، كلّ في حقل اختصاصه وبحسب موقعه. والشراكة تتحقق هنا، سواء عبر الانخراط في الانتاج، او عبر المساهمة في المداورات والمناقشات، الآيلة الى تشخيص المشكلات واقتراح المعالجات.

وذلك يحتاج بشكل خاص الى تجاوز مفاهيم المؤمن والموظف والمواطن، المتلقي او السليبي او المتفرج، من خلال مفهوم الفاعل البشري الذي يمارس حيويته الفكرية ويستثمر طاقته الذهنية على الخلق والابداع، على سبيل الإغناء واعادة البناء، من خلال فكرة، ليست بالضرورة كبيرة وخاوية او مستحيلة، بل مبتكرة او طريفة بقدر ما هي فعّالة وقابلة للتداول على أرضها وفي محيطها.

ومن هذا شأنه، يكون منتجاً بقدر ما هو مختص وصاحب خبرة؛ ويكون فاعلاً ومؤثراً بقدر ما هو مشارك في عمليات الانتاج والائناء والبناء. فالافكار الخصبة والخارقة لا تهبط دوماً من الأعلى، وإنما تنبثق أيضاً من الأدنى، ومن وحي المعاشات الوجودية والتجارب الفذة او الخبرات الميدانية.

- الوصاية الفكرية من جانب المثقفين الذين يدعون امتلاك مفاتيح النهوض والاستنارة والاصلاح... هذا وهم كبير كشفته التجارب المريرة، اذ المجتمعات سارت وتغيرت بما يخالف تنظيرات المثقفين وبرامج الثوريين ودعوات المناضلين. بالطبع، إن المجتمعات تحتاج الى علماء وفلاسفة ينتجون معارف حول العالم، ولكنها لم تعد تحتاج الى مثقفين يلفقون النظريات المزيفة او يفبركون الاحلام المستحيلة، لحصد مزيد من الخسائر والكوارث؛ كما لم تعد تحتاج الى قادة ملهمين يعبثون الحشود الهائجة والجموع المتوترة لانتاج مزيد من الصراعات الطاحنة والحروب المدمرة.

- ولذا لا تحتاج الى النماذج النضالية التي قضت اعمارها وراء وعود مستحيلة وقضايا خاسرة، كما شأن الذين يحدثوننا عن وحشية السوق او عنف العولمة او الشر المحض او معاداة التقدم.

بالطبع كل مجتمع يخلق نماذجه، ولكن ما تحتاج اليه المجتمعات اليوم هو قريب من النماذج الفاعلة والمؤثرة، التي يمثلها فاعلون، ديمقراطيون، مبدعون، خارقون، كومبوليتيون، مثل نلسون مانديلا او ميلدا غيتس أو رجب أردوغان او عبدالله بدوي او كارلوس غصن، ولا أنسى البنغالي محمد يونس الذي نال مؤخراً جائزة نوبل للسلام، وأمثالهم من أصحاب المبادرات الحية والاستراتيجيات الفعالة في التدخل، التي تسهم في تحسين ظروف الحياة والعمل والخدمات، في غير مجال، بقدر ما تعود بالفائدة على عموم الناس، وبالأخص على المهمش او المستبعد او العاطل او غير المنتج...

هذه أبرز العلل التي تعطل ارادة الاصلاح والتغيير، الامر الذي يحتاج الى عدة فكرية جديدة سواء من حيث الرؤى والمفاهيم، او القواعد والآليات، او الطرق والوسائل، او من حيث النماذج البشرية الناشطة والفاعلة.

خلاصة القول: إن التغيرات الجارية، المتسارعة والجذرية، تعيد تشكيل العالم، مفاهيمه ومحركاته وقواه وأدواته واللاعبين على مسرحه، وعلى نحو تتغير معه

مفاهيمنا للمجتمع والسلطة او للديموقراطية والتنمية، بقدر ما يتغير فهو منا للتغيير والتحديث..

هذا واقع يجدر أخذه بعين الاعتبار، من جانب الدول والمجتمعات والهيئات المدنية الساعية الى الاصلاح والتحديث، لمواجهة التحديات الحضارية والاستحقاقات الوجودية.

هذا شأن المجتمع، على ما يفهم ويتشكل اليوم، بفضائله ونسيجه وأنظمتهم وقواه وأدواته. انه المجتمع التداولي، الآخذ في التشكل كما أوتر تسميته، بمعطياته وملاحمه وأبعاده الآتية:

- 1 - الأول أنه لم يعد مجتمع نخبة وجمهور او خاصة وعامة بقدر ما أصبح مجتمع حقول منتخبة وقوى فاعلة، هي مشروعات متعددة تحت خيمة الشرعية التي تمثلها الدولة بأجهزتها وقوانينها والتي هي، بالطبع، قابلة للتعديل والتغيير.
- 2 - الثاني أن كل فرد فيه فاعل ومؤثر. ولذا فهو مشارك، انطلاقاً من حقله وموقعه، في اعمال التغيير والبناء، بقدر ما هو مختص ومنتج وذو خبرة أو كفاءة.
- ولذا فالسلطة في المجتمع التداولي، ليست هي التي تقولب المجتمع بقدر ما هي حصيلة الانشطة والجهود والانجازات لكل الحقول المنتجة والسلطات الفرعية.
- 3 - إن العملية الديمقراطية، التي تفيد من ثورة المعلومات والاتصالات وسائط جديدة يمكن أن تمارس بصورة يومية، تواصلية، فاعلة، بقدر ما يتحول المجتمع الى مساحة للتداول او الى امكنة للتبادل. الامر الذي يفتح الامكان، لكي تبني العلاقات بين المنخرطين في لعبة التنافس على المكاسب والمواقع، لا بلغة الامر والاقضاء، ولا بمنطق التلقي والتفويض، بل بلغة الحوار والشراكة والتبادل، بقدر ما يفكر الفاعلون بمفردات التعدد والتركيب او يعملون بلغة التحول الخلاق.
- 4 - أخيراً، وخاصة، فالافكار والتصورات، بالمنظور التداولي، ليست مجرد قوالب جامدة يمكن استيرادها، او نماذج جاهزة ينبغي احتذاؤها بحرفيتها وحذافيرها؛ وإنما هي مركبات مفهومية، مرنة ومتحركة، تحيل الى شبكات من العلاقات المتغيرة والتأثيرات المتبادلة، بقدر ما تخضع للتجديد والتحديث، على سبيل الاغناء والتطوير، في ضوء التجارب الجديدة، او في سياق الخصوصيات الثقافية والمجتمعية.

العالمية الكوكبية

I- الكونية الجديدة...

لا مرء أن العالمية أو الكونية ليست ظاهرة جديدة، وإنما هي قديمة، كما يشهد التواصل بين البشر أو التفاعل بين الحضارات منذ أقدم الأزمنة.

وإذا كان المصطلح بصيغته الأجنبية (كوسموبوليتي)⁽¹⁾ قد نشأ مع اليونان، لكي يعني بحرفيته المرء الذي يهوى السفر أو يهتم بالعالم الخارجي للغرباء، فإن هذا المصطلح قد خضع للتطور، وعرف فترات انتشار وازدهار، كما عرف فترات كسوف وأفول، ولذا فهو متعدد الدلالة، وربما ملتبس المعنى، وذلك بحسب اختلاف التجارب وتداخل الأزمنة.

فالعالمية قد تعني من جهة أولى وحدة الجنس البشري كما تتجسد في القيم الكونية الجامعة، وأخصها بالذكر المعيار المثلث لمثل الحق والخير والجمال، أو كما تعبر عنها قيم التكافل والتضامن والتآزر بين البشر، بصرف النظر عن خصوصياتهم وانتماءاتهم.

(1) راجع شرحاً لمصطلح "الكوسموبوليتية" بقلم كاترين هولبان، مجلة العلوم الإنسانية، العدد، 158، آذار 2005، باريس. وفيه تلاحظ كاتبته إلى أن العددين من المهتمين بدراس الواقع العالمي الجديد، إنما يتحدثون عن أشكال جديد من الكوسموبوليتية، كل على طريقته، ويأتي في مقدمتهم عالم الاجتماع الألماني أولريش بك. بهذا يتراجع بك عن خشيتة من العولمة أو يغير موقفه السلبي منها. صحيح هو يختار مصطلح "الكوسموبوليتية الجديدة" مقابل العولمة، ولكن هذا الشكل الجديد من العالمية هو في النهاية ثمرة للعولمة. راجع الحوار الذي أجري معه تحت عنوان "الوجه الجديد للكوسموبوليتية"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 176، تشرين الثاني، 2006. وفي هذا السياق يندرج مفهومي للعالمية الجديدة، كما عبرت عنه، لأول مرة في كتابي: حديث النهايات، 2006، وخاصة في كتابي "الإنسان الأني"، الحاجة العالمية للإصلاح، المواطن العالمي، 2005.

وقد تعني من جهة ثانية إمكان اللقاء مع الآخر، كما يتجسد في نشوء فضاء حضاري يتيح التعايش بين خصوصيات متنوعة ومتعددة من حيث اللغة والعرق أو الدين والثقافة...، كما يمكن أن تعني، على مستوى الفرد، الشخص الذي يمارس هويته بصورة مركبة، بالانفتاح على مختلف الثقافات. وهذا هو مؤدى الإنسان العالمي أو المواطن العالمي. فهي بهذا المعنى ليست مجرد قبول الآخر، وإنما تشير خاصة إلى من يمارس هويته بصورة تعددية، هجينة، متحولة، من حيث عناصرها وروافدها وأطوارها...

وقد تعني العالمية قدرة إحدى الخصوصيات أو الدول على الانتشار والتوسع، خارج بيئتها الأصلية، سواء على الصعيد الثقافي أو الاقتصادي أو السياسي أو العسكري.. بهذا المعنى تشكل العالمية نوعاً من الإمبريالية التي تمارسها إحدى الخصوصيات. وفي النهاية لا وجود إلا للخصوصية على أرض الواقع. والخصوصية العالمية هي التي تخلق، باختراعاتها وإبداعاتها، مداها الوجودي ومجالها التداولي خارج حدودها الجغرافية.

وأخيراً قد تعني العالمية، وكما صاغها الفيلسوف الألماني كنت في عصر "الأنوار" تحالفاً بين دول، أو حقاً كونياً ينظم علاقة مواطنين في دولة مع بقية الدول، ويتيح لأي مواطن في أي دولة، أن يتحول في أي منطقة من العالم من دون أن يعامل كعدو. ولعل حلم كنت هذا قد تجسد في نشوء الأمم المتحدة وشرعة حقوق الإنسان.

في ضوء هذه التمييزات يمكن القول بأن بغداد العباسية كانت مدينة عالمية من حيث كونها شكلت، في عصرها، فضاء حضارياً واحداً تعايشت فيه أعراق وثقافات وديانات وأنماط عيش متعددة، ومختلفة، أو متعارضة. ولا مرأى أن هذه العالمية كانت تشوبها ثنائيات الفصل والتمييز بين المؤمن والكافر أو المسلم والذمي أو العربي والشعوبي...

وهذا شأن المدينة اليونانية، حيث ابتكر مصطلح الكوسموبوليتية، فخطابها حول الإنسان يعلن الوحدة الكلية الجامعة، بقدر ما يستبطن التمييز والاستبعاد. ومن المفارقات في هذا الخصوص أن فلاسفة اليونان هم أول من عرّف الإنسان تعريفاً عقلانياً جامعاً، بوصفه ناطقاً أو عاقلاً، في حين أن مدنيتهم قامت على التمييز والإقصاء، من خلال ثنائية السيد والعبد، أو اليوناني والبربري.

وفي الأزمنة الحديثة مورست العالمية، من خلال التوسع الأوروبي. بمختلف أشكاله وأطواره. والنموذج الأبرز تمثله الثورة الفرنسية التي مارست كونيتها من خلال شعارها المثلث القيمة، الحرية، والإخاء، والمساواة، والذي شكل هو الآخر عنصراً أساسياً في صياغة شرعة حقوق الإنسان. هنا أيضاً مارست الخصوصية الفرنسية عالميتها بوجهيها، الثقافي والإبداعي والتحرري من جهة، والإمبريالي العسكري من جهة أخرى، بغزوها لغيرها من البلدان. ومن المفارقات كذلك أن فرنسا ترفع اليوم شعار التعدد وتحتمي بخصوصيتها في مواجهة اكتساح النموذج الأمريكي للحياة والثقافة، متعاملة مع إمبريالية الدولة العظمى كما كانت تتعامل معها مستعمراتها.

وهذا شأن الخصوصية الروسية: لقد مارست عالميتها التحررية الاشتراكية، بمقلاتها الماركسية وأحزابها اللينينية وشعارها البروليتاري وسلاحها الكلاشنكوف، ولكنها تحولت في الممارسة نظاماً شمولياً ومعسكراً سوفياتياً، لكي تشكل إمبريالية اشتراكية مضادة للإمبريالية الرأسمالية.

في أي حال، إننا نشهد اليوم بلورة عالمية جديدة تتشكل على نحو مغاير من حيث حقولها ومعانيها وأطرها ومناهجها وآلياتها. إنها كونية مغايرة تتجاوز عالمية عصر الصناعة والثورة والحدثة الأولى، مع الدخول في عصر العولمة والمعلومة والثورة التقنية. فمع الواقع الافتراضي والعصر الرقمي، تنهار الحدود العازلة بين الدول والمجتمعات، لمصلحة ما هو سيال وعابر أو هجين ومتعدد أو متحرك ومتحول من المعلومات والرموز والأموال والخبرات والأشخاص والأساليب الأنماط... من هنا نشوء مصطلحات جديدة، تغني مصطلح العالمية والمواطنة مثل الكونية، الكوكبية، الشراكة، الحاكمية، الاعتماد المتبادل، حق التدخل، الفعل التواصل أو العقل التداولي...

وفي نظري، إن بعض مدن الخليج العربي، كأبو ظبي ودبي، تقدم اليوم، من حيث مؤسساتها وتقنياتها وتجارتها الدولية ومنتدياتها العالمية والعاملين فيها وشبكات علاقاتها مع الخارج، نماذج لمدن كوسموبوليتية معاصرة، تمارس كوكبيتها أو كونيتها، أكثر من مدن غربية كباريس ولندن ونيويورك.

II - الإنسان الكوكبي

في أي حال إن البشرية تنحدر، اليوم، في واقع كوني جديد، آخذ في التشكل، بأطره العالمية وبنيتها الكوكبية، وكما تسهم في صنعه الشبكات السبرانية والقنوات الفضائية والشركات العابرة... هذا الواقع لم يعد يفي بفهمه وتشخيصه وتدبر مشكلاته، لا العقل اللاهوتي القديم ولا العقل النخبوي الحديث، لا الأصولية الاصطفائية الدينية ولا العقلية الإمبريالية التسلطية.

من هنا ثمة حاجة إلى تحديد العدة الفكرية لمواجهة عالم يتعولم، لكي يزداد اختلاطاً وتشابكاً بأنظمتها السياسية وأنشطته الاقتصادية ومجموعاته الثقافية... ولعل هذا هو مسوغ الكلام اليوم على الهوية من منظور تعددي، بتعدد الدوائر والأطر والصعد المحلية والأقليمية والدولية، التي باتت مجالات رحبة لممارسة الفاعل البشري لأعماله ومهامه وسائر أنشطته.

وممارسة الهوية، كأنا تعددي تواصل، في الفضاء العمومي، أو من منطلق كوسموبوليتي، هو سمة الإنسان المدني والمواطن العالمي، الذي يكسر الأطر والدوائر المحلية أو الأهلية الضيقة، كما يتجاوز الحواجز العرقية والدينية العازلة. وهذه هي أساساً سمة العقل الفلسفي كما نجد نماذجها، بنوع خاص، من حوارات سقراط إلى تواصلية هابرماس، أو من عالمية الفارابي⁽¹⁾ إلى تنويرية كنت، أو من كونية ابن عربي⁽²⁾ إلى كوكبية بيل غيتس.

وإذا كانت العالمية الجديدة، بما هي تفكير المرء بأن العالم موطنه والكوكب مداه، وبما هي سعي إلى صوغ قيم بشرية كونية وجامعة، قد بقيت مجرد موقف طوباوي، ولم تجد طريقها إلى التحقق في مواجهة تعاليم الملل الدينية قديماً ومنطق الدول القومية حديثاً، فإن العولمة، بما هي واقعة العصر، تفتح الفرصة

(1) هذا ما جرى التعبير عنه من خلال مصطلح "المعمورة". ولعل الفارابي كان أكثر الفلاسفة عالمية. إنه نموذج الإنسان الكوسموبوليتي الذي لم يكن يمارس هويته بوصفه ينتمي إلى أمة أو إلى ملّة، بل إلى المعمورة، أو هكذا على الأقل كان يفكر ويتخيل.

(2) تتجلى كونية ابن عربي من خلال تماهيه مع الأشياء، وليس فقط مع البشر ومعتقداتهم، كما عبر عن ذلك في مقطوعته الشهيرة حول ممارسته لهويته بأبعادها العالمية والكوكبية والتي مفتتحها: "لقد أصبح قلبي قابلاً كل صورة...".

أمام ممارسة العقل بصفته العمومية والمدنية، على المستوى العالمي والكوني.
وآية ذلك أن ثورة المعلومات والاتصالات، تعمل على توحيد العالم على غير
صعيد: أولاً على الصعيد الإعلامي بتحويله إلى قرية كونية واحدة؛ ثم على الصعيد
الاقتصادي بتحويله إلى سوق عالمية واحدة؛ كذلك على الصعيد الأمني بتحويله إلى
ساحة واحدة للصراعات والحروب؛ حتى على الصعيد البيئي يتحول العالم إلى
وسط حيوي واحد في مواجهة مشكلات التلوث والارتفاع المتزايد في حرارة
الأرض.

هذا ما يعبر عنه مصطلح "الاعتماد المتبادل"، وذلك حيث "المصالح والمصائر
باتت متداخلة ومتشابكة"⁽¹⁾.

وكل ذلك يعني من جهة أولى، أن المسؤولية باتت متبادلة، بقدر ما هي
جسيمة، على الأقل في مواجهة ما يولده الإنسان بأفكاره ومشاريعه وأعماله،
كما بأدواته ومصنوعاته ونفاياته، من المساوئ والمخاطر والكوارث؛ كما يعني
من جهة أخرى بأنه لا فكاك، بعد اليوم، لواحد منا عن الآخر، أكان صديقاً أم
عدواً، فإذا لم نحسن التعامل معه، بلغة المداولة والتسوية، سوف نتواطأ معه، من
حيث لا نحتسب، ضد ما نسعى إلى بنائه، وعلى حساب مصالحنا وحقوقنا،
لكي نصبح صنيعة بصورة من الصور. وهذا من مفاعيل العالمية الجديدة الآخذة
في التكون.

وهكذا لم تعد النزعة الكوسموبوليتية، مجرد حلم نخبوي، وإنما باتت واقعاً
حياً وملمساً، كما تشهد على ذلك التقاطعات والتشابكات والتأثيرات المتبادلة،
على مستوى الكرة الأرضية، إيجاباً أو سلباً، في معظم مجالات الحياة وحقول
الإنتاج والاختراع. نحن إزاء عولمة شاملة للعلامات والرموز والهويات والمشكلات
والصراعات والخبرات أو المهارات⁽²⁾...

(1) كما تتكرر هذه الصيغة في مقالاتي عن العالمية والعولمة.

(2) من الشواهد على اجتياح الرموز والسلع والماركات للعالم، أن صورة غيفارا الذي كان رمز
الثورة ضد العالم الرأسمالي، غدت سلعة أو ماركة يجري تداولها في السوق العالمية وفي
البلدان ذات الأنظمة الليبرالية. من الشواهد أيضاً، أن الإمارات العربية المتحدة اشترت من
فرنسا ماركة "الوفر" لكي تقيم متحفاً بهذا الاسم على أرضها.

هذا الواقع الكوني، المعولم، الذي حمل البعض على القول بأننا نفكر عالمياً ونعمل محلياً، يفتح اليوم إمكاناً أمام الإنسان لكي يجسد عالميته، بقدر ما يعني أن ما يحدث ويستجد، أو ما يخترع وينجز، أو ما يتداعى ويسقط، أو ما يفشل ويخفق، أو ما يخيف ويرعب، في أي مكان من العالم، لم يعد شأنًا خاصاً ببلد أو مجتمع أو منطقة، وإنما غداً شأنًا عالمياً وكوكبياً، يعني الناس أجمعين، بصورة من الصور، ولو على المستوى النفساني، بقدر يطال الأرض بما فيها ومن عليها.

وهكذا نحن إزاء شكل جديد من العالمية، لفاعل بشري جديد، أثر تسميتها العالمية الكوكبية، للإنسان الأرضي والديوي، هي مختلفة عن عالمية الملل والدول، كما تتجاوز عالمية المجتمع الصناعي وحدثاته نحو موجات جديدة من الحداثة الفائقة.

لا يعني ذلك أن البشرية تعيش الآن في جنة العولة الليبرالية والشراسة الكوكبية أو المواطنة الأرضية، حيث التضامن والتبادل والتفاعل الخلاق والمثمر. فالتقسيمات الضدية، بنسخها القديمة والحديثة، هي شغالة وفاعلة، وكما تتجسم في مقولة صدام الحضارات أو في ثنائية الفسطاطين، الإيمان والكفر، أو في نظرية المحورين الخير والشر، وفي سواها من التصنيفات القاطعة التي تعمل على تعبئة البشر وقولبتهم على أساس عنصري أو ديني أو ثقافي، لكي تضعهم في مواجهة بعضهم البعض على سبيل الاستبعاد أو الاستعداد.

نحن إزاء إمكانيتين: الانخراط في منطق الاصطفاء والتمييز والتفوق والعسكرة والصدام، أو إتقان لغة الاعتراف والحوار والتوسط والتعدد والمباحثة والشراسة المبادلة...

ولكل خيار ثمنه ومفاعيله. أن نخشى ونتوقع على الذات أو أن نتمترس وراء خصوصيتنا على نحو عنصري، مآله المزيد من التوتر والتأزم والاضطراب على المسرح الكوني، حيث ما هو عالمي أو خارجي بات، بتأثيره وفاعليته، بأهمية ما هو محلي أو وطني.

من هنا الأمل الكبير بأن تستثمر فتوحات ثورات الاتصال والمعلومات، على نحو إيجابي، لصياغة العلاقات بين الدول والمجتمعات، في مناخات الاعتراف والتلاقي والتلاقح، والتعاون وبصورة تتيح للخصوصيات أن تتجلى على سبيل النفع المتبادل والإثراء المتبادل.

القسم الخامس

عولة الصراعات
لبنان ساحة ونموذجاً

النصر الخادع والمستحيل

يسألني صاحبي: لماذا لم نقرأ لك شيئاً عن الحرب ومجرياتهما؟
وكان جوابي انني كنتُ في مدينة القاهرة اثناء فترة الحرب التي شغلتنى بوقائعها وتداعياتها، ببطولاتها وكوارثها. ولذا لم افعل شيئاً سوى ان أفكر وأأمل او ان اقرأ وأشخص او ان اجادل واعارض. وكنت في ذلك أقف ضد التيار السائد لدى الشريحة الواسعة من الرأي العام، وبخاصة المثقفين ومن يطلقون عليهم اسم الكتّاب السياسيين والمحللين الاستراتيجيين. وهذا ما فعلته بعد عودتي الى بيروت، اذ وجدت نفسي فوراً أقف على النقيض من شريحة مجتمعية تربطني بها روابط النشأة، من الاسرة الى الطائفة ومن القرية الى الحلة.

وكانت حصيلة ما كتبته في القاهرة اربع مقالات بعنوان: لبنان بين فكيّ الكماشة، النصر الخادع والمستحيل، لبنان هو الرهينة والضحية لأنه الساحة والورقة، خطاب النكبة والكارثة، بالاضافة الى حوار مطول بعنوان: تواطؤ الأضداد على صناعة الخراب وقد نُشرت اجزاء من هذه الكتابات، وفيها حاولت أن أقرأ الحدث بأبعاده والتباساته، باحتمالاته وتداعياته، بأفئعته ومآزقه، وذلك بقدر ما تناولت الحرب بمفرداتها وعناوينها، المقاومة، الاسلامة، ايران، سوريا، العرب، المثقفون، اللبنانيون، العالم، اميركا واسرائيل، التحرر والنصر.

I- مسؤولية العرب وكوارث النخب

وإذا كان بوسعي أن أستعيد بعض ما كتبته في هذا الخصوص، فليكن حول دور المقاومة ومسؤولية العرب وموقف النخب:

(*) نشرت المقالات في مجلة "المجلة" السعودية، أما الحوار فنشر جزء منه في مجلة "أخبار الأديب" القاهرة.

بالنسبة للمقاومة، فهي أصل المشكلة ومحور الصراع بمختلف نسخاتها وطبعتها، الفلسطينية واللبنانية والإسلامية. وما تقوله الوقائع منذ بدأت المنظمات المسلحة نشاطها، على أرض لبنان، قبل عقود: تريدون مقاومة، خذوا إذاً كوارث ونكبات.

ومع الأسف، فهذا ما انتهت اليه المقاومة الإسلامية بالرغم مما انجزته. ومن المعلوم أنها كانت قد نالت التأييد والثناء والتبجيل، حتى من جانب من كانوا يتحفظون على عملها أو يعارضون أصلاً قيامها، سيما بعد تحرير الجنوب عام 2000، حيث بدا أن هذه المقاومة استردت ما كانت قد خسرت المقاومة الفلسطينية والمقاومة اللبنانية التابعة لها.

يومها لم يبق أحد لم يشن على الإنجاز الذي حققته المقاومة. وفي العالم العربي، نالت المقاومة وقائدها حسن نصر الله⁽¹⁾ من التأييد والتمجيد ما رفعها إلى مصاف البطولة والأسطورة أو القداسة، إذ أن الكثيرين من العرب وجدوا أن المقاومة نجحت في ما فشلت فيها الجيوش والأنظمة العربية، مع أن في ذلك ظلماً للجيش المصري الذي حقق إنجازاً عسكرياً عام 1973.

وهكذا أتت على المقاومة لحظة فائقة كانت فيها في ذروة الاستقطاب للرأي العام. ولم تستغل الفرصة من أجل تغيير الخط والنهج، إذ أن لكل مرحلة أدواتها ومفرداتها عند من يحسن القراءة والتشخيص. ولبنان بعد التحرير هو غيره قبل التحرير. فكيف إذا كانت الظروف والمعطيات في لبنان وعلى الساحة الدولية قد تغيرت، بعد 11 أيلول الأمريكي، وبعد صدور القرار رقم 1559، وكذلك بعد اغتيال الرئيس الحريري. غير أن حزب الله لم يشأ أن يتغير، وسط كل هذه

(1) يعترض صديق عزيز قرأ هذه المقالة، على ذكر قائد المقاومة حسن نصر الله من دون لقبه "السيد" وأجيبه بأن الأمر يتعلق بالسباق. وقد ورد الاسم في مكان آخر مسبوقاً باللقب. ثم أضيف بأن الواحد يبلغ أحياناً درجة من الشهرة بحيث لا يعود محتاجاً إلى اللقب. أعرف أن الناس تؤله أو تعظم زعماءها، خاصة إذا كانوا ذوي صفة دينية، وكما هي أصلاً مشيئة الزعماء والرؤساء، وذلك بالإضافة لآل القادسية والنيافة والسيادة والآية والحجة... إلى اسمائهم. هذا مع أن الكثيرين من عباد الله، لإلفة بينهم وبين رب العزة، يذكرون في أحاديثهم "الله"، هكذا مجرداً من أي صفة حسنى. وتلك هي المفارقة. إننا نعتبر وكلاء الله على الأرض أعظم منه، ونخشاهم أكثر مما نخشاه.

المتغيرات، بالتخلي عن العمل العسكري والاقتصار على العمل السياسي، لكي يساهم في إعادة بناء الدولة ويسهل عملية بسط سلطتها على كامل أرضها، بل تمسك بموقفه، سواء من حيث الإبقاء على السلاح، أو من حيث الاستقلال عن لبنان، دولة وحكومة وشعباً، للانفراد بقرار الحرب والسلام.

بذلك أعادت المقاومة الإسلامية الوضع في لبنان إلى ما كان عليه أيام المقاومة الفلسطينية، بل إلى ما كان عليه قبل التحرير. مع فارق أن المقاومة الفلسطينية كانت تشكل دولة داخل الدولة تنازعها السلطة، خاصة وأنها كانت على نزاع مع سوريا، في حين أن حزب الله الذي تشكل سوريا مرجعيته الداعمة له، قد شكل دولة وسلطة أقوى من سلطتها تخشاه، مما أدى إلى تنازل الدولة اللبنانية، رئاسة وحكومة وبرلماناً، عن بعض صلاحياتها المتعلقة بالقضايا المصيرية لحزب الله. وبعد التحرير أصبحت المقاومة هي المشروعية العليا والشأن المقدس الذي لا يجوز المساس به، وصار القادة والساسة والزعماء والمثقفون، سوى استثناءات نادرة، يسبحون بحمد المقاومة عند كل مناسبة.

وقد دفع اللبنانيون الثمن الفادح لما قدسوه وبجلوه، رهبة أو نفاقاً أو تحالفاً، ولم يكونوا مقتنعين بمجدواه، أو لما سكتوا عنه من الأخطاء والأخطار التي فعلت فعلها بصورة مضاعفة ومدمرة.

هذا ما حصل في حرب تموز، حيث سارعت المقاومة إلى تصعيد الموقف، بنوع من الهروب من المشكلة أو إرجاء الاستحقاق الداخلي، بأسرها الجنديين الإسرائيليين، ففجرت الوضع واندلعت حرب غير محسوبة ولا متوقعة، فتحت فيها أبواب جهنم على لبنان، قتلاً وتدميراً وتشريداً. بذلك خلقت المقاومة وضعباً جديداً أعاد لبنان إلى الوراء، فضيقت ما حررته وارتدت على الإنجاز الذي صنعت، بما يشبه التواطؤ مع العدو الذي حاربه. وكأن الهدف لم يكن المقاومة أو التحرير بل شيء آخر، أو كأن محركات القضية لم تكن في لبنان بل في مكان آخر.

أما العرب فمشكلتهم أنهم عاجزون، أعني كون المجتمعات العربية ضعيفة، غير فاعلة على مسرح الأمم، بقدر ما هي مجتمعات ميتة سياسياً، كسولة ثقافياً، متخلفة حضارياً، غير منتجة لما تشارك به في صناعة العالم المعاصر، إذ هي في الأغلب تتلقى

وتستهلك أكثر مما تبثّ وتصدر، وتنجر الى ردات الفعل أكثر مما تفعل وتؤثر.

وهذا شأن الشارع العربي بجماهيره الهائجة ونخبه العاجزة، فلا جدوى من تأييده ودعّمه، ذلك ان ما تتقنه الجماهير هو ان تمارس طقوس العبادة لزعمائها وابطالها، او ان تكون بؤرة التعصب ومادة الشحن وآلة العداء والصدام لانتاج مزيد من الاستبداد والارهاب. واما ما تتقنه النخب فهو تلفيق النظريات وفيركة الاوهام الخادعة او الاحلام المستحيلة لانتاج مزيد من الخسائر والنكبات.

وحسناً فعل العرب، اذ عقدوا اجتماعهم في بيروت، الامر الذي يشكل دعماً للحكومة اللبنانية. هذا هو مفتاح الحل: دعم الدولة اللبنانية بقرار المفاوضة، حتى تستعيد سلطتها على ارضها، ولا يبقى لبنان ساحة سائبة لمن اراد ان يختبر مشاريعه المدمرة واحلامه المجنونة.

ومن المفارقات أن العرب يرفعون رايات النصر، أكثر مما يفعل الناس في لبنان، ذلك ان الحرب التي جرت انما وقودها دماء اللبنانيين ودموعهم وآلامهم وحسراتهم، فضلاً عن ارزاقهم وجنى عمرهم. هذا دأبهم من حيث علاقتهم بلبنان وحروبه ومقاوماته. انما علاقة استخفاف او استضعاف او استباحة، بحجة مواجهة اسرائيل، او مقاومة الهيمنة الاميركية، مع أن بعض الذين يقاومون سياسة اميركا، قد يكونون أسوأ منها. والأهم أن المقاومات قد عادت بالهلاك والخراب على لبنان وأهله، أو انما تعمل على تضييع ما أنجزته وإهدار ما حققته.

وإذا كان هذا شأن العرب، فإن النخب هم رأس الحربة ومن صنّاع الأزمة، إذ لا يمكن أن تحصد أمة كل هذه الخسائر والكوارث، لو كانت نخبها تفكر بطريقة مثمرة أو بناءة. والنخب تتعامل مع لبنان كساحة مفتوحة او ارض مستباحة لكل صاحب نزوة استبدادية او خطة جهنمية، من الفنان الذي يأتي الى الجنوب اللبناني لضرب حجر على بوابة فاطمة، الى الشاعر الذي يستثمر الحدث لكي يسوّق شعره ويمارس حضوره وسط الألقاض⁽¹⁾؛ ومن المثقف الداعية الذي

(1) هذا ما فعله شاعر عربي أتى إلى بيروت بعد حرب تموز 2006، لكي يلقي شعره وسط الحرائق والخرائب، لأن ما يهمه ليس الأرواح والأرزاق، بل أن يكون هو الحدث. طبعاً ليس هذا شأن الجميع. ثمة شعراء وكتّاب عندما سئلوا عن موقفهم من الحرب والنصر، اكتفوا بالقول: إننا نخجل أمام القتل والجرحى.

يقول لا تضعفوا المقاومة حيث هو في منفاه، الى المفكر اليساري الذي يأتي الى لبنان لكسي يُلقى علينا دروساً في النضال بُعدة مفلسة، وصولاً الى الاستراتيجي الاقليمي الذي يحول لبنان الى ساحة للمواجهة او يتخذ منه ورقة للمفاوضة ولو لم يبق حجر على حجر ولو حتى آخر لبناني. والأطرف هو ذلك المثقف أو المفكر الذي يتعامل مع حرب تموز بوصفها بداية التاريخ. فيا لها من آخرة بأن يحدثنا المثقف العلماني والتقدمي عن بداية التاريخ، للعودة القهقري بلبنان والبلاد العربية إلى فقه المجتمع العبودي والعصر المملوكي. ويا لها من مسخرة أن ينشط المثقف الحدائشي تحت عباءة الشيخ الذي يقوم مشروعه، في الأساس، على استبعاد أو استئصال كل من يفكر على شاكلته.

هذا ما يريده المثقفون والاستراتيجيون: التلاعب بمصائر بلد، استضعاف شعب والاستكبار على اهله، الاستغلال لأجواء الحرية والديموقراطية للترويج لمشاريع وبرامج لم يثبت سوى فشلها، وكأنهم بذلك يريدون تحويل لبنان من بلد يمارس حيويته وغناه وديمقراطيته، الى بلد فقير، فاقد الحيوية، ذا وجه واحد وذا نظام استبدادي.

وهم يفعلون في لبنان ما لا يجرأون عليه في أي بلد من البلدان الخليفة للمقاومة، بقدر ما يدعمون أنظمة وقوى لا يطيقون العيش لحظة واحدة في ظلها او تحت سلطتها، بل هم يؤثرون أن يبقوا حيث هم في منافيتهم وبلدانهم، في أمستردام ولندن وباريس ونيويورك ينظرون للحرب، من على بُعد. هذا شأن الأكثرين من أصحاب المشاريع القومية والإسلامية واليسارية، المتحالفين والمتواطئين، بذريعة تأييد المقاومة أو مقاومة أمريكا. إنهم يريدون لأطفال لبنان أن يكونوا ضحايا أو قرابين على مذبح العروبة البائسة والهدامة، أو على مذبح الإسلام التكفيري والإرهابي.

وتلك هي محنة لبنان: إنه واقع بين أنياب الكماشة: بين الجهادية الإسلامية والأصولية الإنجيلية، بين الأنظمة الاستبدادية والمشاريع الإمبريالية، بين العقيدة التلمودية والثقافة الكربلائية، بين إرادة التآله ومنطق الاستئصال، بين جنون أحدي نجاد وجحيم إسرائيل؛ باختصار: بين بربرية العقائد الاصطفائية والآلة العسكرية الجهنمية.

من هنا فإن الاستراتيجية الإيرانية، بنمط تدخلها على الساحة اللبنانية، ليست هي النموذج المطلوب، فأقل ما توصف به من حيث تداعياتها، هو أنها ولدت نكبة جديدة تضاف إلى النكبات السابقة. وما يؤمل من العرب هو أن يعملوا على بناء استراتيجية بديلة للمشروعين المتناحرين، الأميركي والإيراني⁽¹⁾، ولكن المتواطئين على تخريب لبنان، بالتعامل معه كساحة وورقة، بحيث يستخدم العرب طاقاتهم كأوراق ضغط، سواء من أجل المواجهة، أو من أجل فتح الآفاق أمام الحلول السلمية. وأياً يكن، فالمهم أن تأتي الإستراتيجية العربية ثمرة جهود وأعمال مشتركة، وأما الانفراد بالقرارات، فإنه يولد استنزاف الجهود والموارد، أو يؤول إلى النزاع وتبادل التهم والمساوئ".

ولا أنسى بالطبع الدور السوري: فسوريا هي اللاعب الاول على الساحة اللبنانية بحكم عوامل عديدة جغرافية وثقافية وايدولوجية ومجتمعية.. ولولاها ما كان لإيران أن تمارس حضورها الاستراتيجي في لبنان، ولما كان لحزب الله أن يلعب مثل هذا الدور الذي جعله أقوى من الدولة وهماً أو واقعاً.

وسوريا تعتبر نفسها أساساً معينة بالشأن اللبناني كما لو أنه شأن سوري، الأمر الذي يخلق للبنان مشكلة دائمة. من هنا فالعلاقة بين البلدين ليست مبنية على الثقة، بل هي تهمز وتضطرب بين الفترة والاخرى. ولا شك أنها امتست علاقة متوترة، مأزومة على أشد ما يكون، بعد انهيار ما يسمى بنظام الوصاية وخروج القوات السورية من لبنان. وما اعتقده أنه عبثاً نبحت عن حلول للخروج من الازمة الراهنة، ما لم نعمل على تفكيك المشكلة، لكسر المنطق الذي ينظم العلاقة بين سوريا ولبنان بمفردات الهيمنة والإذعان او الوصاية والتواطؤ، أو بمفردات العنصرية الوطنية والحضارية، لإجراء تسوية تاريخية يعاد بموجبها بناء العلاقات بلغة الحوار والمداولة والمشاركة، على سبيل التبادل المتثمر والتفاعل الخلاق، على ما يؤمل أن تكون بين جارين، فكيف إذا كانا يدعيان بأنهما شقيقان... من هنا فإنه

(1) من هنا شكّل مؤتمر القمة العربية الذي انعقد في أواخر شهر آذار 2007 في الرياض، فرصة لكي يستعيد العرب مبادرتهم التاريخية ويحملوا المسؤولية الجسيمة، وسط المآزق التي وصلت إليها المشاريع الدولية والإقليمية، سواء من جانب المحور الذي تنزعه أميركا أو المحور الذي تقوده إيران.

وعلى صعيد آخر، إذا أفضت المساعي الدولية التجارية، من جراء هذه الحرب، الى فتح حوار بين سوريا واسرائيل، فإن ذلك يعني تفكيك عقدة اساسية من عُقد الأزمة اللبنانية.

II- حروب الداخل

والآن، بعد أن هدأت المعارك، لتبدأ حرب سياسية ربما هي الأخطر على الكيان والمصير⁽¹⁾، بقدر ما تشهد على أن النفوس، التي لم تهدأ، هي على العكس مشحونة وغاضبة أو متوترة ومستنفرة، أعود لتناول المسألة من جديد، وفي ضوء ما استجد من الاحداث والتطورات.

وأبدأ بالحرب، كحدث خطير ومصيري، لأقول بأنها تشكل بدوافعها ومحركاتها، كما بنتائجها وتداعياتها، فضلاً عن وقائعها، ومجرياتها، واقعة تحتزن امكاناتها وتنتفتح على احتمالاتها، بقدر ما تتعدى صانعيها، تماماً يتعدى النص مؤلفه ويستقل عنه، لكي يغدو مداراً لتعدد القراءات والتفسيرات او لاختلاف التوظيفات والاستخدامات.

من هنا تتباين الآراء وتتضارب حول قضية النصر التي أثارت وما تزال تثير السجالات الصاخبة والانقسامات الحادة او العنيفة، من هذا الطرف او ذاك. نحن ازاء حدث متعدد الوجوه والمستويات والابعاد، ولذا يمكن تناوله بعين مركبة، إذ كل حزب او فريق، إنما يتعامل معه بحسب ميوله واتجاهاته، او بحسب موقعه ومهنته او دوره ومهمته، فضلاً عن نظراته الى الاشياء وطريقة فهمه للمجريات.

فالحايد والمراقب هو في مفهومه للنصر غير المنخرط في حزب سياسي او تيار ايديولوجي. ذلك ان المحايد يمكن ان يتأمل ويتفكر لكي يقرأ الجريات ويشخص الواقع، في حين ان المتحزب قد يقفز عن الوقائع، بقدر ما يكون هاجسه الدفاع عن حزبه او تبرير خياراته ومواقفه.

(1) كتبت هذه المقالة قبل انفجار الصراع بين المعسكرين في لبنان، تكتل الموالاة بقيادة تيار المستقبل، وقوى المعارضة بقيادة "حزب الله"، الامر الذي أدى الى استقالة وزراء المعارضة من الحكومة، وما أعقب ذلك من تظاهرات واعتصامات وتوترات طائفية.

والمؤمن المنضوي في طائفة او جماعة، هو غير المواطن الذي ينتمي، بالدرجة الأولى، الى بلد او الى وطن او دولة. ذلك ان همّ المؤمن هو نصرته معتقده والالتزام بما يصدر عن شيخه او مرجعه من الاحكام والفتاوى، ولأن محركه هو التضامن أولاً مع ابناء طائفته او مذهبه. اما المواطن فإنه يعيش في دولة يلتزم بقوانينها مع بقية المواطنين، بصرف النظر عن انتماءاتهم الطائفية او السياسية. ولذا فهو يأخذ بعين الاعتبار تداعيات الحرب على الوطن والدولة.

ومن هنا، فإن المحارب يفهم النصر على نحو يختلف عن فهم المدني وغير المحارب. لأن النصر عند المحاربين هو أن يبقوا، تبعاً لعقلية نخبوية ومركزية، سادية او فاشية، شعار اصحابها: النصر هو أن تبقى الدول والانظمة والحزب ولو دمرت الاوطان او سحقت الشعوب.

والذي يقدر الخسائر ليس كمن لا يقدرها. ومن هنا فإن من فقد عزيزاً ومن دُمّر بيته أو خسر مورد عيشه يشق عليه ان يتحدث عن النصر، الا اذا كان ممن يتماهون مع القضية او يمارسون عبادة الشخصية. وهؤلاء يقفزون عن خسائرهم الشخصية، بعقلية بوذية مآلها ذوبان الفرد في الجماعة وفناؤه في قاداته وزعمائه.

على صعيد آخر إن القاعدة الشعبية، خاصة اذا كانت طائفية، كما في لبنان، تحمل النصر على غير ما تحمله القيادة. فهذه قد ترى الى النصر من المنظور الاستراتيجي للصراع العربي الاسرائيلي؛ اما القاعدة الشعبية التي تحركها دوافع ومآرب طائفية او سياسية، فالنصر هو عندها حاجة داخلية اكثر مما هو حاجة خارجية، اي ليس المهم عندها النصر على العدو، بقدر ما يهم أن تمارس قوتها وحضورها او صعودها، تجاه بقية القوى المنافسة لها، خاصة اذا كان التنافس يقوم على اساس طائفي، كما هي الحالة اللبنانية، حيث المقاومة، وإن استقطبت تأييداً سياسياً، من شرائح وزعامات في الطوائف الاخرى، فإن كونها محصورة في طائفة دون سواها، يشكل لغماً على المستوى الوطني، ذلك أن كل قوة تمتلكها او تظهرها طائفة يعد ضعفاً لدى الطوائف والعصبيات المنافسة. ولو كان الواقع الآن غير ذلك، وكان الشعور في اوساط حزب الله هو الهزيمة، لشعرت القاعدة بالهزيمة ليس تجاه اسرائيل، بل تجاه الطوائف الاخرى المنافسة لها على المواقع والمناصب والمكاسب.

هذا الواقع هو الذي يجعل النصر الذي تريده طائفة او تصنعه او تحتفي به، هو مثار خوف أو محل إشكال لدى الطوائف الاخرى. والذين يقفزون فوق هذا الواقع الطائفي، من اللبنانيين والعرب، يدفنون رؤوسهم في الرمال، بقدر ما يتعاملون عن المشكلة ويعيدون انتاج الازمة. من هنا يخلق النصر العسكري الأحادي على يد طائفة، دون سواها، مأزقاً في بلد تركيبته طائفية، مما يعني ان النصر في لبنان لا ترجمة سياسية له، ما لم يكن قرار الحرب او السلم ثمرة قوة وطنية جامعة، أو حصيلة صناعة مشتركة بين جميع القوى والمشروعات.

وبالاجمال فمن يشارك في الحرب ويصنع النصر، ليس كما يتفرج عليه او لا يشارك فيه، ولو كان يتمناه، فكيف اذا كان يخشاه، كما في الحالة اللبنانية، حيث المقاومة احادية الطائفة في بلد طائفي.

على صعيد آخر، فالذي يفهم الحرب والنصر كإلهام رباني او توفيق إلهي، هو غير الاستراتيجي الذي يعتبر المسألة حسابات ورهانات او قرارات تتخذ وراء الكواليس وفي عتمات العقول. وقد بدا منذ اليوم الاول، وبعد أسر الجنديين، ان ما جرى لم يكن متوقعاً، اي ان هناك خطأ في التقدير او التوقيت. والذين يقولون: ربّ ضارة نافعة، لأن اسرائيل كانت ستشن عدوانها بعد شهرين، لا يعرفون معنى قولهم، لأنسه لو كانوا يعلمون ذلك، كان عليهم، بعد عملية أسر الجنديين، أن يتوقعوا، بنسبة عالية جداً، بأن اسرائيل يمكن أن تستعجل عدوانها. هذا بالاضافة الى أن من هو في حالة حرب مع عدوه، عليه أن يتوقع الردّ من جانبه بصورة دائمة.

هذا مع أن الذي يعود الى قراءة الوقائع، قبل اندلاع المعارك، يكتشف ان هناك من كان يستعد لهذه الحرب، من أجل قلب الاوضاع وتغيير المعادلات، سواء في لبنان او على الساحة الاقليمية. صحيح أن حزب الله أشعل فتيل الحرب، سواء كان يتوقع حجم الردّ أم لا، وصحيح أيضاً ان اسرائيل شنت العدوان، ولكن الكل قد سعوا إلى الحرب، بخاصة التحالف الدولي المؤلف من حزب الله وسوريا وايران ومن التابعين لهم من التيارات القومية والشراذم اليسارية. الجميع كانوا ينتظرون الحرب لقطف ثمارها، سواء فوجئوا بالردّ أم لم يفاجئوا، وبصرف النظر عن استعداد إسرائيل ونواياها العدوانية.

وبالكلام على إسرائيل، لا شك ان المتداول عندهم ليس النصر، بل الهزيمة في الاكثر، خاصة لدى المعارضة؛ أولاً لأن اسرائيل لم تحقق اهدافها بتدمير بنية حزب الله الذي صمد، بشكل خارق، وكبدها خسائر فادحة لم تكن متوقعة من جانب الاوساط العسكرية في العالم.

ثمة عامل آخر يجعل الاسرائيليين يشعرون بالهزيمة، وهي انهم يقدرون قيمة الخسائر بقدر ما يمارسون حقهم في المحاسبة والمراجعة النقدية، بعكسنا نحن الذين نمارس مازوشيتنا، اعني احتقارنا لذواتنا، لأننا نحسب انفسنا منتصرين، إذا قتلنا اسرائيلياً واحداً، ولو قتل منا العشرات، مثلنا بذلك مثل ذلك الفقيه الذي يفتي بضرورة قتل الزنديق ولو كلف ذلك قتل ألف مسلم. ومن يفكر على هذا النحو، السادي والفاشي في آن، يعتبر نفسه منتصراً، بل ينتشي بنصره بعقلية سحرية غيبية، كما هو دأب العرب في حروبهم، من أم المعارك إلى النصر الإلهي.

من هنا يتبدى الفرق الكبير بيننا، كعرب، وبين بقية العالم، سيما في الأنظمة الديمقراطية والليبرالية: فهم يقومون بأعمال المحاسبة والمراجعة، سعيًا إلى التغيير والتجديد وإعادة البناء، ولو كان الحاكم ناجحاً أو القائد منتصراً، فكيف إذا أخطأ في حساباته أو أخفق في مشروعه. أما عندنا فنحن نتقن فنون التمويه والشعوذة، بتحويل الكوارث والهزائم، إلى نصر وبطولات. ولذا ترانا نشبث ليس فقط بمن نجح واستهلك، بل بمن فشل وأخفق أو هزم. وهذا فارق كبير، بيننا وبينهم، كالفرق بين النجاح والفشل، أو النصر والهزيمة، أو البناء والخراب.

من وجه آخر يختلف معنى النصر باختلاف الايديولوجيات، وعلى نحو ما يختلف القومي عن الاسلامي او عن اليساري. اذ لكل غرضه ومأربه. فالقومي يرى نصراً كل ما يلحق أذىً بإسرائيل، أيًا كانت الخسائر عندنا. والاسلامي يرى نصراً لأنه تمّ تحت شعار ديني، اما اليساري فإنه يتعدى المقاومة الى الحلف الذي يجمعها مع سوريا وايران، بمعنى أنه يؤيد تحالفاً دولياً ضد التحالف الاميركي الاسرائيلي.

ولا شك أن النصر عند اللبناني هو غيره في خارج لبنان، من هنا يختلف معنى النصر عند قائد المقاومة عن معناه عند حلفائه او مراجعه في طهران او في دمشق.

إذ هم ينظرون الى الهدف الاستراتيجي ولا يحسبون حساب الخسائر في الارواح والممتلكات. اما هو فإنه يأخذ ذلك بعين الاعتبار. وهذا معنى تصريحه بأنه لو كان يتوقع بنسبة واحد بالمئة، بأن نتائج الحرب سوف تكون بهذا الحجم من الدمار، لما أقدم على أسر جنديين.

كذلك الامر في العالم العربي، فالنظرة الى الحرب والنصر تختلف عنها في لبنان. لأن الحرب التي جرت وقودها دماء اللبنانيين ودمارهم. أما العرب فإنهم يجاربون على الخارطة او ينظّرون من على بعد بعجزهم وتحلفهم وعقدهم وخرافاتهم وذاكرتهم المثخنة بالهزائم. وما يعينهم من النصر هو أنه يشبع عندهم حاجة نفسية. ولذا نراهم متعطشين الى من يحقق لهم نصراً، لكي يسدّوا نقصاً أو يلاموا جرحاً من فرط الهزائم المتلاحقة. ولذا لا تهمهم الخسائر، فمطلوبهم أن ندمر بلداً لكي نغسل عاراً او نصنع بطلاً.

والسؤال الذي يثار هنا: ما معنى التأيد والدعم من جانب مجتمعات عاجزة تكتفي بالتفرج والتصفيق؟ وماذا يجدي أن يتحول بلد صغير كلبنان الى قوة اقليمية عظمى، فيما المجتمعات العربية هي، ما هي عليه، من الضعف والتخلّف؟ إن تغيير موازين القوى بين العرب وبين اسرائيل، لا يتوقف، فقط، على الحروب العسكرية، التي يخوضها بلد او حزب في بلد، او تحالف اقليمي، وإنما يتوقف على تحول البلاد العربية الى مجتمعات منتجة، غنية، قوية، قادرة على ممارسة حيويتها الفكرية والسياسية، بابتكار صيغ وأطر وقواعد جديدة لحياها، لكي تشارك في صناعة الحياة المعاصرة، بصورة مثمرة وبنّاءة، على سبيل الاختراع والابداع.

وأخيراً، إن النصر لا يكون بالمطلق، تماماً كما الهزيمة. فما يعد نصراً من وجه قد يكون هزيمة من وجه آخر، وبالعكس. وهذا شأن حزب الله، فقد انتصر او صمد ضد اسرائيل، وكبدها خسائر جعلت الاسرائيليين يتحدثون عن الهزيمة. ولكنه خسر على الصعيد الدولي، كما خسر على الصعيد السياسي، اذ القرار 1707 لم يأت لمصلحته، بقدر ما اتى لمصلحة اسرائيل. وهكذا فهو لم يحقق أيّاً من الاهداف التي كان يطرحها قبل الحرب او اثناءها، كاسترداد المزارع او تحرير الاسرى، فضلاً عن كونه وافق على ما كان يرفضه قبل الحرب بشدّة: انتشار

الجيش اللبناني في الجنوب، ولكن معزّزاً بقوات الامم المتحدة، هذا فضلاً عما لحق بلبنان من الخسائر في الأرواح والأموال، مما لا يحسبون لها أي حساب.

أكثر من ذلك، قد تكون الهزيمة دافعاً الى الصعود وسط الحرائق والانقاض، اذا احسن المرء مراجعة التجربة، كما حصل في المانيا او في اليابان بعد الحرب العالمية الثانية، حيث تحولت الاولى الى عملاق اقتصادي، والثانية صنعت معجزتها التنموية. وبالعكس، يمكن للنصر أن يتحول الى مأزق او الى هزيمة، اذا لم يحسن المرء التعامل معه. وهذا ما هو حاصل الآن، حيث النصر الذي يتحدثون عنه قد ارتدّ ضد الداخل ليتحوّل إلى مأزق سياسي أو إلى لغم يهدد بتفجير الوحدة الوطنية⁽¹⁾.

وبالمقارنة مع ما حدث عام الفين، نجد أن حزب الله قد سجل يومها نصراً لا شائبة فيه، اذ كانت النتيجة انسحاب الجيش الاسرائيلي مدحوراً، بلا مقابل، اي انها كانت خسارة عندهم مقابل الربح في لبنان. أما الآن فالخسارة في لبنان جسيمة كما يعترف الجميع. وأما الاعتداد بتقويض اسطورة الجيش الذي لا يُقهر، فهو من قبيل التهويل والمبالغة، لأن انكسار الجيش الاسرائيلي عام الفين، قد دحض هذه الخرافة، والأهم انه كشف ان المجتمع الاسرائيلي لم يعد مجتمعاً قوياً متماسكاً محارباً، كما كان لدى نشوئه على يد الجيل الاول والمؤسّس. وهذا ما عزّزته حرب تموز التي كشفت الهزال والارتباك عندهم، وكما تشهد فضائح القادة والعسكريين المالية والجنسية. من هنا فإن التأكيد الآن، على هزيمة الجيش الذي لا يُقهر، هو أشبه بأسطورة، او ذريعة لأشياء اخرى، الا اذا كان المطلوب، بعد تحقيق النصر الاول، أن نحارب فقط لكي نتنصر، وهو عبث بالمصائر.

والأهم من ذلك ان النصر لا يتحقق، بل يكون خادعاً، اذا جعل من نحاربه، او من هُزمه، يعد العدة من جديد، لكي ينقض الاتفاق ويشنّ العدوان. عندها

(1) كما تشهد على ذلك حركة الانشقاق والاعتصامات التي قامت بها المعارضة لتغيير الوضع القائم، بقيادة حزب الله، فهي وصلت إلى الباب المسدود، إذ أن الحكومة، ومن غير سلاح، قد صمدت في وجه حزب الله المدجج بالسلاح، لأنها استخدمت سلاحاً أكثر فاعلية في الصراع الداخلي، هو الاستنفار الطائفي. بهذا يكون حزب الله قد أخطأ التقدير على الصعيد السياسي، في مواجهته للحكومة، كما أخطأ التقدير على الصعيد العسكري، وعلى ما اعترف بذلك قائد المقاومة.

يكون النصر مجرد هدنة بين حريين او معركتين. اما النصر بمعناه الوجودي والانساني، وليس بمعناه العقائدي او السياسي او العسكري، فإنه يحصل او يتحقق عندما يحدث تغيير عند من نحاربه، يطال قناعاته ومفاهيمه ونظراته الى الذات والى الآخر، بحيث يتخلى عن منطق العدواني، لكي يفكر بمنطق التسوية والمصالحة او المسالمة، وبالعكس. والنصر بهذا المعنى هو انتصار المرء على نفسه بالدرجة الاولى. ومن هذا شأنه هو الذي يملك السيادة على نفسه، بما هي حرية الاختيار والاستقلالية. أما من لا يملك السيادة على نفسه او من لا يملك القرار المستقل، فمن الصعب أن يتحدث عن النصر.

هذه الرؤية المزدوجة إلى الواقع، أي كون الهزيمة بخسائرها يمكن أن تكون متبادلة، إنما تصدر عن من ينظر إلى الأمور بعين نقدية مركبة، أو يقرأ الحدث بالتباساته ومفارقاته. وبالعكس من الممكن الحديث عن نصر مشترك، عندما يتحزح كل معسكر عن قناعاته، من جراء أهوال الحرب وكوارثها، لكي يصل إلى تسوية مع الآخر تضع حداً للمشاريع المستحيلة والاستراتيجيات المدمرة. أما الذين يرون بفكر أحادي أو يقرأون الواقع بعقل مانوي، فإنهم يطمسون واقع الهزيمة والخسائر الفادحة، متذرعين بحديث العدو عن الهزيمة، متسترين على الوجه الآخر للعملة، أي هزيمتهم هم أيضاً. ومن هذا شأنه ينتقل من خسارة إلى خسارة أو من كارثة إلى أخرى⁽¹⁾.

III - عالمية الحرب

وهكذا فالكلام على النصر، هو بحسب الحاجة اليه. ولكل حاجته الخاصة، إيجاباً أو سلباً. والكل على ما يبدو يتحدثون عن النصر من فرط الحاجة اليه. ولذا فالأكثرون يؤكدون عليه، وكأنهم ينفونه، وذلك ليس لأن معنى النصر هو مدار التباس، بل لأن النصر بات خادعاً ومستحيلاً في هذا العصر لغير سبب.

(1) كما هي حال لبنان، بانتقاله من حرب تموز إلى حرب المعارضة ضد الحكومة، أو بتحول عمل المقاومة من استرداد أرض محتلة (مزارع شبعا) لم يسمع بها اللبنانيون أو ما حسبوها يوماً لبنانية، الى احتلال وسط العاصمة لعرقلة عجلة الدولة، وتعطيل النشاط الاقتصادي. وتلك هي المفارقة.

الاول هو اننا ندخل في عصر تتعولم فيه الهويات والخيرات او المشكلات. هذا ما تشهد به العضلات الامنية والصحية والبيئية، من حيث تداعياتها على نطاق العالم بأسره. وهذه حرب لبنان هي الشاهد الاكبر، اذ هي تشغل الدول الفاعلة على المسرح العالمي، مع انها تجري على رقعة ضيقة في جنوب لبنان او على حدوده مع اسرائيل، مما يعني اننا اصبحنا نمارس هوياتنا الوطنية او الثقافية بأبعادها الاقليمية والعالمية، المتعددة والمركبة.

من هنا بات الكلام على الاستقلالية والسيادة خادعاً، بقدر ما بات العمل في إطار دولة او وطن، بمعزل عن بقية العالم، غير مجد ولا ممكن، الامر الذي يعني استنفاد الثنائيات القديمة التي تفصل على نحو حاسم وهائي بين الداخل والخارج. القسمة الفعّالة، هي اليوم، على مستوى كويتي، ليس بين اميركا وخصومها، أو بين الغرب والاسلام، بل بين كتلتين، داخل كل بلد او دولة او عالم ثقافي، اي بين القوى التي تعمل داخل كل مجتمع بمفردات الاحتكار والانفراد والاستبداد والهيمنة والحرب، وبين القوى التي تعمل على نفسها وافكارها وهوياتها، لكي تخلق مساحات وأمكنة أو أطراً وقواعد للتعايش والتفاهم أو للتبادل والتفاعل. بهذا المعنى، لا فرق بين عربي وفرنسي، او بين اميركي وايراني، الا بما يصنعه اليوم، مما هو نافع للبشر عموماً.

بهذا المعنى أيضاً تبدو الحرب من لبنان وعليه حرباً عالمية، ليس بمعنى ان اميركا تشن حرباً عالمية على لبنان، كما يقول من كانوا يشنون حرباً رمزية على لبنان بالتعامل معه، كبلد صغير لا ينبغي أن يقف حجر عثرة في وجه المشروع الاسلامي الكبير⁽¹⁾، بل بمعنى أن الصراعات والحروب اصبحت اليوم كونية.

من هنا فإن من يحسن قراءة الواقع العالمي الراهن، يجد تداخلاً وتشابكاً في المصائر والمصالح، وعلى نحو يقلص المسافة بين العدو وعدوه، بقدر ما يجعل الواحد يرتد على شعاراته ويدمر مشاريعه، وكما تشهد التجارب. هذا ما يفعله بوش الذي اعلن الحرب على الارهاب، فإذا به يفتح ابواب جهنم في غير مكان. وهذا

(1) كما كان يصرح بعض الدعاة، من رجال الدين المنخرطين في المشروع الإسلامي، لدى انطلاقة المقاومة الإسلامية.

شأن ابن لادن الذي أعلن الحرب على اميركا، فإذا بما تعود وبالأعلى المسلمين. وهذه حرب اسرائيل على لبنان قد ارتدت ضدها، وبصورة لم تكن تتوقعها، تماماً كما أن حشد المقاومة لصواريخها قد ارتدّ على لبنان خراباً لم يكن متوقعاً. من هنا فإن الحروب تُفضي اليوم الى الدمار المتبادل، مما يؤكد على ان الضد يتواطأ مع ضده، بقدر ما يتغذى منه او يستدعيه، او يخدمه بتقديم الذرائع والمبررات. وما كثرة الحديث على النصر والتأكيد عليه، سواء عندنا او في خطابات بوش، إلا دليل على غيابه أو كونه نصراً مشتبهاً أو ملغوماً أو مسموماً.

السبب الآخر والأهم هو أنه يستحيل النصر في هذا العصر، لأنه يستحيل الحسم في عصر يشهد على أنه عصر انصاف الحلول واشباهها. من هنا فإن البشرية تنخرط في واقع يولد من المشكلات اكثر مما يولد من الحلول. ما من مشكلة تلقى اليوم علاجاً حاسماً وهائياً، بل هي تعالج على نحو يبقها معلقة لكي تولد النزف والتاكل او التورط والاحباط. هذا هو واقع البشر اليوم: ما يعرفه الانسان او يصنعه او يبينه او يدّعيه هو دوماً ناقص او مبتور او مشتبّه او ملغوم او منتهك او يرتد على اصحابه... مما يجعل الحياة تبدو، بمساعيها ومشاريعها، اقرب الى نصب الافخاخ والكائنات.

وهكذا أصبحت البشرية أعجز من أن تتدبر مشكلاتها، بقدر ما تتناقص قدرتها باستمرار على القبض والتحكّم. ولذا فهي تطرح ما تنوء به أو ما لا تقدر عليه من المطالب والمهام، مما يشهد على فقدان الانسان السيادة على نفسه، وعلى أنه لا يحسن سوى تدمير القضايا التي يدافع عنها.

أخلص من ذلك الى أن من يتصارعون في لبنان من داخله وخارجه، معه او عليه، على العقائد والمذاهب او على المواقع والمصالح، إنما يتناسون الأهم والأخطر، أي من يقف وراء ذلك كله: الانسان الذي لم تستطع ترويضه او تدجينه الديانات والفلسفات.

ولذا، عندما سألني صاحبي عما اذا كنت متفائلاً، كان جوابي: انا لست متفائلاً بإنسانيّة التي تولد كل هذا العبث والجنون، فكيف أتفاءل بلبنانيي وعروبي وإسلامي، ما دمنا نحسب الهزيمة نصراً والتدمير تحريراً والتسلط بطولة والموت حياة؟!

إن ما يجري في لبنان يجعل المرء يحجل من كونه انساناً. انا اشعر حقاً بأننا نظلم الحيوان، اذ نتهمه بالتوحش، لكي نتستر على وحشيتنا المضاعفة وبربريتنا المفرطة. وتلك هي حصيلة انسانيتنا الزائدة.

في اي حال، لا يمكن للمرء ان يتفائل، فيما هو يتأمل ما آلت اليه اوضاع البشرية من الافلاس والتردي والانهيار. فكيف نفسر كل ما يشهده المسرح الكوني من الفوضى والاضطراب والارهاب؟! اذا حاولنا تجريد المسألة من اقنعة الهويات الدينية او القومية او الجغرافية والثقافية، يتبدى الانسان بعريه وعلى حقيقته، كسفاك للدماء او مفسد في الارض او كعدو لنظيره. واليوم تبدو البشرية اقل تعقلاً ورشداً او حكمة من ذي قبل، اي اكثر تكالفاً وشراسة وعدوانية، وأكثر قدرة على القتل والتخريب بقدر ما تتقن اسلحة الدمار الشامل. بهذا المعنى تشهد الحروب الناشبة، بعد عهود من الارشاد الديني والتنوير الفلسفي، على هزيمة الانسان تجاه نفسه بالدرجة الاولى.

نحن على المحك كعرب وبشر. والرهان هو إعادة النظر في ثوابتنا ومقدساتنا ومطلقاتنا الانسانية التي تولد كل هذه الحرائق والمآزق، وأعني بذلك ما نتعلق به من مفردات الالهوه والقداسة والعصمة والعظمة والسيادة والبطولة والصفاء والطهر... فهي بيت الداء والعلبة السوداء التي ينبغي تفكيكها. ما تحتاج اليه البشرية الآن هو التواضع الوجودي والتقى الفكري، بحيث نرى الى انفسنا بوصفنا ادنى شأنًا بكثير مما ندعي أو نحسب.

هدنة أم تسوية

بعد الأحداث الدامية⁽¹⁾ التي حصلت في لبنان في مطلع هذا العام (2007)، بفعل الصراع السياسي والاحتقان المذهبي، يعود صاحبي المقيم في بلده العربي الشقيق، يسألني: هل يعقل أن تتنازعا وتقاتلوا بعد النصر الذي حققتموه على العدو؟!

وأجيبه بما يؤكد مقولتي بوجهها المزدوج؛ الأول هو أنه يستحيل النصر في هذا العصر الذي تحوّل إلى قرية كونية واحدة، وسوق واحدة، وساحة واحدة، مجتمعياً واقتصادياً وأمنياً، وذلك حيث الحرب تحدث دماراً متبادلاً، وترتد على أصحابها وبالأخصرنا، كما تشهد التجارب المريرة والكوارث المتلاحقة.

أما الوجه الثاني، فمفاده أن النصر على العدو لم يكن الهدف الرئيسي، بل كان الهدف الانقلاب على الشقيق في الداخل. ولعل هذا ثابت من ثوابت العقلية العربية، منذ حاكم غرناطة الأمير عبدالله الصغير، وربما منذ امرئ القيس، حتى المقاومة في العراق، وصولاً إلى حرب حركة "فتح" ومنظمة "حماس": نستعين بالخارج على الداخل، أو نقتل فيما بيننا والعدو يحاصرنا، أو نحارب العدو في الخارج وعيننا على الشقيق في الداخل. وإلا كيف نفسّر أن يقع العراق بين برائن المقاومة والاحتلال، أو يقع الفلسطينيون بين نيران الأشقاء ونيران الأعداء؟ بل كيف نفسّر ما جرى في لبنان من انشقاق على الحكومة، بعد أن كانوا صفّاً واحداً إبان المعارك⁽²⁾؟!

(1) إشارة إلى الصدامات الدامية التي حصلت في بيروت في أواخر شهر كانون الثاني، بعد انفجار الصراع بين المعارضة والحكومة.

(2) ومع ذلك يظلّ علينا الاستراتيجيون ليقولوا لنا بأن المحور الإيراني يسجل نقاط انتصار على المحور الأميركي في غير مكان، في العراق وفي لبنان وربما في فلسطين. بالطبع هو انتصار في نظير الأنظمة والأحزاب والقادة والعسكريين، ولكنه يتم على حساب المجتمعات التي تعاني من التخلف والتفكك والتمزق، أو تحصد كل هذا الهلاك والخراب. فإلى لبؤس التحليلات الاستراتيجية التي تشهد على أننا نتواطأ مع عدونا الذي يخدعنا ويستدرجننا، من أمّ المعارك إلى آخر المعارك. مما يذكرنا بقول معاوية لابنه يزيد: "يا بني من حاول خداعك فاندعت له قد خدعت". ونحن بحسب هذه المعادلة نثبت دوماً بأننا محل خداع واستدراج لتخريب بلداننا.

في أي حال، إن الحرب السياسية التي اندلعت في لبنان بعد وقف المعارك مع إسرائيل، والتي هي الأخطر بقدر ما تشرّع الباب نحو الفتن المذهبية، هذه الحرب تقلق اللبنانيين، وتشكّل مصدر خوفهم على الحاضر وفزعهم من المستقبل. ولكنها في الوقت نفسه تقلق العرب، كما تثير اهتمام العالم، في عصر بات فيه المصائر والمصالح متشابكة ومتداخلة، على نحو يجعل كل ما يحدث في مكان يترك اصداءه في كل الأمكنة.

وحرب تموز (2006) شاهد حي وبلغ، إذ هي جرت على ارض لبنان، ولكنها كانت الشغل الشاغل، لكل الدول العربية والإقليمية، ولكل القوى الفاعلة على المسرح العالمي، وعلى رأسها الولايات المتحدة التي تتصرف بوصفها وصية على الشأن العالمي والكوكبي. وبعد وقف المعارك، (وليس الحرب كما يقولون) وتشكيل القوة الدولية، للمرابطة بين لبنان وإسرائيل، لم تبقَ دولة فاعلة، إلا ورغبت في المشاركة في هذه القوة، حتى لا تكون على هامش الاحداث والمجريات، مما يؤكد على أن ما نشهده ونعيشه هو عوامة الصراعات والحروب والهويات، التي هي الوجه الآخر لعوامة الموارد والخيرات والخبرات.

ولكن بالرغم من كل التدخلات، العربية والعالمية، ما زال لبنان كما كان منذ أربعة عقود، ساحة للمواجهة، أو ورقة للمفاوضة، أو مسرحاً للعب، أو مختبراً للمشاريع والاحلام، من جانب اللبنانيين وغير اللبنانيين.

بالطبع تغيرت اشياء كثيرة، خلال هذه السنوات، في الاسماء والعناوين او في الوجوه والفصول، او في المقاومات ونسخها، او في الفاعلين ومشاريعهم، او في الاحجار التي يجري تحريكها على الرقعة من قبل المخططين في الكواليس ومن وراء الديكورات. ولكن ما لم يتغير، هو أن الصراع الجاري على ارض لبنان، هو صراع على لبنان بالذات: من يقبض عليه ويملك ورقته، أو يلعب على ساحته، او يستثمر فسحة الحرية فيه، لتنفيذ خطط وبرامج من وراء دولته ومن غير علم أهله؟

بهذا المعنى، يصبح من التبسيط والخداع، اختزال الوضع المعقد والملتبس بأبعاده ومستوياته المتعددة والمتداخلة، الى مجرد صراع بين معارضة وموالة على مقعد وزاري، او الى مجرد مقاومة لتحرير ارض او أسرى؛ نحن ازاء صراع، بين محورين

اقليمين ودوليين، يضع لبنان بين فكي الكماشة او بين أنياب التنين، بقدر ما يجعله رهينة وضحية لخطط وسيناريوهات، تتداخل فيها الملفات والأجندات، بقدر ما تتضارب المواقع والمصالح⁽¹⁾.

ومن المفارقات الفاضحة في هذا الخصوص، أن بعض اللاعبين على الساحة اللبنانية، يريدون للبنان ما لا يرضونه لأنفسهم، على ما تفعل بعض الانظمة التي تقوم بأعمال تمنعها وتعاقب عليها على ارضها. وهذا دأب الشارع العربي، بجماهيره ونخبه الهائجة والعاجزة او الفاشلة بتخلفها وعُقدتها وذاكرتها المثخنة، واستبدادها المتأصل، وهويها الأيديولوجية، وتشبيحاتها النضالية. إنها تبحث عن يمن يحقق لها النصر، لكي تلأم جراحها وتسدّ نقصها أو تغسل عارها، ولذا فهي تريد للبنان أن يحارب بأي ثمن كان، فيما هي تصفق وتفرج او تهلل وتنشي للنصر المبين.

وما يريده المثقف القومي، والداعية الإسلامي، والمنظر الاشتراكي، فضلاً عن الإستراتيجي العسكري والمحلل السياسي، وكل هؤلاء الذين يطلّون عبر الشاشات لكي يدعموا المقاومة بالطلق، أو يطالبوا بخوض حرب ضد الولايات المتحدة، أو لكي ينتشوا بالحديث عن النصر، ما يريدونه للبنان لو طالبوا به في بلدانهم، لاعتبروا خونة وسيقوا إلى السجون. ولكنه استضعاف لبنان البلد الصغير الذي يراد له دوماً أن يكون ساحة مفتوحة وسائبة.

من هنا تبدو صعوبة الحلول في لبنان، الذي عليه أن ينتظر نضج التسويات في منطقة الشرق الأوسط، وهي أيضاً كما يبدو بعيدة بعد أن تحوّلت هذه المنطقة المنكوبة، منذ نكبة فلسطين، إلى ساحة صراع لمشاريع واستراتيجيات إقليمية ودولية متضاربة. وقد انعكس ذلك على لبنان مزيداً من التعقيد. فقبل ثلاثين عاماً

(1) والذين يتحدثون عن استقلايتهم يأتيهم دوماً الجواب من إيران بأن العكس هو الصحيح، على ما جاء في تصريح الرئيس الإيراني أحمددي نجاد: "لبنان وإيران جسم واحد، ولبنان هو الجزء الجريح منه". ولو قال بأن إيران وحزب الله جسم واحد، لكان الأمر معقولاً ومنطقياً، لأن حزب الله مرتبط ارتباطاً عضوياً بالمشروع الإيراني الإيديولوجي والاستراتيجي. وهذا التصريح يعدّ بمثابة رسالة موجهة من إيران الأصولية، إلى حزب الله كما إلى خصومه وأعدائه، تؤكد بأن الحديث عن الاستقلالية هو حديث خرافة.

كان هذا البلد يعاني، في هذا الخصوص، من مشكلة واحدة هي الصراع العربي الإسرائيلي. أما الآن فقد أضيفت عقد جديدة ومشكلات طارئة، منها المحكمة الدولية، والملف النووي الإيراني، والحرب الدائرة في العراق.

وهكذا يجد لبنان نفسه أمام ثلاثة احتمالات:

1 - إما أن يتوصل اللبنانيون إلى تسوية مؤقتة، عبر حوار متصل، ولو بقيت فيه القضايا الأساسية معلقة، بانتظار نضج التسوية الإقليمية.

2 - وإما أن يُقدّم من يملكون "القوة الإقليمية العظمى" على قلب الأوضاع، لا لإنشاء صيغة حديثة على أسس وطنية، بل لتعديل نظام المحاصصة لمصلحتهم، الأمر الذي يضع البلد في مهب العاصفة، ويفتح الإمكان أمام الحرب الأهلية المذهبية التي تدق الأبواب.

3 - وإما أن يستمر لبنان ممزقاً بين الحرب الأهلية والصراعات الخارجية، بين ثقافة التعصّب والارهاب أو الشهادة، وبين ثقافة الحياة والسلام والإنماء، لكي يسير على طريق التراجع والتآكل والاهتراء.

مسؤولية اللبنانيين

ولا مراء أن اللبنانيين يحملون بعض المسؤولية عن ذلك، بقدر ما يتيح الوضع اللبناني التدخلات الخارجية السافرة في شؤونه. ولبنان، كما هو معلوم، بلد التعدد والتنوع والاختلاف، في الطوائف والمذاهب والاحزاب. هذا القدر جعله يتشكل كحصيلة لتسوية مركبة، بين طوائفه على صعيد اول؛، ثم بين القوى الفاعلة والمتدخلة من الخارج، أكانت عربية أم أجنبية، على صعيد آخر.

من هنا، ما من طائفة في لبنان أو حزب، من غير علاقة تحالف أو ولاء أو تورط أو تواطؤ، مع مرجعية خارجية، عربية أو غير عربية. وهذه العلاقة قد تتعدى الجانب الثقافي والعقائدي أو الايديولوجي، الذي هو معقول أو مشروع لتشمل الجوانب السياسية والمالية والامنية، مما يعد عمالة أو خيانة في اي بلد آخر.

ولهذا ايضاً عندما ينشب الخلاف والنزاع بين اللبنانيين، نجدهم يتراشقون بتهم العمالة والخيانة لهذه الجهة أو تلك. كل ذلك يجعل الوحدة الوطنية هشة، قيد

التهديد أو الانفجار، إما بسبب الصراع الداخلي بين زعماء الطوائف على المناصب والمكاسب، أو عندما تهبّ الرياح والعواصف من الخارج، بفعل صراع القوى والمحاور أو المدارس والمذاهب، السياسية أو الاستراتيجية أو العقائدية.

ولكن هذه هي تركيبة لبنان التي تجعل هويته الملتبسة منسوجة من المفارقات، بحيث أن ما يبدو ميزة، قد ينقلب لكي يمسي مشكلةً أو آفة. فبسبب التعددية الطائفية بين المسيحيين والمسلمين، يمارس لبنان حرياته الديمقراطية، وليس لأن الشعب اللبناني يحب الحرية أكثر من بقية الشعوب العربية، كما يخدع اللبنانيون أنفسهم أو ينخدع به غيرهم؛ ولأن الدولة في لبنان ضعيفة، مترددة، تجاه سلطة الطوائف وضغوط الخارج، نجحت المقاومة في لبنان، وليس لأن الشعب اللبناني شعب صامد ومقاوم أو منخرط في مشاريع التحرير.

من هنا لا ينبغي أن يخدعنا الكلام في لبنان على الشعارات والمواقف الداعية إلى دعم موقف الدولة في مواجهة منطق الطوائف. ذلك أن الكل، من هذا الفريق أو ذاك، يسقطون في امتحان الوطنية عندما يوضعون على محك التجربة، إذ أن الطائفة تكون مع الدولة أو تدافع عنها، عندما تعتبر ذلك يضمن تفوقها وامتيازاتها أو ما تتوهمه مصلحتها، وبالعكس فهي تخرج على الدولة عندما يسود منطق المحاصصة والصراع على المناصب والمواقع والمكاسب⁽¹⁾.

هذا ما تثبته الوقائع تجربة بعد تجربة. فعندما طرح مشروع الزواج المدني للمداولة العلنية، وهو مشروع لا يلغي تشريعات الطوائف، بل يترك الحرية للفرد أن يختار تنظيم أحواله الشخصية، إما بحسب تشريعات طائفته أو وفقاً للقانون المدني، قد هبّ، الجميع هبة رجل واحد، ضد هذا المشروع، إكليريكيين ومدنيين،

(1) لا يعني ذلك، بالطبع، تعميم هذا الحكم الذي ينطبق، أكثر ما يكون، على زعماء الطوائف وقياداتها السياسية والدينية. ولكن هناك، في لبنان، أناس يمارسون النقد اتجاه طوائفهم وأحزابهم، أو يخرجون على الإجماع الطائفي أو السياسي أو الحزبي. هذا مع الإشارة إلى الفارق بين سياسي وآخر. ثمة سياسي يملك قدراً من الاستقلالية، وآخر ليس قراره ولا محرركات قضيته بيده. كذلك هناك فارق بين سياسي يمارس نقد الذات ويملك القدرة على التغيير لإنتاج مواقف جديدة باتجاه التسوية، وآخر يحاور أو يحارب من غير أن يملك القدرة على الزحزحة عن ثوابته ومقنناته.

مسلمين ومسيحيين، بمن فيهم الذين كانوا يطلبون من اللبناني أن يعلن ولاءه لدولته قبل ولاءه لطائفته، أو الذين يرفعون اليوم لواء الدولة والسيادة. ومن هنا فإن بعض رجال الدين، قد هدّد يومها، بالنزول إلى الشارع. فكانت تلك طعنة موجّهة إلى منطق الدولة، ذلك أن بسط سلطة الدولة التشريعية على رعاياها، لا يقل أهمية عن بسط سلطة الدولة الأمنية على أراضيها.

وعلى هذا النحو جرى التعامل مع حركة 14 آذار التي انبثقت بعد اغتيال رئيس الحكومة رفيق الحريري، والتي جمعت بشكل تلقائي أناساً من مختلف المذاهب والمشارب، كما تجسّد ذلك في التظاهرة الحاشدة التي سار فيها مئات الألوف من المواطنين. هذه الحركة شكلت نواة لديناميكية وطنية مجتمعية جديدة، خارقة لحواجز الطوائف، كانت تنتظر من يصوغ لها أطرها وتشريعها السياسية والمدنية. ولكن زعماء الطوائف كانوا، وما يزالون، مشغولين عن ذلك بصراعاتهم، بقدر ما يتحكم في عقولهم نظام المحاصصة الذي لا ينتج اليوم سوى طوائف تتحكّم في علاقاتها لغة الخوف أو الاستبعاد أو الاستقواء.

وهكذا فالكل يبدون الحرص على الدولة، فيما عين الواحد منهم، أقصد زعماء الطوائف، على طائفته، بل على منصبه أو على رئاسته. فإذا قدر أن دعم الدولة يوصله إلى هدفه أو يضمن له مكانته أو منصبه، وقف معها ودافع عنها، وإن لم يكن، فإنه يعمل على انتهاك قوانينها أو عرقلة مشاريعها أو تعطيل مؤسساتها.

* * *

لا أنسى أن الاختلاف الطائفي الذي صنع فسحة الحرية في لبنان، هو غنى ونعمة أو رحمة في اوقات السلم التي جعلت لبنان محط النظر للعرب وغير العرب، ولكنه كابوس أو جحيم في اوقات التوتر وحالات الصدام، وذلك حيث تُستفّر العصبية وتتحول الهويات الطائفية أو المذهبية الى محميات عنصرية أو الى تكتلات فاشية تسمّم نظام العيش، بقدر ما تعطلّ الحياة السياسية والمدنية.

تلك هي حصيلة العمل السياسي بمنطق العصبية المذهبية وحسابات المحاصصة الطائفية، وذلك حيث كل طائفة تغلب مصلحتها الخاصة على المصلحة العامة، أو تتوهم أن مصلحتها مناقضة لمصالح الطوائف الأخرى. وتلك هي مغبة

نموذج المؤمن، ذي العقل المُقفَل، الذي يغلب انتماءه المذهبي او الطائفي على فكرة الدولة الراعية والوطن الجامع والبلد الآمن والمجتمع المفتوح والعالم الواسع. بكلام أصرح: ذلك هو المصير البائس للعمل تحت شعار الأسلمة، على هذا المذهب او ذاك، لتحويل الدين الى نظام شمولي يهيمن على مختلف مجالات الحياة: الصراع بين الطوائف والمذاهب، واستعداد الواحد للآخر، بالعمل على تشويه سمعته من خلال الصور النمطية المستقاة من الذاكرة المتوترة.

وهذا ما يحصل الآن، بين القوى والمعسكرات المتصادمة. فالتمترس وراء المواقف، والحرب الكلامية الضارية، والمتاريس الرمزية المنصوبة، وتبادل التهم والشتم، والقطعان البشرية المستنفرة، تهدّد بتمزيق الوحدة الوطنية وتفجير الحرب الاهلية: الأمر الذي يجرنا لكي نصنع مآزقنا، بحيث نتنازع ونتصادم أو نتقاتل، على نحو يخرج قضيتنا من أيدينا لكي نصبح رهائن للغير.

وهكذا بات لبنان أرضاً خصبة للتدخلات الخارجية العربية والاجنبية، اذ كل طائفة او فئة تلوذ بمرجعيتهما وتستقوي بها. ولهذا، عندما يصرخ البعض، في لبنان، في ظل اجواء التوتر السائدة التي تضع البلد على شفير الهاوية، ماذا يفعلون بنا؟ او الى اين يأخذوننا؟ أقول، مع الاعتذار، هذا ما يستحقه الشعب اللبناني، وأقصد بذلك التجمعات الطائفية والمذهبية، المنخرطة في العدا والصرع والاصطفاف والتخندق حتى الغلبة أو الإقصاء. أقصد إذن الحشود العمياء التي تمارس طقوس العبادة والتأليه لزعمائها وقادتها، لكي تسمي رهينة لاصحاب الاحلام المجنونة او الدعوات المستحيلة او المشاريع المشبوهة او الاستراتيجيات القاتلة والمدمرة...

هذه الظاهرة المتفاقمة، بفعل التشجّع الطائفي والتوتر السياسي، تصنع آلهة يمارسون وحدانيتهم بصورة مضاعفة، كما هي عادة الزعماء التاريخيين والقادة الملهمين والابطال الاسطوريين، سيما وأن الشاشات تزيد، اليوم، لدى هؤلاء، من عيار النرجسية القاتلة.

ولكن الآلهة يحتاجون الى عبيد، هم الاتباع والانصار الذين يتجمعون في حشود عمياء تمارس طقوس التقديس والتعظيم، تجاه الزعيم الأوحد او السيد الرئيس او القائد البطل الذي يختم، بصوره وكلماته وألقابه، على عقولهم بقدر ما

يتصرفون كأدوات طيعة للتنفيذ، لا كذوات مستقلة تفكر على سبيل المساءلة والمنافسة أو الاعتراض والمحاسبة.

وهذا ما يتقنه الجمهور المحتشد فعلاً في الساحات العامة، او المحتشد وهماً في البيوت امام الشاشات، على سبيل التحزب والتعصب: أن يصفق ويهلل عندما يطل قائده، أو أن ينتشي لرؤية صورته وسماع حديثه، أو أن يتماهي معه عند غيابه، بترداد خطبه وعباراته كنصوص منزلة؛ وبالعكس، فالجمهور ينذر ويتوعد، برفع القبضات، عندما يتحدث قائده عن خصومه بالرد والهجوم.

ولذا فما يبرز في التشكيل العنصري او الحشد الفاشي، ليس المطالب والعناوين او الحقوق والمصالح، بل التماهي مع الذات حتى الذوبان والانتشاء، او اقضاء الغير حتى الاستئصال الرمزي او المادي. اما مصالح العباد والبلاد فلتذهب الى الجحيم، لأن المهم والأولى، عندما نفكر بصورة طائفية، عنصرية فاشية، أن نرفع علماً أو نعبد صنماً أو نقدّس صورة أو نصنع ولياً... كما تتجسد العلاقة بين الزعيم وجمهوره او بين الرئيس وانصاره أو بين القائد وأتباعه او بين السيد وعبيده. بذلك تنعكس الآية وتمسي اللعبة هي الرهان والنجومية هي الحدث، بقدر ما تحل الصورة محل الواقع، والبلاغة محل المصادقية، والرمز محل المجتمع، والحزب محل الدولة، والزعيم محل الله، والاسطورة محل الحياة.

ولكن لا ينبغي أن ننخدع. للمسألة وجهها الآخر، نحن ازاء نفس العملة بوجهيها: فالقائد يصنع تابعه، وبالعكس، فالتابع يصنع بدوره قائده، كما العبد يصنع سيده. واذا كانت الحشود تؤله زعماءها وتتعبّد لقادتها، فلكي تحيلهم بدورهم الى عبيد لأسمائهم وألقابهم ومناصبهم، او الى نزواتهم وهواجسهم وتوهماتهم... والا كيف نفسر أن نخصد المآزق والخسائر والكوارث، مع كل هذا الحب والعشق للأهل والطائفة والوطن والأمة؟! وهذا هو مآل ممارسة أدوار الألوهة والقداسة والبطولة على المسرح: تواطؤ الأنناد على صناعة الدمار.

* * *

لا أنسى هنا أيضاً أن لبنان كان دوماً مفتوحاً على العالم العربي وعلى الافق الدولي، يمارس عروبه بصورة خلّاقة وثمرّة، يؤثر ويتأثر على سبيل التبادل، منذ

عصر النهضة حتى اللحظة الحاضرة، وفي موازاة ذلك كان لبنان يمارس دوماً عالميته بالافادة من المنجزات الحديثة ومواكبة تحولات العصر وفتوحاته، بصورة تُغني هويته والثقافة العربية. بهذا المعنى شكّل لبنان دوماً، كمنبر ونافذة وأفق، نموذجاً لممارسة الهوية المركبة الغنية والبناء بأبعادها المحلية والعربية والعالمية. فكيف ونحن ننخرط اليوم في واقع كوني يدخلنا في العصر العولمي المكوّكب. فلا مجال إذاً للعزلة والعودة الى الوراء. إذ الكل مندرجون في الشأن الاقليمي والعالمي، بقدر ما تحول العالم الى ساحة واحدة، كما تشهد الاحداث البارزة والمعضلات الشائكة.

من هنا وجوه الخداع او الاستغفال في مطالبة لبنان أن لا ينعزل عن محيطه العربي أو الاسلامي، كما تطالب النخب الفاشلة والمعاقة فكرياً. لأن مآل مطالبهم، تحت شعار الممانعة والمقاومة والعمل الوطني، هو أن يمنع لبنان من أن تقوم له قائمة، وأن يفقد ما يتميز به على الصعد الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية من الغنى والانفتاح والتعدّد والديموقراطية، لكي يمسي على شاكلة البلدان والانظمة الفقيرة او المتخلفة او المحافظة او المستبدّة، او التي لا تحسن استثمار مقدراتها لكي تحسّن ظروف العيش لدى شعوبها.

إن الدول التي تحشى حرية التفكير والتعبير، والتي تمنع او لا تتيح انطلاق وتفتح القوى الحية والديناميكيات الخلاقة في بلدانها وأوطانها، إنما تعمل على تدمير مصادر القوة والمنعة لدى مجتمعاتها، كما هي حال الدول التي تحشى من تظاهرة صغيرة، او من بيان يصدره مثقفون، أو من نقد يوجهه مفكر للمجتمع والدين والثقافة.

وهكذا ليست المسألة أن ينتقل الواحد من المعسكر العربي الى المعسكر الاميركي، او من الصف الاسلامي الى الصف الغربي، إذ لا احد يتخلى عن هويته، كما نبسط او نهوّل. وإنما المسألة: كيف يمارس كل منا خصوصيته الوطنية او العربية او الدينية او الثقافية؟ ثمة نمطان: أن تُمارس بصورة فقيرة، عقيمة، كاريكاتورية، متحجرة، عدوانية، استبدادية، مدّمة؛ أو أن تمارس بالعكس، بصورة منفتحة، مرنة، متحوّلة، غنية، فعالة وراهنّة. هذه هي حقاً المسألة: هل يعود لبنان عن عروبته الخلاقة والبناء، وعن إسلامه الوسطي التداولي، أو عن حدّاته المبدعة والغنيّة، لكي يمارس عروبة فقيرة هدامة، أو إسلاماً تكفيرياً إرهابياً، او عالمية بالمقلوب تضعه في المؤخرة وعلى الهامش؟!

إن الرهان الآن للخروج من المأزق الذي نتخبّط فيه، هو العمل على كسر القوقعة التي نتحصّن داخلها، لكي نُتقن مدّ الجسور وفنّ التواصل مع المختلف والآخر. وفيما يخصّ اللبنايين، فالرهان هو أن يفكروا بتغيير نظامهم السياسي، الذي كان شغلاً في ما مضى، ولكنه استنفد الآن نفسه ولم يعد يُنتج سوى المأزق والحروب الأهلية. والرهان هو أن يعملوا على بناء صيغة جديدة، بعقلانية مركّبة تتيح اجتراح أطر وقواعد، للتعاون والتضامن والتبادل، تتقلّص معها مخاوف الطوائف، ويقلّ تدخلها في الشأن العام، بقدر ما تتسع مساحة المصالح العامة، بعقلية المواطنة وقواعد الشراكة.

فلا يُجدي أن نحوّل هوياتنا الى زنزانات عقائدية او الى مصانع لانتاج الفرقة والفتن، في غير مكان وعلى غير ساحة، أو أن نصب جدران الكره والحقد فيما بيننا، فيما تنكسر الحدود بين المجتمعات والقارات والثقافات، بفعل ثورة الاتصالات. وهكذا، فلا مجال بعد لإدارة شؤوننا والانخراط في زمننا، للمشاركة في صناعة العالم، بعقل مغلق، أحادي، أو اصطفاي، يولد كل هذا الدمار وهذه الدماء بعقولنا المفخخة وأيدينا الملطّخة.

ولذا، لم تعد القضية، سواء في لبنان او في العراق او في فلسطين، أو في أي بلد عربي يقع نهباً للصراعات، ان نعتصم بهوياتنا المذهبية او الطائفية او العرقية او الحزبية، لكي نحولها الى افخاخ ننصبها للآخر لكي نقع فيها. ولا هي أن ندافع عن خصوصياتنا على نحو مدمر للذات والغير، أي ما يجرنا إلى تصفية قضايانا والتواطؤ مع من ندعي محاربتة أو مقاومته. فالقضية هي، ما دام لا انفكاك للواحد عن الآخر، كيف نخرج على منطق التعصب والاستبعاد والاستعداد أو النفي والصدام، لكي نفكر ونعمل، على اجتراح صيغ وقواعد وآليات من أجل بناء عالم مشترك، بمفردات المحاور والمداولة والشفافية والاعتذار والتسوية والمبادلة... من غير ذلك لا نحصد إلا الخسائر والكوارث.

باختصار: ما نحتاج اليه هو تغيير انماط الرؤية وطريقة التفكير وقواعد العمل والبناء، بقدر ما نحتاج الى نماذج جديدة تفكر بعقلية الخلق والابتكار والتحول، بقدر ما تعمل بمنطق علائقي، وسطي، مدني، سلمي تبادلي.

القسم السادس

مصادر القوة ووجوهها

إيران ودورها الاقليمي

تصدير الثورة والاستحقاقات الداخلية⁽¹⁾

أثارت الحرب على لبنان ومنه المناقشة، حول علاقة ايران بحزب الله، والدور الذي تلعبه على الساحة اللبنانية وفي المجال الاقليمي والدولي.

وبالطبع فقد اختلفت المواقف وتضاربت في هذا الخصوص، بين مؤيد لدورها ومعارض، باختلاف الميول والاتجاهات السياسية والايدولوجية أو باختلاف الاعتبارات القومية والطائفية.

وايران ليست في نظري واحدة أو وحيدة الجانب، وإنما هي متعددة بأطوارها ووجوهها ومعانيها ورموزها وأثرها، وذلك بتعدد أو اختلاف أو بانقسام واصطراع فئاتها وتياراتها وقواها ومشروعاتها وسلطانها وزعمائها، شأنها شأن أي بلد يملك قدرًا من الحيوية الفكرية والسياسية، أو من الغنى والتنوع في معطياته وفي تصوراته لنفسه وهويته أو لواقعه وأزمته أو لمكانته ودوره.

هناك ايران البلد العريق في الحضارة والذي كان له، كما هو معروف، اسهامه الكبير في بناء صرح الحضارة العربية والإسلامية، خاصة في مجالات العلوم والمعارف؛ وهناك إيران الثورة الراهنة التي أنهت العهد الملكي الشاهنشاهي لكي تقسم جمهورية، ولكن تحت عباءة الفقيه الذي يمارس سلطة لاهوتية اوتوقراطية. وهناك إيران الدعاة والحوزات الدينية بدراساتها الفقهية والكلامية، مقابل ايران التي هي أرض الفلسفة، إذ ظهر فيها مشاهير الأعلام كإبن سينا والغزالي والسهورودي والطوسي والشيرازي، فضلاً عن مذاهبها الفكرية القديمة السابقة على الإسلام،

(1) هذه المقالة هي توسيع لمقالتي حول الدور الايراني، وقد نُشرت في مجلة "المجلة" بُعيد حرب تموز 2006.

كالزرادشتية، وخاصة المجوسية التي هي مذهب إنساني، كما وصفها "إخوان الصفاء" في العصر العباسي.

ولا أنسى إيران الشعراء كجلال الدين الرومي الذي عاش لكي يموت ثملاً بالعشق، بعكس الإستراتيجي الذي يهّمه النصر وسط الركام. وأخيراً لا آخراً، هناك إيران الابتكار، كما تمثل ذلك في "السجادة" التي هي معجزتها الصناعية والفنية؛ وهناك على صعيد آخر إيران البلد المنتج للنفط الذي أصبح، اليوم، مجالاً للصراع من جانب الدول الغربية، كباقي الدول المنتجة والمصدرة للذهب الأسود.

وإذا شئت اختصارها في لحظتنا المعاصرة والراهنة، أقول هناك إيران الإمام الخميني والمرشد الخامنئي والرئيس أحمدني نجاد، الثورية الأصولية التي تستمد مشروعيتها من معتقدها الإسلامي وبرنامجه الديني، مقابل إيران الرئيس خاتمي والشيخ محمد شبستري والمفكر عبد الكريم سروش والكاتب عطاء الله مهجاني، التي هي إصلاحية ديمقراطية، وسطية، نقدية تجاه الذات والإسلام قبل الغير والغرب⁽¹⁾.

قد لا يكون أحدنا مع إيران الأصولية الجهادية الباحثة عن دور إقليمي، تماماً كما لا يمكن أن يكون مع أميركا الإنجيلية البوشية التي تمارس دورها الإمبراطوري

(1) ثمة فارق بين الوجهين، على الأقل بالنسبة للتعامل مع لبنان. فعندما أتى الرئيس السابق محمد خاتمي إلى لبنان، في زيارته الأخيرة له، تحدث عنه كما لو أنه الشاعر الكبير سعيد عقل، إذ قال بما معناه: لبنان درة يجب المحافظة عليه. أما الرئيس أحمدني نجاد، فإنه فيما كان لبنان يدك على رؤوس بنييه، في الحرب الأخيرة، كان همّه أن يحذر إسرائيل من توسيع الاعتداء حتى لا يشمل سوريا، لأن لبنان لا يعني له سوى موقع للتدخل أو ساحة للمواجهة الدولية أو ورقة للمفاوضة مع الولايات المتحدة، عبر حزب الله. ولا اعتقد أن سوريا تعني له أكثر من ذلك.

وهذا شأن الاستراتيجيين والدبلوماسيين الإيرانيين في تعاملهم مع لبنان، من علي أكبر ولايتي إلى منوشهر منتقي. ما يهمهم هو علاقتهم بحزب الله وما يمارسه من أدوار أو يناله من حصص. وكان تصريح ولايتي أثناء اتفاقات نيسان 1996 شاهداً قاضياً على ذلك، إذ بعد إبرامها، خرج ولايتي لكي يصرح بتصريح الأصيل عن الوكيل، بأنه سيكون لحزب الله دور أكبر في لبنان، وذلك قبل أن يجري دفن ضحايا مجزرة قانا الأولى. بذلك يستوي الإيراني مع الأميركي، من حيث الاهتمام بالمواقع والحصص، أو من حيث تحويل الأهداف والمبادئ إلى مجرد ذرائع.

بوصفها وصية على الشأن العالمي والكوني. بهذا المعنى، فأنا أميل إلى إيران الشعراء والفلاسفة وأصحاب الابتكارات وذوي العقول النقدية من المفكرين الذين يعملون على تطوير العلوم وتجديد المعارف حول العالم أكانت دنيوية أم دينية. فهذا أحوج ما تحتاج إليه الشعوب الإسلامية، إذ ما جدوى الاهتمام بالصناعة النووية إذا لم نكن منتجين للمعارف والعلوم؟! بهذا المعنى، أيضاً، فأنا مع أميركا المنتجة في فروع المعرفة ومجالات الفكر، كما أنني مع أميركا التعددية الديمقراطية التي تسمح لواحد من ألع أساتذتها وعلمائها، هو نعوم تشومسكي، ان يأتي الى لبنان لكي يدعم حزب الله، او لكي يحمل على سياسة بلده الى حدّ المروق والخروج، ولكن من غير مساءلة أو اعتراض. وما أعتقد أنه دولنا ومجتمعاتنا، بل ثقافتنا، تصبح أكثر قوة ومَنعة وأقدر على المواجهة والممانعة، عندما تتيح التعبير عن آراء المعارضين والمارقين او المنشقين.

وهذا ما لا يُتاح في أكثر البلدان العربية، كما لا تتيحه إيران الأصولية التي تعمل على الالتفاف على النظام الجمهوري لكي تقلص مساحات التمثيل والتعبير وتحول الديمقراطية الى اجراءات شكلية.

ومن المفارقات في هذا الخصوص ان الكثيرين من المثقفين العرب والغربيين يدعمون أنظمة وقوى لا يطيقون العيش لحظة واحدة تحت سلطتها، أو يريدون للبنان أن ينخرط في مشاريع وبرامج وخطط، على النحو الذي يجعله ساحة سائبة او مستباحة، مما لا يجراًون على فعله أو المطالبة به في بلدانهم، بل هم لو طالبوا به في طهران أو دمشق أو القاهرة أو عمان او الرياض او باريس، لعدّوا خونة وسيقوا الى السجون، على ما هو موقفهم من الدور الاستراتيجي الإيراني الذي هو عندهم موضع الشناء والتقدير.

وهذا الدور الإستراتيجي الذي تحاول إيران أن تلعبه يرمي إلى إعادة ترتيب أوضاع منطقة الشرق الاوسط، بإعادة رسم خارطتها السياسية والجغرافية او الطائفية والاجتماعية، سواء بتدخلها في العراق، أو بتحالفها مع سوريا، أو بدعمها لحماس، وبخاصة بتبنيها لحزب الله ومدّه بالمال والعتاد، بالاضافة إلى اشتغالها بالتخصيب النووي الذي غدا منذ فترة قضية ساخنة على المسرح الدولي.

فما هي حصيلة هذا الدور الاستراتيجي؟ لا أراي أظلم إيران الثورية والأصولية، إذ أقول بأن الحصيلة ستكون الإخفاق الذي هو الوجه الآخر لإخفاق المشروع الإسلامي الذي يستمد منه الدور الإقليمي مشروعيته. ذلك أن هذا المشروع الذي طرح كحل وبدل، بعد إخفاق المشروع القومي، وفشل البرنامج الاشتراكي الذي ولد أصلاً ميتاً، قد آل، بمختلف نسخه وشعاراته، إلى إخفاق مضاعف، حيث طبق أو جرب في إيران أو في خارجها، إذ هو أعاد إنتاج التخلف والفساد والاستبداد، أو تحوّل إلى مصنع للإرهاب أو شكل عامل تمزق واضطراب داخل المجتمعات الإسلامية، والأفطع أنه آل ببعضها إلى إشعال الفتن الأهلية. ولا عجب أن يكون الأمر كذلك، إذ لا مجال لبناء حياة أو صناعة مستقبل، بأدوات قديمة من الدعوات والنماذج والتقاليد أو الأحكام المستهلكة أو البائدة أو المستحيلة⁽¹⁾.

وهذا مآل الدور الاستراتيجي، فإنه سوف يرتد في النهاية على أصحابه ومنظره، ليعطي مردوده العكسي. ولعل الثورة الإيرانية تكرر في هذا الخصوص ما فعلته الثورات في دول العالم الثالث وأنظمة حركات التحرر الوطني، من حيث الاهتمام بالخارج قبل الداخل، أو تصدير الثورة والعقيدة على حساب مصالح الناس وحقوقهم ومطالبهم المعيشية. هذا ما تفعله إيران، وعلى غرار ما فعلته الثورة الناصرية من قبل، لكي تفوت على مجتمعها فرصاً حضارية⁽²⁾، بقدر ما تحاول الهروب من الاستحقاقات الداخلية المتعلقة بقضايا الإصلاح والتنمية وتحسين شروط الحياة.

(1) وها هو الرئيس الإيراني أحمددي نجاد يقفم شاهداً على طريقته الملوغمة في التفكير. إذ هو دعا مؤخراً، وكما قرأنا تصريحاته المفاجئة والمقلّبة، الى محور قرن ونصف من مسارات التحديث وأبنتيه في العالم الإسلامي. وهذه الدعوة المستحيلة، والتي من قبيل العبث والجنون، مآلها تخريب المجتمعات الإسلامية. هذا ما يدركه أيّ عاقل. لأنه لو حاولنا تجريد هذه المجتمعات من التأثيرات البنيوية والكيانية التي أحدثها الغرب الحديث، في حياتهم ومعاشهم وثقافتهم، سواء في العلوم والمعارف أو في السلع والخدمات أو في الأسلحة والتقنيات أو في النظم الجمهورية والقيم الديمقراطية، فضلاً عن الرموز والأزياء والألقاب، لما بقي عندهم ما يواصلون به اسباب العيش، أو ما يدافعون به عن انفسهم، سوى افكار بائدة او انظمة عاجزة او اسلحة مفولة...

(2) هذا ما أخذه الأديب الكبير الراحل نجيب محفوظ على ثورة يوليو 1952، كما جاء في حوار أجراه معه الروائي جمال الغيطاني في مجلة (أخبار الأدب).

وهذا شأن الثورات كما علمتنا التجارب. فحسنتها الوحيدة، السلبية، هي تقويض انظمة إستبدادية، ولكنها لا تنجح في بناء حياة جديدة، بل ما تنجح فيه غالباً، هو الارتداد على مبادئها واهدافها، لكي تمارس الإرهاب بدلاً من الإستبداد، وتعود بالبلاد والعباد إلى الوراء، خاصة اذا كانت تفكر بطريقة اصولية تراجعية، لأن بناء المجتمعات يحتاج الى الجديد من العناوين والمفاهيم والمعايير والاساليب.

في أي حال، ها هي نتائج الحرب في لبنان تقدم الشاهد على إخفاق الدور الاقليمي للتدخل الايراني. لأن نتائج هذه الحرب تخالف كل ما طرح من الاهداف والمطالب، فلا هي حررت اسرى، ولا استردت أرضاً، ولا لأمت جراحاً، بل سببت المزيد من النزف؛ كذلك فهي لم تسترد أرضاً، بل سببت قتلاً وتشريداً ودماراً، وحولت بعض اللبنانيين، وبالأخص شيعتهم⁽¹⁾، إلى منكوبين، بل إلى متسولين على أعتاب الدول، بعد أن كانوا أثرياء، بما جنوه عبر العمل لسنوات طويلة في المهاجر والمغتربات.

(1) صحيح أن إيران تدعم المنظمات الاصولية السنية. ذلك انها تنصرف كدولة لها مصالحها واستراتيجيتها، او كشعب عريق في لغته ومجتمعه وحضارته، مما يعني تغلب الاعتبارات السياسية والاستراتيجية والقومية، ليس فقط على الاعتبارات الدينية، بل المذهبية ايضاً. وذلك الى الحد الذي تبدو معه العلاقة بالدين او المذهب، علاقة توظيف واستعمال سياسي او استراتيجي. وهذا ما يفسر الصراعات العرقية والاثنية بين عرب وفرس، منذ القدم حتي اليوم، داخل العالم الشيعي. ولعل هذا هو نمط العلاقة في العالم السني بين تركيا والسنة العرب، إنها تبدو مجرد قشرة ايدولوجية لا تحجب في أكثر الاحيان، الفروقات القومية واللغوية والثقافية. وإذا كانت الشعوب الاسلامية، غير العربية، قد اعتنقت الاسلام، وساهمت في بنائه وازدهاره وتوسعه، فإن ذلك لا يمحو خصوصياتها ووضعياتها كشعوب ومجتمعات ودول لها توارихها وتراثاتها وثقافات الفرعية او الاصلية. ولذا، كان من الطبيعي أن تكون لهذه الشعوب ردات فعلها تجاه ما مارسه العرب، بإسم الدين، من الهيمنة والتوسع الاستعماري او الامبراطوري، للغوي او العسكري او العقائدي.

وقد تجلت هذه الردود، بأشكال مختلفة، أهمها المزيدة في الدفاع عن العقيدة والشرعية، والمغالة في التقديس والتعظيم في الممارسات الدينية. بذلك اعاد المسلمون غير العرب إنتاج الاسلام، ليس فقط عبر مصافي لغاتهم وثقافتهم وتراثاتهم وتقاليدهم، على سبيل الإغناء، بل ايضاً بصورة فيها الكثير من التشدد والتطرف. تشهد على ذلك اسماءهم، مثل رباني وسبحاني وشريعتي وخاتمي، أو مثل روح الله وامير الله او قدرة الله، فيما العرب يسمون عبدالله او عبد القادر او عبد الرحمن... هكذا فقد ذهب العرب الى العالم، وبحسب منظوق دعوتهم، كرسل الله، فعاد اليهم الذين اعتنقوا الاسلام كآلهة.

ولا غرابة. فلا يمكن لمن هو افضل حالاً، من حيث ثروته او سياسته او نظامه الليبرالي أو انفتاحه الثقافي، كما هي حال لبنان، أن يفيد من غيره من البلدان التي هي متأخرة عنه على الصعد الحضارية. فمن لا يحسن العمل لمصلحة شعبه وتقدم بلده، لن ينتج دعمه لبلد آخر غنى ونفعاً أو تقدماً.

طبعاً هناك من يتحدث عن النصر المبين، ربما من فرط الحاجة إليه، وكل واحد له حاجته الخاصة، ولكن الكل يؤكدون على النصر، وكأنهم ينفونه، سواء عندنا في لبنان، أو في طهران، أو لدى بوش في أميركا، أو حتى في إسرائيل، لأن النصر بات متعذراً في هذا العصر، بقدر ما أصبح الحسم مستحيلاً، في واقع كوني يتصف بالتسارع والسيولة والانفلات والتشابك المتزايد، من حيث حركته وإيقاعه وحدوده ومنتجاته وأنظمتها. الممكن هو الدمار المتبادل كما تشهد الحروب في غير مكان.

فما كان أغنانا عن ذلك كله، بعد أن تحررت الأرض عام 2000، واحتفي يومئذ بالنصر الحقيقي؟

وما كان أغنى إيران عن ذلك، لو اهتمت بشأنها الداخلي، لأن شعبها هو أحوج ما يكون الى الأموال التي تم صرفها في الخارج، على مدى ربع قرن؟ أما لبنان، فإنه بالرغم من كل الحروب، قد بقي، باستثناء دول الخليج، وما زال الأغنى بين الدول العربية والاسلامية، بما فيها إيران. فما الداعي لأن يكون لبنان قاعدة عسكرية، وحده من دون سواه، نيابة عن كل العرب وعن الذين يمارسون الوصاية القومية القومية او الدينية على شؤون الأمة؟! وما الجدوى، بعد تحرير معظم ارضه، ان يكون رأس حربة تبقي فيه الحياة معنقة بين حريين او فتنين؟! وما الذي يجنيه، وهو البلد الصغير، في أن يكون قوة اقليمية عظمى؟! هل لكي ينوب عن القاعدين والمتفريجين والمصفقين والمهملين من على بُعد؟! أم لكي يُشبع حاجة نفسية في هذا البلد العربي او ذلك البلد الاسلامي، لدى اصحاب الوعي المأزوم والذاكرة المثخنة بالجراح من فرط الهزائم؟! أليس الأولى بعد كل هذه الحروب والمقاومات والاجتياحات أن يكون بلداً مدوِّلاً، منزوع السلاح، تحت خيمة الأمم المتحدة وقواتها؟! وما هي التجارب المرة تثبت، معركة بعد معركة، أن اللبنانيين عاجزون عن حكم أنفسهم، من دون خيمة دولية أو اقليمية أو دولية. ولو تركوا لصراعاتهم وانقساماتهم لتقاتلوا وتشرذموا. والتدويل ليس بجديد أو مبتدع. فلبنان منذ تشكل، كان نتيجة تسويات داخلية

وخارجية، عربية ودولية. فماذا ينفعه أن يكون قوة اقليمية عظمى مادام أبنائه عاجزين عن الاتفاق على أمورهم المشتركة، تماماً كما أنه ماذا ينفع بلد من البلدان امتلاك سلاح نووي، إذا كان عاجزاً عن حل مشكلات الفساد والفقر في الداخل؟!!

حقاً ما الموجب وما الجدوى ان يكون لبنان وحده، بلداً مقاوماً وساحة مواجهة ما دامت المهمة قومية أو اسلامية؟! إنه لظلم وقهر للبنان أن يحمل العبء وحده عن الكل، لكي يقع ضحية عجز العرب أو استبدادهم، أو ليقع فريسة نرجسية الاصوليين الاسلاميين وارهائهم. فهل ندمر بلداً أو نمزق مجتمعاً لكي نغسل عاراً أو نصنع بطلاً؟! وكأن المطلوب من لبنان لا ان يسترد ارضاً، بل أن يبتز عاراً ارضاً محتلة لكي يستمر في المقاومة التي غدت ذريعة لحسابات ورهانات ومهام لا تعني اكثرية اللبنانيين، بعد أن ثبت أنها حسابات خاطئة أو رهانات ملغومة أو مهام مستحيلة ومدمرة. وكأن الذين يدعمون المقاومة من الخارج، وعلى رأسهم ايران، يحبون لبنان حتى القتل، أو يريدون له أن يتحول إلى بلد بائس فقير، كما هي حال معظم الدول العربية والإسلامية، إذا استثنينا دول الخليج العربي.

هل أتدخل في الشأن الايراني؟ إذا كان لإيران أن تُعنى بقضاياها، من باب الروابط التي تجمع بين البلدان الاسلامية، فأنا أعني بشأنها، ليس فقط من هذا الباب، ولا بالطبع من باب أضيق على ما يتعامل معها أهل العصبيات القومية أو الطائفية، بل اعني بقضاياها من الباب الأوسع، الذي هو الافق العالمي والعصر الكوكبي، عصر الشبكات والتأثيرات المتبادلة والثقافات العابرة للقارات، وذلك حيث بات من المستحيل العزلة الخائفة أو المميته، وحيث اصبح جائزاً، بموجب الحق الكوني، أن يتدخل الكل في شأن الكل، ما دامت المصائر والمصالح باتت متشابكة، إلى حدّ يجعل من يضر غيره يضر نفسه، وبالعكس.

وما أراه، من هذا المنطلق، أنه لا مصداقية لنظام أو بلد خارج حدوده إذا لم ينجح في صناعة الحياة على أرضه. وإذا كان لإيران أن تبني قوتها، فهذا شأنها، بل حقها، على قدم المساواة مع بقية الأمم. ولكن ليس بأن نكون نحن وكلاءها العقائديين أو أدواتها الاستراتيجية، ولا بأن يتم ذلك على حسابنا، كلبنانيين، ولا حتى على حساب الشعب الايراني نفسه بهدر أمواله على مشاريع وبرامج وتحالفات ليس له فيها كبير فائدة.

لا أعتقد أن إيران تحتاج، لكي تتقدم وتزدهر، إلى تقنية نووية، كما لا نحتاج نحن في لبنان، إلى أن نكون قوة اقليمية عظمى. كان الاتحاد السوفياتي قوة نووية وكونية عظمى في مواجهة الولايات المتحدة. ولكنه انهار مع ذلك، بعد أن سقط نموذجُه في البناء أو استُنفد، لكي يتحوّل النظام السائد، في نظر شعوبه، إلى كابوس يجثم على العقول والاجساد. وما هي أميركا تتورّط وتتخبّط من فرط ادّعاءات القوة وممارسة الغطرسة. صحيح أن بعض الدول الغربية، الديمقراطية والليبرالية، تملك تقنيات نووية، ولكنها لم تسقط، لأن نظامها الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، ما زال يملك بعض المصدقية والفاعلية. وعندما يُستنفد هذا النظام لا تعود القوة النووية تُجدي نفعاً في مواجهة الخارج. ولكن أقلّ ما تفعله المجتمعات الغربية الديمقراطية، هو تسليط الضوء على الآفات والاختفاء، لدرسها ومعالجتها، على عكس ما يجري في الدول الشمولية، العلمانية أو الدينية، حيث القاعدة هي التستر على الاختفاء والمساوئ، لكي تفعل فعلها بصورة مضاعفة فساداً أو استبداداً.

ثم إن القوة لا تصنعها اليوم فقط الأسلحة والجيش والصواريخ والترسانة النووية، أو إرادة الهيمنة والغطرسة، إنما يصنعها بالدرجة الأولى القادرون على خلق ما تحتاج إليه مشاريع النهوض والإصلاح والتحديث والتنمية والسلم من اجترار المعادلات والصيغ والأطر والشبكات والأسواق والأدوات. ولا أعتقد أن إيران حققت نجاحات لافتة على هذا الصعيد. أما النشاط النووي، فهو خطر ومرعب، حتى لو كان مخصصاً للأغراض السلمية. وما يؤمل هو أن يأتي زمن تدمر فيه أسلحة الدمار الشامل من على سطح الكوكب، كي لا نخرق الأرض بمن فيها وما عليها.

فالأولى إذن، أن ما يصرف من جهود وأموال على النشاط النووي الخطر، أن يصرف على الإنسان والبيئة، أو أن يوظف في مشاريع تنقذ من الفقر والتخلف الأقاليم النائية والمناطق المهمشة والعوالم السفلية في إيران، وذلك بالاشتغال بأعمال النمو والبناء والتقدم الاقتصادي والحضاري، بدلاً من هذا الفيض من الكلام على الاصطفاء العقائدي والنقاء الثقافي.

إن الأمم التي تصدر الواجهة، عبر المشاركة في صناعة الحضارة وممارسة القوة الهادئة، هي التي تنخرط في ورشة الخلق والإنتاج، في مجال من مجالات الحياة، أو في ميدان من ميادين الابتكار والابتداع. وما يبدعه الإيراني، اليوم، في المجال

السينمائي، الذي يقف منه المحافظون مواقف السلب أو العداء، له مردوده الإيجابي وأثره الجميل أكثر من حرب العقائد وتكديس الأسلحة⁽¹⁾. وبالطبع هذا شأن كل ما يُبتكر ويُصنع ويجري تداوله في العالم، أكان نصاً أم ديواناً أم نظرية أم أداة أم

(1) عندما أرسل مرشد الثورة الإيرانية الامام الخميني رسالته المشهورة الى الزعيم السوفياتي ميخائيل غورباتشوف، ليقول له فيها، بما معناه: إذا كنتم عازمين على الإصلاح وإعادة البناء بتجديد الفكر، فليس من الضروري أن يكون الغرب مرجعكم الوحيد فكرياً، بل بوسعكم الرجوع الى التراث الفكري الاسلامي، للفادة من مصادره واعلامه، وذكر في رسالته اسماء الفارابي وابن سينا والشيرازي وغيرهم... ومن اللافت هنا ان الخميني، كان، بعكس تيار السلفيين وأهل الحديث، من حيث موقفه من اهل الفلسفة والتصوف، إذ هو ينثني عليهم، بل هو صاحب تجارب وكتابات ذات طابع صوفي عرفاني.

والمهم في هذه الحكاية انني قلت يومئذ لأحد المتحمسين للثورة الإيرانية، إن إيران تصرف الكثير على النواحي السياسية والعسكرية، فلماذا لا تدعم المشاريع الثقافية، بالمعنى الواسع للثقافة، وليس بمعناها العقائدي الضيق؟ وما فكرت به يومئذ، على سبيل التمني، لو أن الخميني يولي الاهتمام لإنشاء مركز للبحث والترجمة، يُكرّس لنقل اعلام الفلسفة والصوفية، من الفارسية والعربية الى اللغات الحية، الانكليزية والفرنسية والالمانية والاسبانية والروسية، وكذلك الصينية واليابانية، فذلك لاجدى من الكلام على الغزو الثقافي، لأنه يشكل غزواً ليس بالمعنى العسكري او البربري، بل غزو مضاد وفتح مبين، أقصد الغزو الجميل المتعلق بانتشار الافكار وتداولها على المستوى العالمي، على سبيل التعارف والتبادل.

ومن الشواهد الحية ما نقرأه اليوم حول الشاعر الصوفي الكبير، جلال الدين الرومي، الذي تحققي به الاوساط الثقافية العالمية، وكيف أن نصوصه المترجمة من الفارسية الى الانكليزية تلقى رواجاً منقطع النظير في الولايات المتحدة بالذات، لكي تقدم صورة مشرقة عن الثقافة الإيرانية وعن الحضارة الاسلامية في عصور ازدهارها.

مثل هذه الآثار الرائعة، التي تتحدث بلغة البوح والوجد والعشق، والتي يتماهى فيها نموذج الصوفي والعارف، مع المختلف والضد، وربما مع العدو، تفتح آفاقاً جديدة أمام التواصل السلمي والحضاري بين البشر، بقدر ما تسهم في تشكيل هويات هجينة، تعددية، مركبة لمواجهة الثقافة الايديولوجية الاصطفائية او الحديدية والعسكرية. هذا وجه من وجوه القوة الناعمة يترك أثره الطيب والبناء في العقول أكثر بكثير من ترسانة الصواريخ وحشد الاساطيل.

أعرف ان الولايات المتحدة وسواها من القوى العظمى، إنما تستخدم القوة في معالجة المشكلات العالمية، وتحاول احتكار السلاح النووي. ولكن اميركا هي منتجة ومصدرة في حقول الادب والفن والعلم والافكار والمعلومات والبرامج، أي تفعل وتؤثر بوصفها قوة ناعمة، كما تفعل وتؤثر بوصفها قوة اقتصادية او سياسية. والأهم من ذلك أن استخدام القوة العارية، في هذا الزمن، زمن التشابك والتداخل في المصالح والمصائر، ليس فيه نفع او غنى او حياة، بل هو يرتد على اصحابها، ويصنع لهم الكمائن والمآزق، او يجرحهم الى الهلاك والخراب. أشير إلى أن مصطلح القوة الناعمة، قد ابتكره، قبل سنوات، الأميركي جوزيف س. ناي، ثم خصص محاولة مستقلة لتطوير المفهوم وإغنائه، راجع كتابه، القوة الناعمة، ترجمة محمد البجيرمي، وعبد العزيز الثنيان، مكتبة العبيكان، الرياض، 2007.

سلعة أم ماركة مسجلة أم قاعدة للحياة فعالة وصالحة، إنما يُخرج صاحبه أو بلده من العزلة والهامشية إلى الحضور والفاعلية. وإذا كانت إيران قد ابتكرت في ماضيها في غير مجال، فما يُنتظر، اليوم هو أن تبتكر ما به تمارس حضورها وفاعليتها على مسرح الأمم بصورة إيجابية وبناءة. فهذا هو محك الجدارة والمشروعية، وتلك هي لغة العصر.

ولو قدر لإيران أن تنجح في ذلك، وهي قادرة، عندما تفكر بنزع عباءتها الأصولية والتحرر من عقدها الثورية، بحيث يجري العمل على إطلاق القوى الحية والدynamكية للمجتمع الإيراني، لكي يمارس حيويته الفكرية، كل في مجاله وحقل عمله، على سبيل الانتاج والابداع، كما فعلت شعوب مرت بالتجارب المرة، بعد أن اوصلتها العقائد الثورية إلى الكوارث والمآزق، ولكنها غيرت لكي تتقن لغة الخلق والتحول، وتنتج ما به تشارك في صناعة العالم. هذا ما فعلته الصين بعد ماوتسي تونغ. وهذا ما تفعله الآن المجتمعات الحية والغنية، في غير مكان.

وعندما تنجح إيران في بناء نموذجها الحضاري والتنموي أو المدني والسياسي، بابتكار لغات واطر وقيم وادوات لحياة جديدة ومجتمع مغاير، لا تعود تحتاج الى أن تأتي إلينا أو أن تلعب على ساحتنا، بل تصبح بالنسبة الينا محط النظر، كما هو شأن ماليزيا، نستلهم نموذجها وندرس أسرار نجاحها ونفيد من ابتكاراتها وننتفع بمساعداتها، كما نتطلع إلى زيارتها. عندما تنجح بخلق ما يُعدُّ نموذجاً ومثالاً أو خلقاً وابداعاً، تفيد شعبها وتغني عالمها الاسلامي، كما يفيد منها العالم الأوسع، من غير طنطنة عقائدية أو قعقة إستراتيجية أو صناعة نووية.

ولعل هذا هو الرهان الآن: التسابق والتنافس في مجال الانتاج والابداع، بما يحتاج اليه الناس مما هو نافع وملائم أو حسن وقيم. هناك رهان معاكس عسكري، لدى بوش وأولمرت أو لدى ابن لادن وأحمدي نجاد، ومن يقف وراءهم من المفكرين المحافظين والاستراتيجيين الاصوليين. ولكنه ليس رهان الحياة والمستقبل، كما نعاني ونذوق الويلات والمآسي، دماراً متبادلاً، يتواطأ فيه الأضداد على صناعة الخراب.

لنقرأ جيداً الواقع الكوني الجديد: إن القوة والهيمنة والاحتكار والصدام والغزو، كل ذلك لم يعد يجلب امناً أو يصنع سلاماً أو يصون هوية، كما تشهد

التجارب المريرة والازمات المتلاحقة. والشواهد على ذلك بليغة. لقد اعلن بوش الحرب على الارهاب، فإذا به يفتح ابواب جهنم في غير مكان. وهذه حال ابن لادن الذي اعلن الحرب على اميركا، فإذا بها تعود وبالأعلى المسلمين. وهذه حال اسرائيل، بمنطقها العنصري، العدواني والاستيطاني: إنها لا تحلّ مشكلة، بل تنتقل من مأزق الى مأزق، بل من حماقة تاريخية الى حماقة تاريخية. هذا ما تشهد به حرب لبنان التي ارتدتّ ضدها، وبصورة لم تكن تتوقعها، تماماً كما ان حشد المقاومة وحلفاءها لصواريخهم، قد ارتدّ على لبنان خراباً لم يكن متوقّعا.

وهذا هو المآل في عصر طغيان الألوهة وفقدان السيادة، كما يتجلّى ذلك في عجز الانسان المتزايد عن التيقّن او عن القبض والتحكّم، أو عن تدبّر الازمات التي تراكم مشكلة بعد مشكلة. وهذا بالذات ما يفسر تآكل الثقة من جانب الناس اليوم تجاه البرامج السياسية أو المشاريع الايديولوجية. ولذا لم تعد القضية هي تكديس السلاح النووي او تخزين السلاح الجرثومي، لأن المشكلة تكمن في العقول المفتّحة والعقلانيات القاصرة، وتكمن في الخطط الجهنمية والاحلام المجنونة، بقدر ما تتجسّم في أفخاخ الهويات وامراض العقائد الاصطفائية.

التجربة التركية:

ديناميكية فكرية جديدة⁽¹⁾

مقدمة

كان من المفترض أن يصدر هذا الكتاب في ربيع العام 2007. ولكنه تأخر حتى أوائل هذا العام 2008. ولذا إرتأيت أن أضف الى فصوله هذه المقالة، التي نُشرت في صيف العام المنصرم، بحيث تشكل قسماً مستقلاً، مع المقالة حول ايران ودورها الاستراتيجي.

ومن الواضح أن المقارنة هنا بين الدولتين أو بين نمطي الحكم يبين الفرق بين سياستين أو بين استراتيجيتين في ادارة الشأن العام وفي صناعة القوة واستخدامها.

ففي ايران الاصولية الساعية الى تصدير العقيدة والثورة، والباحثة عن دور اقليمي ودولي، عبر الانخراط او التدنخل في الصراعات الدائرة، سواء في العراق او في لبنان او في غزة، او في غير مكان، إنما ينصب الاهتمام على امتلاك التقنية النووية واستخدام القوة العسكرية بقدر ما يجري التوجه نحو الخارج، ولكن على حساب الداخل، بما يشبه الهروب من مواجهة التحديات المتعلقة باستحقاقات الاصلاح والتنمية والحدثة. والحصيلة هي انهم يهدرون الثروات او على الاقل يسيئون استخدامها ولا يحسنون استثمارها لمصلحة الشعب الايراني، كما تشهد البيانات والاحصاءات حول تدني مستوى العيش لدى شرائح واسعة.

(1) نشرت المقالة على حلفتين في جريدة "السفير" يومي 17 و18 آب 2007، تحت العنوان الآتي: "التجربة التركية: صيغة مركبة وهوية هجينة".

أما في تركيا فإنهم يعملون على خطين. فهم لا يتخلون عن بناء القوة العسكرية، ولكنهم يهتمون بالدرجة الأولى بالبناء الاقتصادي لتنمية الثروة وممارسة الحضور على الساحة العالمية بصورة سلمية، أي بممارسة القوة الهادئة.

إن القوة النووية لا تكفي وحدها لصنع مجتمع قوي، من دون اقتصاد قوي ومتين، كما أثبتت تجربة الاتحاد السوفياتي، وغير دولة؛ تماماً كما أن الحكومات الديكتاتورية ذات الطابع العسكري، لا تصنع قوة ومنعة في مواجهة الخارج، كما تشهد التجارب الفاشلة أو المتعثرة لدى الأنظمة العربية والمجتمعات العربية، ومن ورائها الثقافة العربية، حيث استخدام القوة المحضة أو العمياء إنما ارتدّ عليها وجعلها تتواطأ مع أعدائها، لكي تثبت عجزها عن استثمار مواردها وإدارة مقدراتها، بقدر ما تثبت في الوقت نفسه على أنها تعمل على هدر الفرص وتفويتها، شاهدة بذلك على أنها لا تحسن البناء، أو بأنها نحسب الخراب عمراً.

من هنا فإن ما تواجهه بعض من البلدان العربية والإسلامية من الازمات والمآزق، يحتاج إلى إعادة النظر في مفهوم القوة، وفي مصادرها ووجوهه استخدامها. فالقوة ليست هي القوة العسكرية المحضة وحسب، وإنما هي، خاصة اليوم، قد تكون اقتصادية عبر إنتاج السلع والتقنيات والمواد الصلبة، وقد تكون ناعمة عبر إنتاج الثقافة والرموز من الأفكار والقيم والمثل والمعارف والمعلومات...

1 - حيوية مجتمعية

من يعمل اليوم، سواء نجح أم أخفق، يصبح تحت نظر العالم، ولذا فإن عمله يكون محل التقدير والتقييم، بقدر ما يعني جميع الناس في هذا الزمن المعلوم. هذا ما حدث بعد النجاح القوي، في تركيا، لحزب العدالة والتنمية في الانتخابات التشريعية. فقد باتت تجربة هذا الحزب في البناء والتحديث مادة للتأمل والتدبر، خاصة من جانب العرب والمسلمين، الذين يهتمون بتحليل أبعادها ودلالاتها لاستخلاص دروسها وعبرها.

والسؤال الذي يثيره الحدث المفاجئ في الذهن: كيف تمكن حزب سياسي، ذي خلفية دينية وأصول إسلامية، أن يقود تركيا، بنجاح ملحوظ في نظر العالم،

وفي أكثر القضايا والشؤون: في السياسة والتربية كما في الاقتصاد والأمن، سواء على مستوى الداخل أو من حيث العلاقة مع الخارج؟ ويسؤال أوضح، كيف نفسر نجاح الاسلام التركي، إذا جازت العبارة، وإخفاق النماذج الاسلامية على اكثر الساحات؟

والجواب في نظري، هو أن أردوغان ورفاقه، قد جسدوا دينامية مجتمعية، ومارسوا نمطاً جديداً، منتجاً وفعالاً، في الحكم والادارة والتسيير او في العمل والاستعمال. وذلك لأنهم تعاملوا مع هويتهم القومية وثقافتهم الدينية بصورة حديثة وراهنه، بقدر ما تعاطوا مع الواقع والعالم، بفكر مركب وعقل تداولي؛ وذلك على الضد مما نجده لدى الاسلاميين في غير بلد عربي او مسلم، حيث تمّ التعامل مع الهويات والقضايا بلغة مستهلكة وبائدة او بعقل شمولي واستبدادي، بل بفكر أحادي اصطفاي مغلق يقوم على نفى الآخر والعالم والمكان والزمان، فكانت النتيجة أن ترند عليهم أعمالهم وتنتقم الوقائع من أفكارهم، كما تشهد المصائر البائسة.

2 - تجديد العنوان

ولنبداً بالعنوان الذي اختاره أردوغان ورفاقه لحزبهم. فبعد الاختلاف مع سلفهم نجم الدين أربكان والخروج من حزب الفضيلة الاسلامي وعليه، استبعدوا التسمية الاسلامية، واختاروا اسم "العدالة والتنمية"، جامعين بذلك بين عنوان قديم هو "العدالة"، إذ العدل اساس الملك، وبين عنوان حديث هو "التنمية"، لأنه لا مجال بعد لادارة الدول من دون ابتكار صيغ وخطط ووسائل للتنمية في مختلف الحقول والقطاعات. وحسناً فعلوا، لأن الاسلام هو من البداة الجامعة بحيث لا يصلح لأن يكون شعاراً للعمل، أو لأنه عنوان قديم مستهلك بات بحاجة الى التجديد والاثراء، بعنوان حديث او معاصر.

فالغرب الذي نخشى منه على هويتنا وندّعي مقاومة غزوه الثقافي او العسكري، لا يعود الى الورا، بل يوظف تراثه وتراث غيره (اليوناني والروماني او العربي)، لكي يعمل على تجديد هويته عند كل انعطاف تاريخي، او تطور

حضاري، او تحوّل فكري، وكما حدث غير مرة، بدءاً من العقلانية والاستنارة، وصولاً الى التنمية والعولمة، مروراً بالحرية والثورة والديموقراطية والليبرالية والاشتراكية والتقدم والتحرر والمجتمع المدني، وسواها من العناوين المبتكرة التي تتيح ممارسة الهوية على نحو أغنى وأقوى وأفضل.

وهذا هو التحدي الكبير والاستحقاق الوجودي الذي تهرّب من مواجهته القوى والمنظمات او الاحزاب والدول التي تختار التسمية الاسلامية، كما هو دأب الاسلاميين او الجهاديين في غير بلد عربي او مسلم: العمل على تجديد العناوين وتطوير المفاهيم المتعلقة بالمطالب الوجودية والحضارية. ولكن شيئاً من ذلك لم يحدث. فلم يستطع الواحد منهم ابتكار شيء خارق يساهم به في ورشة الحضارة القائمة، كأن يخرج على العالم بنظرية أو منهج أو نموذج أو قاعدة أو تقنية... ولذا فشلوا في استثمار الثروات والمقدّرات والتراثات بصورة خلاقة وبنّاءة، للمشاركة الايجابية في صناعة الحياة المعاصرة.

والعلّة في ذلك، أنهم يفكرون بصورة مقلوبة، بقدر ما يشتغلون بعبادة الاصول والتعلّق بالاسماء حتى أضدادها. ولذا نراهم يسيرون بعكس الزمن، لكي يعملوا ضد الشعار القديم القائل بأن الله يبعث على رأس كل قرن من يجد للأمة دينها وفكرها. وبما أن الزمن متسارع، فإننا نجد بأنه، يظهر، كل عقد أو اقل، زعيم سياسي او امير جهادي يخرب للأمة عمراتها وثقافتها ومكتسباتها الحضارية والمدنية. مما يعني أن حماة الهوية والأمة، هم بالذات أصل العلة ومصدر الأزمة. حتى عندما يعتقد او يتوهّم الواحد أنه يحارب لكي يحرز نصراً او يحقق انجازاً في حربه ضد الخارج، فإنه سرعان ما ينقلب عليه، لكي يترجمه الى فسخ ومأزق. ولا غرابة أن يحصل ذلك، فنحن نحارب ضد الخارج، وعيننا على الشقيق في الداخل، الامر الذي يفسر ما يحصل من انشقاق وصدام واحتراب.

3 - التقليد ليس عائقاً

في مسألة التقاليد والعادات لم يعتبر أردوغان أن من مستلزمات الهوية أن يتزيّأ بسزيّ القدامى، كما يفعل عندنا المتطرفون الذين يجعلون الايمان والاعتقاد رهناً

بشكل اللباس، أو بمقاس اللحية بحسب هذه الفتوى أو تلك، فإن كانت قصيرة أخرج صاحبها من حظيرة الايمان وبالعكس. ما فعله أردوغان الليبرالي هو العكس. ولذا نراه يظهر حليق الذقن بزّيه الحديث، شأنه سائر القادة السياسيين، في هذا العصر، ترافقه أحياناً زوجته الى الاماكن العامة. صحيح أنها تعتمر غطاء الرأس⁽¹⁾، ولكن لا يبدو ذلك كتنفيذ لحكم شرعي أو لفرض ديني، بقدر ما هو علامة من علامات الهوية لا أكثر. ولا ضير في المحافظة على التقليد، ولكن من غير أن يتحول ذلك الى عُصاب جماعي أو الى سلوك عدواني أو الى قيد ذاتي يشلّ النشاط الحيّ والخلاق.

4 - لا عودة عن الحداثة

في المسألة السياسية، لم يقل أردوغان ورفاقه إن الشورى بديل للديموقراطية، التي هي صيغة غربية مستوردة، كما يقول عندنا الذين أخفقوا في تحديث الشورى أو في تطوير الديمقراطية. بل أقرّ ورفاقه بالعمل ضمن أطر النظام الجمهوري وقوانينه، وانخرطوا في اللعبة الديمقراطية بعقلية تداولية، اشارة الى اندراجهم في زمنهم وعالمهم. ولذا لم يشن أردوغان حملة على الثقافة الغربية الحديثة، ولم يعد مجتمعه وبلده بالعودة عن مسارات التحديث ومنجزاته، كما يعلن حكام مسلمون في مكان آخر، لأن مآل ذلك أن نتخلّى عن كل أسباب العيش وأدواته.

ما يعد به أردوغان هو المزيد من الاصلاح والتحديث، وما يطمح اليه هو دوماً أداء أقوى، في المجالات السياسية والثقافية والاقتصادية، من أجل ممارسة ديمقراطية أكثر تطوراً، او انشر ثقافة أكثر تسامحاً ومسالمّة، او لخفض التفاوت بين الغرب الصناعي المتقدم والشرق المتخلف او المحروم، وكما جاء في كلمته بعد تكليفه تشكيل الحكومة الجديدة.

(1) صحيح أن خير النساء زوجة الرئيس التركي عبدالله غل قد دخلت القصر الرئاسي محجبة، بعد أن منعت الفتيات المحجبات من دخول الجامعات في تركيا، ولكنها دخلت تحت راية أتاتورك مؤسس الجمهورية التركية، ذات النظام العلماني الراسخ. ومن المفارقات أن الرئيس غل لم يذكر في خطاب الافتتاح لولايته، كلمة اسلام، في حين هو أسدي أعظم المديح لأتاتورك غير مرة، بقدر ما أكد على الصفة العلمانية للجمهورية التركية، معرّفاً العلمانية بوصفها "التعدد في أنماط الحياة"، نشر نص الخطبة معرباً في جريدة "النهار"، في 4 ايلول 2007.

وهذا شأن من يفكر بصورة ايجابية فعالة وراهنة: لا ينفي كل ما حدث بقدر ما يعمل على ابتكار نموذج في البناء والائتماء بعقلانية راشدة، متوازنة، لا يطغى فيها بُعد على آخر، بل تؤمن نوعاً من التوازن والتفاعل الخلاق بين القيمة والمنفعة، او الثقافة والسوق، او الحرية والمسؤولية، او التقاليد الجميلة والتقنيات الفائقة... وأما الذين يرفضون الحداثة، بحجة المحافظة على الهوية وثوابت الأمة، فإنهم ينتجون تقاليد سيئة ومشوهة ويتشبثون بثوابت متحجرة ومعيقة، بقدر ما ينتجون حداثاً فقيرة ممسوخة وهامشية... ولذا فهم لا يعودون بنا الى زمن السلف الذين عاشوا حياتهم بإيجابياتها وسلبياتها، بمعجزاتها وإخفاقاتها، بصلاحها وفسادها. وإنما هم يخترعون تواريخ يدمرون بها الحاضر ويقضون على الامل بالمستقبل.

5 - مسلم علماني

حتى في مسألة العلمانية لم يقف فريق الحزب الحاكم منها موقف الضد. إذ هم في النهاية ثمرة النظام الجمهوري العلماني والديمقراطي، أيّاً كانت شوائبه واعطاله. ولولاه لم يكونوا في مكائهم الآن، بل في السجن او المنفى او القبر، كما هي مصائر الساسة في أكثر دول العالم العربي، على اختلاف اتجاهاتهم. ولهذا لم يقل الاتراك المسلمون بأن العلمانية كفر وضلال، بل سعوا الى بناء علاقات مع العلمانيين تقوم على مبدأ التعددية والاعتراف المتبادل.

واذا كان العلمانيون العرب قد أخفقوا، بقدر ما حولوا العلمانية الى أنظمة استبدادية أعيد معها انتاج التجمعات الطائفية بشكلها الأسوأ والأخطر، فإن العلمانيين الاتراك، على ما يبدو، ومن ورائهم الجيش، لم يتشبثوا أو يتطرفوا في موقفهم من الاسلاميين، على الرغم من مخاوفهم، بل خضعوا هم ايضاً للعبة الديمقراطية ونتائجها، فسلموا بقوة خصومهم ومشروعيتهم. صحيح أن العلاقات بين الطرفين لا تخلو من صراع وتوتر، ولكن ما يؤمل منهما، إذا شاء لتركيا أن تواصل تطورها بصورة مدنية، حضارية، سلمية، إدارة الصراع بمنطق التسوية او المصالحة، بحيث لا يحتكر أحد المشروعية الثقافية او المجتمعية، ولو كان هو الحزب الحاكم او الفريق السياسي الغالب. وإنه لمؤشر ايجابي تلك "المصافحة التاريخية"،

بعد عداء طويل، بين الحزب القومي التركي من جهة، وبين حزب المجتمع الديمقراطي المؤيد للأكراد، والذي أكد على وحدة الدولة التركية.

6 - تركيا أولاً

بالنسبة الى المسألة القومية، نجد بأن الاولوية عند أردوغان هي لبلده. فهو مسلم ولكنه تركي أولاً. ولذا فهو لا يتصرف كعقائدي منظرهم تصدير العقيدة او الثورة او شن حرب مقدسة على المختلف والآخر بعقلية الاقصاء والارهاب، بل تصرف كسياسي محترف ومسؤول، في دولة عريقة، عن مجتمع عليه أن يحسن قود مصيره، وعن بلد عليه أن يعمل على معالجة مشكلاته وتحسين احواله او حفظ أمنه واستقراره. من هنا لم يقل أردوغان إن القومية بدعة وإن الاسلام هو الحل، كما يعلن ويؤكد الدعاة والمرشدون المسلمون في غير بلد.

ما أكد عليه أردوغان في أحاديثه هو العمل من أجل تركيا "قوية ومزدهرة". ولا غرابة، فالتفكير الحي والمثمر، هو علاقة مع الواقع المعاش والملموس، لا نفي له أو هروب منه. بالطبع ليست العلاقة علاقة استسلام او إذعان وإنما هي تبني على الفهم والتشخيص وتعالج بالتجاوز والتحويل، لاعادة البناء والتركيب... وهذا شأن من يفكر ويعمل في مكان محدد وفي زمن راهن، ويتعاطى مع الواقع من غير تشبيحات دينية او تهويمات طوباوية؛ هنا أيضاً يقف أردوغان على الضد مما يفعله اسلاميون عرب يريدون العودة بنا الى زمن الخلافة والولاية، قافزين فوق واقع الدول والمجتمعات والاطوان، لاقامة فراديس الهية، في هنا والآن، حصيلتها هو كل هذه الانتهاكات للحقوق والحدود والحرّمات.

هذا مع أن الخلافة التي يحنون الى عهدوها، لم تكن فردوساً ولا حققت أمناً او لآمت انقساماً. إذ ما سل سيف على مسألة، كما قيل قديماً، كمسألة الخلافة التي أثمرت انشقاقاً وحروباً اهلية. واليوم، فإن طرح شعار الخلافة، ينتج حروب الآلهة والنصوص والجوامع والمرائد، كما تتجسد في النزاعات الاهلية والفتن المذهبية التي تفتك بغير مجتمع عربي او مسلم، سيما في العراق.

7 - الهوية الأوروبية والعالمية

في ما يخص العلاقة مع الخارج والعالم لا يعمل أردوغان بعقلية التهويل العقائدي، كما يفعل عندنا الذين يجعلون شغلهم الشاغل، الثقافي والسياسي، مهاجمة الغربنة والعولة والامركة، للتغطية على الفشل والاختفاق في داخل بلدانهم، وكما هي بنوع خاص حالة اصحاب المشاريع القومية والدينية الشمولية والاصولية. ولذا نرى هؤلاء يهربون من التحديات الجسيمة والاستحقاقات الداهية، بخلق أعداء في الداخل او في الخارج، لكي يحملوا عليهم بلغة التكفير والتخوين، أو لكي يحملونهم التبعة عن الاخطاء والمساوئ او عن الهزائم والكوارث.

ما فعله أردوغان ورفاقه هو العكس بالتمام، كما تمثل ذلك في سعيهم الخيث الى إدخال تركيا في السوق الاوروبية المشتركة؛ اي هم يفكرون أوروبياً وعالمياً، وعلى الضد من ثنائية الفسطاطين والمحورين. بهذا المعنى يمكن القول بأن أردوغان هو كمالي أتاتوركي، ولكن بحلة اسلامية وصيغة معاصرة، على عكس ما يظنّ القوميون الاتراك وحماة النظام العلماني. صحيح أن هذا المطلب التركي يواجه رفضاً من جانب بعض الاوروبيين الذين يعترضون على دخول تركيا الى الاتحاد، لأنهم لا يعتبرونها بلداً أوروبياً، بل بلد شرقي، مسلم، من حيث ثقافته ورموزه وتقاليده...

ولكن هذا الموقف لا يقابله قادة حزب "العدالة والتنمية" بالتشنج والعدوانية. ولذا فهم لا يهللون بالويل والثبور، ولا يعودون الى ثنائية الإسلام والغرب؛ بل يحاولون مقارنة المشكلة بعقلانية، هادئة، من خلال بذل الجهد، بالمفاوضة ومعاودة المفاوضة، لحلحلة العقد وإزالة العوائق. وحسناً يفعل الاتراك بالاصرار على فضائهم الاوروبي الذي هو مدى حيوي لهم. أولاً لأن أوروبا لا تمثل المغايرة المطلقة. بالعكس، فالسياسي الاوروبي المعاصر هو اقرب الى اردوغان من مسلمي صدر الاسلام، وهو أيضاً وخاصةً أقرب إليه من داعية الاسلام الذي يحدّثنا بلغة الردّة والكفر والرجم، أو يصدر الفتاوى الفاضحة التي تشوّه سمعة العربي في العالم.

8 - المساحة التداولية

والأهم من ذلك أن أوروبا قد تحولت، عبر عقود من العمل على الهويات الوطنية وتصفية التراكمات التاريخية التي خلفتها النزاعات والحروب، الى مساحة تداولية من السياقات العلائقية والفضائيات العمومية والمؤسسات المشتركة.

ولأن أوروبا تسنحو هذا المنحى، اي هي لا تعمل بعقل احادي، بل بعقل تداولي تبادلي، متعظّة من تجارب الماضي، فإنها الاقل ميلاً لممارسة العنف. ثمة سبب آخر يعزّز هذا الميل الى الحوار والعمل السلمي، هو أن أوروبا هي اليوم الاقل تديناً بالمعنى اللاهوتي الاصولي، ولكنها الاكثر تقى بالمعنى الفكري والسياسي. ولا مجال للتأسف على نقصان معدلات التعالي والروحانية في المجتمعات الاوروبية كما يخشى بعض المثقفين العلمانيين ومن أبرزهم الفيلسوف الفرنسي لوك فيرّي. فحيث يزداد اليوم الطلب على المعنى الديني يزداد العنف، ولا سيما عندما يتحول الى شعار سياسي او انغلاق ثقافي او عصاب جماعي، يزداد التطرف والعنف والخراب. من هنا فان الكتلة الاوروبية تملك الآن، اكثر من سواها، المصادقية والاهلية، لمواجهة المشاريع الدولية والاقليمية، الامبراطورية او الاصولية، التي يفكر اصحابها بمنطق الانفراد والاستقواء، سواء أتى من جهة اميركا أم جهة بعض القوى الاقليمية الصاعدة.

بهذا تسهم الكتلة الاوروبية في فتح آفاق جديدة أمام العمل المشترك على المستوى العالمي والكوكبي، بقدر ما تأخذ بمبدأ التعددية، ولكن ليس التعددية القطبية التي كانت سائدة إبان حقبة الصراع الاميركي والسوفييتي. وإنما التعددية التي تمارس بمفردات الحوار والتوسط والشراكة والاعتراف والتبادل والتهجين الثقافي، وكل ما يهמש مؤسسات التطرف الاقصي وقوى العنف الاعمى...

من هنا فإن أوربة العقل التركي، قد تساهم في حلّ المسألة الكردية وفي تصفية آثار ما عدّ أعمال "إبادة" من جانب الاتراك بحق الارمن. وهذا يحتاج إلى شجاعة فائقة تحمل الأتراك على الاعتراف والاعتذار، كما يفعل الأوروبيون الآن، في ما يخص الماضي بأخطائه ومساوئه. فالاعتراف هو الذي يتيح إعادة بناء الثقة مع الآخر، وليس التسامح الذي يلغم العلاقة معه.

9 - اقتصاد معولم

وأخيراً، نصل إلى الجانب الأهم الذي يتمثل في موقف أردوغان ورفاقه من المجريات العالمية بثورتها التقنية وتحولاتها الحضارية التي تعيد تشكيل العالم بأفكاره ومحركاته وقواه ومؤسساته وأدواته. إنهم لم يتعاملوا مع العولمة والمعلومة والسوق والرأسمالية والليبرالية، كفزاعة أو كبيع أو كشر محض، كما يتعامل معها عندنا، وعند غيرنا، الدعاة والمتقفون والمنظرون الذين يتباكون على ما تداعى وأخفق من المشاريع والبرامج، أو الذين يريدون العودة الى إيديولوجيات التقدم المستهلكة أو الفاشلة، لكي تزداد المجتمعات المأزومة تخلفاً وفقراً وتبعية للقوى التي يريدون التحرر من ابتزازها أو ضغطها أو هيمنتها.

وهؤلاء يتناسون، بل يجهلون أن عنوان الحضارة الابرز هو السوق، وأن أبرز انشطتها اتقان فن التعايش والتبادل. هذا شأن الحضارة الاسلامية التي ازدهرت وانتشرت، بقدر ما كانت حضارة أسواق مفتوحة لتبادل الافكار والمعارف والخبرات والاموال والاشخاص.

10 - السوق والعقيدة

في أي حال، إن امبريالية الاسواق الحرة التي يفزعون منها على مصالح الشعوب، هي أقل بكثير كلفة، دماء ودماراً، من المشاريع التي طرحت شعارات التحرر والتقدم الاجتماعي او السياسي، فإذا بها، تنتج الكوارث على الصعيد الوجودي، بقدر ما ترجمت الى أنظمة شمولية او الى معسكرات بشرية راح ضحيتها الآلاف المؤلفة، مشكّلةً بذلك الوجه الآخر للفاشيات القومية والاصوليات الدينية التي تسعى وراء أحلام مستحيلة حصيلتها سحق الشعوب وتدمير المجتمعات، تحت راية الدفاع عن الهوية او مقاومة الغزو.

مقابل ذلك، نجد بأن ما فعله أردوغان، في مجال الاقتصاد، هو التشديد على تطوير الأدوات والوسائل، وعلى حسن الأداء والتنظيم، لتحقيق الإنجاز في حقول الاستثمار، وذلك بخلق فرص ومجالات للعمل والتوظيف تُسهم في تنمية الموارد وتحسين شروط العيش. وقد نجح في ذلك، لأنه لم يعمل بمنطق الفتوى والاسلمة

الشاملة على اساس ثنائية الحلال والحرام. بل عمل بثنائية الراكذ والحوي، او المضر والنافع، او الفاشل والناجح، او المعرقل والفعال، وسوى ذلك من أنظمة التقدير والتقييم الحديثة⁽¹⁾ والراهنة التي هي ذات طابع عقلائي بقدر ما تتوخى المصلحة العمومية للبلاد والعباد. هذا ما أتاح لتركيا أن تحقق في مجال التنمية معدلات تتصاعد باستمرار.

11 - رهان الفكر

ولا عجب. فالفكرة الخصبة والمثمرة، حياة، وحرية، وكرامة، وغناء او ازدهاراً، ليست قوالب محضة ولا أرقام مقدسة او حقائق مطلقة؛ وإنما هي قدرتها التداولية. ولذا فبرهانها، هو رهانها على أن تكون مصنعاً للامكان ومفتاحاً لفهم الواقع وتشخيص المشكلات، بحيث تفتح مجالات ومساحات للتبادل والتفاعل، بقدر ما تُتيح إطلاق قوى حيّة قادرة على اجترار اساليب وادوات لتنمية القدرات وتطوير المهارات، سواء على مستوى حقل او قطاع او مدينة او بلد.

فبعد كل هذه الانيارات والاختفاقات والازمات، لن تبني المجتمعات بالعقليات والنماذج والمفردات السائدة قديمة او حديثة. لن تصنعها السرديات الكبرى والاساطير المؤسسة والزعامات التاريخية، التي دفعت البشرية، لقاءها، أثماً باهظة، دماءً ودماراً.

ولا يحسن الاتراك صنعاً، بل يتراجعون ويعودون عن منجزاتهم، إذا اعتقدوا بأن المجتمعات تدار بعقلية القائد الملهم والزعيم التاريخي او البطل الاسطوري، وسواها من النماذج والعملات السائدة عندنا، مما يقود الى الهزائم والكوارث، تحت هذا العنوان الالهي او الاسم الاسلامي او القناع الجهادي او الشعار التحرري. ففي عصر عمال الذكاء وشغيلة العقل واقتصاد المعرفة، تدار الاعمال

(1) من هنا يؤكد غل على "المعايير الحديثة" في ما ينبغي لتركيا إنجازها من اصلاحات تؤول الى بناء اقتصاد فعال. ولعلنا تجاوزنا الحداثّة، بموجاتها الاولى، نحو حداثّة فائقة. مما يعني أن من يحاول أن يعيش زمنه الراهن ويسهم في بناء حاضره يجد نفسه أمام تحدٍّ دائم هو العمل على تجديد الاساليب والمعايير والمفاهيم.

والبلاد بمفردات التعدد والحوار والشراكة والمداولة والتبادل والتفاعل على سبيل الخلق والابتكار أو التحول والتهجين.

12 - بناء مشترك

في أي حال، إن المجتمعات لا تبني الآن، على يد بطل منقذ، بل تبني قطعة قطعة، في كل قطاع أو حقل أو منشط من مناشط الحياة، بحيث ينخرط جميع الفاعلين في اعمال التنمية والبناء. من هنا فإن الإدارة الفعالة، هي التي تدير مجتمعا، يتصرف فيه افراده ومجموعاته، كفاعلين ومسؤولين، بقدر ما هم مختصون ومنتجون للثروة او المعلومة او الخدمة او السلطة؛ بحيث تكون القرارات على المستوى الاعلى، هي حصيلة التداولات، والتأثيرات المتبادلة، على مختلف المستويات وفي كل الاتجاهات، سواء على مستوى أفقي، بين الحقول المنتجة والقوى الفاعلة، او على مستوى عمودي، بين المواطنين افراداً وجماعات وقطاعات، وبين الادارات الرسمية والمؤسسات الحكومية. بهذا المعنى لا يكون الفرد او المواد، مجرد متلقٍ، بل يصبح فاعلاً ومشاركاً في بناء مجتمعه وتشكيل سلطته. وفي اي حال ليست السلطة السياسية هي التي تصنع المواطنين، وإنما المجتمع هو الذي يصنع سلطته، أكانت عاجزة ام مستبدة ام ديمقراطية ام فعالة.

قد يقال هنا إن المجتمعات لا تسيّرُها الخطط والبرامج العقلانية وحدها، وأنها تحتاج لكي تدار الى اسطورة ملهمة ومحركة، او الى شخص قائد يمثل الرمز الذي تتماهى معه الناس. قد يكون ذلك صحيحاً. ولكن التجارب علمتنا، وما تزال تعلمنا، أن الاعتماد على زعيم أوحد هو قائد ملهم او مهدي منتظر، يختزل مجتمعا بكامله، او يستبدّ ببلد بأسره، إنما مآله تشكيل حشود بشرية وقطعان عمياء تصفق وتطرب، او تعد وتوعد، لكي تقع في النهاية ضحية من تقدّسه وتبجلّه من القادة والزعماء.

13 - التهجين والتركيب

خلاصة القول: إن الاتراك فكروا وعملوا بلغة العصر وادواته. هم مسلمون، ولكنهم في السياسة ديمقراطيون حداثيون. وفي الاقتصاد ليبراليون ومعملون في زمن الحداثة الفائقة.

ولعل هذا هو سر نجاح النموذج التركي واخفاق النماذج الاخرى. وهذا السنجاح يترك أثره واصداؤه الايجابية في العالم، وبخاصة في المنطقة العربية، مقابل الآثار السلبية التي يتركها اصحاب المشاريع الطوباوية والخلاصية التي تترجم بأضدادها.

وهنا نحن نعكف على دراسة هذه التجربة لاستخلاص عبرها. ولعلّ الدرس الاول هو أن نجاح النموذج التركي يرد الى أن بناته لم يعملوا بمنطق التقليد الاعمى للماضين، لأن ذلك ينتج هوية خاوية او كاريكاتورية او عدوانية. ولا عملوا بمنطق التقليد الساذج والحرفي للمحدثين، لأن ذلك ينتج حداثة فقيرة، هامشية، ممسوخة. فلا نجاح بأفكار جاهزة ونماذج مسبقة، كما لا بناء من غير قدرة على الخلق والتأليف المبتكر.

والدرس الثاني هو أن نجاح التجربة التركية لا يعطي مصداقية للاسلاميين العرب، ومن يسير وراءهم او ضدهم او يبرّر اعمالهم من القوميين والعلمانيين واليساريين. فنحن نتجاوز الآن، بفكرنا المركب ثنائية اليمين واليسار، كما نتجاوز الصراع بين الشعار العلماني والشعار الاسلامي⁽¹⁾، بعد أن تحوّلت العلمانية الى لاهوت سيّئ، وتحولت الاصولية الدينية الى بربرية حديثة، كما تشهد حروب الآلهة والانبياء الجدد.

من هنا فإن نجاح النموذج التركي هو الذي يفسر اخفاق النماذج الاخرى التي يسير اصحابها بعكس الزمن والعالم، لكي تنقلب عليهم شعاراتهم. فلو أديرت تركيا بعقل اسلامي او قومي او يساري، مما هو سائد في البلاد العربية من العملات

(1) إن تشديد غل في خطابه على قيم وقواعد مثل المجتمع المفتوح، وحرية التعبير، والمساواة في الفرص، والتعددية، والتنوّع بوصفه ثراء، كلها عناوين تصدر عن فكر مركب، يتجاوز اولاً الثنائيات الرائجة والمستهلكة، كثنائية الاسلام والعلمانية، لبناء صيغ وانتاج تراكيب جديدة او وحدات مركبة تتعامل مع الواقع المجتمعي، السياسي والوطني والثقافي، بغناء وتعقيده وتعدد صاعده وأنماطه...؛ كما يتجاوز من جهة ثانية منطق المماهة والمطابقة بين النماذج، إذ التجربة الناجحة في بلد ما، تعني في النهاية أن كل مجتمع يبتكر صيغته ويركب نموذج،ه، بالافادة من كل النماذج الفعالة والتجارب الناجحة. راجع بهذا الخصوص مقالة لي بعنوان، ما بعد العلمانية، تعددية الانماط والدوائر، وقد نشرت هي الاخرى، قبل هذه المقالة عن تركيا، بشهور، في أحد أعداد مجلة "المجلة".

الايديولوجية والنماذج السياسية، لفشلت وأخفقت. ولكن أردوغان زعيم الحزب الحاكم ادار تركيا بعقلانية مرنة، مفتوحة، ومركبة، ترى الى الواقع بأبعاد المتعددة؛ ولذا لم يكن محافظاً ولا ليبرالياً، لا قومياً ولا اسلامياً، لا علمانياً ولا سلفياً، بل كانت له صلته الوثيقة بكل هذه العناوين، ممّا أتاح له بناء صيغة هجينة مطعّمة، بغير رافد أو بُعد أو اتّجاه. ولا عجب فنحن الآن في عصر التحويل والتهجين الذي هو علاجٌ لداء الهويات العنصرية والعقائد الوحدانية والاسماء المقدّسة.

وما يؤمل من الاتراك، مرة أخرى⁽¹⁾، هو أن يعملوا على تطوير نموذجهم، وأن يستمروا في احترام اللعبة الديمقراطية، وأن يحرصوا على الوصول الى رهانات مشتركة تتيح لهم استثمار الخلافات بابتكار قواعد جامعة، بحيث لا يستبعد الواحد منهم الآخر، ولا تقطع قوة مع سواها، حتى لا يطيحوا بالمنجزات، او حتى لا تكون النجاحات مجرد ذرائع لأجندات ومشاريع ملغومة او مدمّرة. فإذا كان الفكر الحي هو خلق وابتكار به تتغيّر ونغيّر، بقدر ما يفتح عالم المعنى على التعدّد والاختلاف والالتباس والتعارض والنسخ، فمؤدّي ذلك، أن الهوية هي صيرورة تصنعها العلاقة مع الغير، تماماً، كما أن الدين هو المعاملة والعقل هو المداولة والسياسة هي الشراكة.

(1) لا يعني التقييم الايجابي للتجربة التركية أنها حققت المعجزات. فما زال امام تركيا استحقاقات وتحديات كبيرة. إذ هي ما زالت على المحك، في ما يخص طريقة التعامل مع الاقليات العرقية او الدينية المختلفة، او في ما يتعلق باحترام الحريات الديمقراطية وحقوق الانسان. وبالنسبة الى اعمال الاصلاح، فإنها لا تتم دفعة واحدة، وإنما هي عملية مركبة تجري على غير صعيد، وسيرورة متواصلة من النماء والتطور، أي تبقى دوماً قيد الانجاز. فلا توجد اجوبة نهائية في عصر الحراك الدائم، كما لا توجد نماذج واحدة او احادية.

خاتمة

التداول والتحول

كيف نفكر

I - داء الاصطفاء وفخ الاستثناء

أراني أحتم هذه الفصول، بالكلام على شأننا الفكري، الذي هو أهم شؤوننا وأخطرها. ليس لأنه مهنة المفكرين، كما قد يخال بعضنا، بل لأنه هبة الوجود وميزة الإنسان بقدر ما هو الرصيد ومخزن الإمكان. ولأنه أيضاً منبع الحيوية ومصدر القوة بأركانها الثلاثة، المعرفة والثروة والسلطة، بقدر ما هو مصنع الطاقة التحويلية الخلاقة التي تتجلى قدرات خارقة أو مبادرات فذة أو إجراءات فعالة. من هنا فإن الشعوب الحية والديناميكية، الغنية والمزدهرة، إذا لم أقل المهيمنة والمتفوقة، تولى فائق الرعاية والاهتمام لعمل الفكر وأنشطته ومؤسساته.

هذا ما تشهد به المثالات والنماذج لدى الشعوب والمجتمعات التي حققت قفزات حضارية أو فتوحات عقلية أو ثورات معرفية أو انعطافات تاريخية...

والمثال التاريخي الأبرز، الذي نحن صنيعته بمعنى ما، هو أن العرب قد تصدروا في عصور ازدهارهم واجهة العمل الحضاري لقرون طوال، لأنهم أتقنوا لغة الفتح والكشف بقدر ما مارسوا حيويتهم الفكرية، ولأنهم أمعنوا التفكير والنظر في خلق السماوات والأرض، بقدر ما انخرطوا في مغامرات العقل العابرة للعوالم والخلائق.

والمثال الأبرز في الأزمنة الحديثة، التي نعيش في فضاءاتها، قد تجسد في مقولة ديكارت الشهيرة، أنا أفكر إذن أنا موجود، إذ هي شكلت أحد مفاتيح العالم الحديث بأفاهه وكشوفاته ومنجزاته. وإذا شئنا مثلاً معاصراً نجد في ماليزيا الشاهد البارز والنموذج الراهن، إذ هي حققت معجزتها التنموية، لأن أبناءها عملوا تحت

الشعار القائل: "لا تنمية بلا ابتكار أفكار"، وذلك بعيداً عن العقلية الغوغائية ولغة التشبيحات النضالية والتحررية، الأمر الذي حولها إلى ورشة دائمة من الفكر المخصب والعمل المثمر، في جميع الحقول والقطاعات، كل بحسب ما يتقنه أو يحسن أدائه أو يقدر عليه.

غير أننا، نحن العرب المعاصرين، قد تخلينا عن منطق الخلق والفتح، بل بتنا نخاف لغة التعارف في عصر التواصل، إلا ما كان استثناء، كما في الأدب والفن، أو كما هي الحال في بعض دول الخليج التي هي استثناء من حيث ثرواتها والعاملين فيها. ولذا، فقدنا المبادرة التاريخية، وصرنا نصنع العجز، بدلاً من المعجزة، لكي نقف على الهامش أو في المؤخرة.

وعلة ذلك أننا قررنا، بوعي بل من فرط قهويمات اللاوعي، الاستقالة من التفكير الحي، لكي نفكر بحراسة ثوابتنا المعيقة ومقولاتنا المستهلكة ونماذجنا البائدة، ونشتغل بكل ما يأسرنا ويكبلنا أو يهلكنا ويدمرنا، كما يريد لنا ديناصورات التراث وعجزة الحداثة على السواء.

والحصيلة لمثل هذا الواقع الفكري البائس، عند من ينظر بعين النقد الكاشف والبُناء، هو ما نفاجاً به أو نصدم من الأمراض والآفات أو الأزمات والانهيارات. الحصيلة هي الختم على العقول لشل الطاقة على الإنتاج والإبداع، وتحويل الهوية إلى فسخ وعصاب، أو إلى مصنع للإرهاب، مما يقودنا إلى خسارة قضايانا والتواطؤ مع من نعتبرهم أعداءنا.

ولا يعني ذلك أن الوضع في العالم هو على ما يرام. فالبشرية تبدو اليوم أكثر تكالباً وشراسة وعدوانية وطاقة على التدمير من ذي قبل. يشهد على ذلك كل ما يضحج به المسرح الكوني من الفوضى والاضطراب أو العبث والجنون، سيما على صعيد الأمن، حيث تفتتح أبواب جهنم في غير مكان، وبشكل أخص في بلاد العرب.

ولو توقفنا، عند بلد كفرنسا، تُعدّ في طليعة البلدان الصناعية المتقدّمة والمزدهرة، نجد أنها وقعت في الفخ، بقدر ما تعاملت مع هويتها الوطنية والثقافية، أو مع نموذجها الاجتماعي والاقتصادي، كاستثناء ثقافي أو حضاري، لكي تشهد

ما شهدته من الاضطرابات المجتمعية⁽¹⁾، أو لكي تتراجع في معدلات النمو، قياساً على الدول التي كانت وراءها، فإذا بها تصبح أمامها، لأنها عملت على نفسها، لكي تواجه المتغيرات بتحديث أفكارها ومؤسساتها وأدواتها. صحيح أن النموذج الفرنسي كان ناجحاً وشغالاً طيلة عقود ثلاثة سموها "العقود المجيدة"، ولكنه أُستنفذ ولم يعد صالحاً لمواجهة التحديات التي أسفر عنها عصر العولمة، بفتوحاته وثوراته وتحولاته. من هنا حاجة هذا النموذج إلى إعادة بناء، على أقل تقدير، مما يعني أنه لا تجدي اليوم إدارة الأشياء بعقلية الاستثناء، بل بعقلية الشراكة والتسوية، ومنطق الخلق والتحول. وهذا هو الرهان أمام المجتمع الفرنسي: لا مجال للعودة إلى الوراء أو للتمسك بالثوابت الراسخة أو القوالب الجامدة، خاصة وأن خريطة الصراعات الايديولوجية قد تغيرت، فاختلطت المشاريع وتداخلت البرامج والسياسات، على وقع الانيات والاختفاقات، يميناً ويساراً، مما يعني أن الحاجة باتت ماسة، لاجترار أو تركيب عناوين وسياسات ومعادلات جديدة، لإصلاح الاحوال وإدارة البلدان وهندسة المجتمعات.

في أي حال، إن الفرنسيين، وكما هو شأن الأوروبيين، إنما يسلطون الضوء على المشكلات، بعقولهم النقدية وقواهم الديناميكية. أما عندنا فالآفات مزمنة بقدر ما هي متراكمة ومتلاحقة، خاصة وأنها نرب من مواجهة المشكلات ونتسّر على الأخطاء والمساوئ، فتفعل فعلها بصورة مضاعفة. والعلة في ذلك إنما تتجسم في آفة النرجسية ولغة الإدعاء أو في عقدة الإصطفاء ومنطق الإلغاء أو في فخ الاستثناء وأسطورة النقاء الثقافي والعائدي والمجتمعي، أي كل ما يجعلنا ندعي امتلاك مفاتيح الحقيقة والهداية والسعادة، أو نعتقد بأن أمتنا خير أمة، وبأن الله قد

(1) إشارة إلى الاضطرابات التي شهدتها فرنسا في شهر تشرين الثاني من العام 2005، في ما سُمّي تمرّد فتية الضواحي. غير أنني أشير أيضاً، على سبيل الاستدراك، بأن الانتخابات الرئاسية الفرنسية التي جرت في شهر أيار 2007، بنسبة عالية من الاقتراع (86%)، قد أعادت ثقة الفرنسيين بالسياسة والديموقراطية، بعد فشل البرامج والسياسات لدى الجمهوريين والاشتراكيين على السواء، وأنعشت لديهم الأمل بإمكان حل أزمتهم المزمنة، لتجديد نموذجهم الحضاري. ولكن ذلك يحتاج إلى عذّة فكرية جديدة، بعد أن استهلكت أو تهاوت الأفكار والمشاريع يميناً ويساراً.

اختارنا لنبلّغ العالم آخر رسائله وقراراته، أو بأن تراثنا يقدم أجوبة شافية عن كل أسئلة العصر، وكلها وجوه لعملية فكرية لا تتيح لنا الإقامة في هذا العالم بصورة سوية وبناءة.

هذا هو الداء الأعظم الذي يفتك بالعقول. ذلك أن مقتل التفكير الحي هو العمل على تقديس الأفكار وتحنيطها وحراستها بتحويلها إلى شعوزات عقائدية أو أصنام نظرية أو تهويمات إيديولوجية. هذا ما يجري، بنوع خاص، في المجتمعات الكسولة أو الفقيرة أو المتخلفة، أو المريضة بهوياتها، ممن يشغل أصحابها بعبادة الأصول والنصوص أو النماذج والمراجع.

وليس المقصود المجتمعات الفقيرة في الموارد المادية، بل الفقيرة في الأفكار والمعارف والعلوم. قد تكون الموارد المادية هائلة، ولكن خواء الأفكار وضحالة المعارف وهشاشة الثقافة تفضي إلى هدر الموارد واستنزافها أو إلى إساءة استعمالها. وبالعكس، فإن التفكير الخلاق قد يؤدي إلى مضاعفة الثروات باشتقاق موارد جديدة، كما هي الحال في اليابان أو ماليزيا.

فالأولى أن نفكر بصورة مختلفة: لم تعد القضية أن نتمسك بهذا الشعار الأحادي ضد ذلك، أو أن نسجن أنفسنا في هذا المذهب الضيق ضداً على الآخر، ولا أن نعبد هذا النموذج المسيطر على حساب سواه. هذه هي المشكلة، وأما القضية، فهي امتلاك القدرة الدائمة على ابتكار ما يجعل الحياة أيسر وأغنى أو أجمل وأرقى من الرؤى والمفاهيم أو القيم والقواعد أو الأدوات والوسائل.

من هنا لا تحتاج المجتمعات العربية إلى دعاة يحيلون الهوية إلى أفخاخ ومآزق أو إلى محاكم للإدانة والمعاقبة. كما لا تحتاج إلى مثقفين يلفقون النظريات أو يحولون الأفكار إلى أصنام جديدة، لإنتاج الخسائر والكوارث.

وهي لا تحتاج، بنوع خاص، إلى المساعدات من الخارج، لأنها تملك موارد وثروات وتراثات هائلة مادية ورمزية. ثمة فيض في هذا الخصوص. ولكن ما ينقصها هو أن تحول ذلك إلى عملة حضارية راهنة قابلة للصرف والتداول، بالعمل على تطوير عناوينها الوجودية أو تحديد مفاهيمها الأساسية حول نفسها والعالم، أو اجترار نماذج فعالة في البناء والانماء.

ولذا فهي لا تحتاج إلى فرد يمثل ويصفق أو يصمم ويهله كرقم في حشد أعمى أو في جمهور يمارس طقوس العبادة لزعمائه وقادته، بل تحتاج إلى نموذج بشري من طراز جديد ومن غير وجه: (1) أنه خلاق ومنتج بقدر ما هو مختص وصاحب خبرة؛ (2) أنه فاعل بقدر ما هو مشارك في بناء مجتمعه وصناعة عالمه، عبر إنتاج المعلومة والثروة والسلعة والخدمة؛ (3) أنه يفعل ويؤثر، بقدر ما يشارك في أعمال البناء والإغناء، (4) أنه يمارس حيويته الفكرية شعاره: أنا أخلق وأبتكر إذن أنا أكون، أي أصنع وأتغير، لكي أساهم في صناعة الحضارة العالمية.

هذا شأن المجتمع الحي والديناميكي والغني بقواه وفاعلياته: (1) كل فاعل يمارس حيويته الفكرية، بقدر ما يفكر بطريقة مختلفة من موقعه وزاويته في النظر. (2) وكل فاعل هو قادر على التشخيص وتقديم الاقتراحات بقدر ما له من الخبرة والمعرفة. (3) وكل حقل منتج هو مساهم في عملية البناء على قدر إسهامه في المناقشات والمداولات. (4) وكل فكرة حية، أكان مصدرها ميدان العمل أم المجتمع العلمي، إنما تحتاج إلى الصرف والتحويل وإعادة الإنتاج على سبيل الإبداع، لكي تتحول إلى حل ناجع أو إجراء فعال أو عمل تنموي مثمر في مجال من المجالات. والفكرة الخصبة أو الخلاقة لا تقتصر على المفكرين المحترفين. ثمة مفكرون يتصدرون الواجهة يكررون، منذ عقود المقولات، حول العقلانية والاستنارة والحرية والديمقراطية من غير إغناء أو تطوير. وبالعكس هناك أناس عاملون، خارج القطاع الثقافي، يمارسون علاقتهم بفكرهم بصورة حية متجددة مثمرة، كما هو شأن أناس فاعلين في مجالات الاعلام والمال والسياسة والفن والرياضة...

الأجدى أن نقرأ ما يحدث ويتغير، لكي نعرف بما يُستهلك ويتداعى من العناوين والمشاريع والأنظمة، أو لكي نتعرف على ما يتفتح ويتشكل من الإمكانيات والمجالات أو من الفرص والابواب. لقد فقدت مصداقيتها النماذج القديمة والحديثة في العمل والتغيير:

1 - النموذج البيروقراطي، العاجز، الذي يستخدم أساليب مستهلكة أو بائدة، في الإدارة والبناء لكي يفاقم المشكلات.

2 - النموذج النخبوي، الفاشل، الذي يفكر الأوهام النظرية ويمارس التهويمات الايديولوجية، لكي ينتج عزله وهامشيته تجاه المجريات العالمية.

3 - النموذج النضالي، الآفل، لحركات التحرر الوطني، التي أنتجت المزيد من التخلف والفقر والاستبداد.

4 - النموذج الجهادي والإرهابي، القاتل، الذي صنعته الحركات الأصولية الاصطفائية لكي يتحول إلى بعبع وجلاد ويحول المجتمعات إلى مسالخ ومقابر.

لقد شعبنا فضالات فاشلة ومدمرة نشهر فيها سيوفنا ورشاشاتنا وأجسادنا المفخخة، أو ثقافتنا المغلقة وهوياتنا الموتورة، دفاعاً عن ثوابت ومقدسات، لا نحسن سوى انتهاكها.

باختصار: لم تعد المجتمعات محتاجة إلى قادة ملهمين أو أبطال أسطوريين يفكرون أو يحلمون عن الناس. وبالطبع فهي لا تحتاج الى مهدي منتظر او بطل منقذ... مثل هذه العملة البشرية، حيث جُرِّبت في غير مكان، حصد اهلها السراب او الفساد او الاستبداد او الخراب. ما نحتاج إليه: أن نتقن لغة الابتكار والتداول والتحول لكي نثبت جدارتنا وننتزع الاعتراف بمشروعيتنا بين الأمم، بصنع ما يحتاج إليه الناس مما هو نافع أو ملائم أو قيم. وهذا هو الرهان: أن نتغير ونغير، أن نصنع حياتنا لكي نساهم في صناعة العالم المعاصر. والسييل إلى ذلك، هو أن نتمرس بلعبة التفكير الحيّ والخلاق، الغني والمثمر، البناء والراهن. إن شركة عملاقة أو قناة ناجحة أو رواية خارقة أو فكرة فعّالة أو أداة فائقة... يمكن أن تنقل بلداً من حال العجز والتخلف والهامشية لكي يمارس حضوره الفاعل والبناء على الساحة الكونية.

II - حيوية التفكير وقوة الخلق

ومن يفكر بصورة حية لا يكف عن المسألة النقدية والمراجعة العقلانية، بالملاحظة والمعاينة، أو النظر والتأمل، أو الرصد والبحث، أو الحفر والتنقيب، أو الدرس والتحليل، أو التشريح والتفكيك، لإعادة الصوغ والتشكيل. والنقد بما هو كشف وتعرية أو جرح وفضح، هو اجتراف امكانيات جديدة للمعرفة والعمل أو للتنظيم والتدبير.

ومن يفكر بصورة خلاقة يمارس الخرق لما هو سائد او راسخ او مألوف، سواء تعلق الامر بثوابت الهوية أم بسياسة الحقيقة، بنماذج الثقافة أم بقوالب المعرفة، بالنظام الخلقي ام بالنظام السياسي. ومآل ذلك هو العمل على التجديد والتطوير او التوسيع والاثراء او التعديل والتغيير او التطعيم والتهجين، وذلك على وجه من الوجوه، او على صعيد من الصعد، سواء تعلق الامر بالمبادئ والمقاصد أم بالادوات والوسائل. هذا شأن مَنْ يقرأ المخرجات بعين مركبة، بقدر ما يرى الى الواقع بوصفه متعدد البعد والوجه والمستوى.

ومن سمات التفكير الحيّ والمتجدّد أن صاحبه لا يركن الى اليقين بصورة جازمة، وإنما يبيت على قلق الاسئلة التي تُخرج بقدر ما تخربط أنظمة الاستدلال والبرهنة او قواعد التصنيف والتقييم. فاليقين، بما هو اطمئنان وتسليم، قد يكون مطلب الداعية والمناضل او المعلم والمرشد، وكل الذين يهتمون بجمع البشر لتطويعهم وقبولتهم، او لتعبئتهم وحشدتهم، لكي يتحولوا تحت شعار من الشعارات الى حشود عمياء او الى قطعان بشرية تمارس طقوس العبادة والتقديس للأشخاص والزعامات او للقضايا والمرجعيات.

ومن سماته ايضاً ان الفكرة الخلاقة والخارقة تملك القدرة على الانتشار، بخلق مجاها التداولي، بحيث تتحول بفعل التراسل والتبادل، عبر الانتقال من فرد الى فرد او من صعيد الى آخر، الى واقع حيّ او الى اجراء ملموس او الى مبادرة مثمرة او الى فاعلية مجتمعية... بهذا المعنى، ليست الفكرة الحية هي التي تصحّ بذاتها في عقول العلماء وبراهينهم. فما يصح او يصدق هو المعلومات او الاخبار.

ولذا فمن مفاعيل الفكر الحيّ والمثمر، ما يحدثه من التغيير في الواجهة والطريقة او الرؤية والعدة، على سبيل الزحزحة والاحالة او الصرف والتحويل. هذا شأن من يفكر ويعمل بصورة منتجة او مبدعة، أيّاً كان مجال عمله، وأياً كانت المعطيات التي يشتغل عليها والادوات التي يشتغل بها. مآل فكره وعمله، أن يتغير، قدراً من التغير يقتضيه الانتاج او الابداع، بما هو صناعة وتحويل.

ولهذا، فإننا بالفكرة الحية والفعالة، نتغير، على غير وجه، لكي نسهم في تغيير الآخر والواقع، وعلى نحو يفضي الى تغيير الفكرة نفسها. وهكذا فالفكرة الحية،

القابلة للتداول والصرف، لا تبقى على ما هي عليه، وإنما هي إمكان لتغيير الواقع، بقدر ما هي قدرتها على التجدد.

ومن مزايا التفكير الحيّ أنه يستعصي على القولية والمصادرة، إذ هو يتجسد في القدرة الفائقة على الفهم الخارق والتخيل الخلاق والعمل المثمر، بصورة تؤدي الى تغيير في مرجعيات المعنى وصيغ العقلنة او في قواعد المعاملة ونماذج التنمية. ولذا، فالذي يفكر بصورة فعالة وراهنه، لا يجمد عند مرجع واحد او مذهب وحيد او نموذج اوحده، وإنما هو القادر دوماً على التغيير والتجديد على نحو غير منتظر او غير متوقع.

ومن مزاياه اخيراً انه راهن، إذ ينصب على الواقع القائم والحاضر، بالفهم والتشخيص. ومن ينفي واقعه، يعيد انتاجه على النحو الأسوأ. ولذا، فمن يفكر بصورة فعالة وراهنه لا يغرق في اوهام الطوبى المستحيلة، ولا يقع في فخ التهويمات الايديولوجية حول العصور الذهبية والاساطير المؤسسة او النماذج الكاملة. بالعكس هو يسعى الى التحرر من المسبقات لكي يستبق الحدث او يوظف المكتسبات في صناعة الحاضر والعالم. ولا يعني ذلك القطع من الماضي، ولا الهرب الى الامام، فمن يفكر بصورة راهنه، يحسن استثمار ماضيه، والاعداد لمستقبله.

وهكذا نحن إزاء نمطين من التعامل مع الهويات والافكار: إما ان نشغل بالتقديس والتحنيط والحراسة للختم على العقول ومصادرة حرية التفكير، ومآل ذلك تدمير منابع الطاقة الحية واستنزاف الجهود والوقت وتفويت الفرص، او تسميم نظام الحياة وشلّ القدرة على الخلق والابتكار، أو بالعكس: ان نفكر بحرية وبصورة مستقلة، نقدية، اجرائية، لاشتقاق امكانات جديدة، تفتتح معها الآفاق والابواب، او تستحدث المجالات لمضاعفة الموارد وبناء القدرات.

فهذا هو الاهم والاساسا. في مشاريع التنمية وبرامج التحديث. بل هذا هو مفتاح الابتكار والإتقان وحسن الأداء في اي عمل: التفكير بحرية واستقلالية، تجاه ما يمكن أن يصادر حرية المساءلة والنظر والتفكير، أو يعيق نشاط الفكر الحي والخلاق، من المسبقات الجاهزة او الأنساق المغلقة او العادات الراسخة او الثوابت المتحجرة او الحقائق المطلقة والنصوص المقدسة، من جانب اصحاب الهويات والسلطات والمؤسسات أكانت سياسية أم دينية أم مجتمعية أم أكاديمية أم فلسفية...

للمؤلف

- 1 - التأويل والحقيقة، دار التنوير، طبعة ثالثة، 2007.
- 2 - مداخلات، دار الحداثة، 1985.
- 3 - الحب والفناء، دار المناهل، 1990.
- 4 - لعبة المعنى، المركز الثقافي العربي، 1991.
- 5 - نقد النص، المركز الثقافي العربي، طبعة رابعة، 2005.
- 6 - نقد الحقيقة، المركز الثقافي العربي، طبعة رابعة، 2005.
- 7 - الممنوع والممتنع، نقد الذات المفكرة، المركز الثقافي العربي، طبعة رابعة، 2005.
- 8 - أسئلة الحقيقة ورهانات الفكر، دار الطليعة، 1994.
- 9 - خطاب الهوية، سيرة فكرية، دار الكنوز الادبية، طبعة ثانية، 2008.
- 10 - أوهام النخبة، او نقد المثقف، المركز الثقافي العربي، طبعة رابعة، 2008.
- 11 - الاستلاب والارتداد، المركز الثقافي العربي، 1997.
- 12 - الفكر والحدث، دار الكنوز الادبية، 1997.
- 13 - الماهية والعلاقة، نحو منطق تحولي، المركز الثقافي العربي، 1998.
- 14 - حديث النهايات، فتوحات العولمة ومآزق الهوية، المركز الثقافي العربي، طبعة ثانية، 2004.
- 15 - الأختام الاصولية والشعائر التقديمية، المركز الثقافي العربي، 2001.
- 16 - أصنام النظرية وأطيايف الحرية، المركز الثقافي العربي، 2001.
- 17 - العالم ومآزقه، نحو عقل تداولي، المركز الثقافي العربي، طبعة ثانية، 2007.
- 18 - أزمة الحداثة الفائقة: الإصلاح، الارهاب، الشراكة، المركز الثقافي العربي، 2005.
- 19 - الانسان الادنى، امراض الدين واعطال الحداثة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2005.
- 20 - هكذا أقرأ، ما بعد التفكيك، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2005.

تواطؤ الأضداد

الآلهة الجدد وخراب العالم

علي حرب

• كاتب وفيلسوف من لبنان

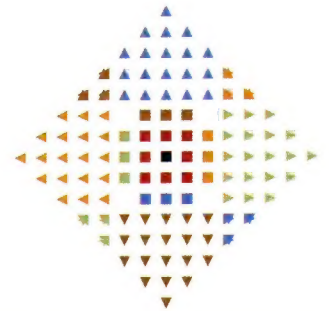
يضجّ العالم اليوم بالآزمات والإضطرابات وأعمال العنف المتفاقم، إقتتالاً أو إرهاباً، خاصة في المنطقة العربية التي تمرّ بها الصراعات السياسية والفتن الطائفية.

إنه تواطؤ الأضداد على صناعة الخراب الذي يتباكى الآن على أنقاضه دعاة ومتقفون وإعلاميون ومُنظِّرون أسهموا في صناعته، بمسلماتهم العمياء وعقولهم المخفّخة وتشبيحاتهم الإيديولوجية، فضلاً عن توجهاتهم المعكوسة واستخدامهم طرائق في التفكير قاصرة أو عقيمة أو مقلوبة...

وتلك هي، بنوع خاص، حصيلة الدعوات والمشاريع الأصولية، من جانب الآلهة والأنبياء الجدد الذين يحتلون واجهة المشهد، بخطاباتهم النرجسية، وتهويماتهم الإصطفائية وشعوذاتهم العقائدية وتصنيفاتهم الضدية ومتاريسهم الثقافية وسيناريوهاتهم الجهنمية، وسواها من العملات الفكرية التي تجعلهم يتعلقون بالأشياء حتى أضدادها، مما يجرّ الكلل، أصدقاء وأعداء، إلى الإنخراط في ما يُشبه الحرب الأهلية الكونية، التي تنتهك فيها كل الحدود والحقوق والحرمان.

كلّ ذلك يحمل على إجراء تحويلات، مفهومية، بنيوية، لإعادة بناء العناوين بصورة تطال جغرافية المعنى ببداياته ومسبقاته، كما تطال مرجعيات الفكر بمقدساته وثوابته. من هنا يحتاج تدبر الشأن البشري والكوكبي، إلى إستراتيجية فكرية جديدة في إدارة الهويات والقضايا والدول والعلاقات بين البشر.

وفي هذا الكتاب، محاولة لقراءة المجريات، تشخيصاً ومعالجة، بأدوات الفكر التركيبي والمنطق التحويلي والعقل التداولي، وذلك في ما يتناوله من مشكلات الساعة والأحداث الساخنة، على وقع التحوّلات التي تعيد تشكيل العالم بمفاهيمه ومحرّكاته وكتله وأدواته واللاعبين على مسرحه بمحاورهم وحروبهم وتواطؤهم..



ISBN 978-9953-87-377-0



9 789953 873770

منشورات الاختلاف

14 شارع جلول مشدل

الجزائر العاصمة

البريد الإلكتروني:

revueikhtilef@hotmail.com

الدار العربية للعلوم ناشرون

Arab Scientific Publishers, Inc.

www.asp.com.lb - www.aspbooks.com

ص.ب. 13-5574 شوران 2050-1102 بيروت - لبنان

هاتف: 785107/8 (+961-1) فاكس: 786230 (+961-1)

البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb



www.neelwafurat.com

نيل وفرات.كوم

جميع كتبنا متوفرة
على شبكة الإنترنت